



فريـد كارـدن

تسخير الأبحاث التنموية في رسم السياسات الحكومية

مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



**تسخير الأبحاث التنموية
في رسم السياسات الحكومية**

تسخير الأبطال التنموية في رسم السياسات الحكومية

تأليف

فريد كاردن

ترجمة

زينه إدريس

ينشر بالاشتراك مع
مركز البحوث للتنمية الدولية

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو الكترونية أو مكаниكية بما فيها التسجيل الفوتوغرافي. والتسجيل على أشرطة أو أقراص قرائية أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات، واسترجاعها دون إذن خطى من الناشر

يضم هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنجليزي

KNOWLEDGE TO POLICY

MAKING THE MOST OF DEVELOPMENT RESEARCH

حقوق النشر العربية مرخص بها قانونياً من

International Development Research Centre

مقتضى الاتفاق الخطي الموقع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.

Copyright © 2009 International Development Research Centre

PO Box 8500, Ottawa, ON, Canada K1G 3H9

www.idrc.ca/info@idrc.ca

All rights published by arrangement with the publishers

International Development Research Centre

Arabic Copyright © 2011 by International Development Research Centre

ردمك 978-614-01-0362-7

الطبعة الأولى

2012 م - 1433 هـ

جميع الحقوق محفوظة



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: (961-1) 785107 - 785108 - 786233

ص.ب: 5574 - 13 شوران - 1102 - 2050 - لبنان

فاكس: 786230 (961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.asp.com.lb>

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي **الدار العربية للعلوم نашرون** ش.م.ل

فهرس المحتويات

7	لائحة بالجدوال والمرجعات
9	تمهيد من اعداد كارول ويس
19	تمهيد من اعداد مورين اونيل
23	شكر وتقدير - فريد كاردن

القسم الأول

نتائج الأبحاث

29	1 - أهمية الأبحاث
49	2 - مسائل تتعلق برسم السياسات
61	3 - اساليب العمل الفاعلة وغير الفاعلة
75	4 - إدارة الأبحاث والإستفادة من المتغيرات
89	5 - الأبحاث وأليات صنع السياسة
103	6 - خلاصة.....

القسم الثاني

دراسات حالات

115	7 - مقدمة.....
119	8 - رصد الفقر
151	9 - التجارة والمال
167	10 - إدارة الموارد
189	11 - إدارة المياه

219	12 - الإصلاح الصحي والتعليمي
235	13 - الشبكات والتجديد
253	14 - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالتنمية

القسم الثالث

ملاحظات تقنية

293	15 - مقاربة الحالات المتعددة: لمحه منهجية
317	16 - تغيير اساليب العمل: ملاحظات حول استخدام التقييمات لإدخال التغييرات على المؤسسات

329	مسرد
333	مراجع
341	تعليق على المسرد
349	عن المؤلف

لائحة بالجدوال والمربيعات

الجدوال

الجدول 1.1: لمحّة عن الحالات.....	38
الجدول 3.1: تحليل 23 دراسة حالة من حيث الإطار والامتداد الزمني	72
الجدول 6.1: الاستجابة لأطر رسم السياسات.....	106
الجدول 7.1: ملخص دراسات الحالات بحسب المنطقة	116

المربيعات

المربيع 1.1: المخاطر والمكافآت - حالة موزمبيق	27
المربيع 2.1: ثلاثة أنواع من التأثير في فيتنام	51
المربيع 3.1: التواصل الفاعل مع صناع السياسة في السنغال	62
المربيع 4.1: توفير المياه وتحسين السياسة في الأردن	76
المربيع 5.1: بناء القدرة على التفاوض في أميركا اللاتينية	93
المربيع 8.1: شبكة MIMAP، تسويق التجديد وتحقيق التفاهم	120
المربيع 8.2: شبكة MIMAP - تسويق التجديد وتحقيق التفاهم	135
المربيع 10.1: مناجم المرتفعات، خطر مهني؟	178
المربيع 11.1: الكنديون يتواذدون!	194
المربيع 14.1: دروس أساسية من رائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في موزمبيق	267
المربيع 14.2: تقييم تأثير IDRC على سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	265

تمهيد

على مدى 200 عام تقريباً، دأب الباحثون على جمع معلومات منهجية في محاولة للتأثير على السياسات العامة. تمثلت أولى الجهود في دراسة أجراهما غيري¹ عام 1833 حاولت أن تُبيّن أنَّ مستوى الثقافة العالي لم يخفي نسبَة الجريمة (كولن 1975: 139). بينما حلَّ إحصائيون آخرون بيانات مختلفة بطرق مختلفة لدحض هذا الادعاء. ومن الحالات الأولى الأخرى كانت دراسة فرنسيَّة أجريت عام 1844 لقياس قيمة مشروع قناة من خلال حساب الحد الأقصى للرسوم التي سيدفعها المستخدمون (تولوند أند روشييه 1994). في الواقع، تعتبر فكرة تأثير البيانات الجديدة على رسم السياسات فكرة قديمة العهد. إذ كان علماء الاجتماع يظفون أَنَّه في حال توفر أدوات بحث وإحصائيات دقيقة، سيغيرها صناع السياسة اهتمامهم ويقومون بشيء مختلف عمّا يميلون إلى فعله في ظل غياب تلك المعرفة.

مؤخراً، أصبح إنتاج ما كان يسمى "الأبحاث التطبيقية"، وما يُعرف اليوم بالأبحاث الخاصة برسم السياسات، مشروعًا كبيراً في الولايات المتحدة وخارجها. إذ بدأت الحكومة بتمويل دراسات لمعرفة الظروف على الأرض ومدى نجاح السياسة الحالية في علاج المشاكل الاجتماعية. وواصل الباحثون في مجال العلوم الطبيعية والإحيائية سعيهم خلف المعرفة التي ستؤدي إلى التجديد الاجتماعي والاقتصادي وتحسين أوضاع البشرية. بالإضافة إلى ذلك، شارك عدد كبير من

1 أندريه ميشيل غيري (1802-1866) كان محاميًّا فرنسيًّا وهاويًّا لإحصائيات. يعتبر هو وأدولف كينيليت مؤسس الإحصائيات الأخلاقية التي أدت إلى تطور علم الجريمة وعلم الاجتماع الحديث.

علماء الاجتماع في مجدهم دراسة اليات العمل الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما تقييم آثار تطبيق السياسات على الأرض.

سرعان ما تبيّن أنَّ الأبحاث الطبيعية والإحيائية توضع بسرعة موضع التطبيق عندما تدر بالأرباح على منفديها. فالمنتجات المنزلية والصيدلانية الجديدة المرتكزة على أبحاث جديدة غالباً ما توضع قيد الإنتاج. ومن أنواع الأبحاث الأخرى التي تُعتمد أسرع من غيرها هي تلك التي تحتاجها الحكومة من أجل الدفاع القومي أو غير ذلك من الوظائف العامة المقبولة على نحو واسع ومن دون نقاش. غالباً ما كانت الأبحاث الاقتصادية فاعلة في تحقيق أهداف مثل تتبع الظروف الاقتصادية، ككلفة المعيشة، والبطالة، والإمداد المالي، واستشراف آفاق المستقبل. ولكنَّ أنواع الأبحاث التي يمكن لعلماء الاجتماع إجراءها، بما في ذلك الاختصاص الجديد لتقييم البرامج، لا يُحتمل أن تكون ذات آثار مباشرة وفورية على السياسة العامة. ولا تختلف عنها تلك الدراسات التي تشير إلى أهمية التغييرات الزراعية، أو الإحيائية، أو التكنولوجية، التي هي موضوع جدل في المجتمع.

مع ذلك، لطالما اعتبرت المعرفة مصدر قوّة. فالبحث الجيد يؤدّي إلى سياسات فضلى. واستناداً إلى النظرية المتعارف عليها، فإنَّ المعرفة الصحيحة تُبعد الخطأ وتتطبع في السياسات العامة في مختلف الحالات. إذ يعتقد أنه ما من أحد في عالم السياسة يرغب باتباع خطٍّ يتعارض مع المعرفة الفضلى التي توصلت إليها العلوم. غير أنه بحلول سبعينيات القرن المنصرم، اضطُرَّ حتى أقلَّ المراقبين إدراكاً إلى الإقرار أنَّ نتائج الأبحاث لا تفرض نفسها دائماً، وتحاول تلك النتائج كان أمراً شائعاً في ساحات العمل.

أين يمكن الخطأ؟ أهي مسألة تواصل؟ لم يسمع صناع السياسة بنتائج الأبحاث الجديدة؟ لم يفهم صناع السياسة فحوى الأبحاث؟ هل دفعهم انشغالهم بأعداد المؤيدين والطموحات الشخصية إلى غضّ النظر عن المعرفة التي أنتجها البحث؟ أهي مسألة إختلاف في القيم؟ أهي فزاعة السياسة القديمة؟ هل نبذ صناع السياسة النتائج التي لم تتفق مع معتقداتهم وأيديولوجياتهم؟ ربما المسألة ببساطة مسألة وقت. فالباحثون يتوقعون تبني نتائج جهودهم بسرعة في السياسة، بينما قد

يستغرق الأمر سنوات لتترك الأبحاث الآثار المرجوة على الأرض. كما قدّمت فرضيات عديدة أخرى لتبصير السجل المقطّع لتأثير الأبحاث.

في أواسط السبعينيات، بدأ علماء الاجتماع بإجراء أبحاث تجريبية حول مدى اعتماد صناع السياسة والمسؤولين الحكوميين نتائج الأبحاث. فاكتشفوا أول ما اكتشفوا أن مفهوم "اعتماد" نتائج الأبحاث من المفاهيم المعقّدة. فصناع السياسة نادراً ما ينتظرون الدليل الذي سيبيت بمسألة ما. في أغلب الأحيان، تكون لديهم خبرة واسعة في المسألة، ويملكون مصادر معلومات ونصائح أخرى. كما أنّ لديهم هموماً لا تتناولها الأبحاث، مثل تفضيلات الناخبون أو رعاية الحملات الانتخابية. وليس البحث سوى عنصر واحد يصب في تعقيدات صنع السياسة.

في أغلب الأحيان، لم يكن للأبحاث أيضاً التأثير الأقوى. فقد عمل صناع القرار في منظمات تعتمد أساليب العمل التقليدية وقواعد اللعبة الخاصة بها. ففي المؤسسات، نجد مصالح سياسية، وقناعات أيديولوجية، ومعلومات معاكسة من مصادر أخرى، وشكوكاً حول قدرة الموظفين على القيام بنشاطات جديدة مهما تكن واحدة، فضلاً عن اعتبارات التكلفة، ومدى تقبل السياسيين طلبات التمويل، وتخاذلات البيروقراطية، والآثار التراكمية للإجراءات المعمول بها. ويعتبر في كثير من الحالات أن تبني سياسات تستجيب لنتائج الأبحاث بمثابة أمر غير واقعي.

إلا أنّ الدراسات التجريبية الجديدة التي بدأت بتحليل ما يجري أظهرت أنّ الوضع ليس سوداوياً إلى الحد الذي ظنه البعض في السابق. فنتائج الأبحاث لم تكن دائماً تلقى جانباً بلا اكتراش. ربما كانت لا تترك اثراً مباشراً وفورياً على القرارات، ولكن نتائجها تبدأ بالظهور على ما يبدو بعد مدة من الزمن. لقد قال صناع السياسة أنّهم يقدّرون الأبحاث. وأرادوا أن يعرفوا ما توصلت إليه الدراسات الجديدة. هكذا بدا أنّ الأبحاث كانت مصدراً للأنباء، والمفاهيم والأفكار الجديدة، كما اتاح الفرصة للنظر إلى المعضلات القديمة من منظار جديد. كما اتاح اصدار تقارير الأبحاث المجال لخوض نقاشات جماعية وإعادة النظر بالمفاهيم القديمة. فهو يتاح لصناع القرار الفرصة لإعادة النظر في ما يفعلونه أو لا يفعلونه. بالنسبة إلى من هم في مناصب متنفذة، كان للأبحاث فائدة متعددة الجوانب.

يُعتبر حقل التنمية الدولية مجالاً حيوياً تتفاعل فيه هذه العناصر. فقد شكلت التنمية الدولية موضوعاً لعدد من الأبحاث المأمة. (ين وآخرون. 1988؛ رايمرز وماكجين 1988؛ كورت وآخرون. 2005؛ ستون وماكسويل 2005؛ ليفيني وآخرون. 2006). وتبين أنّ ناحيتين تميّزان التنمية الدولية عن غيرها من المواقف التي أجريت حولها دراسات تحربيّة عن نتائج الأبحاث. الأولى هي أنّ صناع القرار الأساسيين في المجتمعات النامية غالباً ما يفتقدون إلى مؤسّسات متطوّرة تطلب نتائج الأبحاث وتستوعبها، وتنتقدوها، وتفكرّ بآثارها على القضايا المحليّة. فالميكلية الحكومية لا تشتمل على مكان معروف واضح لتولّي هذه المهام. أضف إلى ذلك أنّ الأفراد الذي يشغلون المناصب العليا في الحكومة ربما لم يخوضوا تجارب شخصيّة واسعة في مجال الأبحاث الصادرة محلياً والتقويمات التي تتناسب وأهدافهم. الناحية الثانية والموازية هي أنّ معظم ما يعرفه صناع القرار في هذه الدول عن الأبحاث أتى عادة من وكالات دوليّة مثل البنك الدولي، الذي يهتم عادة بمصالحه الخاصة. صحيح أنّ هذه المصالح تهدف لفائدة العالم النامي، ولكنّها لم توضع بناءً على تجربته الخاصة. غالباً ما كان الموقف التالي لصنع القرار الداخلي هو الإعراض على مضمون الأبحاث في البداية أو الرضوخ لمطالب الوكالات الدوليّة أو كليهما، بغضّ النظر عن قوّة الحاجة المتضمنة في الأبحاث. فالبنك الدولي لا يأتي بالنتائج فحسب، بل يشكل مصدراً هاماً للتمويل.

في الدراسات الجديدة حول أثر الأبحاث والتقييمات، بدأت معلومات جديدة بالظهور. إذ يبدو أنّ بعض الظروف تهيئ صناع السياسة لحمل نتائج الأبحاث محمل الجد. ويشير تحليل هذه الظروف إلى أنّه ثمة شيء يُحدث هذا الفرق في المحيط الأكبر. فهو لا ينحصر في كفاءة ومصلحة صناع القرار المعينين الذين يتولّون قضيّة هامة، ولا حتّى ما هي حال المؤسسة التي يعملون لديها. بل يبدو أنّ أوجه البيئة الأوسع - كعدد نقاط الدخول التي يمكن لنتائج الأبحاث التدفق عبرها، وافتتاح النظام على أفكار جديدة، والطبيعة الديمقراطيّة لصناعة القرار - تساهم في جعل النظام أكثر تقبلاً للعمل بنتائج الأبحاث. كما تبدأ الدراسات المقارنة على مستوى الدول بإبراز هذه الخصائص.

تُضفي الدراسة الحالية الصادرة عن مركز IDRC (المركز الدولي للأبحاث التنموية) الكثير على فهمنا لما يجري. ففي هذا الكتاب، يناقش فريد كاردن مجموعة من القضايا التي تحدد مدى تأثير دراسات الأبحاث على الدوائر الرسمية، وبمحالس التشريع، وإدارة الحكومات في الدول النامية. ومن المزايا الهامة لهذه الدراسة هي أنها ترتكز على أبحاث سابقة ولا تنطلق من الفرضية أنَّ الأبحاث سيحول القرار من المرحلة أ إلى المرحلة ب بفضل قوّة معلوماته وتحليلاته. فهي تبحث عن التأثيرات الدقيقة، وتأخذ أفقاً زمنياً أطول، كما تعني الطرق العديدة غير المتوقعة التي من خلالها تتسلل نتائج الأبحاث إلى المنتديات العامة. وتأخذ الدراسة في الإعتبار أنَّ إحدى أفضل قنوات التواصل تمثل في الناس، أي في تحركات الناس من مكان إلى آخر. إذ يصبح الباحث رئيس دائرة حكومية ويحضر معرفته إليها. ويعمل رئيس وكالة حكومية في اللجنة الاستشارية المعنية بدراسة بحث ما ويستوعب نتائج البحث من خلال عمله هذا، ثم يضعها موضع التنفيذ في المؤسسة عندما تنشأ حالات وثيقة الصلة بالدراسة.

تفتح دراسة كهذه أبواباً عديدة أمام مزيد من الأبحاث. وفي حال تكرر هذا النوع من الدراسات، فإنه يوفر فرصة للإجابة عن كثير من الأسئلة الأخرى. فكلَّ ظرف يُعتبر حالة خاصة، والتعميم هو أمر مغر، ولكنه محفوف بالمخاطر. ولكن مع توفر مزيد من البيانات عن أماكن أخرى، من IDRC وغيرها من الوكالات، يمكننا الحصول على معرفة أوسع. من إحدى الإمكانيات، التي ما زالت غير واقعية حالياً، هي التمكّن من مقارنة حقول مختلفة من النشاط الحكومي. فمع اشتمال أبحاث التنمية الدولية على كامل نطاق البحث التكنولوجي، والبيولوجي، والاجتماعي، يمكن للدراسات التجريبية حول مصير الأبحاث أن تستمر وتقارن النتائج في مختلف الحالات. هل تملك الزراعة الفرصة لوضع نتائج الأبحاث قيد التطبيق تفوق فرص التربية أو الخدمات الصحية؟ هل تواجه الأبحاث التي تتناول قضايا حيث أوضاع المشاركيين غير متساوية، مثل مجال العمل والإدارة، صعوبة أكبر في التحول إلى سياسات من الأبحاث حيث أوضاع المشاركيين مشابهة؟ ما هو الشيء الموجود في بنية الاتصالات أو الخدمات الاجتماعية أو غيرها من مجالات

النشاط الحكومي الذي يجعلهم أكثر افتتاحاً على نتائج الأبحاث؟ على الرغم من التعقيد البالغ لهذه المسائل، والتغيير الذي يطرأ على الأمور على مرّ الزمن، سيكون من الرائع إلهاز تقدم في معالجتها.

مع انتقال البحث إلى تحديد البيئة الاجتماعية والبني المؤسساتية التي تكمن خلف التنمية الناجحة، والنشاطات التي تطبق على أرض الواقع واستراتيجيات القيادة التي تحرّك عجلة التنمية إلى الأمام، يتعمّن على صناع السياسة الاستفادة من المعرفة الجديدة. فلا جدوى من إجراء أبحاث مفيدة إن تجاوزتها السياسة. في هذا السياق، نشأت حركة تهدف إلى تشجيع صناع القرار على جميع المستويات على الاهتمام بنتائج الأبحاث. كان أول المؤيدين هم باحثون سعوا إلى الترويج لاستخدام أعمالهم. وفي الأونة الأخيرة، انضمّ مسؤولون سياسيون إلى الحركة. وكان حقل الصحة ناشطاً على نحو خاصٍ في تشجيع استخدام نتائج الأبحاث في صناع السياسة. إذ تراقب السياسة الصحية نموذج البحث البيولوجي والسريري واعتماده من قبل العاملين في المجال الصحي، وسياسة الخدمات الصحية هي نتيجة طبيعية لذلك. وعلى الأرجح قامت حكومة طوني بلير بدور كبير في إعطاء البحث أهمية رئيسية في السياسة وبالتالي تشجيع على "السياسات المرتكزة على الأدلة".

كانت مفهوم السياسات المرتكزة على الأدلة هي التالية: على صناع القرار على جميع المستويات الاهتمام بالنتائج التي تتوصل إليها الأبحاث، وسلسلة البيانات، والتقييم، والتحليل. عليهم طرح المعتقدات البالية عندما تثبت الأدلة أنها على خطأ، وممارسة النشاطات التي تُسفر عن نتائج إيجابية، استناداً إلى الأبحاث. ويتعيّن عليهم إعارة الانتباه إلى الأدلة التي يقدمها الباحثون بهدف تحسين نوعية السياسات التي يطبّقونها. تلك هي فرضيات مسلّم بها.

كما سبق وأشارنا، ثمة مبالغة في التفاؤل بشأن الفرضيات، لا سيّما في الدول النامية غير المعتادة على تحليل نتائج الأبحاث. ولكن إن كان المراء لا يستطيع أن يتوقّع من صناع السياسة تأسיס سياساتهم على الأدلة، يمكنه على الأقلّ أن يأخذ بالاعتبار حقائق الوضع. بعض المؤيدين الأصليين للسياسة المرتكزة على الأدلة دعموا "السياسة المتأثرة بالأدلة"، وأقرّوا لاحقاً بسياسة أقلّ طموحاً هي "السياسة

المطّلعة على الأدلة". بالنسبة إلى كثير من الناس، تبدو الأبحاث مجھوداً ثيئناً جداً، لأنّه يتبع للواقع الجديدة دخول مجالس السياسة، ويزع علاقات ومفاهيم جديدة في العمل. ولكن من المستحسن دائمًا أن تكون التوقعات منطقية.

الدراسة التي يتناولها هذا الكتاب هي واحدة من آخر الدراسات التي تبحث في آثار الأبحاث على التنمية الدولية. إذ أجرى فريد كاردن بحثاً لدراسة نتائج 23 مشروع بحثٍ يموّله مركز IDRC. وكما هو الحال مع جميع منح الأبحاث التي يموّلها IDRC، قام مواطنون من الدول النامية المعنية بالدراسات بتنفيذ المشاريع. تراوحت مواضيع البحث من تكنولوجيا المعلومات إلى الصحة، ومن التجارة الدولية إلى الزراعة. بدأ فريد بحثه مع 25 دراسة حددتها IDRC على أنها ناجحة في التأثير على السياسة. فقام هو وفريقه بتطوير أداة لجمع المعلومات المشتركة التي سيستخدمها الباحثون الميدانيون للتعرّف على خلفيات كل دراسة، ونظمت عدة دورات تدريبية للتأكد من أنّ جميع الباحثين الميدانيين توصّلوا إلى المفهوم نفسه. في الواقع، ساعد استخدام إطار مشترك على تحسين فرص جمع معلومات قابلة للمقارنة في كل حالة من الحالات. وبعد العمل الميداني المكثّف، تمت دراسة 23 حالة. لقد كان عملاً بظلياً.

انطلقت الدراسة من فهم مفصل لكيفية دخول الأبحاث إلى مجال صناعة السياسة. لم يتوقع الباحثون أن يكون للبحث تأثير مباشر وفوري على السياسة في الدول التي تناولتها الدراسة. وركزوا عوضاً عن ذلك على الطرق الدقيقة وال المختلفة لدخول المعرفة الناتجة عن الأبحاث إلى أفكار صناع السياسة على مر الزمن. فبحثوا عن قنوات التواصل وحدّدوا ناقلي المعلومات، المقصودة وغير المقصودة، الذين حملوا الرسالة إلى قاعات صنع القرارات. وكانوا متيقظين إلى مختلف أنواع التأثيرات التي قد تنشأ عن مواجهة أدلة الأبحاث.

عليّ أن أعترف أنّي لستُ مراقبة محايدة في ما يخص هذه الدراسة، بل انخرطتُ بها على نحو عميق، مع أنّ مشاركتي ابتدأت بعد إتمام التخطيط الأولي وتطوير الأدوات. فقد حضرتُ أولى المناقشات التدريبية مع الباحثين الميدانيين، وتفاعلرتُ معهم حول سير العمل الميداني، كما حضرتُ اجتماعات مع فريق

ومجلس IDRC، وأجريت تحليلًا للبيانات المُكتملة. أمضيت شهرين مع طالبتين من طلاب الدكتوراه المتقدّمين، سفيتلانا كاروسكينا-دريفدال وشاهرام باكسيما، في تحليل تقارير الحالات وكتابة ملخص عن الحالات، وتصنيف آليات العمل والأحداث، وتحديد المواضيع، وكتابة تقرير. لم نأمل ببلوغ معرفة فريد كاردن المفصلة للحالات أو لمركز IDRC، ولكننا ساهمنا نحن الثلاثة في العمل.

بعد اعترافي بمشاركتي بالدراسة، يسرّني القول أنّ ذلك البحث كان عملاً جباراً. فقد سبق وشاركت بدراسات أخرى في تأثير الأبحاث على السياسات، ولم يسبق لي أن رأيت دراسة تستغل خبرة جميع الأطراف في مجال تفاعل الأبحاث والسياسات بهذا العمق وبهذه الدقة. لقد قدم فريد كاردن مساهمة بارزة في الأعمال التي تتناول تأثير الأبحاث على السياسات. فقد جمع ما بين فهم عميق بمحال الأبحاث ومحال التنمية الدولية، وما توصل إليه يستحق الإصغاء.

إن كنت لأنتقد شيئاً، وهذا على الأرجح لا يدخل ضمن أهداف المقدمة، لكنك انتقدت ظاهر فرضياته حول فضائل الأبحاث. إذ يبدو أنّه يعتبر أنّ البحث جيد وصحيح دائمًا وأنّ السياسة التي تتلزم نتائجه تتقى دائمًا على ما سبقها. إلا أنّ الباحثين معرضين بدورهم للوقوع في الخطأ. وعلى الرغم من لمعان كلمات مثل بحث، وأدلة، وعلم، إلا أنّنا لا نعرف دائمًا ما قد تكون الآثار لو اختصار صناع السياسة بتجاهل الأبحاث.

ومع ذلك، تعلّمنا الكثير من هذه الدراسة. فهي تعطينا أمثلة ملموسة لما تتركه الأبحاث من آثار مباشرة وغير مباشرة على مختلف مجالات السياسة. والأهم هو أنها تحدّد الشروط التي ينبغي أن تتوفر قبل أنخذ البحث بجدية في معرك صنع السياسات. كما تحدّد الظروف التي تؤثّر على درجة الاهتمام التي يتلقّاها البحث، وهي صيغة يعود الفضل فيها إلى تحليل سفيتلانا. ولا ينبغي أن نتجاهل المساهمات المنهجية التي يؤديها هذا البحث. لذا ننصح باحثين آخرين في هذا المجال بدراسة المنهجية بعناية للاستفادة من بعض الإبداعات التي أدخلتها IDRC إلى الدراسة.

من الأخبار السّارة التي بُرِزَتْ على هامش هذه الدراسة هو أنَّ الأَنْذَدْ بِهَا جارٌ على قدم وساق. إنَّ الدراسة وُضِعَتْ قيد التطبيق. فقد كان IDRC يولي انتباهاً خاصاً لنتائجها. نستخلص من ذلك مدى أهمية الأبحاث الجيّدة اذاً أجريت بحسب تخطيط ومنهجية دقيقين، وجعلتها وثيقة الصلة بمصالح وهموم المؤسسة وغنية في المضمون، وُتُنْشَرْ بشكل واسع متىحة الفرصة لجمهورها لتوجيه النقد البناء، إنّها في الواقع رسالة عاملة بالأمل.

كارول هـ. وايس

أستاذة فخرية، جامعة هارفرد

تمهيد

ما من عامل أكثر تأثيراً على مسيرة تطور الدول من نوعية حكمها. فحين يكون الحكم منفتحاً، وخاصعاً للمساءلة، وفاعلاً، وعندما تشجع السياسة العامة على التجديد والمساواة في ظل اقتصاد حيوي، توفر للتنمية فرص أكبر لخدمة مصالح الشعوب. وتزويد الحكم الجيد بالمعلومات هو المهد المُلح للبحث التنموي؛ اكتشاف المعرفة الالزامية للتنمية القابلة للإستمرارية والديمقراطية وحفظها وإيصالها.

في سبيل تحسين الحياة، لا سيّما حياة الشعوب الفقيرة، يتعمّن على البحث التنموي دائمًا أن يؤثّر على السياسات لكي يؤثّر على التنمية. ولكن كيف يحدث ذلك؟ يتضمن هذا الكتاب هذا السؤال والأجوبة التنويرية عنه. فالباحث الذي يتناوله هذا العمل، والذي يفوق المعتاد من حيث نطاقه الواسع ومنهجيته، يكشف القناع عن المتغيرات الحيوية في التفاعل بين الأبحاث التنموية وصنع السياسة. هذا ويقدم استراتيجيات مرتكزة على الأدلة يستطيع الباحثين وصنّاع السياسة استخدامها لجعل المعرفة المناسبة تترك آثارها على السياسات العامة والعمل.

سبق وأثبتت تقييم الأبحاث الوارد بين طيات هذا الكتاب تأثيره على مؤسستنا، IDRC-كندا. فدعم IDRC للأبحاث أصبح الآن موجّهاً أكثر من أيّ وقت مضى إلى جمع باحثين من دول نامية، ومواطنين، وأعضاء في مجتمع رسم السياسات لتصميم الأبحاث، وإدارتها، وتطبيقاتها. ففي الأبحاث التنموية، لا يقلّ إدخال اكتشاف جديد إلى السياسة والممارسة أهمية عن الاكتشاف نفسه. وتشتمل المكافآت الفورية لهذا المشروع التقييمي على زيادة إنتاجية استثماراتنا في الأبحاث التنموية.

يعمل هذا الكتاب على الإبقاء على بساطة التعبير في شرح دلالات نتائج الأبحاث. من شأن الأبحاث المنجزة بالشكل الصحيح أن تقوّي عناصر الحكم الديمقراطي الالزامـة للتنمية القابلة للأستمرارية. وبتعزيز قدرات الدولة على اكتشاف المعرفة، ونشرها، وحسن استخدامها، تجعل الأبحاث التنموية الحكومات لكي تصبح أكثر شفافية، وتحاوـاً مع الحاجات، ونجاحـاً.

وكما يشير عدد كبير من الحالات المذكورة هنا، من شأن الأبحاث أن تساهم في إنتاج حكم أفضل بثلاث طرق على الأقل. أولاً، تفتح الأبحاث المجال للإسـتفـسـارـ والنقـاشـ. ثانياً، تـمـكـنـ الشـعـوبـ الـتيـ تـمـلـكـ المـعـرـفـةـ منـ مـسـأـلـةـ الـحـكـوـمـاتـ. ثالـثـاً، توـسـعـ الـأـبـحـاثـ نـطـاقـ الـخـيـارـاتـ وـالـخـلـولـ الـمـوـفـرـةـ لـلـعـمـلـيـةـ السـيـاسـيـةـ. وـيـعـتـبـرـ الإـسـتـفـسـارـ وـالـنـقـاشـ، الـلـذـيـنـ يـمـيـزـانـ الـحـرـيـةـ الـحـقـيقـيـةـ لـلـفـكـرـ وـالـتـعـبـيرـ عـنـ الرـأـيـ، مـنـ أـسـاسـاتـ الـحـكـمـ الـدـيمـقـراـطيـ السـلـيمـ. فـالـنـقـاشـاتـ الـعـامـةـ وـالـمـسـمـوحـ بـهـاـ، الـخـالـيـةـ مـنـ الـحـوـفـ مـنـ الـانتـقامـ، إـضـافـةـ إـلـىـ الـاستـعـدـادـ لـلـتـغـيـرـ، هـيـ كـلـهـاـ دـلـائـلـ عـلـىـ بـحـثـ يـشـجـعـ عـلـىـ التـجـديـدـ. وـيـوـلـدـ الـبـحـثـ أـيـضـاـ الـأـدـلـةـ، وـعـادـاتـ التـحلـيلـ غـيرـ الـمـتـحـيـزـ الـيـ تـسـاـهـمـ فـيـ حـلـ النـزـاعـاتـ سـلـمـيـاـ وـتـقـبـلـ الـاخـتـالـفـ.

عملـيـاـ، يـتـجـحـ الحـكـمـ الـمـنـفـطـحـ بـيـسـاطـةـ حلـلـاـ أـفـضـلـ لـمـشاـكـلـ الـجـمـعـمـ. وبـشـكـلـ مـبـدـئـيـ، يـحقـ لـلـشـعـبـ الـمـشارـكـةـ فـيـ الـقـرـارـاتـ الـتـيـ تـحدـدـ مـصـيـرـهـ. وـلـكـنـ موـافـقـةـ الـحـكـوـمـ لـيـسـ ذـاتـ معـنـىـ ماـ لـمـ تـكـنـ نـاتـجـةـ عـنـ الـمـعـرـفـةـ. وـتـجهـزـ الـأـبـحـاثـ، لـاـ سـيـّـماـ تـلـكـ الـتـيـ تـشـرـكـ النـاسـ مـنـ مـنـازـلـهـمـ وـجـمـعـتـهـمـ، الـمـوـاطـنـيـنـ بـالـمـعـرـفـةـ الـلـازـمـةـ لـلـمـشـارـكـةـ فـيـ نـقـاشـاتـ السـيـاسـةـ الـعـامـةـ وـالـحـكـمـ عـلـىـ أـدـاءـ الـحـكـوـمـاتـ. مـنـ هـنـاـ يـعـزـزـ الـبـحـثـ الـمـسـاءـلـةـ الـدـيمـقـراـطيـةـ.

بـتوـسيـعـ الـخـيـارـاتـ الـمـتـوـفـرـةـ لـلـمـوـاطـنـيـنـ وـصـنـاعـ السـيـاسـةـ، مـنـ شـأنـ الـبـحـثـ أـنـ يـعـيـدـ صـيـاغـةـ الـمـشاـكـلـ الـقـدـيمـةـ وـالـانـقـسـامـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ بـتـقـدـيمـ حلـلـوـ وـتـسوـيـاتـ جـديـدةـ. كـمـاـ يـمـكـنـ لـلـأـدـلـةـ الـمـوـثـوـقـةـ أـنـ تـدـحـضـ التـحـاـمـلـ وـالـشـكـوـكـ. بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ، يـمـقدـورـ الـأـبـحـاثـ أـنـ ثـلـهـمـ الـابـتكـارـ الـتـكـنـوـلـوـجـيـ، وـالـاجـتمـاعـيـ، وـالـتجـارـيـ، الـذـيـ يـوـلـدـ خـيـارـاتـ جـديـدةـ لـلـتـقـدـمـ الـتـنـمـويـ. وـلـاـ تـعـتـرـ هـذـهـ الـآـثـارـ الـمـمـيـزـةـ مـحـتـوـمـةـ أـوـ سـهـلـةـ كـمـاـ تـوـضـحـ فـصـولـ هـذـاـ الـكـتـابـ.

يعرض القسم الأول الاكتشافات الأساسية بطريقة تساعد الباحثين، وصناعة السياسة، والمؤسسات على دعم الأبحاث التنموية. وتشير هذه الفصول إلى نقطة أساسية: للتأثير على القرارات السياسية والأعمال، يحتاج الباحثون إلى التخطيط لعملهم وتنفيذ وفقاً لظروف بلادهم السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية الخاصة بها.

ويعرض القسم الثاني كلّ حالة تناولها التقييم. وجميعها تمحور حول سؤال أساسي: كيف يمكن للباحثين جعل أبحاثهم تؤثر على السياسة العامة إلى أبعد حد؟ وتظهر التجربة بكلّ وضوح أنّ البحث يُنتج التأثير الأفضل على السياسة عندما يأخذ الباحثون بالاعتبار وقائع الزمان والمكان، فيجرون بحثاً يعالج مشاكل السياسات المحددة، ويقومون بالتواصل مع المؤسسات المعنية برسم السياسات، وبتفعيل المصالح السياسية في مساعيهم.

يروي القسم الثالث قصة التقييم نفسه: أصوله، وتحدياته، ومنهجياته، ونتائجها. بالطبع، سينجذب المحترفون في مجال تقييم السياسات والمشاريع إلى التفاصيل، ولكنّ هذه القصة تعني عدد أكبر بكثير من القراء. ذلك أنّ المسائل التي يتناولها التقييم المتعدد على خمس سنوات يُلقي الضوء على القرارات اليومية التي تواجه صناع السياسة، والباحثين، ووكالات التمويل في الدول النامية.

بشكل عام، تُعتبر الأدلة والحجج الواردة في هذا العمل الرائد قيمة ومقنعة على السواء. فالاكتشافات والتوصيات البراغماتية تعمل على ترويج بحث تموي أكثر فاعلية وإنجاحية. كما أنها تعزّز الطرح الواعد أنّ البحث الجيد التصميم والتنفيذ من شأنه أن يحسن الحكم الديمقراطي الذي تتطلّبه التنمية القابلة للإستمرارية.

مورين أونيل

رئيس ومسؤول تنفيذي

المؤسسة الكندية لأبحاث الخدمات الصحية

رئيس سابق

مركز البحوث للتنمية الدولية

كلمة شكر وتقدير

شكلت هذه الدراسة مجال تعاون حقيقي. فقد اشتمل إعداد هذا التقرير النهائي على تفاعل عدد كبير من الناس. أذكر بادئ ذي بدء شركاء وموظفي IDRC الذين أعطوا من وقتهم ومهاراتهم طوال الدراسة. فقد كانت مصالحهم واحتياجاتهم محرك الدراسة. أود أن أوجه شكرًا خاصًا لجميع المشاركين - أكثر من 100 شخص - لأجل مساهمتهم في التعليق والتحليل الأولي للحالات، وذلك في ورش العمل في جوهانسبرغ، وبانكوك، ومونتيفيديو، ومونتييلو، وأوتawa. وتجدر الإشارة إلى أن الفريق الاستشاري في أوتاوا قدّم كثيرةً من الأفكار المدروسة بعناية في مقترنه وتوصياته: رينتون ميدورا، جون هاردي (حل محله لوشلان مومنو)، تيري سموليلو، روبي فيرنوني، ليندا وايفرلي، مع مشاركة هامة من قبل ديان ستون وكارلوس فيرغارا. كما أن الدعم المستمر من مورين أونيل، الرئيس السابق لمركز IDRC، شكل مصدر تشجيع كبير لنا.

كانت المشاركة الناشطة لكارول لويس في تصميم الدراسة لا تقدر بثمن. فقد استفدنا إلى حد كبير من خبرتها الطويلة في تقييم السياسات. كما أن مشاركة فريق ابجاثها، سفيتلانا كاروسكينا-دريفدال وشهرام باكسيما، في التحليل كان له دور محوري في هيكلية الاكتشافات. تحت إشراف البروفسور وايس، قام هذان الباحثان بتمشيط عدّة آلاف من صفحات البيانات النوعية، على نحو دؤوب وعميق. وكانت مقتراحات هذا الفريق لا تقدر بثمن.

لولا القيمين على أجراء دراسات الحالات، لما توفرت لدينا مجموعات البيانات الغنية التي قمنا باستخدامها. فقد قدموا طاقتهم ورعايتهم لضمان اتباع مرجعية مشتركة، كما أن استجابتهم للتعديات خلال الدراسة جعلت الحالات

غنية بالبيانات وبمجموعه رائعة من الروايات بغية استخدامها في الأبحاث: بينفينيدو أرغويتا، كريس أكيلو-أوغوتو، ديفيد بروكس، ليان بورتن، سارة إيرل، برايون غيسبي، فرناندو لوايزا، لويس ماكادار، زيندا أوفير، كيريت باريك، ماريا بيا ريدجروتزي، أندرية سوميه، تيري سموليلو، إيمان صوراني، إيرينا ليزوجوب، بوب بوميروي، كاماتي سينيه، راما تا ثيون، تريسي توبلن، وديانا توسي.

قدم إيفرت ليندكويست تشجيعاً فكريّاً كبيراً في تصميم وتطوير هذه الدراسة وفي العمل التجمعي المبكر. فالإطار الذي وضعه بالتعاون مع IDRC فتح كثيراً من السبل المقيدة للإستفسار والنقاش، وأثرى دراسات الحالات على نحو كبير.

ومع تقدّم هذه الدراسة، بدأ عمل مشابه في وكالات أخرى. لقد ساهم شرف العمل مع جون يونغ وفريقه في البحوث والسياسات في برنامج التنمية في معهد التنمية الخارجية إلى حدّ كبير في تحقيقنا وفي إثراء تفكيرنا بقضايا تأثير السياسات. فقد عرّفتنا ديان ستون على برنامج شبكة التنمية العالمية حول ردم الهوة بين الأبحاث والسياسات، وقدّمت في وقت لاحق مساهمات كبيرة في نقاشاتنا.

من خلال المشاركة الكاملة في هذه الدراسة لمدة عامين، كانت ستيفاني نيلسون شريكى الرئيس في هذا العمل. يُعتبر إعدادها الشامل لمراجعة أدبية وحرصها المستمر في ضمان تماسك دراسات الحالات من خلال العمل الفاعل مع معدّي دراسة الحالة، وصبرها ومثابرتها معى ومعهم، محورياً في وضع مجموعة من دراسات الحالات التي يمكن تحليلها معاً. ولم يكن العمل مع هذا العدد الكبير من الأشخاص في مراحل الدراسة المتعددة ممكناً لولا تعاونها وحماسها المستمرّين.

يُعتبر جون هاي زميلاً لا يقدر بثمن، لقد ساعده على ربط الأفكار على نحو واضح وسلس. فسعيه المستمر إلى الوضوح يساهم في وضع مكتشفات هذه الدراسة قيد التنفيذ.

وأيّ أخطاء تقع على عاتقي.

تم إكمال المخطوطة من خلال زمالة في مركز التنمية الدولية التابع لعلم الاستدامة في جامعة هارفرد، وهي زمالة تتلقى دعماً وفيراً من مركز البحوث للتنمية الدولية وبرنامج علم الاستدامة في جامعة هارفرد. ودعمهم يلقى امتناناً كبيراً. أخيراً، فإنّ زملائي في وحدة التقييم، الذين ذكرت كثيراً منهم في هذا القسم، قدّموا بسخاء الوقت والمكان لإتمام هذه الدراسة ودعموها من نواحٍ كثيرة. ولو لا دعمهم، لما تم هذا العمل.

فريد كاردن

القسم الأول

نتائج الأبحاث





أهمية الأبحاث

من صفوّف المدارس الأفريقية إلى قرى الصيد في جنوب شرق آسيا، ومن السياسات التجارية في أميركا اللاتينية إلى إدارة الموارد المائية في الشرق الأوسط، تُثبت الأدلة أنّ الأبحاث التنموية اذا أُجريت بشكل سليم من شأنها أن تحسن السياسات العامة وتساعد على دفع عجلة التنمية. عندما يكون البحث حسن التخطيط والتنفيذ - ويتم نشره بمهارة - يمكنه أن يُنتج سياسات أكثر فاعلية وإنصافاً. لكنّ التجربة تُثبت نقطة أخرى بالدرجة نفسها. فوسط إربادات وإحباطات عملية صُنعت السياسة في الدول النامية، غالباً ما تفشل الأبحاث التنموية في تسجيل أيّ تأثير ملموس. فما هو سبب تلك النجاحات والإخفاقات؟ بعبارة مباشرة أكثر، كيف يمكن للباحثين وصناعة السياسة جعل المعرفة الجديدة، المناسبة والموثوقة، تؤثّر على القرارات السياسية في الدول النامية؟

من الواضح أنّ هذا السؤال هام. فالنسبة إلى الباحثين، والمنظمات التي تموّلهم، يهدف البحث التنموي أولاً إلى تحسين حياة سكّان الدول النامية. غالباً ما تشكّل آلية صُنعت السياسة العامة أداة لا غنى عنها في تحويل المعرفة الجديدة إلى حياة ومستقبل أفضل. ولا تُعتبر المسألة أقلّ إلحاحاً بالنسبة إلى المجتمع المعنى برسم السياسات. ففي النهاية، من شأن إمكانية الوصول بشكل منهجي إلى توصيات الأبحاث المستندة إلى الأدلة أن يزيد كثيراً من فرص اختيار وتنفيذ سياسات تُحقق النتائج المنشودة وتستقطب دعماً شعبياً مستديماً. صحيح أنّ الباحثين وصناعة

السياسة لا يتكلّمون دائمًا لغة واحدة، ولکنّهم يستطيعون إيجاد أرضية مشتركة في سعيهم إلى سياسات تنموية منصفة ومستدامة.

بالطبع، ليس الاتفاق على قضية كهذه أمرًا سهلاً أو لا بدّ منه. فالحكم العادل والمستدام ليس من أولويات الحكومات الفاشلة، والحكومات الجيّدة تناضل يومياً للموازنة ما بين الأهداف السياسية المتنوعة والمتضاربة في الظاهر. على الأغلب، يشكّل البحث عنصراً واحداً من عناصر كثيرة تؤثر في العملية السياسية. فالباحثون من جهتهم لا يلتزمون جميّعاً بمتطلبات السياسة. إذ يعتقد البعض أنّ الأبحاث تحقّق نتائج أفضل إن لم تكن مقيدة بالأهداف السياسية بل تُطلق يدها لتُتبع توجهاً لها الخاصة بها. ولكن، من أجل أهدافنا الحالية، لنفترض على الأقلّ وجود رغبة كامنة لدى صناع السياسة في الإصغاء إلى النصائح المفيدة التي يقدمها الباحثون، ورغبة لدى الباحثين في تقديمها.

لجعل الأبحاث تؤدي عملها، ينبغي العمل على المنطق القوي الذي يدفع عجلة الأبحاث التنموية ويقدم المبررات لها في أيّ مكان من العالم. إنّها نوع الأبحاث التي تغذّي سياسة أقوى، وتsemّهم في إشراك المواطن في حكومة خاضعة للمساءلة، وتحرّر القدرات الاقتصادية والمستحدثات في الدولة، وتعزّز قدرة المهمّشين في الدول الفقيرة على اكتشاف خيارات جديدة للنمو والتغيير. هذه هي نوع الأبحاث الذي تُنتج حكومات أفضل.

اختلاف وصعوبة الحكم في دول الجنوب

لتحقيق الفائدة القصوى من تأثير الأبحاث التنموية على السياسة العامة والعمل، تتطوي الخطوة الأولى والفضلى على تحليل كيفية صنع السياسة العامة. وقد تناولت مجلّدات عديدة في مجال الإدارة العامة هذا الموضوع عينه، وركّزت كلّها تقريباً على صنع السياسة في البلاد الديموقراطية الصناعية في دول الشمال. ومع أنّ المواقف الضمنية والتفضيلات الأيديولوجية التي تحدّد ذلك الأدب متنوعة، إلا أنّ الفرضيات الأساسية ظلت على حالها. بشكل أساسيّ، تفترض تلك المنهجيات أنّ المواطنين والمجتمعات خارج الحكومة يمكنها ممارسة التأثير، لا بل

تمارسة تأثيراً بالفعل، على القرارات السياسية. وبالتالي، يشكل الباحثون مجموعة من المجموعات العديدة التي تتنافس على نيل اهتمام الحكومة. كما تفترض تلك النهجيات وجود مؤسسات ثابتة ومستقرة نوعاً ما للتوصل إلى قرارات حكومية وتنفيذها؛ مجالس تشريعية، وزارات، دوائر ووكالات حكومية، وإلى غير ذلك. وتفترض أيضاً وجود مجموعات أكاديمية، وصحفية، وفكرية ناشطة وانتقادية تحاول جاهدة تزويد الحكومة بالمعلومات والتأثير على قرارها. وعادةً تصور تلك النهجيات التقليدية لآلية رسم السياسات على شكل مجموعة من الاطر المتداخلة والمتشاركة في ما يخص المصالح والمفاعيل.

من يدرك المصاعب الناجمة عن المهموم والحرمان التي تميز الحكومات في الدول النامية لا يعطي وزناً كبيراً لتلك المخططات من الشمال، وذلك لأسباب وجيهة. فمهما أفلحوا في شرح الحكم في الدول الغنية، إلا أنهم نادرًا ما يتوصّلون إلى تصور مقنع جدًا لصناعة القرار في الدول الفقيرة. على العكس، تمتاز دول الجنوب عموماً بمزاج من الخصوصيات المختلفة تماماً عن دول الشمال، والتي تساعد على تحديد مدى قدرة الأبحاث التنموية على ممارسة التأثير على السياسات وكيف يحدث ذلك. بوجيز العبارة، من الصعب ممارسة التأثير على السياسات بأبحاث جيدة في أي مكان من العالم، وبالأخص في الدول النامية.

في ما يلي بعض أبرز خصوصيات الحكم في الدول النامية.

غالباً ما تكون المؤسسات الديمocrطية والأعراف غير ثابتة

تفترض معظم أطر العملية السياسية التي تصوغ التحليلات في الشمال وجود مؤسسات ديمقراطية، وممارسة شعبية للحقوق والحرّيات الديمقرطية المعتادة. كما تفترض وجود حرية تعبير، لا سيما حرية التكلّم بصراحة مع الحكومة. ولكن في ظلّ غياب حكومة ديمقراطية، أو في ظلّ حكومة ضعيفة وغير مستقلة، لا يمكن تطبيق تلك الفرضيات. إذ يبطل العنف، والفساد، والعجز داخل المؤسسات الحكومية مفاعيل الفرضيات المتعارف عليها لصناعة السياسة الديمقرطية وأي تأثير منهج تمارسه الأبحاث على السياسات.

يَتَمْتَعُ صناع السياسة بدرجة أقل من الاستقلال الذاتي

غالباً ما تمارس المؤسسات المالية الدولية وكبار مانحي المساعدات نفوذاً لا يستهان به على آلية صنع السياسة في بلاد الجنوب. إذ يحتاج السياسيون والمسؤولون الحكوميون في تلك البلاد إلى استباق ردود فعل تلك المؤثرات الخارجية وهم يرسمون السياسات العامة وأيأخذون بها. ولكنّ غياب الاستقلال الذاتي من شأنه أن يؤدّي إلى تهرّب استراتيجي من المسؤولية، بحيث تلقي السلطات اللوم على الخارج لتمرير عمل الحكومة أو إهمالها. والقادة السياسيون، وهو مقيدو الأيدي، قد لا يعيرون اهتماماً لنصائح الأبحاث حتى في حال توفرها، سواء أكان ذلك بداع عدم المسؤولية أم لا.

تبَدِّل الموظفين في مؤسسات الأبحاث وفي الحكومات يُضعف تأثير الأبحاث والسياسات على السواء

يشكّل تبدّل الموظفين تحدياً للمؤسسات في أيّ مكان، لا سيّما المؤسسات في الجنوب. إذ يتغيّر العاملون بوتيرة أعلى حين يكون مردود العمل متداينياً، على الصعيدين المالي والمهني. في مؤسسات الأبحاث، يشجّع هذا الوضع على الهجرة إلى وظائف وفرص نجاح أفضل. أمّا في الدوائر الحكومية، فمن شأنه أن يؤدّي إلى فهم غير كافٍ للحلول التي تأتي بها الأبحاث لمعضلات صنع السياسة.

غالباً ما تفتقر البلاد النامية إلى المؤسسات الوسيطة التي تنقل الأبحاث إلى السياسات

تحظى الدول الغنية بوفرة من معاهد الأبحاث، والدراسات، والأقسام الجامعية، والإعلام المستقل، المنخرطة جميعها في صحب دراسة ومناقشة الحكم الديمقراطي. إنّهم سواسرة المعرفة الذين غالباً ما يغيبون عن الدول النامية، الوسطاء الذين يربطون نتائج الأبحاث بقضايا السياسة والخلافات السياسية. وعادةً يكون القطاع الخاص في الدول النامية عاجزاً هو أيضاً عن إجراء الأبحاث ونادرًا ما تستثمر الشركات العالمية في الأبحاث المحليّة الصنع للدول النامية. نتيجة لذلك، تغيب آليات التأثير بالسياسات.

صعوبة التنفيذ

في جميع الدول، شتان ما بين الأهداف المحددة لسياسة ما ونتائجها، لأنَّ آليات صُنْع السياسة لا تستطيع أبداً توقع جميع الاحتمالات. ولكنَّ هذا الفارق الكبير يبرز في الدول النامية لثلاثة أسباب. أولاً، قد تكون قدرات صُنْع السياسة ضعيفة، بحيث تفشل السياسات التي تضعها الوكالات الدولية في الأخذ بالإعتبار الظروف المحلية والأولويات الحكومية. ثانياً، قد تفشل السياسات الجيدة أثناء التنفيذ بسبب ضعف الدعم الإداري أو القانوني. ثالثاً، قد يتم تقويض التنفيذ بسبب المسوبيَّة أو عدم الكفاءة اللذين لا يخضعان لدرجة كافية من المراقبة والمساءلة.

العلاقات "الشخصية" قد تؤدي إلى حكم سيئ

تقوُّض المسوبيَّة الحكم الجيد في أيِّ مكان. وهي تشَكّل تهديداً كبيراً في الدول التي تكون فيها المؤسّسات الديموقراطية، وحرفانية الخدمة المدنية، وأعراف القوى الموازية جميعها ضعيفة. يُعتبر تعزيز العلاقات الشخصية بين مجتمعات الأبحاث والسياسة أمراً جيداً للحكومات، وهو موضوع تتناوله الصفحات التالية. ويُعتبر استغلال الصلات الشخصية وقبول الرشوة من الرذائل التي تضرُّ بأيِّ بلد كان. كما أنها تقلّص فرص تأثير الأبحاث على السياسات. بإمكان الباحثين أن يخوضوا مبارزة فكرية في مجال صُنْع السياسة، ولكنَّ هذا غير ممكن عندما يجري المسْ بقوانين اللعبة لتحقيق المأرب الخاصة والحصول على الامتيازات.

يفتقد صناع السياسة إلى الثقة بباحثيهم

يميل صناع السياسة أحياناً في مختلف أنحاء العالم إلى اعتبار الباحثين غافلين عن عالم الواقع. ويتفاقم هذا الموقف في الدول النامية حيث لا يكون صناع السياسة مطلعين على المقاربات العلمية المعاصرة، أو يعتبرون الجامعات مصدر شغب ومعارضة للحكومة. وعندما يحتاج صناع السياسة إلى الأبحاث، غالباً ما يلتفتون إلى المغتربين، إما لأنَّ الأجانب يُعتبرون أكثر ثقة أو لأنَّ استطلاع الأجانب قد

يُصار إلى نيلهم حظوة عند مانخي المساعدات. ولكنّ الاعتماد على الباحثين الأجانب لا يمكنه بحد ذاته أن يزيد القدرة المحلية على إجراء الأبحاث.

غالباً ما يفتقر الباحثون في مجال التنمية إلى معطيات دامغة

يرتكب مؤيدو زيادة أبحاث سياسات التنمية خطأً عندما يسلّمون بتوفر البيانات الدامغة كأساس لتقديم النصائح الخاصة بالسياسات. في الواقع، غالباً ما تعاني البلاد النامية من قصور في البيانات الإحصائية الأساسية وغيرها للتوصل إلى استنتاجات موثوقة. وفي ظلّ غياب وقائع متّفق عليها، يرتكز الجدل السياسي على الصراع على السلطة والتحامل أكثر منه على الأدلة. وتعتبر الأدلة المؤكدة من تحفّيزات الباحث اذا لا يستطيع بدونه ممارسة أيّ تأثير على السياسة.

نادرًا ما تشارك بلاد الجنوب الأبحاث واحدهم مع الآخر

تنتقل نتائج ومنهجيات الأبحاث عادة من الشمال إلى الجنوب. نتيجة لذلك، يتمّ تجاهل تجارب الأبحاث في الجنوب، وتضييع الفرص القيمة لتبادل المعلومات بين باحثي الجنوب. كما أنّ الشمال يُمنى بالخسارة أيضاً؛ خذ مثلاً على ذلك: ما يمكن تعلّمه من الجنوب عن التخطيط التنموي لمجتمعات السكان الأصليين في أميركا الشمالية. ويعتبر ضياع هذه الإمكانيّة للتعاون في الأبحاث مع دول جنوبية أخرى خسارة فادحة لأيّ دولة فقيرة.

انخفاض الطلب على الأبحاث

تفترض نسبة عالية من أدبيات الأبحاث والسياسات في دول الشمال أن صناع السياسة يتطلّبون بحدّ ما ينتج عن الأبحاث من معرفة. وفي الحقيقة، غالباً ما يكون صناع القرارات المأمة في حكومات الدول النامية قليلي الاطّلاع على المساعدة التي يمكن للأبحاث تقديمها إليهم، ولا يكتّرون بالتالي لقيمة بناء قدرة أبحاث محلية على المدى الطويل. نتيجة لذلك، لا يجري اعطاء الأولوية لأنشطة الأبحاث، حتّى في الحالات التي تكون فيها الحاجة إليها قويّة ومتناهية.

على الباحثين أحياناً إستحدات آلية خاصة بهم للأبحاث القابلة للتطبيق

يفترض الكتاب من الشمال الذين يتناولون جدوى الأبحاث في التأثير على السياسة وجود شبكات سياسية أو آليات قرار فاعلة، أي تفاعلات مؤسساتية بين الباحثين وصنّاع السياسة يتمّ من خلالها نقل اهتمامات صنّاع السياسة إلى مجتمع الأبحاث، ونقل نتائج الأبحاث إلى مجتمع السياسة. أوّلاً، لا يوجد بالضرورة شبكات كهذه في الدول النامية. ثانياً، يبدو أن الأبحاث الرسمية في الدول الفقيرة لا تستهدف السلطات الحكومية بقدر ما تستهدف المزارعين المحليين مثلاً، أو عمال المناجم، أو النساء في الأسواق المدينية. وهذه آلية للأبحاث من أجل التغيير تعمل من القاعدة إلى المرم، تضع فيها سياسات الحكم الرسمية العوائق أمام التقدم بدل من أن تكون أدوات للعمل الفاعل. لقد أثبتت مقاربة البحث تلك إنتاجيتها في عديد من الأطر المختلفة، ولكنّها فرضت واجبات إضافية على الباحثين ليتخيلوا ويقيموا علاقات جديدة مع الأشخاص القادرين على تطبيق نتائج الأبحاث في حياتهم الخاصة.

نقل الأبحاث إلى علاقات مجتمع صنع السياسة في الظروف الصعبة

لحسن الحظّ، لا تطرأ جميع هذه العوائق أمام صنع السياسة المرتكزة على الأبحاث في آن واحد في كل بلد نامٍ، بل تختلف أوجهها على اختلاف البلاد، وتتبدل أشكالها مع مرور الوقت.

بالإضافة إلى ذلك، تنشأ ظروف حتى في أسوأ الحالات وتولد فجأة فرصاً جديدة للباحثين لممارسة التأثير على السياسات وتحقيق تقدّم تنموي حقيقي. يشير التاريخ إلى ثلاث لحظات حيوية يُصبح فيها البحث ذا تأثير خاص.

أولاًً، من شأن الأزمات الاقتصادية، أو فشل السياسات الواضح، أو التغيير السياسي الجذري أن يدفع صنّاع السياسة إلى طلب نصائح الأبحاث التي تجاهلوها أو رفضوها في السابق. ويعود هذا التغيير المفاجئ في الموقف بالفائدة على الباحثين المستعدين أساساً إلى تقديم حلول خاصة وعملية لمشاكل صنّاع السياسة.

ثانياً، أنتجت المجتمعات والأنظمة السياسية التي تخوض تحولات فرضاً جديدة وغير متوقعة للباحثين لممارسة التأثير على السياسات الجديدة التي ما زالت قيد

الدراسة. إذ تبيّن أنّ أماكن مختلفة كجنوب أفريقيا وفيتنام كانت مناسِبة لتقبُّل الصائح السياسي المرتكزة على الأدلة في خضمّ رياح التغيير.

ثالثاً، يشجّع ظهور التكنولوجيا الجديدة والواسعة الانتشار صنّاع السياسة على طرح أسلحة جديدة وتجربة إجابات جديدة. فالثورات في عالم المعلومات والاتصالات، من الهوافر الخلوية إلى التجارة والتعليم المستندين على شبكة الإنترن特، دفعت صنّاع السياسة إلى طلب نصائح المتمرّسين في هذا المجال. فعندما تكون المشكلة والحلّ لا سابقة لهما، يمكن ذلك صنّاع السياسة الإقرار بجهلهم بسهولة أكبر. وهنا أيضاً، يُعتبر الباحثون الذين في حوزتهم في الأساس نتائج أبحاث مفيدة أكمل الأنساب للإجابة عن أسلحة صنّاع السياسة وتقدّيم النصائح السريعة والموثوقة.

عبارة أخرى، يستطيع الباحث المستعدّ جيداً استغلال الفرصة المناسبة للتأثير على السياسات حلماً تتوفر. ويمكن التغلّب على العقبات والعيوب في آليات صُنع السياسة عندما يتمّ إعداد الأبحاث التنموية وتنفيذها بشكل جيد، وإيصالها إلى صنّاع السياسة على نحو يساهم في اتخاذ قرارات مناسبة وبراغماتية.

بالإضافة إلى ذلك، من شأن البحث الفاعل أن يساعد على تصحيح الظروف التي تعيق الانتقال السهل للمعرفة الجديدة إلى مجتمع رسم السياسات. ففي تنزانيا، ساهمت الأبحاث التي تمت على مستوى المجتمع المحلي في مجال الصحة العامة الخاصة بالمناطق الريفية في تحسين تصميم وتمويل الخدمات الصحية. وفي الفلبين وبغيلانداش، حسّنت التحاليل المنهجية للفقر المنزلي آليات وضع السياسات الاقتصادية. وفي الأردن، غيرت الدراسات المحلية لإعادة استخدام مياه المجاري مقاربات الحكومة في الحفاظ على الموارد المائية. بمقدور الأبحاث إذاً تحسين أداء الحكومات، والأداء الأفضل يشجّع على مزيد من الأبحاث.

يشكّل تفاعل الأبحاث التنموية والسياسات العامة موضوع هذا الكتاب. فاستناداً إلى ملاحظات واستنتاجات تقييم شمل 23 دراسة حالة (انظر الجدول 1.1) - أي أكثر من 60 مشروعًا في ما يزيد على 20 دولة، وهذه الدراسات ترد في القسم الثاني - تتضمن الصفحات التالية استراتيجيات عملية من أجل أبحاث وسياسات أفضل. فالمعنيون بهذا الكتاب هم مجتمع الأبحاث ومجتمع صنّاع السياسة، والمنظمات الوطنية والدولية التي تستثمر في مجال أبحاث التنمية.

المربع 1.1: المخاطر والمكافآت - حالة موزمبيق

كان مشروعًا محفوفاً بالخطر. يبد أن مشروع بحث أجري في موزمبيق - أدى مباشرةً إلى إدخال سياسة رائدة لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية - أثبت أنَّ من شأن الأبحاث أن تنجح حتَّى في أصعب الظروف.

كانت موزمبيق في أواخر تسعينيات القرن الفائت بلدًا فقيرًا في منطقة فقيرة. وكان الفقر واسع الانتشار، والقرفة على إجراء الأبحاث ضئيلة، والبلد ما زال يداوي جراح حرب طويلة ورهيبة. حتَّى في تلك الظروف، كان ثمة فرص. إذ حققت موزمبيق درجة من الاستقرار بعد الحرب. فاللتزمت حكومتها بالتنمية الوطنية، وأدركت الضغوط والإمكانات في البيئة العالمية لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان ثمة مجموعة صغيرة من رواد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متلهفة لإطلاق أبحاث في مجال تكنولوجيا معلومات واتصالات زهيدة الكلفة وسهلة المنال، لا سيما للفقراء. بعض النظر عن المخاطر البديهية، ذلك أنَّ البيانات شحينة حول إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جنوب أفريقيا، كان مركز IDRC مستعدًا لتمويل الأبحاث. قسم المشروع إلى ثلاثة أجزاء: إنشاء لجنة استشارية وطنية وأمانة سر لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وضع سياسة خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعرضها أمام الحكومة، ومشاريع تجريبية من شأنها اختبار مراكز الاتصالات الريفية واستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس وتدريب الأساتذة. عملت تلك المقومات الثلاثة معًا. فأمنت اللجنة وأمانة السرَّ القيادة التنسجية والتماسك، وتعاونت مع مسؤولين ذوي مراكز رفيعة في الحكومة. وأعطت صياغة السياسة للبحث هدفًا محدداً. وكشف البحث الميداني ما يريده الناس العاديون من الهواتف والإنترنت (وما يرغبون بدفع المال للحصول عليه)، كما حدَّدت عقبات كفالة الربط والمعادات. وكان للبيانات التي وفرتها المشاريع التجريبية تأثير قويٍّ على صناع السياسة.

لماذا نجح بحث موزمبيق؟ وجذب الأجوبة في نتائج تقييم الوضع.

كان ثمة دائرة محكمة لصناع السياسة، وعرف مدير البحث أنه لا بد من ممارسة التأثير عليهم. كان كبار أعضاء اللجنة الاستشارية وأمانة السرَّ مرتبطين تماماً بالزعماء السياسيين. وكانت الحكومة ملتزمة على نحو غير اعتيادي بصنع سياسة تكنولوجيا معلومات واتصالات فاعلة، وقد اشترك فيها رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية شخصياً. ولا مجال لإمكانية الفشل بالنسبة لمؤيدي المشروع في موزمبيق. وتم ربط بحث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في موزمبيق بمشاريع مشابهة في السنغال، وجنوب أفريقيا وأوغندا، عبر مبادرة دعمها IDRC تحت عنوان أكاسيا. وتم مشاركة نتائج العمل الجماعي مع نقاد البحث.

كان للبحث أثر قابل للإثبات. وفي عام 2000، وافقت موزمبيق على اعتماد سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكانت الأولى في أفريقيا. واكتسبت موزمبيق سمعة على أنها دولة نامية رائدة في تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للتنمية.

المجدول 1.1: المعاهدة عن "الحالات"

الهدف	اسم الحالة (تاريخ البداية والنهائية)	نتائج الأبحاث
1. تطوير الفكرة على التخطيط والمرأة في مجال الفقر ومد الأثر الجزرية لسياسات التكيف الكلية.	2002-1990، MIMMAP، الفلبين (الآن) الآن	تملاج اقتصادية مختلفة مثل التوازن العام للمحتسب.
2. تطوير الفكرة على التخطيط والمرأة في مجال الفقر ومد الأثر الجزرية لسياسات التكيف الكلية.	2001-1992 (الآن)، MIMMAP، الفلبين (الآن)	تملاج اقتصادية مختلفة مثل التوازن العام للمحتسب.
3. برزنامج فييتنام (2001-1993)	VEEM .2: (برزنامج الإدارة الاقتصادية والبيئة في فيتنام): القدرة على تنمية السياسة المرتكزة على المعرفة في التكامل الاقتصادي وإدارة الموارد الطبيعية.	نظم رصد الفقر ، أوّلاً على المستوى الوطني قبل إضافة نظام على المستوى المحلي ؛ نظام معلومات موسّب لإدارة المعلومات؛ تطوير نموذج CGE والتدريب على استخدامه؛ الفقر فيمقاطعة بالاوان؛ تقارير أبحاث ودراسات استطلاعية.
4. فتح الفقر بشكل أفضل وتغزير الحوار بين الباحثين، والسياسيين، والمسؤولين الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية في البحث عن سياسات عادلة وفعالة لتنفيذ دراسات إستطلاعية حول مسائل مرتبطة بالفقر (منها، دور الإنفاق العام، الزراعة والفقر في الأرياف، فاعلية الأسواق الريفية، تنمية الموارد البشرية والقراوة).	MIMMAP .2: (2001-1992)، بإنجلترا VEEM .1: (برزنامج التنمية الاقتصادية المستدامة في فيتنام): بناء قدرة الأبحاث لدعم برزنامج الأبحاث الوطني في إطار أربعة مواضيع؛ البيئة، والاقتصاد، والمناخ الفانوية الجديدة للقاووت.	نظم رصد الفقر ، أوّلاً على المستوى الوطني قبل إضافة نظام على المستوى المحلي ؛ نظام معلومات موسّب لإدارة المعلومات؛ تطوير نموذج CGE والتدريب على استخدامه؛ الفقر فيمقاطعة بالاوان؛ تقارير أبحاث ودراسات استطلاعية.
5. برزنامج فييتنام (2001-1993)	VEEM .3: تطوير وتطبيق نظام لرصد الفقر؛ وتطوير التكامل الاقتصادي وإدارة الموارد الطبيعية. MIMMAP .3 نو عنها في فيتنام .	فتح الفقر بشكل أفضل وتغزير الحوار بين الباحثين، والسياسيين، والمسؤولين الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية في البحث عن سياسات عادلة وفعالة لتنفيذ دراسات إستطلاعية حول مسائل مرتبطة بالفقر (منها، دور الإنفاق العام، الزراعة والفقر في الأرياف، فاعلية الأسواق الريفية، تنمية الموارد البشرية والقراوة). وضع إطار تطابلي لتحليل السياسات الاقتصادية الكلية وحالة الفقر. وضع إطار تطابلي لتحليل السياسات الاقتصادية الكلية والسياسيين، والمسؤولين الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية في البحث عن سياسات عادلة وفعالة لتنفيذ دراسات إستطلاعية حول مسائل مرتبطة بالفقر (منها، دور الإنفاق العام، الزراعة والفقر في الأرياف، فاعلية الأسواق الريفية، تنمية الموارد البشرية والقراوة).

نتائج الأبحاث

نماذج CGE؛ MIMAP؛ CBMS؛ CGE؛ نماذج تحليلات الاقتصاديات قياسية للتحليل على المستوى الوطني.

استخدمت هذه النماذج على تأثير السياسات المالية أو رفاق عمل ومخضقات سياسية حول مسائل شاملة مثل الإصلاح التجاري من حيث التوزيع والإنصاف.

الشروع المستفيضة للتحالفات التجارية، المساومة والعلاقات بين طراف متعددة ومبادرات التكامل الإقليمي؛ مسائل طرائية من وجهة نظر LAC، مثل الاستثمار الدولي، وسياسات من واجهها نبذة المدنية، والاتصالات عن بعد، وحقوق الملكية الفكرية، وتسوية النزاعات...؛ دراسات حالات بلدان لتحديد الاستجابات الوطنية القصوى أو الممكنة في العلاقات التجارية الدولية، وموقع المكتروني، ونشرات، ومؤشرات، ودورات تدريبية، واجتماعات مع موظفين؛ واستشارات، وعرض مخطوطات لإصدار كتب.

تعزيز التعاون بين المؤسسات المشاركة بهدف العمل على دينومية الشبكة.

رسائل بحث - نشر إلكتروني وتقليدي - في مجالين رئيسيين: البحث الاقتصادي التقني؛ بحث محلي؛ البحوث الدوائية على بناء قدرتها على المفاوضات.

مساعدة الدول النامية على تحقيق أهدافها على الصعيد العالمي.

تعزيز جهوديتها التقنية وقدرتها على المشاركة والمساهمة (أي دور وأداء المؤسسات الدولية).

المرحلة الأولى: إنشاء وتأليقون دراسة بحث في جميع مرافق التقانس والتقاويم ضمن إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

المرحلة الثانية: ستة وثلاثون دراسة بحث تغطي جميع مرافق التقانس والتقاويم ضمن إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

المرحلة الرابعة: خمسة عشر دراسة بحث

اسم الحالات (تاريخ البداية والنهائية)

نماذج CGE؛ نماذج تحليل على المستوى الوطني.

الوطني.

الشبكة (LATN) 1998-2002

الأمريكية للتجارة.

1. إجراء إبحاث موجه نحو السياسات حول المسائل التجارية في العلاقات التجارية الدولية.

2. دعم عملية إعداد جدول الأعمال وصياغة السياسات في دول LAC (دول أمريكا اللاتينية والカリبي) استجابة للتحولات الجديدة في النظام الدولي.

3. تعزيز قدرة الأحداث العالمية في دول LAC للمشاركة في المفاوضات التجارية الدولية والمساهمة في تطوير الموارد البشرية.

4. تعزيز التعاون بين المؤسسات المشاركة بهدف العمل على وورقة تدريبية، واجتماعات مع موظفين؛ واستشارات، وعرض مخطوطات لإصدار كتب.

5. الدعم التقنية لمجموعة الـ G-24 خدمة TSS (1988-2003) لخدمة الـ G-24

1. التقنية الدوائية.

2. تغطية جميع مرافق التقانس والتقاويم ضمن إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

اسم الحالة (بتاريخ البداية و النهاية)

نتائج الأبحاث

مجموعة من 11 مجلداً حول القضايا المالية والنقدية الدولية في التشريعات، 24 مقالة في دول G-24، سلسلة رسائل

مبوبة على المناقشات.

أدى مشروع عرسال إلى تأسيس وحدة للبيئة والتنمية

الستينية عام 2001، وهي مجموعة عبّر عن جديّة مععدّة المجالات الدراسية في جامعة بيروت الأميركيّة. كما أنتج خارطة الاستخدام الأراضي في عرسال، وخارطة لمخاطر التدهور، الملحقين في صياغة وتنفيذ استرشاد التيجيات إدارة الموارد. المجتمع المستدامة من خلال المشاركة المباشرة للمستفيدين

والآخرى لقدرات الأرضيّة. مقالات مهنية أو محاضرات من وأخرى لقدرات الأرضيّة. مقالات مهنية أو محاضرات من

المرحلة الأولى؛ أربعية عشر رسالة ماجستير في العلوم؛ عدّة منشورات، وتسجيلات فيديو، ومقالات صحفية؛ أدوات للتنمية الريفيّة في المناطق الجافّة، كتاب يغوصان بحث حول التنمية في المنظقة العربيّة الجافّة؛ زهرة الصبار، كتب شادي حماده، ومنى حيدر، ورامي زريق، نشره ساوثيلوند، وزراعة التشديد على التحاليل المرتبطة بالجنسانية كمدحّاج لإدارة الموارد المستدامة.

6. عرسال، لبنان (1995-1996)

المرحلة الأولى: تقديم ديمومة الأنظمة الزراعية الكجرى، ودراسة إمكانية تأسيس شبكة مستخدمين لتحسين تنمية

البيئة والتنمية على المراحل الأولى من خلال المشاركة المباشرة للمستفيدين

المرحلّة الثانية: تقديم الخبراء المطروحة في المرحلة الأولى وأخرى لقدرات الأرضيّة. مقالات مهنية أو محاضرات من

المرحلة الأولى؛ أربعية عشر رسالة ماجستير في العلوم؛ عدّة منشورات، وتسجيلات فيديو، ومقالات صحفية؛ أدوات للتنمية الريفيّة في المناطق الجافّة، كتاب يغوصان بحث حول التنمية في المنظقة العربيّة الجافّة؛ زهرة الصبار، كتب

شادي حماده، ومنى حيدر، ورامي زريق، نشره ساوثيلوند، بعض المشاريع البيئية لمكافحة التدهور البيئي.

IDRC (2006).

تقدير لمحكمة المياه الثالثية أولى إلى نتائج ضد مدارس شركات التعدين.

ما من نتائج بحث، ولكن SPCC (شركة جنوب البرو

تقديم تأثير النشطات النجمية على الموارد المائية في جنوب البرو، وتقديم النتائج إلى محكمة المياه الثالثية، شباط 1992.

المرحلة الأولى: بحث النواحي الاجتماعية، والقانونية، والبيئية، للتلوّث الناتج عن النفايات المنجمية. المرحلة الأولى: بحث آثار التوزيع الكجي للموارد المائية في المنظقة.

7. البرو - مناجم النحاس (1991-1993)

اسم الممثلة (تأريخ البداية والنهاية)	الهدف	نتائج الأبحاث
تحسين البيئة السيليسية بهدف تحسين جيل التكثولوجيا الزراعية واعتمادها للحد من الفقر والتدمر البيئي. مجموعتين من ثلاثة مشاريع: 1. تحديد معدل الربحية المالية للأسر المعتمدة على الزراعة من أنواع المحاصيل الموصى بها تحت أنظمة بيئية- زراعية مختلفة؛ اختبار مدى قدرة الفرق متعددة الفروع على العمل معًا على القضايا الاجتماعية الاقتصادية التي تواجه معاهد الأبحاث الزراعية الوطنية. 2. تطوير مقايرات تشمل قنوات متعددة لحل النزاعات حول الموارد الطبيعية في شرق ووسط إفريقيا؛ توفير الإرشاد للمجتمعات المبنية في موقع العمل وللدعم الخارجي لحل النزاعات في إدارة الموارد الطبيعية.	واسط أفريقيا لتحليل السياسات الزراعية.	تم استكمال ثلاثة مشاريع فقط، لذلك كانت النتائج محدودة. لم يتم إنتاج مواد تنشر هامة. تتوفر تقارير نهائية عن ثلاثة مشاريع، وتقارير مؤقتة عن الأخرى.

نتائج الأبحاث

اسم الحالة (تاريخ البداية والنهائية)

فضلاً عن مأذنها، وديموتها، وقدرتها على النطэр.

الهدف

فضلاً عن رموز الإسكان الوطنية وتأسيس لجنة

5. أدى إلى تتحقق رموز الإسكان الوطنية وتأسيس لجنة وظيفية لوضع إرشادات لإعادة استخدام المياه الرمالدية؛
4. تتحقق الفاعلية الفقصوى لنظام إعادة استخدام المياه الرمالدية في حدائق المنازل وش nisiته.
5. تتحقق الفاعلية الفقصوى من إعادة استخدام المياه الرمالدية وشمال أفريقيا؛ تصدق إعلان حيدر إيلاد؛ تأسيس شبكة من صناع السياسة والباحثين والقطاع الخاص والمستقدين.

1. نظام معلومات إداري بيئي وطني مرتبط بـ 19 مكتب محلي على طول نهر دنبررو.
2. نظام معلومات إداري إقليمي.
3. وضع شرعي بيئي أوكرانيا، ونشره وجعله متوفراً روايت تعاوينية طويلة الأجل بين المنظمات العامة والخاصة في كندا وأوكرانيا.
4. إتمام دراسة أساسية حول نوعية المياه.
5. تقديم الخطير الصحى لنوعية مياه الشرب.
6. دراسات مختلفة حول نوعية المياه وغيرها من المسائل المرحلية الثانية: تعزيز الإصلاحات البيئية في المؤسسات والصناعة الأوكرانية؛ زيادة التوعية البيئية بين العلماء، وصنع القرار، وعامة الشعب؛ توسيع شبكة المؤسسات العدلية والخالصة؛ ومؤسسات القطاع الثالث الدولة على المتعلقة بالمياه.
7. تدريب 90 شخصاً.
8. تغيرات في أنظمة انتعاش الغازات من المصانع الموجودة على نهر دنبررو.
9. الحفاظ على نهر دنبررو: تناعم، تاريخ، وإعادة تأهيل، شيفتشووك، بيلافركي، زافوشكي، ومازور كيفيش.

10. EMDU، أوكرانيا (1994-2002) تटمية الإدارة البيئية في أوكرانيا.
1. المرحلة الأولى: المساعدة على تطوير قدرة المؤسسات الأوكرانية على إدارة نظام مياه دنبررو واستخداماته؛ المساهمة في خفض تلوث المياه في جنوب دنبررو؛ إقامة روابط تعاوينية طويلة الأجل بين المنظمات العامة والخاصة في كندا وأوكرانيا.
2. الأوكارنية على إدارة نظام مياه دنبررو واستخداماته؛ المساهمة في خفض تلوث المياه في جنوب دنبررو؛ إقامة روابط تعاوينية طويلة الأجل بين المنظمات العامة والخاصة في كندا وأوكرانيا.
3. وضع شرعي بيئي أوكرانيا، ونشره وجعله متوفراً
4. إتمام دراسة أساسية حول نوعية المياه.
5. تقديم الخطير الصحى لنوعية مياه الشرب.
6. دراسات مختلفة حول نوعية المياه وغيرها من المسائل المرحلية الثانية: تعزيز الإصلاحات البيئية في المؤسسات والصناعة الأوكرانية؛ زيادة التوعية البيئية بين العلماء، وصنع القرار، وعامة الشعب؛ توسيع شبكة المؤسسات العدلية والخالصة؛ ومؤسسات القطاع الثالث الدولة على المتعلقة بالمياه.
7. تدريب 90 شخصاً.
8. تغيرات في أنظمة انتعاش الغازات من المصانع الموجودة على طول نهر دنبررو.
9. الحفاظ على نهر دنبررو: تناعم، تاريخ، وإعادة تأهيل، شيفتشووك، بيلافركي، زافوشكي، ومازور كيفيش.

موز إبيك برس/IDRC (2005/2005).

اسم الحالة (تاريخ البداية والنهائية)	الهدف	نتائج الأبحاث
11. مناجم المترقيات، البيرو (1990-1993)	نبيل اعتراف بارتفاع نسبة الإصابة بمرض المترقيات المزمن في مناجم المترقيات، والتأثير على السياسات الوطنية.	نشر كتاب والإعتراف بدراستين حول الموضوع.
12. شبكات صيد الأسماك، جنوب شرق آسيا (1996-1983)	1. تحسين الفدرة على إدارة صيد الأسماك، والتأثير بشكل غير مباشر على السياسات وأنظمة الإدارة.	إنتاج أكثر من 50 تقرير بحث خلال مدة المشروع؛ تطوير سلسلة نشر خاصة.
13. المصايد والموسيسات.	2. زراعة المعلومات المتوفرة للباحثين الأجانب عيدين في مجال مواطن الصيد وتعزيز الموسسات.	موانئ الصيد وتعزيز الموسسات.
14. اختبار إمكانية تطبيق مقاربة مبنية على الأداة للتخطيط م مشروع تنزانيا للتدخلات الصحية (2004-1996) TEHIP.	الصحابي المحلي في مقاطعتين في تنزانيا وقياس تأثيرها.	حماية الموارد الطبيعية عبر توثيق المستحدثات المحلية استناداً إلى معرفة أهلية، وحماية حقوق الملكية، والإعتراف بالمستحدثات ونشرها.
15. أكاسيا، موزمبيق (كانون الأول 1997-1999)	1. دعم الجهات الوطنية لتعزيز الروابط بالاقتصاد العالمي. 2. دعم الوصول الرئيسي لكتفولوجيا المعلومات والاتصالات. 3. مشاركة التعليم حول سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة.	استخدام مشاريع استرشادية على شكل بحث فعلي، ودراسات قصيرة الأمد، ومشاركة في وضع مسودات سياسات وطنية، من دون أن يشمل ذلك الأبحاث الأكاديمية المقدمة.

اسم الحالة (تاريخ البداية والنهائية)	الهدف	نتائج الأبحاث
16. أكاسيا، أوغندا (1999-2002)	بيانات كيف تتساعد إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المجتمعات على حل مشكلتها الخاصة؛ تأمين المعرفة لتحسين وصول بناء الفري، والقراء، والمجتمعات المحدودة، زيادة الوصول الريفي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	1. ووضع دراسات تمهيدية حول ملامعة بحث عمل أكاسيا لأوغندا.
		2. إنتاج عدّة دراسات (حول الفرات، والسيسيات، والبني التحتية، وتنكريولوجيا) لاستخدامها الجنة السياسيات في أكاسيا الوطنية دوراً انتثنياً في الجان التي وضع مسودة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية.
		3. دراسات وأبحاث حول مركز الاتصال عن بعد فضلاً عن قضايا متعلقة بالوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأرياف، ودراسات حول تطوير محتوى مناسب.
		4. دراسات لتأمين معلومات أساسية وإيجابات على أسلمة حول سياسات معينة. تدرج في هذه الفئة الدراسات التي أحيرت لتقديم معلومات لأالية عمل خاصة بسياسات تطوير الاتصالات في الأرياف، والدراسات الأساسية لمركز الاتصال عن بعد، والدراسات الأربع التي طلب إجراؤها أساساً عام 1998 لبحث وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوغندا.
		كمبادرة بحث عملية، ترتبط بعض التائج بالآلات العمل، بما في ذلك التثبيل في المبادرات السياسية تفريق المهتمات والتتابع إلى مصلحة الاتصالات والمعلومات في الحكومة، ووسائل صول المجتمعات الريفية والمحرومة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

17. أكاسيا، جنوب أفريقيا (1995-2002)

اسم الحاله (بتاريخ البداية والنهائية)	الهدف	نتائج الأبحاث
18. أكسيسا، السنغال (1997-2002)	تعزيز استمرارية وطنية وإطار منسق لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر سلسلة مشاريع مبنية على العرض والوصف وغير نظام ومشاريع أبحاث.	دراسة لخدمات الاتصالات عن بعد لتمثيل حكومة السنغال في هيئات تضفي استمرارية لتجربات وسياسات وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنضيف نقاطاً حول سياسة وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يضم الحكومة، والقطاع الخاص، وعامة الشعب. (أدرجت هذه التقاطط هنا كنتائج بسبب التوجّه العملي القوي لأكسيسا ونيتها ترك الأبحاث الكبيرة لفرع خاص في أكسيسا، نظام التقليم والتعلم).
19. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعزيز سياسات واستمرارية وطنية لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلالالية عمل تشاركيه.	ست دراسات أساسية:	الافتتاحية شاملة لإدارة الطلب على المياه في البلاد ووضع استمرارية شاملة لإدارة الطلب على المياه في مناطق سوريا الجبلية.
20. إدارة الطلب على المياه، سوريا (1997-2001)	صياغة استمرارية إدارية صوبية الأداء لل باستخدام الماء للمياه قليلة الملوحة في الرئي الإضافي لمحلاصيل الحصول في سنت رسائل ماجستير، رسالة دكتوراه، ومقالة واحدة (هاغي-بيشو وروينيل 2000).	1. خمس رسائل حول توزيع الموارد والإغاء المركزية. 2. أربع رسائل حول تغير الطلب على المياه في المدن دون أي تحصيص يأتى عن قصور محتمل، وتأخير استثمارات التموين الكبرى قيد الدراسة.
21. إدارة الطلب على المياه، تونس (1992-2000)	استمرارات التموين الكبري قيد الدراسة.	1. خمس رسائل حول توزيع الموارد والإغاء المركزية. 2. أربع رسائل حول تغير الطلب على المياه في المدن.

اسم الحالة (تاريخ البداية والنهائية)

نتائج الأبحاث

3. نموذج رياضي لتحديد إمكانية الزراعة القصوى في المناطق الحافظة.

4. نموذج عن الإداره المتكامله للمياه و البيئة و رساله عن الموسوع نفسه (استناداً إلى الرغبة بدفع المقابل).

لترجت نتائج البحث إلى حد كبير مع تناول الأبحاث العامة بها من فريق MIMAP هي قيادته في وضع وثيقة مركز الأبحاث المعنى. كانت النتيجة الجوهريه المعترف لستر انتيجية الدّمن من الفقر في السنغال، وهي وثيقة طلبها لدراسه إمكانية وصول الفقراء إلى الخدمات المالية، الوجه التوزيع.

2. تطوير أدوات لتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على استمرار انتيجية الدّمن من الفقر في السنغال، وهي وثيقة طلبها لمركز الأبحاث المعنى.

3. دراسة إمكانية وصول الفقراء إلى الخدمات المالية، الوجه التوزيع.

4. تشخيص الحوار بين ناشطين للتربية العاملين في مكافحة الفقر. (من باحثين، وصناع سياسة، ومنظمات غير الأصلية.

23 الإصلاح التعليمي، عروضاً لا
2002-2000)

(

التأثير على سياسات التعليم في شعوب إسلاماً من خلال صياغة لقرار من وجهة نظر الأمالي يمكّنه التأثير على تحديد وتنفيذ ميزانية التعليم في إطار الإصلاح التعليمي وخطط التعليم الوطنية (2000-2000).

23 الإصلاح التعليمي، عروضاً لا
2002-2000)

دراسات بحث أساسية أُدت إلى تقرير بحث حول تمويل

التعليم في غرب إفريقيا.

حكومة، وموارده).

ولكن في البداية، تحدّر الإشارة إلى أنه ما من لائحة بالمارسات الفضلى حول تأثير الأبحاث على السياسات العامة. إن تأثير كهذا هو أقرب إلى آلية منه إلى نتيجة، إنه تيار من النشاطات والعلاقات تتفاعل مع بعضها البعض. وممارسة التأثير أيضاً وسيلة لغاية وليس غاية بحد ذاتها. فهدف الأبحاث التنموية ليس ملء صفحات كتاب أو خطاب يلقى وزيراً، بل يتمثل في تحسين حياة الفقراء في الدول النامية. وهذا الأمر يستغرق وقتاً ويطلب إنشاء علاقات بين فريق الأبحاث ومجتمعات صُنْع السياسة؛ علاقات ثقة، يعزّزها العمل الموثوق والمفید من طرفِ الشراكة بين الأبحاث والسياسة.

والخلاصة هنا هي أنَّ البحث التنموي، إنْ كان حسن التخطيط والتطبيق، ومنقول بشكل جيد، من شأنه أن يحسن السياسات العامة بطرق تدفع عجلة التنمية الديمقراطية المستديمة إلى الأمام. وتُظهر الأدلة والأمثلة كيف تتم عملية ممارسة التأثير على السياسات.

يبدأ البحث بطرح سؤال بسيط ولكنه ضروري: ماذا يعني مفهوم التأثير؟ تلك هي نقطة إنطلاق الفصل التالي.



مسائل تتعلق بصنع السياسات

في إمكان المعرفة الجديدة ممارسة التأثير من خلال تفاعل ديناميكي بين الأبحاث والسياسة. من جهة تصوغ السياسة أو الإطار السياسي القيود والفرص التي تواجه الباحثين أثناء قيامهم بعملهم ومارستهم التأثير على السياسات العامة. من جهة أخرى، من شأن نشاط الأبحاث والاكتشاف أن يبدل بيئه وضع السياسات من خلال توفير خيارات جديدة، وصياغة مسائل سياسية جديدة، وطرح حلول جديدة لمشاكل السياسات. في النهاية، من شأن الأبحاث أن تؤثر على آلية صنع القرار الحكومي. ويعود هذا التفاعل بالفائدة على الباحثين وصناع السياسة على السواء. فبالنسبة إلى الباحثين، يعني ذلك إجراء ونشر أبحاث تنمية ترك آثاراً فعلية على السياسة العامة والعمل العام. أما بالنسبة إلى مجتمع صنع السياسة، فإنه يعني امتلاك مصدر سهل المنال للخيارات المرتكزة على الأدلة من أجل اتخاذ قرارات سياسية مناسبة وقوية تلبي حاجات الناس.

في أفضل الأحوال، لا تشکل الأبحاث سوى عنصراً واحداً في خليط شديد التعقيد من العوامل والقوى الكامنة خلف أيّ قرار حكومي هامٌ خاص بالسياسات. فسياسات أكثر الحكومات، في معظم الأوقات، هي نتاج جامع للصفقات والتسويات، والمعتقدات والطموحات، والأهداف المتناقضة والمعانى المزدوجة لصناعة القرار الحكومي العادى. لهذا السبب، من الخطأ عادة اعتماد نموذج يعتبر صناعة السياسة عملية إنتقال عقلاني، أو منظم، أو وحدوي ومستقيم من المشكلة إلى القرار والحل. فالمراقبة الدقيقة لكيفية صناعة السياسات العامة وتنفيذها فعلياً تعطينا صورة

أكثر تعقيداً، ولكنها أكثر واقعية، لنتائج خاضعة لتأثير الشخصيات، والصدف، والنقض في المفاهيم، والمساومات. والقول إنَّ الأبحاث تمارس تأثيراً في حالة معينة لا يعني سوى أنَّ تأثير الأبحاث كان واحداً من تأثيرات عدّة. فالخطيط الراهن بين العلة والمعلول في صناعة القرار يتشارب دائمًا مع تحالفات وتناقضات العمليات السياسية في كل بلد. وينطبق ذلك بوضوح على الحكومات الديمقراتية، كما ينطبق على الحكومات الديكتاتورية والأوليغارشية، ولو بوضوح أقلَّ.

بالإضافة إلى ذلك، لا بدَّ من الاعتراف أنَّ الأبحاث بحدِّ ذاتها ليست على الإطلاق وحدة متزامنة بشكلٍ كليٍّ أو أحادية التفكير والتوجه. على العكس تماماً، يتم إجراء الأبحاث الحضرة والتطبيقية في كلِّ مكان بأهداف ودوافع وتوقعات مختلفة جدًا. ونتيجة لهذه الاختلافات - والمفاجآت التي تأخذ الأبحاث غالباً في اتجاهات جديدة - يقدم الباحثون عادة إلى السياسة اكتشافات ونصائح غير متناسقة، لا بل ومعارضة أحياً. وبشكل عام، لا تسرُّ هذه الاختلافات والتناقضات في النصائح صناع السياسة. لكنَّ ديناميكية تفاعل الأبحاث مع السياسة تعللَّ صعوبة تتبع وقياس نسبة التأثير.

ولكن ما هي ممارسة التأثير؟ حدَّدت التحليلات الذي أجرتها مركز IDRC لمشاريع الأبحاث التنموية حول العالم، في إطار سياسات شديدة الاختلاف، ثلاث فئات عامة توضح كيف يمكن للأبحاث أن تؤثِّر على السياسات.

أولاًً، من شأن الأبحاث أن توسيع قدرات السياسات. إذ تقوِّي الأبحاث إطار المؤسسات التي تدعم آليات صُنع السياسة من خلال تعزيز القدرات الجماعية للمجتمع المعنى بوضع السياسات على تقييم المفاهيم الإستحدانية ونشرها، وتنمية مواهب جديدة لتحليل نصائح الأبحاث الجديدة وتطبيقاتها.

ثانياً، توسيع الأبحاث آفاق السياسة. غالباً ما تعاني السياسة من الإحباط بسبب شحِّ الخيارات. إلاَّ أنه بمقدور الأبحاث أن تحسِّن الإطار الفكرية المحيطة بآليات صُنع السياسة من خلال إدخال مفاهيم جديدة إلى جدول الأعمال الخاص بالسياسات، وضمان وصول المعلومات إلى صناع السياسة بشكل ولغة يسهل عليهم فهمها واستخدامها، وتعزيز الحوار البناء بين الباحثين وصناع القرار. ويكتسب الباحثون احترام صناع السياسة وامتنانهم بالقيام بتزويد معلومات ومفاهيم جديدة تحلُّ مشكلة القطبية الثانية والانقسام في الأراء التي غالباً ما يbedoُّ أنها تقيد الحوار والقرار.

المربع 2.1: ثلاثة أنواع من التأثير في فيتنام

يسّمونه في فيتنام دوي موي (ويعني حرفياً: إعادة الإعمار)، وهو برنامج طموح للتحديث الاقتصادي يهدف إلى أسواق تنافسية وتجارة حرّة أكثر. ولكن تم إطلاقه من قبل السلطات من دون معرفة كافية بصناعة السياسات في اقتصاد السوق، وتم الاتصال بمركز IDRC للمساعدة. وضع المركز نصب عينيه هدفاً واضحاً لا وهو ممارسة التأثير على السياسات، ودعم سلسلة من برامج الأبحاث المتمحورة حول إدارة البيئة والموارد، والتجارة، والحد من الفقر.

لا تقتصر ممارسة التأثير على السياسات على تعديل قرار معين. بل يتجلّى التأثير الأكبر عندما تساعد الأبحاث المجتمع المعنى بوضع السياسات على تنمية قدراته من أجل تقييم الأدلة وتحليل الخيارات، أو عندما توسيع الأبحاث من خيارات صناع السياسة، أو يحسن إجراءات صناعة السياسة.

تنمية القدرات السياسية. مع انطلاق مشروع دوي موي، كانت مؤسسات فيتنام السياسية ضعيفة. فالتحليل الاقتصادي الغربي لم يكن مأولاً على الإطلاق لدى الاقتصاديين الفيتناميين الذين تتلمذوا على المبادئ الماركسيّة. أثبتت مساهمة بحث IDRC فاعليتها في التقييم الذي أجري لاحقاً. إذ شجّع برنامج الأبحاث الشبكات المؤسساتية الداخلية على نشر المعرفة والمهارات الجديدة بين المنظمات الفيتنامية. نضرب مثلاً على ذلك، إعداد قاعدة معلومات تجارية إلكترونية كبيرة، وعلى مرّ السنوات، آفدت مؤسسات السياسة والأبحاث الفيتنامية أساليب التعاون الجيدة وفوائده.

توسيع آفاق السياسة. إن كان تعزيز قدرات وضع السياسات يعني دعم الإطار المؤسساتية، فإن توسيع الآفاق السياسية يعني إعادة بناء الإطار الفكري. على سبيل المثال، بيّنت الأبحاث في مجال سياسة التجارة والمنافسة في فيتنام أنَّ السياسات الحالية المتّبعة في مجال الجمارك والتصدير لا تؤدي إلى النتائج المرجوة. يتمثل السؤال الأبرز في هذا المجال في أساليب إيصال المعرفة الجديدة على أعلى مستويات صناعة القرار. والجواب الذي يأتينا من فيتنام هو أنَّ مشاركة بعض الوسطاء، الذين يملكون علاقات نافذة في مجتمعِ الأبحاث والسياسة، تسهل نقل المعرفة.

التأثير على آليات صنع القرار. لا يمكن حسم مصدر التأثير هنا؛ فمع تعقيدات الجدل حول وضع السياسات والنتائج الناجمة عنه، يصعب علينا عادة أن نحدد بدقة كيف أثرت الأبحاث على آليات وضع السياسات. ففي فيتنام، كان ذلك صعباً للغاية. ولكن، ثمة مؤشرات تدل على أنَّ صناع السياسة أخذوا بالاعتبار الأدلة التي وفرها البحث وأنَّ القرارات السياسية عكست نتائج الأبحاث. ويبدو أنَّ ممارسات تحليل السياسات المرتكز على الأدلة واتخاذ القرارات اعتمدت في الإجراءات المتغيرة لصناعة السياسة الفيتنامية، وذلك إلى حدٍ ما على الأقل.

ثالثاً، تؤثّر الأبحاث على آليات صنع القرار. إذ يمكن تحديد جودة سياسة معينة ليس من خلال إجراءات التشاور واتّخاذ القرار فحسب، بل من خلال محتواها أيضاً. فنتائج الأبحاث تحسّن آليات وضع السياسات عبر المساعدة على فتح وترشيد إجراءات تشريع السياسات والبرامج الحكومية وإدارتها وتقييمها. ومن شأن المهارات والمواصفات التي تميّز الأبحاث الجيدة - وليس أقلّها الفضول والحجّة المرتكزة على الأدلة - أن تحسّن آلية عمل الحكومة.

والمسألة الأساسية المتعلقة بهذه الفئات الثلاث لممارسة التأثير هي أنّها تتجاوز تغيير سياسات معينة. فالتأثير الأجدى وال دائم لا يقوم على تغيير سياسة معينة بل على بناء القدرات - بين الباحثين وأهل السياسة - لإنتاج وتطبيق المعرفة في سبيل نتائج تنمية أفضل. ويمكن لهذا النوع من التأثير أن يستغرق سنوات، لا بل عقوداً من الزمن، قبل أن يعطي النتيجة المنشودة. وهذا لا يجعله أقلّ أهميّة.

كيف نعرف إذا تأثرت السياسات أو القرارات بالأبحاث؟ لا يمكن أبداً إعطاء جواب مؤكّد. فظراً لجميع الأسباب المذكورة آنفاً، لا تشـكـل الأبحاث سوى إحدى القوى التي تؤثّر على نتائج السياسات، ونسب السبب إلى النتيجة هو على الأرجح عملية تخمينية، ما عدا في حالات نادرة. (وهنا من الأسهل عادة "إثبات" الوضع السلبي لعدم وجود تأثير مرئي لبحث معين على سياسة أو عمل ما). مع ذلك، وكما سيتضح لنا لاحقاً، من الممكن أحياناً تتبع آثار الأبحاث على جدلات السياسة ونتائجها. وفي بعض الأحيان، تكون الأدلة مباشرة، وتأتي على شكل تأكيد من مجتمع صنع السياسة أنّ نتائج الأبحاث، المنقوله بشكل جيد، قد فتحت العقول على ما يبدو، إن لم نقل غيرها، لصالح قرارات أفضل.

آليات العمل والافتتاح

ابتكر علماء الإدارة العامة وآليات العمل السياسية مجموعة متنوعة من الضروب والتصنيفات لوصف أساليب اتخاذ الحكومة للقرارات وتنفيذها. وللأهداف العملية المتمثلة في نقل الأبحاث إلى السياسات، سُتناقش في ما يلي خططاً تحليلياً ثالثي الأجزاء أنتفع منه الباحثون وصنّاع السياسة.

ترکز آليات صنع القرار الروتينية على ملائمة وتكيف مستوى البرامج والسياسات الموجودة مع الحاجات الناشئة. فالمناقشات حول الخطط السياسية الشاملة محدود، بينما غائب تماماً عن المبادئ أو الأهداف الأساسية الضمنية.

تناقش آليات صنع القرار التدرجية² الخيارات مسائل محددة ومدى أهميتها عندما تطرأ على جدول الأعمال السياسي. ولكن نادراً ما تتفحص آليات العمل هذه الخيارات عندما تستطيع تجنب الأمر. كما أنها تهرب عند الإمكان من إعادة النظر الشاملة في المسائل المهيمنة على الآفاق السياسية بأكملها. عوضاً عن ذلك، فإنها تتقدم بحذر، وبخطوات صغيرة.

تخضع آليات صنع القرار الجذرية إلى فحص عميق، لا بل وإعادة النظر بشكل جذري بالسياسات والاستراتيجيات، ليس أقلّها عندما ترغب السلطات بفتح المجال أمام التغيير السياسي الثوري. وتعتبر الحكومة الأولى التي تم انتخابها بحرية في جنوب أفريقيا بعد انتهاء التفريق العرقي مثلاً على ذلك. صحيح أنَّ آليات العمل هذه نادرة نسبياً، ولكنها تقدم فرصاً فريدة للباحثين الذين يمكنهم النصائح المناسبة والمقنعة.

بالطبع، ليس هذا المخطط التصنيفي المحتمل الوحيد. فشّمة تصنيفات أخرى شائعة ومشابهة تُجزأ الأداء الحكومي وفقاً لأسلوب العمل الغالب عليه: تجاري، انتقالى، أو تحويلي. ولكن الحقيقة التي ينبغي تذكرها في جميع هذه المخططات هو أنه ما من حكومة تُمثل فئة معينة بشكل صرف، أو على الأقلّ ليس لوقت طويل. فمع مرور الزمن، تتحلّى لدى معظم الحكومات أساليب عمل عدّة تتغير حسب مدد وجزر المطالب، والشخصيات، والأولويّات. على سبيل المثال، غالباً ما تتبع آليات صنع القرار الأساسية مراحل أكثر هدوءاً من التكريس والتنفيذ على نحو متدرج. فتندمج أساليب العمل وتتحول، ويحدث ذلك أحياناً بسرعة مفاجئة.

والمهم بالنسبة إلى الأبحاث الخاصة بالسياسات هو أنَّ أسلوب العمل الحكومي الغالب، أي مظاهر آلية صنع القرار السائدة في فترة معينة، ينطوي على مضامينَ لдинاميكية نقل الأبحاث إلى السياسات.

تنجذب آليات صنع القرار الروتينية إلى البيانات، والتحليلات، والتوصيات التي تعزّز أو تعدل بعض الشيء التفضيلات والعادات السياسية المعهود بها. وتتصدى عادة للأبحاث التي تتعرض على نحو صريح على فرضياتها ومنهجيتها الأساسية.

تعتمد آليات صنع القرار التدرجية المقترنات السياسية التي توفر بدائل وتسويات حل مسائل محددة موجودة أساساً على جدول الأعمال السياسي. وهي لا تدعو عادة ولا ترحب بإعادة النظر الشاملة للسياسة السارية أو الحكمة التقليدية، بل تسعى إلى اعتماد الأفكار الكبيرة بأجزاءها الصغيرة.

تكون آليات صنع القرار الأساسية أكثر انفتاحاً على الأبحاث والمناقش الذي يسعى إلى الاعتراض على منطق وقيمة السياسات المعهود بها، لا سيّما إن كانت آلية العمل متزمرة أساساً بالانقلاب على السياسات السارية. كما أنها عادة أكثر استعداداً لإعادة النظر في جدول الأعمال السياسي، عوضاً عن الاكتفاء بتغيير أجزاء منه.

إن كانت هذه التصنيفات واقعية، فإنّها تستتبع بالضرورة استنتاجاً يسبّب الإحباط. فبما أنّ صناعة السياسة في معظم الدول تكون عموماً روتينية أو تدرجية، ونادرًا ما تكون أساسية، تُبدي معظم آليات العمل الخاصة بالسياسات تحيزاً طبيعياً ضدّ اعتماد نتائج الأبحاث التجديدية. إذ يفضل أصحاب أسلوب العمل الروتيني المعلومات التي تدعم الآراء والتوقعات الموجودة أساساً، بينما لا يريد أصحاب أسلوب العمل التدرجبي سوى معرفة ما يساعدهم على تجاوز يوم آخر أو حلّ خلاف آخر. لهذا السبب، لا يجب أن نفاجأ عندما يقول صناع السياسة، كما يفعلون غالباً، أنّهم لا يجدون خلال أدائهم لمهامهم العاديّة أنّ أبحاث "المسائل الكبيرة" هي ذاتفائدة بالنسبة إليهم. فعموماً، ليست هذه هي المسائل التي يريدون الإجابة عليها، ولا حتى طرحها أصلاً.

ثمة نتائج موازية لهذا الاستنتاج. أولاً، يمكن لباحثي التنمية أن يتوقّعوا عادة المقاومة من صناع السياسة لنصائح الأبحاث التي تهدّد بتفويض الفرضيات القديمة. ثانياً، يتعيّن على الباحثين تنظيم ونشر المعرفة الجديدة لممارسة التأثير حتّى على

القرارات الروتينية والتدرّجية، لأنّ هذه القرارات هي التي يفضل صناع السياسة اتّحاذها عادة. ثالثاً، ينبغي على الباحثين توّلي مهمّة طويلة الأمد تقوم على بناء القدرات، وتوسيع الأفق، وتحسين آليات العمل. صحيح أنّ الرشوح البطيء للمقاربات السياسية الجيّدة والمفيدة إلى المجتمع المعنى بوضع السياسات سيستنفّد صير الباحثين، ولكنه سيعود بالفائدة حالما تفتح العقول وتتبّدل المواقف.

لإطار السياسي أهميته

يتوقّع معظم الباحثين الساعين إلى ممارسة التأثير على السياسة مواجهة درجة من الممانعة المؤسّساتية بين صناع السياسة. فخلافاً للحالات التي يحاول فيها المسؤولون الحكوميون إدارة التحوّلات السياسية أو حلّ أزمات معينة، لا سيّما الأزمات الاقتصادية، لا يطلبون عادة نصائح تحديدية من مجتمع الأبحاث بشكل تلقائي. عموماً، هم لا يطلبون بحماسة المشاكل الجديدة أو يرحبون بالحلول التي تزعزع الوضع الراهن. وبالتالي، وإحداث التأثير المرجوّ، على الباحثين وحلفائهم من صناع السياسة وضع استراتيجيات ملائمة لـلإطار السياسي الذي يعملون فيه.

تبداً صناعة السياسة بدراسة دقيقة لمدى إنفتاح الحكومة للأبحاث المعروضة.

وفي هذا المضمار، وفرت 23 دراسة حالة قام بها مركز IDRC في مجال الأبحاث لأجل السياسات دليلاً قيّماً. إذ كشفت الدراسة خمسة أطر سياسية مختلفة يستدعي كلّ منها مقاربة استراتيجية خاصة من قبل الباحثين الساعين إلى نقل المعرفة إلى عالم السياسات. بوجيز العبارة، تصنّف الحكومات والمجتمعات المعنية بوضع السياسات في هذه الفئات الخمس الواضحة من التفاعل بين الأبحاث والسياسات.

طلب حكومي صريح

في هذا الإطار المنفتح، يريد صناع السياسة المعرفة وهم مستعدّون لتطبيقها. كذلك، يستمتع صناع السياسة بالقدرة على استقبال وفهم النصائح السياسية المرتكزة على الأبحاث عندما تقدّم إليهم، وتطبيقاتها عمليّاً على المشاكل بالسياسات المطروحة أمامهم. هكذا ينفتح باب السياسات على مصراعيه أمام الباحثين.

وليؤدي هؤلاء مساهمة فاعلة، فإنّهم بحاجة إلى بناء علاقات ثقة مع صنّاع القرار، وتأسيس سمعة بتوفير معرفة مناسبة وموثوقة.

توفر إمكانية عالية لإحداث تأثير في هذا الإطار. فعادات ونماذج الاتصال موجودة، والقدرات الخاصة بالسياسات كافية، كما أنّ هناك رغبة من جهة صنّاع السياسة في الحصول على معلومات وتوصيات الأبحاث.

اهتمام الحكومة بالأبحاث في ظلّ غياب القيادة

إن إمكانية ممارسة التأثير في هذا الإطار محدودة. فمسألة السياسة واضحة ومعروفة جيّدًا لدى السلطات الحكومية، وتعتبر هامة. ولكنّ البني اللازم لتنفيذ توصيات الأبحاث غائبة. فصنّاع السياسة لم يتخذوا بعد مبادرة تقرير ما سيفعلون، وما من آلية لاتخاذ قرار واضحة في الأجزاء.

تستدعي مثل هذه الظروف أن يأخذ الباحثون أنفسهم زمام القيادة، بدءاً بالاهتمام بالتواصل بين مجتمعِي الأبحاث والسياسة. وثبتت التجربة أنّ بمقدور الباحثين، إن أشركوا صنّاع السياسة بشكل ناشط، أن يحفروا نقل الأبحاث المناسبة إلى الخطاب السياسي. ولكنّ هذه الظروف تثبت أيضًا أنّ الاهتمام الحكومي بحدّ ذاته لا يضمن أن تؤثر الأبحاث على القرارات والأفعال في مجال السياسات. من أجل ممارسة التأثير، يحتاج الباحثون إلى خطّة تنفيذ، أو إلى مؤيدٍ بين صنّاع السياسة مستعد لوضع الأبحاث موضع التنفيذ.

اهتمام الحكومة بالأبحاث مع قصور في القدرات

هنا أيضًا، تبدو نافذة التأثير نصف مفتوحة أمام الأبحاث. إذ يعترف قادة المجتمع السياسي بأهميّة المسألة، وربما سبق وطرحوها في المراحل الأولى. وربما أكدوا أيضًا القيمة المختللة للأبحاث، إلا أنّهم لم يستثمروا الموارد اللازمّة من حيث القدرات لتبنّيها أو تفيذهما، إما لعدم توفر تلك الموارد، أو لأنّهم أعطوا الأولويّة لمسائل سياسية أخرى اعتبروها أكثر إلحاحًا وهي تستند جميع القدرات المتوفّرة. تكون الروابط بين الأبحاث وآليات اتخاذ القرارات ضعيفة عمومًا في ظلّ هذه الظروف. وبالتالي، يواجه الباحثون تحديًّا مزدوجًا. إذ يتبعُّ عليهم بناء قدرة لتحويل

الأبحاث إلى سياسات وأعمال، ومحاولة تقديم المسألة في سُلم أولويّات صناعة القرار. وقد حدّدت دراسات الحالات استراتيجيات فاعلة لمواجهة هذين التحدّيين.

مسألة جديدة أو طارئة تحرّك البحث، ولكنّها لا تثير اهتمام صناع السياسة

بالنسبة إلى الباحثين، يُعتبر هذا السيناريو مأْلوفاً ومثيراً للإحباط على السواء. فأمام مسألة جديدة غامضة، أو وعد بظهور أجوبة جديدة، يتحقق الباحثون خطوات هامة في حلّ بعض المشاكل التنموية، إلا أنّ صناع السياسة يُبدون عدم اكتراث أو عدم رغبة كلية بالأبحاث ووعودها. فقد تفشل القضية ببساطة في إثارة اهتمام مجتمع صنع السياسة، أو تثير الجدل غير المرحّب به، أو تنعكس سلباً على بعض المصالح الثابتة. وإن لم يعلم المستفيدين المحتملون من الأبحاث - أي الشعب الذي سيتّفّع من تنفيذه - بوجوده إطلاقاً، لن تحصل الأبحاث على الأرجح على التأييد السياسي.

يُعتبر هذا المحيط السياسي خطير على الباحثين وعملهم، وهو إطار يتكرّر ظهره في عالم الأبحاث. فعدد كبير من الحالات الـ 23 التي قمنا بدراستها يندرج في هذه الفئة من الانفتاح الحكومي، لا سيّما في مراحلها الأولى. وفي بعض الحالات، تمكن الباحثون من فتح نافذة السياسات وأثاروا اهتمام صناع القرار، إلا أنّهم فشلوا في حالات أخرى، وأغلقت النافذة في وجههم. وبالتالي، تحسّن فرص النجاح عندما يطبق الباحثون ومؤيّدوهم استراتيجيات بارعة في الترويج للأبحاث، وإيصال المعرفة، والتفصيف، داخل وخارج مجتمع صنع السياسة.

عندما تتعاطى الحكومة مع الأبحاث بعدم اكتراث أو بعدائّية

هنا، تكون نافذة التأثير مغلقة بإحكام. فصناع السياسة منشغلون بأولويّات أخرى، وربّما تعاطوا بعدائّية مع القضايا المطروحة أو المساهمات التي وفرّها البحث. (لم نجد عدائّية حكومية صريحة تجاه الأبحاث في الحالات المدروسة. إلا أنّ الخطّ الفاصل بين عدم الالكتروني المتعمّد والمنهجي والعدائّية الصريحة يكاد يكون معذوماً). وحيث لا يُؤدي صناع السياسة انفتاحاً إزاء أيّ نوع على الأبحاث، يمكن القول إنّ الباحثين أنفسهم ساقبون لعصرهم. ولا غرابة أن تتوصّل الأبحاث

الإستحداثية (أو المخطوطة) أحياناً إلى استنتاجات قبل بكثير من أن يكون صناع السياسة على استعداد لتقبل مضمونها. في جميع الأحوال، يتعين على العاملين في مجال الأبحاث التنموية أن يتحلّوا بالصبر والتصميم وأن يعترفوا أن إشارة اهتمام صناع السياسة قد تحتاج إلى قدرة على الإقناع طويلة الأمد ومنهجية. تحدّر الإشارة أيضاً إلى أن الأمور تتغيّر في السياسة وفي العلم. فالمواقف تتتطور، والنفضيلات تتبدل، بينما تنشأ حاجات، ويعاد ترتيب الأولويّات، وتحصل الحكومات على قيادات جديدة. هكذا تنشأ فرصاً جديدة لم تتوفر سابقاً.

باختصار، تؤثّر الأبحاث على السياسات والعكس بالعكس في تفاعل ديناميكي، وهذا ما يولد فرصاً وقيوداً للباحثين ولصناعة السياسة. ويعتبر معنى التأثير بحد ذاته من المتغيرات وهو يختلف باختلاف الإطار السياسي. فبالإضافة إلى ممارسة التأثير على سياسات معينة، بمقدور البحث أن يزيد من القدرات السياسية، ويوسّع آفاق السياسات، ويعدّل طبيعة آليات صنع السياسة. في الواقع، لا يظهر التأثير في أغلب الحالات إلاّ بعد سنوات، وأثار الأبحاث التي تدوم تتعلق أكثر بتحسين نوعية الحكم منها بتقييم نتائج الجداول السياسية أو القرارات الحكومية الفردية.

ويتحدد تأثير الأبحاث جزئياً ب مدى قوّة نتائج الأبحاث أو منطق الباحث. بينما يعتمد الجزء الأكبر من التأثير على خصائص آلية صنع القرار الذي يجري فيه البحث وينشر، سواء أكان الطابع الغالب على آليات صنع السياسة روتينياً أو تدريجياً (أي محافظاً إلى حدّ ما) أو جذرياً في مقارباته ازاء الحكمة التقليدية والأفكار الجديدة.

أخيراً ثمة مسألة الانفتاح، أي ما إذا كان مجتمع صنع السياسة يتطلب نصائح الأبحاث بحماسة، أو يُبدي عدم الإكتراث أو السهو نحوها، أو الإنغلاق التام على تدخل الأبحاث في النقاشات السياسية.

لكن، استناداً إلى التجربة، فإنّ كلاً من هذه الفئات تستدعي استراتيجيات محددة يستطيع من خلالها الباحثون ومؤيدو الأبحاث زيادة إمكانيات التأثير على السياسة العامة والعمل التنموي إلى أبعد الحدود. ومن دون شك، فإنّ ممارسة

التأثير على السياسات هو ظاهرة معقدة، ولكنّ الأمر لا يعتمد بأكمله على الفرص والظروف. فبمقدور الباحثين وضع الخطة، وإدارة العمل، وتقديم التقارير في سبيل ممارسة التأثير على السياسات والأفعال بالطريقة الفضلى. هذا هو الموضوع الذي سيتناوله الفصل التالي – بيان بأساليب العمل الفاعلة وغير الفاعلة – استناداً إلى تقييم لأربع وعشرين حالة تقريرياً في أكثر من عشرين دولة نامية.



أساليب العمل الفاعلة وغير الفاعلة

تفاعل الأبحاث التنموية على مرّ الزمان مع إطارها السياسي، فالأبحاث تؤثّر بإطار السياسات والعكس بالعكس. مع ذلك، يتعيّن على الباحثين ومؤيديهم العمل ضمن الإطار المفروض عليهم. وحتى إن كان الباحثون يطمحون إلى تغيير أساليب تقرير السياسة العامة وتنفيذها، إلا أنّهم لا يشكّلون سوى عامل متواضع بين جميع العوامل التي تشتّرك في صناعة سياسة دولة معينة. فطبيعة الاقتصاد والمجتمع، ومزايا القادة الحكوميين، والضغوط والتشنحات الناجمة عن الحرص على استمرارية الوضع الراهن والرغبة في التغيير السياسي في آن واحد من شأنها جميعها أن تترك آثاراً كبيرة على صناعة السياسة وما ينبع عنها.

خلاصة القول هي أنه على الأرجح بإمكانية الباحثين التنمويين أن يزيدوا من تأثيرهم على السياسات إلى أبعد حدّ من خلال وضع خططات الأبحاث وتنفيذها، وإصال النتائج إلى المجتمع المعنى بوضع السياسات بشكل يناسب الإطار السياسي المحيط بهم. ولكن ما من أساليب بسيطة لتحقيق ذلك، وما من توجّهات تتحقّق جميع الأهداف المرجوة من ممارسة التأثير. فالآخر السياسية الشديدة التعقيد والدائمة التغيير لا تستوعب مقاربات تتسم بهذه البساطة.

بشكل خاصّ، يتغيّر مدى تقبّل المجتمع السياسي لنصائح الأبحاث وهي تمضي قدماً. ففي بعض الأحيان، يصبح صناع السياسة أكثر تقبلاً لنتائج الأبحاث بعد أن قابلو الأبحاث بالرفض، أو تنتهي مدة ولايتهم. وفي أحيان أخرى، تتجه تiarات التغيير ضدّ الأبحاث وتضيّع إمكانية ممارسة التأثير. وثمة أوقات تؤثّر الأبحاث نفسها

على مسألة الانفتاح، فيقتضي صناع القرار المتشكّلون أنّ البحث وفر إجابات مفيدة، وذلك على عكس توقعاتهم. حدد الفصل السابق خمس فئات واضحة لتفاعل الأبحاث والسياسات. وسننتقل الآن إلى مناقشة الحالات وبعض الاستراتيجيات التي عزّزت تأثير الأبحاث على السياسات والعمل في مجال التنمية.

طلب حكومي صريح

يتمّيز الباحث بامتياز فريد من نوعه عندما يعبر صناع القرار عن اهتمام حقيقي وخاص بالحصول على معلومات أو إرشادات الأبحاث. في هذه الحالات، يشعر صناع السياسة عادة بحاجة خاصة إلى النصائح، ويملكون القدرة على تطبيقها، وممارسة السلطة من أجل تنفيذها. هذه الحالات توفر على الباحثين ضرورة الدفاع الوسّع عن وجهات نظرهم أو العرض المفصل لها. إنّ كان صانعوا القرار يحتاجون إلى بيان موسع خاص بالسياسات، سيطلبونه. وإن كانوا يريدون ببساطة بيانات جديدة، لن يتردّدوا بقول ذلك. فقد سبق وأدرك صناع السياسة أهميّة المسألة، وأنّ وقت اتخاذ القرار مناسبٌ، ونصائح الباحثين موثوقة.

المربع 3.1: مشاركة صناع السياسة في السنغال

تسنح فرصة التأثير على السياسة بسرعة مفاجئة عندما تعرّف الحكومة بحاجتها الملحة إلى نصائح الأبحاث. ويمكن للباحثين المستعدّين والمتحاوّلين اغتنام تلك اللحظة وممارسة تأثير كبير، كما اكتشف فريق من الاقتصاديين في السنغال.

تعتبر السنغال من أفقـر دول العالم، إلا أنها حقّقت مع ذلك تقدّماً اقتصاديًّا ملموساً نتيجة للقرارات السياسية المتّخذة قبل سنوات. إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي السنوي 5 بالمائة، بينما انخفض التضخم بشكل ملحوظ. إلا أنّ أعداد الفقراء استمررت بالارتفاع. إذ وجدت دراسة أجريت عام 2001 أنّ معدل الفقر في الأرياف بلغ 80 بالمائة.

لمواجهة هذه المعدلات الخطيرة لل الفقر ، اختار IDRC عام 2002 مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي (CREA) الموجود في السنغال لقيادة مشروع عُرف باسم MIMAP. يركّز البرنامج على سؤال بسيط: كيف تؤثّر السياسات الاقتصادية الكلية على الفقراء في أسرهم ومجتمعاتهم؟ قادت الإجابة على ذلك السؤال الباحثين إلى عمق التّعقيّدات الكامنة في جذور الفقر الدائم.

ما إن مضى على برنامج MIMAP في السنغال (وهو واحد من اثني عشر برنامج في آسيا وأفريقيا) أقل من ثلاثة أشهر حتى طلبت الحكومة من مركز CREA المساعدة على وضع ورقة "استراتيجية للحد من الفقر"، التي طلبها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الدول المؤهلة للحصول على إعفاء خاص من الديون. تحدد الورقة كيف تخطط حكومة معينة لاستخدام أموال توفرت حديثاً من أجل خفض الفقر. وكان تداهله مع بحث MIMAP الذي يجريه مركز CREA واضحاً كل الوضوح.

كان اقتصاديّو CREA على استعداد لمواجهة التحدّي. فقد كان بعضهم يتمتع أساساً بثقة مجتمع صنّع السياسة، لا سيما وأنّ عدداً منهم لديه خبرة في مجال الإدارة العامة. جمعت الصدفة بين مشروع الورقة وأبحاث MIMAP. ومكّنت المرونة والحماسة الباحثين من الإستفادة من هذه الفرصة.

أتى التعاون لصالح السياسيين وصنّاع السياسة. فقد نجحت الحكومة في وضع ورقة للحد من الفقر، وهي استراتيجية لم يضعها غرباء، بل وُضعت بإجماع أكاديميين سنغاليين، ومنظمات غير حكومية، ومجتمعات تجارية وسياسية سنغالية. وهذا ما سهل تطبيقها. في الوقت نفسه، عمل الباحثون بدعم حكومي متواصل، وفازوا باحترام صنّاع السياسة مجدداً.

تُظهر الحالة أيضاً نقطة شائعة في مثل هذه المراحل: تمارس الأبحاث تأثيرها الأقوى عندما تستجيب للضغوط الاقتصادية والمواعيد التي يواجهها صنّاع السياسة. وتعمل المتطلبات الاقتصادية على شدّ إنتباه صنّاع السياسة بقوة أكبر نحو نصائح الباحثين.

تُعتبر الثقة العنصر الاستراتيجي الأكثر أهمية بالنسبة إلى الباحثين حين تطلب الحكومة المعرفة المرتكزة على الأبحاث بقوة. فمجرّد وجود ذلك الطلب يشير في جميع الحالات تقريباً، إلى أنّ الباحثين قد كونوا علاقات قوية مع مجتمع صنّع السياسة. وحين يطلب كبار صنّاع القرار نصائح الباحثين، يكون أولئك عادة قد اكتسبوا سمعة على أنّهم باحثون موضوعون. فهم معروفون بالنسبة إلى صنّاع السياسة على أنّهم أشخاص يأتون بنتائج ذات جودة عالية إلى طاولة السياسات بشكل مناسب ومفهوم. وهذا الاستثمار الاستراتيجي في بناء ثقة بين صنّاع السياسة يساهم عادة في إيجاد الطلب على الأبحاث التي تؤدي إلى ممارسة التأثير.

ومن المثير للاستغراب أنّ الطلب السياسي على الأبحاث قد ينشأ في ظرفين متعارضين في الظاهر؛ حين تكون مسألة الأبحاث قديمة ومؤلفة، وحين تكون الأسئلة جديدة وغير مفهومة بعد.

في الواقع، تصبح القضايا المألوفة والمتكررة جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة الحكومية، إذ يكون سير التنفيذ واضحاً، ودوائر أو وكالات التنفيذ مصممة، والقرارات السياسية الكبيرة لإطلاق العمل قد اتُّخذت في أغلب الأحيان. والسؤال الآن هو على الأغلب كيف سيتم العمل، وليس ما إذا كان سيتم.

نضرب مثالاً على ذلك: عندما قررت حكومة السنغال إعداد ورقة "استراتيجية شاملة للحد من الفقر" PRSP، طلبت المساعدة من منظمة أبحاث اقتصادية سنغالية. كانت تلك خطوة حيوية، ذلك أنَّ إعداد الورقة كان مطلباً ملحًا في البلدان المؤهلة للحصول على تخفيض خاص لعبء الديون من مصارف تنمية متعددة الأطراف. فانهملت مجموعة من الباحثين، بدعم من IDRC، بإجراء تحليل واسع للفقر في السنغال، ودمجت بحثها في العملية السياسية الخاصة بورقة PRSP. والأفضل من ذلك هو أنَّ فريق البحث اكتسب سمعة جيدة، إضافة إلى العلاقة التي أقامها قائد الفريق مع المسؤولين الحكوميين. فكان أن عززَ إعداد الورقة تلك السمعة والعلاقة على السواء. فنمت الثقة وتبعتها القدرة على التأثير.

من ناحية أخرى، من شأن ظهور تحدٍ سياسي غير مألف أو خطير أنْ يُنْتَج طليباً على نصائح الأبحاث لا يقلُّ قوّة عن سابقه. فمشاكل تنظيم وتشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دفعت الحكومات في جميع أنحاء العالم تقريراً إلى طلب النصائح حول كيفية حjni مكاسب من هذه الأنظمة الجديدة. وفي حالات مختلفة جدًا، كالنيبال وموزمبيق، اعترفت السلطات الحكومية بعدم فهمها لمضمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية، وطلبت نصائح الباحثين. وفي النيبال وأفريقيا، أتت ظهور هذه التكنولوجيا تعاوناً وثيقاً ودائماً بين الباحثين والحكومات.

اهتمام الحكومة بالأبحاث في ظل غياب القيادات

نتعامل هنا مع قضية مطروقة، سطحياً على الأقلّ، بالنسبة لصنع القرار في الحكومة، الذين يعترفون أنّها تنطوي على مضمون للسياسات العامة. ولكن حين تغيب آلية اتخاذ القرار الواضح، ولا تأخذ الحكومة المبادرة لتقرير ما ستفعله، تولد

النهاية والفرصة لأعضاء مشروع الأبحاث لأحد دور القيادة. يواجه فريق الأبحاث اعتبارَين استراتيجيين رئيسيين: التواصل مع صناع القرار، وتعزيز البني المؤسساتية الموجودة لتطبيق توصيات ونتائج الأبحاث. ومن شأن نقل المعلومات أن يُشري ويُشجّع القرار والعمل. في الوقت نفسه، إن لم يكن ثمة نظام لتطبيق التوصيات المقترحة، قد تذهب نتائج الأبحاث أدراج الرياح.

تعتبر حالة "مشروع تنزانيا للخطط الصحية الأساسية" (TEHIP) خير مثال على ذلك. إذ قام باحثو المشروع، بالتعاون مع عاملين محليين في مجال الصحة وقرويين، بتقييم الحاجات الصحية الحقيقية للناس في منازلهم. وكان التحدي الذي واجههم هو وضع وتنفيذ برنامج من خلال إدخال مقاربات المشروع في المؤسسات ضمن وزارة الصحة المركزية. ولكن غياب التنسيق بين مختلف العاملين في القطاع الصحي أدى إلى تباطؤ المشروع بعد انطلاقه. ولم يبدأ التقديم الفعلي إلا بعد أشهر من العمل التحضيري الذي ضمّ باحثين، ومتبرعين دوليين، وسلطات حكومية.

في الفلبين، أجريت دراسة موسعة حول الفقر في إطار مشروع بحث متعدد القوميات عُرف باسم MIMAP. كنتيجة أولية، بلور باحثو MIMAP الحاجة إلى زيادة رصد الفقر وإيجاد آلية لذلك ضمن المؤسسات من أجل ردم هوة الفقر. وجد عملُهم صدى لدى صناع السياسة. ولكن، كما حدث مع مشروع TEHIP، تمثل التحدي في تحاوز مستوى العمل المحلي، وإقامة نظام لرصد الفقر على مستوى MIMAP. وأصبح واضحًا أنّ على آليات القيادة والتنفيذ الحكوميَّين أن يتلاءماً مع واقع اللامركارية الحكومية في الفلبين. (وهو عامل ستناوله مباشرة في الفصل الرابع).

بالمقابل، وفر برنامج MIMAP في بنغلادش مثلاً ناجحًا على إدخال نشاطات الأبحاث في المؤسسات الحكومية الوطنية. فقد عمل فريق المشروع من البداية على تدريب موظفين في مكتب الإحصائيات وفي هيئة التخطيط الوطني على استخدام أدوات التحليل التي يعتمدها MIMAP، وبالتالي إنشاءة تنفيذ سياسات المشروع بالموظفين أنفسهم. وكان التوقيت عرضيًّا، ذلك أنّ فريق إحدى تلك

المؤسسات الحكومية في بنغلادش كان يعمل أيضًا على وضع خطة تنمية اقتصادية وطنية، فضلاً عن ورقة "استراتيجية خفض الفقر" في البلاد، واعتمد على بحث MIMAP في صياغة هذه الوثائق. ونبحث الأبحاث في ممارسة التأثير من خلال الاهتمام بالتواصل مع الموظفين الحكوميين، والعمل على إدخال البحث نفسه في آلية العمل السياسي.

تؤكد هذه الحالات وغيرها أنّ اهتمام الحكومة بالأبحاث ليس ضمانة بحد ذاته للتوصيل إلى ممارسة التأثير على السياسات. فحيث يكون الاهتمام الرسمي واضحًا ولكنّ القيادة المسئولة عن التنفيذ غائبة، قد يحتاج فريق البحث إلى تطوير القيادات من خلال التعاون مع صناع القرار المعينين، كتأمين التدريب والمعلومات المناسبة الخاصة بسياسات معينة.

اهتمام الحكومة بالأبحاث مع قصور في القدرات

في بعض الأحيان، ما من شكّ أنّ موضوع بحث معين يشكل أيضًا مسألة سياسية هامة. حتى أنه من شأن المسؤولين الحكوميين أن يتقبلوا حكمَة اتخاذ القرار والتنفيذ المبكرَين من حيث المبدأ. أمّا على صعيد الممارسة، فيتأخر العمل بسبب قصور القدرات، أو بسبب تفضيل أولويّات سياسية. في هذا الإطار، يتعين على المشاركين أولاً الاهتمام بتعزيز قدرات الأبحاث الحكومية وتقديم المسألة على سلم الأولويّات التي تواجه صناع السياسة. فمن السابق لأوانه عمومًا التفكير بتنفيذ بحث معين إن كانت البيئة السياسية ما زالت تعاني من نقص حاد في القدرات، أو إن كانت المسألة نفسها غير مدرجة على لائحة الأولويّات الملحة لدى مجتمع صُنع السياسة.

يمكن مواجهة هذه الظروف، كما أظهر البرنامج التنموي لإدارة البيئة في أوكرانيا (EMDU). فمن المعروف أنّ نهر دنيبرو يشكل عنصراً حيوياً للنمو الاقتصادي في أوكرانيا. ولطالما وصف أنه شريان الحياة بالنسبة إلى البلاد. من المعروف أيضًا أنّ التلوّث الحاد للنهر يشكّل خطراً داهماً. فقد أجرى الباحثون المحليون دراسات على نوعيّة الماء قبل سنوات من إطلاق المشروع الذي يموّله

IDRC. مع ذلك، عانى البحث من نقص حاد في التمويل، وأصبحت التكنولوجيات المستخدمة في البحث قديمة العهد. تحرك مشروع IDRC الجديد لتصحيح هذا القصور. فدعا بقوّة إلى استخدام تكنولوجيات متقدمة وقليلة الكلفة لتحليل المياه، كما وضع خططاً لاستخدام البيانات والأدلة في صياغة سياسة حول إدارة المياه. من جهة أخرى، عمل فريق المشروع مع موظفين حكوميين من أجل استخدام الأدلة في صناعة القرار، لتغيير المواقف والتوصّل إلى تقنية إدارية.

ولكنّ بناء القدرة لم يكن سوى جزء من الرواية. فقد عمل الباحثون أيضًا على إيجاد تأييد شعبي للمشروع بين أفراد الشعب، وشدّ هذا التأييد اهتمام صناع السياسة إلى المشروع. كان التعاون في وضع استراتيجية مشروع البحث بدبيهًا. فقد شجّع إدخال تكنولوجيات قليلة الكلفة، وآليات صنع القرار المثمرة على اعتماد الأبحاث وتنفيذها، بينما ساهم الترويج الشعبي للمشروع والتفصيف في تحويل الطاقات السياسية لمسألة مراقبة تلوّث دنيرو على اعتبار أنها أولوية سياسية ملحّة. بإمكان الباحثين وبالتالي معالجة قصور القدرات في الحكومة (أي تسهيل العمل)، وفي الوقت نفسه إبراز الأهميّة السياسية لقضية معينة (أي جعل إتخاذ الإجراء ملحّاً).

مسألة جديدة أو طارئة تحرك البحث ولكنّها لا تثير اهتمام صناع السياسة

يمتاز هذا الإطار بعدم اكتراث تامًّا تقريريًّا من قبل صناع السياسة في بلد معين بمسألة جديدة أو هامة لدى الباحثين. إذ تفشل المسألة ببساطة في تحريك التدقّيق الرسمي أو الاهتمام السياسي، من دون أن تثير اهتماماً شعبياً هاماً. وبينما يدرك بعض الأفراد في الحكومة ماهيّة المسألة أو أبعادها، إلاّ أنّها تكون مثار جدل، أو تفتقد إلى تأييد جمهور سياسي هام.

يحتاج الباحثون الساعون إلى ممارسة التأثير على السياسة في ظلّ هذه الظروف إلى تطبيق استراتيجية مؤلفة من ثلاثة أقسام. أولاًًا، إعداد وتعزيز جدول أعمال بحث قويٍّ من خلال إنتاج نصائح سياسية مرتكزة على الأبحاث

وجريدة بالاهتمام. ثانياً، تنفيذ خطة تسويق متماسكة تساعد على إيصال الأبحاث وقيمتها إلى صناع القرار ضمن مجتمع صنع السياسة. ثالثاً، حشد التأييد الشعبي بالقضية والمقاربات السياسية المطروحة. وتعمل أقسام هذه الاستراتيجية معًا لإنتاج نصائح مناسبة ووثيقة الصلة بالسياسات، ومعروضة بشكل يفهمه صناع السياسة، وهذه هي الخطوة الأساسية الأولى للفت انتباهم. ويهدف التسويق الفاعل إلى إغلاق الدائرة التي تربط بين المعلومات والقرار. فيما يساعد نشر المسألة على الصعيد الشعبي - لا سيما بين الدوائر الانتخابية التي تهمّها المسألة بشكل مباشر، والتي قد تمارس تأثيرها الخاص على صناع السياسة - على تحويل عدم الافتراض الرسمي إلى مشاورات وعمل دؤوب.

تعتبر هذه النقطة الأخيرة حيوية. فحين لا يُظهر المسؤولون الحكوميون والنخبة السياسية اهتمامهم بمسألة معينة عمل عليها الباحثون، غالباً ما يتمثل الحال في نشر نتائج الأبحاث والتوصيات السياسية بين جمهور متتنوع لديه مصلحة في تطبيق نتائج الأبحاث. في الحالات المثالية، تخرط المجتمعات في الأبحاث نفسها، من البداية تقريرياً. ونتيجة لذلك، يفهم أعضاء المجتمع مضامين البحث، ويستعدون بذل جهودهم لصالح العمل الحكومي.

في أطر أخرى، قد يُضطرّ الباحثون الذين يناضلون ضدّ عدم اكتتراث صناع السياسة إلى المساهمة مباشرة في بناء القدرات لتسهيل التحليل والتنفيذ. ولكن الإشكالات المؤسساتية هنا تكون عادة أقلّ أهمية من مجرد طرح المسألة على الطاولة. فإمكانية الفشل عالية في بيئه كهذه، ولكن المخاطرة تستحقّ المحاولة. ومن الممكن تحقيق النجاح.

يمكن الإتعاظ بما يمكن تسميته الفشل العابر لباحثين واجهوا صعوبات في غواتيمala. فالهدف العام من ذلك المشروع، الذي دعمه IDRC ومنظمة مايانية، كان دعم إصلاحات في التمويل التعليمي للسكان الأصليين، لا سيما الفتيات. ولكن في ذلك الوقت، لم يكن من أولويّات الحكومة التركيز على الاختلافات العرقية والجنسية في الإنفاق على مجال التعليم. إذ كانت البلاد تخوض إضرابات

سياسية واقتصادية، وهي في طور التعافي من حرب أهلية طويلة ومقسمة، وكان القادة الحكوميون يركّزون على سلامة البلاد أكثر من الإعتراف بالتنوع والاحتاجات الخاصة. كان ذاك شرطاً أساسياً تتحمّل فريق البحث الإقرار به. فبتجاهل هذا الواقع السياسي الأساسي، سيُحكم على نتائج الأبحاث بالفشل، مهما كان تسويقهم قوياً، وتوقيقهم دقيقاً، ومهما بذلوا من جهد في الوصول إلى أهل السياسة المناسبين. تُعدّ هذه الحالة معبرة لأنّها تكشف مناعة عدم الاكتراحت الحكومي حتى أمام النصائح البنّاءة وكلفة سوء تقدير المحيط السياسي أثناء التخطيط للأبحاث وتنفيذها.

ولكن تطالعنا نتائج أكثر إشراقاً من أبحاث ناجحة. ففي الهند، قامت جمعية الأبحاث والمبادرات من أجل التكنولوجيات والمؤسسات المستديمة (SRISTI) بتوثيق ونشر أكثر من 10000 ممارسة جديدة وتقليلية في القطاع الزراعي الهندي. إلا أنّ الجمعية قامت أيضاً بتوسيعة صناع السياسة ورسّخت نشاطاتها في المؤسسات الحكومية. جمعت SRISTI أدلة مقنعة وفصّلت توصياتها على مقاس صناع قرار معينين، وعملت على توفير فرص لإقامة علاقات بين الموظفين الحكوميين وفريق المشروع. هكذا أصبحت السلطات العامة من حلفاء SRISTI وحماة عملها، بعد أن كانت غير مكترثة به.

على نحو مشابه، ساعد باحثون في دولة البيرو الساحلية (العاملون بدعم من وكالة محلية غير حكومية، وبتمويل من IDRC) على الضغط على السلطات الحكومية والمصانع الخاصة للقيام بحملة تنظيف بيئية واسعة النطاق من الأضرار الناجمة عن مناجم النحاس. فأحررت المنظمة غير الحكومية بحثاً حول المشاكل، وأقامت علاقات مع مسؤولين وأعضاء في المجتمع، وقامت بحملة إعلامية واسعة النطاق حول المشاكل القائمة. كما تمكّنت أيضاً من جذب انتباх محكمة دولية إلى المسألة، ونتج عن ذلك تقرير يدين الشركة المسؤولة وترادي الحكومة في تطبيق القوانين البيئية. الدرس الآخر المستفاد هنا هو أنه في وجه عدم الاكتراحت الحكومي، ينبغي تطبيق الأبحاث القوية من خلال التسويق المركّز في مجتمع صُنع السياسة، بالإضافة إلى تعبئة الرأي العام المحلي والوطني.

عندما تعامل الحكومة البحث بعدم اكتراث أو بعدائية

يقاوم صناع السياسة في هذه البيئة نصائح الأبحاث بمحاسة، وقد يكونون عدائين تجاه المسألة نفسها. فإذاً أن تكون الأبحاث قد بلغت صناع السياسة قبل وقت طويل من استعدادهم للإصغاء، أو أنّ السياسات في تلك اللحظة تتوجه ضدّ ما لدى الأبحاث لتقديمه. على فريق الأبحاث في هذه الظروف أن يتمتع بحسّ قويّ بالغاية المنشودة وأن يعترف بوضوح من البداية أنّ إمكانية تأثير المشروع على السياسات منخفضة. مع ذلك، في بعض الأحيان، يرجو الباحثون أن يتمكّنوا، مع الوقت والجهد، من التغلب على المقاومة السياسية، وإيجاد أذن صاغية.

نجد مثالاً جيّداً آخر في بيرو، هذه المرّة في مشروع بحث لاستكشاف الآثار الصحية للعمل في المناجم على ارتفاعات كبيرة. فثمة رأي شائع يفيد أنّه على الرغم من كون العيش على ارتفاع كبير يُجهد الجسد، إلاّ أنّ الناس يتلقّلّون مع الوقت، وتصبح الآثار العكسية لأيّ مهنة هي نفسها نسبيّاً سواء كان العمل يتم على ارتفاعات عالية أم منخفضة. خلافاً لهذا الرأي المطمئن، وجد الباحثون هنا أنّ العمل اليدوي في المناجم في أعلى بيرو أضرّ بصحة عمال المناجم وأسرهم أكثر من العمل على ارتفاع منخفض. لم تقبل وزارة الصحة في بيرو هذه النتائج، شأنها شأن صناعة المناجم. أضاف إلى ذلك أنّ كثيراً من الجمعيات العامة في مجال التنجيم اعتقدت بصحة الرأي التقليدي المؤيّد لفكرة التأقلم مع الارتفاعات العالية، وبالتالي، على الأقلّ على المدى القصير، كانت فرص حشد تأييد شعبي واسع لتغيير السياسة بهدف حماية الصحة ضئيلة. هكذا أعيقت أيّ فرصة لإحداث تأثير مبكر على السياسات فيما أدخلت بيرو، ودول أخرى في أميركا الجنوبيّة، تغييرات كبرى على السياسات الاقتصادية، بما في ذلك تحرير سوق العمل، وخصوصية الشركات التي تملّكها الدولة، الأمر الذي أضعف نقابة عمال المناجم التي كانت تعمل على المسألة.

خلاصة

يعتمد تأثير مشروع البحث التنموي على السياسات العامة بشكل حاسم على إطار الزمان والمكان، ولكنّه ليس العنصر الوحيد. من الأسهل ممارسة التأثير عندما يكون افتتاح صناع السياسة على الأبحاث كبيراً وتكون قدرتهم على تطبيقها كافية. ولكن إن كانت نسبة افتتاحهم ضئيلة وقدرتهم على التكيّف ضعيفة، يصبح تحقيق التأثير أصعب بكثير.

غير أن الحالات تُظهر لنا واقعاً أكثر تعقيداً وأكثر إشراقاً في آن واحد. في الواقع، تقودنا دراسات الحالات إلى استنتاجين بارزَين. الأول هو أنّ من شأن الأبحاث ممارسة التأثير على السياسة حتى عندما يبدو الافتتاح في البداية غير واعد. فبإمكان الباحثين مضاعفة تأثيرهم في أيّ ظرف تقريرياً من خلال تنفيذ عملهم وإيصال نتائجه إلى صناع القرار والشعب وفقاً لاستراتيجية متماضكة ومتناسبة مع الإطار العام. أمّا الاستنتاج الحتمي الثاني فهو أنّ الأمور تتغيّر، في الأبحاث وفي مجتمع صنع السياسة على السواء. فمن شأن مشاريع الأبحاث، لا بل ينبغي عليها، أن تتكيف مع محيطها المتغيّر. في هذه الأثناء، غالباً ما يتبدل الإطار السياسي أثناء تقدّم البحث. وفي بعض الحالات، يبدو أنّ البحث نفسه يغيّر عقول صناع السياسة، ويجعل بذلك مجتمع صنع السياسة أكثر تقبلاً لقيمة الأبحاث، فتنشأ ثقة بين الباحثين وصناع السياسة، ويزداد الافتتاح. بالرجوع إلى الفئات المحدّدة في هذا الفصل، يعرض الجدول 3.1 الحالات استناداً إلى إطارها. يبيّن العمود الأوّل الظروف السائدة في بداية التدخل، والعمود الثاني التغييرات التي طرأت على حياة كلّ حالة مع تطور الإطار، أكان بسبب تأثيرها أم بسبب تأثيرات أخرى.

والجدير بالذكر أنّ قلة قليلة من الأبحاث المعروضة هنا بدأت في إطار قليل أو معدوم الافتتاح وانتهت بالحالة نفسها. فكما حدث مع SRISTI في الهند وحالة مناجم التحاس في ساحل بيرو، تحدّث معظمها مع مجتمع السياسة في ظلّ افتتاح أكبر. إلاّ أنّ بعضها، كما في مشروع المناجم عالية الارتفاع في بيرو، لم ينجح.

الجدول 3.1: تطبيق 23 دراسة حالة من حيث الإطار والإمتداد الفرضي

الإطار	بداية المشروع	نهاية المشروع
1. طلب حكومي صريح	MIMAP ¹ -السنغال تكتولوجيا المعلومات والاتصالات في النيل	MIMAP ¹ -السنغال مكتفiroجيا المعلومات والاتصالات في النيل
2. اهتمام حكومي بالبحث في ظل غيابقيادة	TEHIP ² -تنزانيا MIMAP ³ -بنغلادش	TEHIP ² -تنزانيا MIMAP ³ -بنغلادش
3. شبكة الأبحاث لعلوم الاجتماع حول صيد الأسماك الأسيوية.	MIMAP ⁴ - الفلبين LATN ⁵	MIMAP ⁴ - الفلبين LATN ⁵
4. جمعية الأبحاث والمبادرات من أجل التكنولوجيات والمؤسسات المستدامة.	G-24	LATN ⁶
5. مشروع التدخلات الصحية الأساسية في تنسانيا.		
6. الشبكة الأميركية الاتينية للتجارة.		

-
- 1 الآثار الجزرية للسياسات الاقتصادية الكلية والشكيف.
 - 2 سلسلة من برامج تكتولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.
 - 3 شبكة الأبحاث لعلوم الاجتماع حول صيد الأسماك الأسيوية.
 - 4 جمعية الأبحاث والمبادرات من أجل التكنولوجيات والمؤسسات المستدامة.
 - 5 مشروع التدخلات الصحية الأساسية في تنسانيا.
 - 6 الشبكة الأمريكية الاتينية للتجارة.

نهاية المشروع

بداية المشروع

الإطار

مناجم النحاس، بيرو

إعادة استخدام المياه الرملية، الأردن
لإدارة البيئية، أوكرانيا
 عرسال، لبنان⁸ (محليّة)

3. اهتمام حكومي بالبحث مع
الإدارة البيئية، أوكرانيا

4. قصور في القرارات
مسألة جديدة أو طارئة تدرك
صناعة المناجم العالمية الارتفاع، بيرو

5. عندما تعامل الحكومة البحث
الري بال المياه قليلاً الملوحة، سوريا
 بلا اكتراث أو بعذائية

ECAPAPA
 عرسال، لبنان

AFSSRN

SRISTI

إعادة استخدام المياه الرملية، الأردن
 إدارة الطلب على المياه، تونس
 إصلاح تمويل التعليم

6. عندما تعامل الحكومة البحث
الري بال المياه قليلاً الملوحة، سوريا

9. برنامج شرق أفريقيا وأفريقيا الوسطى لتحليل السياسة الزراعية.

الري بال المياه قليلاً الملوحة، سوريا
 عرسال، لبنان (وطنيّة)
 إصلاح تعليم
 إدارة الطلب على المياه، تونس

ECAPAPA

صناعة المناجم العالمية الارتفاع، بيرو

7. مجموعة الدول النامية التي انتهت مجموعة الدول النامية 77 لتمثيلها في مسالى الإصلاح المالي الدولي.

8. مشروع التحسين المستدامة للأراضي المهاشمية في عرسال، لبنان.

9. برنامج شرق أفريقيا وأفريقيا الوسطى لتحليل السياسة الزراعية.

نظراً إلى هذه المتغيرات، لا يمكن لفنان نسبة الانفتاح بحد ذاتها أن تفسّر بالكامل درجة تأثير الأبحاث في النهاية، لأنّه ما من علاقة افقية تماماً بين الانفتاح والتأثير. لفهم ديناميكية تفاعل الأبحاث مع السياسات بشكل أفضل، وبطريقة أكثر إفادة، يتعمّن دراسة عوامل أساسية أخرى، وذلك في إطار السياسة وفي تنفيذ وإيصال نتائج الأبحاث. وهذا هو المدف من الفصل الرابع.



إدارة الأبحاث والاستفادة من المتغيرات

تتمّ الأبحاث التنموية عادة في ظروف قاسية محفوفة بالمخاطر، وتشوّبها قلّة الموارد. ويُعتبر منطق هذا الواقع متأصلًا في الهدف من الأبحاث، أي السعي إلى تحسين الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية السائدة في الدول النامية. ولكن على الرغم من هذه الظروف الصعبة، من الممكن إنتاج أبحاث تؤثّر على السياسات والعمل. فإن كان التخطيط للأبحاث، وتنفيذه، والتسيويق له متلائماً مع مطالب الإطار السياسي، من شأنه أن يعمّل على تحسين فعلاً ظروف الحياة وأن يشجّع في الوقت نفسه على التنمية المستدامة والديمقراطية.

عرض الفصل الثالث التفاعل الديناميكي للأبحاث التنموية مع إطارها السياسي، واقتراح مقاربات استراتيجية مختلفة للبحث. وما سنتناوله هنا هو التفاصيل العملية، مع مجموعة من التوصيات المبنية على التجربة من أجل إنتاج أبحاث قادرة على ممارسة التأثير.

يجب أن تبدأ توصيات كهذه بإعادة التركيز على ملاحظة بسيطة في الظاهر: إن إدارة الأبحاث في الدول النامية هي بالأمر الصعب عادة. فتأمين التسهيلات والمعدّات الالزامية وسط حالات القصور، ومواجهة الشكوك وخيبات الأمل في التمويل، وتوظيف أشخاص أكفاء وتدريبهم والاحتفاظ بهم - يتّحتم على مدير الأبحاث التنموية مواجهة كلّ هذه الصعوبات، إضافة إلى مشاكل أخرى لا حصر لها.

المربع 4.1: توفير المياه وتحسين السياسة في الأردن

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما هو الحال في مناطق أخرى عديدة، يهدّد النقص في المياه العذبة أمن القراء في المدن والأرياف. وتتجلى الأزمة بحدّة في الأردن، التي يعرّض فيها توسيع المدن السريع ملايين الناس إلى نقص المياه وموارد الغذاء. ويتمثل جزء هامٌ من الحل في زراعة أكثر إنتاجية في المدن، باستخدام المياه الرمادية التي أعيد تدويرها. وقد ألهى هذا الهدف مجموعة هامة من مشاريع الأبحاث الأردنية.

تشكل المياه الرمادية - مياه الاستحمام والجلب - مصدراً هاماً للمياه التي لا تستعمل بما فيه الكفاية. فمن شأنها أن تكون قيمة لري حدائقي المدن، وأن تشكل مصدراً حيوياً للطعام والدخل لأسر البلاد النامية. في الأردن، أظهرت سلسلة من المشاريع المدعومة من قبل IDRC - كلّ منها مبني على الآخر - قيمة المياه الرمادية، وأدت إلى تغييرات سياسية هادفة إلى تعزيز استخدام أوسع لهذه المياه.

ركّزت الدراسة الأولى على جمع بيانات في عمان. ووُجدت، من بين أمور أخرى، أنَّ أسرة من كل ستة أسر تعمل على الزراعة في المدن، وأنَّ 40 بالمائة منها تستخدم المياه الرمادية غير المعالجة، وأنَّ الزراعة في المدن غير منظمة إطلاقاً.

قام مشروع ثان، مع الفلسطينيين في الضفة الغربية، على اختبار تصميم محسّن لمرشح صغير وزهيد الثمن للمياه الرمادية مصنوع من العبوات البلاستيكية التي أعيد تدويرها. عالج هذا المشروع أيضًا الهموم التقافية والدينية المتعلقة باستعمال مياه الريال، وتعاون مع شيوخ محلّيين لتقديم النصائح للأهالي حول فوائد استخدام المياه الرمادية.

في مشروع ثالث، ساعدت مؤسسة CARE الأسترالية على استكشاف وسائل لحفظ التربة والمياه في جنوب الأردن. وأظهر تقييم موله IDRC كيف رفع المشروع مستوى دخل الأسرة وشجّع الأهالي على التعاون والحفاظ على تلك الموارد.

ساعد مشروع رابع أجري في الطفيلة على زيادة استخدام المياه الرمادية وجعلها أسهل استعمالاً وأكثر أماناً. فقد شجّع على إنتاج صابون غير مضرٍ بالبيئة، وأظهر الفوائد الممكنة للري الأكثر فاعلية والمحاصيل التي تحتمل المياه الرمادية. كما شجّع على إدخال تغييرات على السياسات بهدف توسيع نطاق القبول الشعبي لإعادة تدوير المياه الرمادية.

مارست هذه المشاريع تأثيراً لأنَّ السلطات اعترفت بوجود أزمة مياه في الأردن ورحبّت بالحلول التي أنت بها الأبحاث. ولكن نجاح المشاريع يرجع إلى أسباب هامة أخرى، من بينها: العلاقات القوية والتواصل بين الباحثين، وصناع السياسة، والمتبرعين، والمنظمات غير الحكومية، والأسر؛ ومصداقية المشاركين؛ والقيادة الاستراتيجية التي طبقت دروساً تعلّمتها من مشاريع متسلسلة. كلَّ هذه العوامل ساهمت في إنتاج أبحاث أثرت على العمل المحلي والسياسات الوطنية.

إن الحفاظ على فريق أبحاث ماهر وعالی المهمة هو تحدٌ شائع جدًا. ففي بعض المشاريع التي دعمها IDRC، أدت الشقة بالنفس، والطموح، والمهارات المطلوبة التي تم اكتسابها في تلك المشاريع عينها إلى تبدل كبير في الموظفين. وما من حلول سحرية لهذه المشكلة. إذ تشتمل الإجراءات الوقائية المعتادة ضد التبدل الزائد لأعضاء الفريق على التوظيف الخذر للأفراد، تتبعه حزمة من الحوافر والمكافآت المعتادة للمساهمات المنتجة المتواصلة في مشروع البحث. ولكن ثمة اكتشاف آخر يعطي مزيدًا من التشجيع. فحتى في المشاريع التي تشهد تقليًّا عاليًّا للموظفين، ومنها SRISTI ومشاريع المياه الرمادية في الأردن، فإن الاستمرارية على مستوى القيادة تؤدي إلى تأثير ناجح على السياسات رغم تبدل الموظفين على المستويات الأخرى. فمن الممكن تحقيق الكثير عندما تبقى الهيئة الإدارية للمشروع على حالها.

بالإضافة إلى الهيئة الإدارية الداخلية المثابرة للبحث نفسه، تنشأ عن الحالات ثلاثة توصيات عملية حيوية. أولاً، التشدد أن هدف المشروع هو التأثير على السياسات والعمل التنموي. ثانياً، إيجاد شبكات قوية للتعاون في الأبحاث وحشد تأييد للسياسات والحفاظ على تلك الشبكات. ثالثاً، وضع وتنفيذ برنامج متماسٍ لنقل المعلومات ونشرها، وإدخال البحث بشكل منهجي في العملية السياسية.

ستتناول في ما يلي هذه التوصيات كل منها على حدة.

تحديد العزم على التأثير

بشكل عام، يعتبر مشروع البحث التنموي أكثر ميلاً للتأثير على العمل والسياسات إن كانت نية التأثير مندرجة بصرامة ضمن أهدافه الأساسية. ولا تعتبر النية هنا مجرد حالة ذهنية، مع أنَّ الحس المشترك بأهمية المهمة من شأنه أن يحيي المشروع الطويل ويوجّهه. النية هي أكثر من ذلك، إنها أسلوب عمل. فهي تجحب على أسئلة الباحث الأولى، وتساعد على تحديد سرعة وتنفيذ البحث أو التجربة. والأهم هو أنها تحدد إطار المحتوى والمفردات المختارة لكتابه تقرير بنتائج البحث إلى مجتمع صُنْع السياسة والشعب. و شأنها شأن أي اعتبار هام آخر، تحدد النية بالتأثير قصد عمل إقامة علاقات دائمة بين الباحثين وصناع السياسة.

قد يرى البعض معظم ذلك بديهياً. إذ يبدو أن الأبحاث التنموية، كفئة من فئات البحث التطبيقي، تهدف أساساً إلى التأثير على السياسة العامة ودفع الحكومات أو غيرها إلى العمل. وقد يكون ذلك صحيحاً، ولكن غالباً ما يظهر أن هناك تفاوتاً بين طريقة تفكير الباحثين ببحثهم، وطريقة تفكيرهم بالسياسة. وكثيراً ما يبرز عامل التأثير كإضافة متأخرة لمشروع البحث. لتحقيق النتيجة الأفضل، يجب أن يشكل عامل التأثير جزءاً من مخطط البحث من البداية.

على سبيل المثال، أُسست شبكة التجارة في أميركا اللاتينية (LATN) عام 1998 كجهاز أبحاث إقليمي يهدف إلى مساعدة بلدان أميركا اللاتينية لمواكبة القضايا الاقتصادية العالمية والمشاركة في المفاوضات التجارية. حددت نية التأثير من البداية المهمة واتجاه عملياتها على مر السنوات. وكان تركيزها المتواصل والبراغماتي متمحوراً حول إنتاج بحث مناسب للسياسة يلبي حاجات صناع القرار في المنطقة.

ساهمت بناحات LATN في تجارب آخرين في مجال آخر أيضاً. فامتداد التأثير لا يتوقف عند سياسة أو برنامج معينين، بل يمتاز بعمق وطول الأمد يتمثل في زيادة قدرات صنع السياسات في الحكومة، وتوسيع آفاق السياسات بأسئلة وإحابات جديدة، وتحسين آليات العمل السياسية من خلال تعزيز عمليات التشاور، واتخاذ القرار، وتنفيذ السياسات. ويطلب تحديد نية التأثير كجزء واضح من استراتيجية الأبحاث إلى الإشمار في هذه التفاعلات طويلة الأمد بين الأبحاث والسياسات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إعلان نية التأثير أفضل أن يأتي متأخراً من أن لا يأتي أبداً. ففي جنوب آسيا، قام IDRC بالتزام طويل الأمد لدعم شبكة الأبحاث للعلوم الاجتماعية حول مواطن صيد الأسماك الآسيوية (AFSSRN). في وجه مجموعة من التهديدات المتمثلة في فرط الصيد والتدهور البيئي تمتّلت المهمة الأولى للشبكة بتعزيز قدرة المنطقة على الاستكشاف، لا سيما الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لصيد الأسماك على السواحل. استلزم الأمر عدة سنوات قبل أن ترّكز الشبكة جهودها أكثر على الوصول إلى نصائح سياسية واضحة. وخلال تلك الفترة، طورّ

باحثوها مهاراتهم الجماعية وسمعتهم. ومع نمو قدرات الأبحاث، طبّقوا كفاءتهم الواضحة على نسخة جديدة وصرحية للتأثير على السياسات. بالنتيجة، تم تحسين السياسات العامة والأعمال المحلية.

إيجاد شبكات للأبحاث والسياسات

أثبتت شبكة AFSSRN LATN وغيرها من المنظمات الفوائد المتنوعة والمفاجئة أحياناً لتنظيم الأبحاث في شبكات ذات هدف مشترك. فمن شأن الشبكات أن تعالج المشاكل الشائعة التي تواجه الأبحاث في العالم النامي، والتي لا تقتصر على النقص المعتمد في المال والتسهيلات، بل تتعداه إلى العزلة والمسافة التي غالباً ما يشعر بها الباحثون العاملون بمفردتهم في الدول الفقيرة. والآثار الإيجابية للشبكات تزداد بشكل كبير من خلال اشتراك أعضائها في الموارد، والخبرات، والاكتشافات. ففي عالم أبحاث يهيمن عليه تدفق المعرفة والتأثير من الشمال إلى الجنوب، تتيح الشبكات لأهالي الجنوب تكوينَ وتقاسم معرفتهم وتأثيرهم بالتعاون بين الباحثين وصنّاع السياسة.

أكثر الشبكات فاعلية هي تلك التي تخطط للتأثير الذي تهدف إليه من البداية. إذ تحمل التأثير على السياسات جزءاً واضحاً من برنامجهما. وتحاول أن تضمن مشاركة جميع الأطراف بشكل ناشط في أعمال الشبكة. فتتشاور على نطاق واسع مع صنّاع السياسة وغيرهم لوضع جدول أعمال الأبحاث. وتأخذ بعين الاعتبار الحاجات المتغيرة لصنّاع السياسة، كما تسخر جهودها في سعي دؤوب ومتعاون خلف قضية مشتركة.

نجد كثيراً من هذه الصفات لدى LATN، شبكة الباحثين في مجال السياسات التجارية لأميركا اللاتينية. فهي تمتاز بتوجهٍ خاص بالسياسات مبكر وواضح، وبنوع في الباحثين المشاركون، وبالمشاربة على بناء علاقات بين مجتمعِي الأبحاث والسياسات. وعلى غرار علماء شبكة AFSSRN، امتازت LATN بصفة أخرى هامةً وغير متوقعة من صفات الشبكات الناجحة، ألا وهي سهولة تنقل الموظفين بين مجتمعِي الأبحاث والسياسات. ففي أميركا اللاتينية، وأسيا، وأفريقيا، هاجر

عدد من الباحثين البارعين إلى مجتمع صُنْع السياسة، بينما استمتع بعض الموظفين الحكوميين المخضرمين بالإنخراط المؤقت في الأبحاث والتحليل. وبالطبع، يساهم هذا التقارب بين المهن في تحسين علاقات العمل إلى حدّ كبير بين المحللين وصنّاع السياسة. ففي حالات عديدة، أصبح الباحث وصانع السياسة شخصاً واحداً. كما يساعد التعاون بين الشبكات على زيادة فرص هذا التفاعل بين الدول.

التواصل مع صنّاع السياسة وعموم الناس

في الواقع، لا يشعر الباحثون بالارتياح في التواصل مع المسؤولين والسياسيين في مجتمع صُنْع السياسة. إذ ينفر العلماء من فكرة إقامة علاقات واسعة أمام اضطرابات وإرباكات وتقلبات البيروقراطية والسياسات الحكومية. كما أنهما يشعرون باليأس أمام فكرة تبسيط واختصار أبحاثهم العقدة لفت انتباه صنّاع القرار الغافلين.

المواجس طبيعية إنما هي في غير محلّها. فالباحث التنموي يتعدّى إيجاد أجوبة جديدة لأسئلة ذكّية. ويُتوقع من الباحثين التنمويين بشكل متزايد صياغة، وجمع، وتوضيح معنى أعمالهم وما تحمله من مضامين للسياسات، وذلك لصالح المجتمع المعنى بوضع السياسات ولعموم الناس. وقد تذمر أحد الباحثين من هذه المسائل في أحد المؤتمرات قائلاً إنه يفترض بالباحثين الآن "أن يكونوا مثل إرين بروكوفيتشر [أو على الأقلّ مثل جوليا روبرتس]... عليك أن تكون بطولها، وطلتها... عليك القيام بالبحث... التوزيع، والتخطيط، والنشر... ما بالكم يا ناس، أنا مجرد باحث".

لا للطrol، نعم للتخطيط. فالتأثير يحتاج إلى التواصل، والتواصل هو في الواقع عملية طويلة الأمد تقوم على بناء الثقة بين الباحثين وصنّاع السياسة، يتخللها إيصال المعلومات أو النصائح في الوقت المناسب كي تساعد صنّاع القرار على اتخاذ القرار. ويطلب كل ذلك الصبر وتنظيم الجهد.

تخيل مشروع بحث تنموي مخطط له ليدوم خمس سنوات. لا بدّ أن تبدأ استراتيجية التواصل في العام الأول. وقد تتضمن الخطوات الأولى محادثات غير

رسمية أو جلسات تعارف قصيرة لمدة نصف ساعة مع مسؤولين حكوميين على مستوى متوسط. (فمن شأن مناصب المسؤولين المتوسطين أن تكون أكثر استقراراً من المناصب السياسية العليا في البيروقراطيات الحكومية. إذ يرجح أن يبقى المسؤول المتوسط في الحكومة بعد خمس سنوات من الآن). وقد تشمل الاتصالات الأولية أيضاً دوائر انتخابية معنية خارج الحكومة، في النقابات، والمنظمات الزراعية والعمالية، والمجتمعات المهنية، وإلى غير ذلك. واستناداً إلى موضوع البحث، على أهل السياسة في المستويات الحكومية الأخرى المشاركة، أكان في الم هيئات التشريعية المحلية أو المجالس المدنية.

تحدث بعض أشكال التواصل الأكثر تأثيراً مع نساء ورجال عاديين في منازلهم ومجتمعاتهم. جمع معلومات عن الصحة، أو التعليم، أو الوصول إلى الإنترن特 بأسعار مقبولة، أسأل الخبراء، أي الأسر التي تعيش في صلب هذه المسائل. أولئك هم الأشخاص الذين يحدد تعاونهم أو تمنعهم فاعلية السياسة التي ستأتي لاحقاً. ومن شأن التعليم المتبادل بين الباحثين والمجتمعات أن يعزّز فهم القرار السياسي الوشيك ويوفر الدعم لتنفيذه.

ومع تقدّم الأبحاث وترافق النتائج، يصبح التواصل مع صنّاع السياسة أكثر تحديداً وتفصيلاً. ففي هذه المرحلة، تكتسب المفردات والشكل أهمية أكبر. عادة، لا يُظهر صنّاع السياسة فضولاً كبيراً إزاء أسئلة الأبحاث التي طرحت أصلاً أو النظريّات والمنهجيّات التي تهمّ الباحثين الخبراء. وعوضاً عن ذلك، يبدون امتناناً للإجابات الواضحة والمقتضبة على الأسئلة التي تشغّلهم في عملهم.

يعتبر التوقيت كلّ شيء، أو كلّ شيء تقريباً. إذ يمضي صنّاع السياسة شهوراً طويلة يتجاهلون فيها الباحثين، وفجأة يصرّون على الحصول على أجوبة فوريّة. يمضي الباحثون الذين يسعون إلى التأثير على السياسة تلك الأشهر وهم يحضّرون قضيّتهم، غير واثقين متى تقع الفرصة باهتمام. وقد قال لويس باستور جملة شهرية في الأبحاث والحظ: "يحالف الحظّ العقول المستعدّة".

يعيش صنّاع السياسة في مجتمع تملأه المعضلات. ونادرًا ما يشكون الباحثين على تعقيدهم مشكلة خاصة بالسياسات بمزيد من الغموض والتناقضات. ما

يريدونه في أغلب الأحيان هو معلومات واضحة سهلة الفهم تساعد على اتخاذ القرار. ولا يعني ذلك أن يبالغ الباحثون في ثقتهم في حلّ خاص بالسياسات، غير أنه يعني أن يقول الباحثون ما يعرفونه بشكل مباشر، وأن يوضّحوا ما لا يعرفونه، إن طلب ذلك منهم. صحيح أنّ الباحث يستطيع أن يترك هامشًا لل بصيرة والحدس في نصائحه، إلا أنّ عليه أن يوضح أيضًا متى تحول الحقائق إلى إمكانيات وتقعّات. فنادرًا ما يقدم الباحث حلًا كاملاً للمشكلة. وفي بعض الأحيان، يمكن مساعدة صناع السياسة ببساطة من خلال طمأنتهنّ أنّهم ليسوا بمفردهم وأنّ لا أحد يعلم ما لا يعلّمونه. وهذا النوع من التواصل الموجز والصريح، الذي يتمّ في حينه، يساهم في بناء الثقة وممارسة التأثير.

الاستفادة من المتغيرات المؤسساتية

تعتبر إدارة المشاريع، وإيضاح الغاية، وبناء الشبكات، والتواصل من الأمور التي يستطيع الباحثون وزملاؤهم الترتيب لها. إلا أنه ثمة عوامل أخرى - تقتربن أساساً بالإطار السياسي - تقع خارج سيطرة مدراء الأبحاث. تسمّي هذه العوامل متغيرات النظام، أي المتغيرات المؤسساتية أو السياسية التي يتبعّن على الباحثين، في أيّ إطار كان، أن يعدّلوا استراتيجياتهم وفقاً لها من أجل مدّ السياسات بالمعرفة. وستعرّض لخمس من هذه الحوادث بالتفصيل.

استقرار مؤسسات صنع القرار

إنّ إيصال الأبحاث التنموية إلى مرحلة ممارسة التأثير على السياسات يعني عادةً أمرين: إقامة علاقات شخصية مع صناع السياسة، وترسيخ البحث نفسه في الذاكرة المؤسساتية لمجتمع صنع السياسة. فعندما يتعاقب صناع السياسة بسرعة ومن دون توقّع، وعندما تفشل الذاكرة المؤسساتية، يتطلّع التأثير. وهذه المتغيرات ليست غريبة على الدول النامية.

في حالة التعليم في غواتيمala، التي عمل عليها IDRC، أُعيق تأثير الأبحاث عندما أدّت التغييرات البنوية واسعة النطاق إلى نقل سلطات صنع القرار من

السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية. فلم يستطع الباحثون غير المهيئين لهذه المتغيرات المؤسساتية التعامل مع المشرعين بشكل فاعل، وهذا ما أعاد ممارسة التأثير على النتائج. وفي مشروع المناجم الواقعة على مرتفعات بيرو، أدى تخفيض الميزانية إلى إزالة مؤسسة حكومية تعامل مع القضايا الصحية المهنية، وهذا ما حرم الباحثين من حليف مؤسسي قيم كان ليحول نتائج البحث إلى إصلاح في السياسات. صحيح أنّ البحث أدى إلى نتائج، ولكنّ غياب وكالة حكومية منفتحة اقترن مع تحوّل سلبي في الاتجاه العام للسياسات الحكومية ومنع تنفيذ تلك الاكتشافات في السياسات أو العمل التنموي.

كذلك، واجه مشروع تلوّث النهر في أوكرانيا تحدي عدم الاستقرار المؤسسي. ولكن في تلك الحالة، تغلّب الباحثون على المشاكل من خلال توجيه رسائلهم المرتكزة على الأبحاث إلى جمهور أكبر عبر البرامج التلفزيونية مثلاً. كما أنّهم تعاملوا مع بنية حكومية ثابتة بشكل خاص، لأنّها هي الرئاسة، ونالوا اهتمامها. وبالتالي، فإنّ من شأن تعبئة الرأي العام والتركيز على مؤسسات صنع القرار الحكومية الأكثر ثباتاً أن يوفر بعض الحماية ضدّ مخاطر عدم الاستقرار المؤسسي.

وكما سبق وذكرنا، ثمة استراتيجية أخرى تقوم على العمل مع المستويات المتوسطة في البيروقراطية الحكومية، وفيها تكون الذاكرة المؤسساتية أقوى، وتبدل الموظفين أقلّ ضرراً. وقد استخدم أعضاء شبكة السياسة التجارية LATN هذه المقاربة بنجاح. تبقى استراتيجية أخرى تقوم على البحث عن هيئات صنع قراراً أكثر ثباتاً في بين حكومة فرعية، وهي نقطة ستناولها في ما بعد. إذ يعتبر مجلس قرية، أو حكومة ولاية، أو مجلس مدرسة في أحد الأقضية الشريك الأفضل أحياناً لوضع البحث موضع التنفيذ.

قدرة صناع السياسة على تطبيق الأبحاث

في كثير من الدول النامية، يشكل ضعف القدرات الحكومية أساس المشكلة التنموية الوطنية. فغياب القدرة على إيجاد الظروف التي تسمح بالتغيير الاقتصادي

والاجتماعي، يعيق تماماً دفع عجلة التنمية. ويُعتبر ضعف القدرة على استيعاب وتنفيذ الأبحاث من الأحداث الشائعة والمزمنة التي يواجهها الباحثون.

في الواقع يملك الباحثون وسائل العلاج. ففي حالة LATN، لم تكن بعض المفاهيم الأساسية للمفاوضات التجارية مألفة لدى المسؤولين الحكوميين في البداية. فشخص باحثو LATN وفقاً أكبر مما كان مخططاً له بدايةً لتشريف المسؤولين الحكوميين في هذا المجال. كذلك، عندما أسسّت حكومات مجموعة الدول النامية الـ 24 "مصلحة الدعم التقني" لإجراء أبحاث حول المسائل الاقتصادية العالمية الملحة، لم يعني ذلك بالضرورة أنّ وزراء ومسؤولي مجموعة الـ 24 كانوا مجهّزين للعمل على نتائج الأبحاث. في الواقع، وجد الباحثون أنّ الوزراء كانوا متشكّلين في الأساس من النتائج الاقتصادية التي توصل إليها الباحثون وخائفين من اعتماد أيّ تدبير قد يسبّب استياء البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. في ظلّ ظروف كهذه، يتعيّن على فريق البحث التخطيط والاستثمار في الوقت اللازم لبناء القدرة على صناعة السياسة من خلال التدريب وحشد التأييد. فليس من الحكمة الافتراض أنّ المسؤولين والوزراء المشغولين بأعمالهم سيفهمون على الفور افتراضات أو لغات أو إحصائيّات نتائج الأبحاث. وغالباً ما يأتي وقت تنتقل فيه الأبحاث إلى السياسات عندما يصبح فيه الباحث المؤهّب أستاذًا لصانع السياسة.

اللامركزية أم المركزية المُحكمة؟

لا يبدو أنّ لمسألة اللامركزية المؤسّساتية في صناعة السياسة صلة بتأثير الأبحاث على السياسات أم لا. ما يهمّ أكثر هو تناسب خطة المشروع المادّي إلى ممارسة التأثير مع هيكليات صنع القرار السياسي في العالم الواقعي. يبدأ ذلك بقراءة دستور البلاد. فإنّ كانت السياسة الصحيحة نتاج سلطات محلّية أو إقليمية، ستتشكّل الجمهور الطبيعي لنتائج الأبحاث في مجال الصحة. ولكنّ متغيرات للامركزية نادراً ما تنتهي مع قانون دستوري مطبوع بالحرف الأسود. لضاغطة تأثير الأبحاث، يحتاج الباحثون إلى فهم ممارسة صنع السياسة غير الرسمية وغير المكتوبة، وفرز توزيع السلطة الذي يحاول صناع السياسة تحقيقه.

عندما جمع باحثو MIMAP في الفيليبين أنظمة رصد الفقر، تم تنفيذ خطّتهم بنجاح في مقاطعة بالاوان التي انطلقا منها. ولاحقاً، نُفذت في مقاطعة أخرى، في بولakan. وبما أنّ مراقبة وتحفيض الفقر كانا من المسؤوليات غير المركزية في الفيليبين، استلزم الأمر جهداً وقتاً كبيراً للتوصل إلى اعتماد مقاربات MIMAP الخاصة بالسياسات على مستوى البلاد بأكملها.

في مشروع TEHIP في تنزانيا، كانت الحكومة المركزية مهتمّة بتشجيع آلية صنع القرار غير المركزي من قبل العاملين في المجال الصحي على مستوى المقاطعة والمستوى المحلي. وساهم المشروع التجريبي - أي تقييم الحاجات الصحية بالتحدث مع الناس في منازلهم - على توجيه برنامج يهدف إلى إلغاء المركزية من مقاطعة إلى أخرى.

وكما حدث مع TEHIP، عكسَ كثير من مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي نفذها IDRC هدفَ حكومة مركبة ساعية إلى إبطال مركزية النظام وتسهيل اعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ففي أسواق المدن وصفوف مدارس القرى، وفي حقول المزارعين وقوارب الصيد، ساعدت المقاربات الصحيحة واللامركزية إلى نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بشكل ديمقراطي وغيرّت حياة الأسر. ولكن كان على الباحثين أن يفهموا قوى إلغاء المركزية وأهدافها.

من شأن السيطرة المركزية المحكمة على صناعة السياسة الوطنية أن تعمل لصالح ممارسة التأثير أو ضده، إذ يتوقف الأمر على الأبحاث. إذ تميل المركزية السياسية إلى تشجيع مفاعيل الأبحاث على مستوى السياسات الوطنية عندما تصب الأبحاث في المصلحة الوطنية بحسب رؤية السلطات المركزية. ففي فيتنام، أقبلت الحكومة على الأبحاث الاقتصادية لأنّه سعى إلى إدخال إصلاحات اقتصادية خاصة بالأسواق. فكان موضوع البحث ونتائجـه موضع اهتمام مجتمع صُنع السياسة (المركزي) من الأساس. في حالة معاكسة، لم يتم استخدام بحث حول الريّ في سوريا - التي تسود آليـة صنع القرار فيها مركزية محكمة. ويرجع ذلك إلى حـدّ كبير إلى أنّ مسألة الـريّ بحدّ ذاتـها لم تكن من أولويـات الحكومة.

باختصار، تشمل مشاريع الأبحاث على إمكانية تأثير أكبر عندما يتلاءم مستوى التأثير المرجو مع بنى صنع القرار في البلاد. فإن كان المشروع يهدف إلى إحداث مفعول على المستوى الوطني في نظام تُتَّخذ فيه تلك القرارات محلّياً، ستكون النتائج الأوّلية مخيّبة على الأرجح. ما هو الحل؟ عند تصميم مشروع بحث تنموي، من الأفضل استكشاف بُنْي وآليات صنع القرار في المسألة ذات الصلة، وتحديد درجات واتّجاهها المركبة واللامركبة، وملاءمة تنفيذ المشروع وطرق إيصاله مع الوضع الذي يسود آلية صُنْع السياسة.

فرص خاصة لدول في مرحلة انتقالية

كما سبق وذكرنا، من شأن الدول التي تخوض تحولاً سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً أن تتيح فرصةً فريدة للباحثين للتأثير على السياسات والعمل العام. في هذه الظروف، يكون صناع السياسة مدرّكين لفكرةٍ وتجديف غير تقليديين، وتكون المؤسّسات الجديدة في المراحل التكوينية مرنة، وغالباً ما يرحب الرأي العام بالمقترنات غير التقليدية. ولا تُعدّل الأنظمة المتغيّرة مضامين السياسات فحسب بل إجراءات الحكم أيضاً. فمن شأن الأبحاث أن تؤثّر على السياسات، وقواعد مناقشتها وتحديدها.

مارس باحثون يدعّمهم مركز IDRC تأثيرهم في ظلّ ظروف مشابهة، من أوكرانيا، إلى جنوب أفريقيا، وفيتنام. في أوكرانيا، شكل البحث مصدر معلومات لإجراءات جديدة من أجل إدارة بيئية أكثر شفافيةً، وخاصة للمساءلة، في إطار حكم متغيّر. وهيّأت الأبحاث في جنوب أفريقيا الأجياء من أجل تغيير اجتماعي واقتصادي بعد النظام العرقي ودعم أول حكومة للأكثريّة في البلاد. أمّا في فيتنام، فكانت الأبحاث مصدر معلومات ودعم لإصلاح الاقتصادي. صحيح أن التحوّلات لا تشكّل إطاراً سهلاً للأبحاث، بل هي حافلة بالإضطرابات والنكسات، إلا أنّ الأبحاث الدّوّوبة التي تُحسّن انتهاز الفرص من شأنها أن تمارس تأثيراً مفاجئاً ودائماً على مجرى الأحداث.

الأزمات والضغوط الاقتصادية التي تواجه الحكومة

غالباً ما تشكل الأزمات الاقتصادية أو الضغوط الاقتصادية المتزايدة على صناع السياسة ظرفاً واعداً للباحثين الذين يسعون إلى ممارسة التأثير على السياسات. ففي معظم الحالات التي يكون فيها الانفتاح الحكومي على الأبحاث في أوجه، يستجib القادة الحكوميون إلى بعض المطالب الاقتصادية. وبيدو أنّ مشاريع MIMAP كانت تنجح لأنّ الحكومات كانت تتعرّض للضغط من قبل متبرعين دوليين من أجل إنتاج وثيقة لاستراتيجية خفض مستوى الفقر. فقد احتاج المسؤولون والسياسيون الفيتนามيون إلى إجتذاب متبرعين أجانب، وإرضاء شركاء محتملين في الاتفاقيات التجارية من خلال إدخال إصلاحات معقولة في السياسات. وقادت عدّة حكومات بطلب إرشاد الباحثين من أجل تنظيم وتشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف التنمية. وتدعى جميع هذه البراهين المقوله البسيطة التي تفيد أنّ تأثير الأبحاث يكون أقوى عندما يستجib بوضوح إلى الحاجات الاقتصادية للبلاد من منظور حكومتها. (تنطبق هذه القاعدة حتّى عندما لا تكون الأبحاث متحمورة أساساً حول الاقتصاد. فمن شأن الأبحاث في مجال الخدمات الصحية أن تجذب اهتمام المسؤولين مثلاً حين يعدّ بمخصصات أكثر فاعلية ضمن ميزانيات ضيقة للرعاية الصحية). فحين لا تكون الحاجة الاقتصادية أولوية ملحة، ينبغي للباحثين على الأرجح اعتماد برنامج أكثر تفصيلاً لتنفيذ وإقامة صناع القرار والشعب عموماً.

تُشتمم هذه المتغيرات الخمسة إلى حدّ ما أطر الانفتاح الحكومي التي تناولها الفصلان 2 و3. وتعلّمنا التجربة أنه في أيّ إطار عام، تتعكس المتغيرات التي تطرأ على السياسات على إمكانيات واستراتيجيات التأثير عليها.

لكن مع الوقت، يتغيّر الانفتاح وتبدل المتغيرات، وقد تتحول وتطور، إثر نتائج الأبحاث إلى حدّ ما. وبالنسبة إلى مجتمع الأبحاث، تتطلّب الاستفادة من هذه التحوّلات حركة ومرنة، وهذا هو موضوع الفصل التالي.



الأبحاث والسياسة وراء وضع السياسات

كما تُظهر الحالات التي احترناها، نادرًا ما تكون آليات صُنع السياسة خالية من التعقيد. فالهيكليات، والإجراءات، والشخصيات المنخرطة في القرار السياسي والعمل الحكومي تحدد جميعها الإطار الذي تؤثّر فيها الأبحاث على السياسات. بالإضافة إلى ذلك، الأطر تتغيّر. فالمضمون المزدوج لاستراتيجية الأبحاث هو أمر محتمٌ. أولاً، يعني إدخال الأبحاث في السياسات توجيه المعرفة المترکزة على الأبحاث خصيصاً إلى الأشخاص الموجودين في آلية صُنع السياسة، والذين يُعتبرون الأنسب لاعتماد وتطبيق تلك المعرفة. ثانياً، تستدعي ممارسة التأثير على السياسات مرونة لدى الباحثين عند تغيير اطّر السياسات. فقد تعامل الباحثون في مجال الفقر في بنغلادش مباشرة مع كبار المسؤولين في ال碧روقراطية. وكان أولئك المسؤولون يتمتعون بالسلطة لتنفيذ السياسات، بينما افتقر فريق الأبحاث إلى علاقات قوية مع شخصيات أدنى درجة في الهرم الحكومي. بالمقابل، في أميركا اللاتينية، أقام باحثو السياسات التجارية علاقات مع موظفين في مجال الخدمة المدنية على مستوى متوسّط لأنّ مراكزهم ظلّت ثابتة، بينما تغيّر رؤساؤهم المعينين سياسياً مع كلّ تغيير حكومي. وبالتالي، يحدّد الإطار على مَن بالضبط ينبغي للباحثين أن يؤثّروا وكيف يجب أن يتم ذلك التأثير.

لا ينبغي أيضاً لاستراتيجيات الأبحاث الخاصة بالسياسات افتراض وجود أيّ منطق مستقيم في المجرى الطبيعي لآلية صُنع السياسة. على العكس، تُظهر القرارات الخاصة بالسياسات على مرّ الوقت نموذجاً معقداً من حالات التقدّم والتراجع

المربطة ببعضها في سلسلة من القرارات، والتنفيذات، والآراء البديلة، وتصحيحات المسار. فتنشأ مسائل جديدة، وتُتَّخذ قرارات وُتُختبر، وتتبدل المسائل (ويرجع ذلك جزئياً إلى القرارات السابقة).

يشير كل ذلك إلى أنّ على الباحثين الساعين إلى ممارسة التأثير على السياسات أن يستيقوا بالقرارات السياسية وينتفعوا صناع السياسة، وأن يزودونهم بالمعلومات، وبشكل متواصل إلى حدّ ما. في السنغال مثلاً، أسس الباحثون في مجال الحدّ من الفقر ورش عمل للقادة السياسيين، بما في ذلك من هم في المعارضة، لمناقشة التطورات الاقتصادية قبل أن ينتقلوا إلى جداول الأعمال السياسية. فقدّموا مقاربات سياسية تنمية جديدة إلى أهل السياسة لتشييفهم قبل اتخاذ القرارات، وجعلوا من أنفسهم موضع ثقة كمساعدين أكفاء يمكن لصناع السياسة طلب نصائحهم عندما يحين وقت اتخاذ قرار سياسي.

الحالات الوحيدة التي بدا فيها التأثير على السياسة حدّاً واحداً كانت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي النيبال، سرعان ما تمّ اعتماد مشروع صغير لم تتجاوز كلفته \$100.000 لوضع سياسة اتصالات عن بعد للبلاد. لكن حتّى هنا، من شأن المظاهر أن تكون خداعاً. فمع أنّ صناع السياسة طلبو نصائح الباحثين في سياسة معينة، إلاّ أنّ مجتمع صناع السياسة كان يعرف الباحثين وبرنامج بحثهم من الأساس، وكان الباحثون يتمتعون بسمعة جيّدة. فحين اُتُّخذ القرار لطلب نصائح حول السياسات (وهي خطوة سهلة نسبياً حين يكون الموضوع جديداً)، بدا طلب مساعدة مستشارين مألفين أمراً طبيعياً وحالياً من الخطر. وهذا يثبت مجدداً أنّ ممارسة التأثير تنشأ عادة عن العلاقات الوطيدة.

بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالقرار السياسي، ثبتت التجربة أنّ إمكانية ممارسة التأثير على السياسات تزداد من خلال الإدارة الصحيحة لثلاثة عوامل حيوية: الشراكات والشبكات، والتواصل، والوقت. وسنناقش بالتفصيل كلاً من هذه العوامل في ما يلي.

الشراكات والشبكات

أصبحت أسباب الاستثمار في شراكات وشبكات الأبحاث التنموية معروفة الآن، ولكنّ هذا لا يجعلها أقلّ أهمية. ففي أماكن عديدة ومختلفة، تناولت الشراكات والشبكات أنظمة اقتصادية هامة، وجمعت معلومات متنوعة، وعُبّلت الرأي العام والطاقات، ومارست تأثيراً على صناع السياسة. فالباحثات بطبيعتها هي دائماً مجھود تعاوني. والشراكات والشبكات تساعد على تنظيم هذا التعاون في مشاريع مشتركة من الاستكشاف والتغيير. إلا أنّ التمييز بين الشراكات والشبكات لا يخضع لقاعدة ثابتة وسريعة. فالشبكة تأخذ شكلاً تنظيمياً، أمّا الشراكة، العمليّة أو الاستراتيجيّة، فهي تعبر عن خطّة أو نية تعاونية.

لا يتمّ تأسيس الشراكات والشبكات التنموية والحفاظ عليها أبداً من دون جهد أو مال. فهي تتطلّب تحصيص الموارد، بما في ذلك عامل الوقت. كما يستلزم النجاح بعض التماسک الاستراتيجي - خطّة عمل، وعضويّة، وهذا يعكس الموارد المتوفّرة والظروف السياسية الاقتصادية المحيطة. بعد توفر هذه العناصر، تعمل الشراكات والشبكات على تعديل السياسات العامة ودفع عجلة التنمية.

حدّد المركز الدولي للأبحاث التنموية IDRC أربعة اعتبارات عمليّة ذات أهميّة خاصة في تحديد ما إذا كانت الشراكة أو الشبكة تمارس تأثيراً فعلّياً على السياسة.

يتمثل العامل الأوّل في استخدام مهارات وموارد مناسبة في جميع أوجه مشروع البحث، بما في ذلك حشد التأييد الشعبي وإشراك الحكومة. إذ يكون التأثير على السياسات أكثر فاعلية عندما يتولّ الباحثون أنفسهم مهمّة الدفاع عن النتائج وإشراك صناع السياسة في الأمر. ويعتبر مشروع SRISTI في الهند نموذجاً مقنعاً انخرط فيه أعضاء الشبكة شخصياً ومطولاً في مشاورات على مستوى القرية وفي إقامة علاقات حكومية. وفي حالة منجم النحاس في بيرو، طبّقت مجموعة تقسي الحقائق والدفاع، LABOR، تجربتها لإثارة الرأي العالمي، والقيام بالنشر، ودفع الحكومة إلى إحداث تغيير بالسياسات.

الاعتبار الثاني هو جهوزية المشاركين في المشروع لإقامة علاقات شراكة مباشرة مع صناع القرار. فمن الأبحاث الاقتصادية في فيتنام، إلى صناعة السياسة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في موزمبيق، تم تحقيق تقدم عندما جمعت الشبكات الباحثين وصناع السياسة حول طاولة واحدة، ووضعت نصب أعينهم الأهداف نفسها. في الواقع، غالباً ما يكون الجانب السياسي المحرّض الأول لإقامة هذه الشراكات، وهي دائماً إشارة واحدة إلى أنّ السياسة منفتحة على التأثير الآتي من الأبحاث الجيدة.

هذا ما يقودنا إلى العامل الثالث، وهي العضوية والأشخاص الذين ينبغي ضمّهم في الشراكات أو الشبكات. هنا تصبح الحسابات دقيقة. فمع الوقت، من الجيد عموماً توظيف جميع الأشخاص المعنيين بالمسألة للمشاركة في البحث وفي التخطيط للسياسة وتنفيذها. إذ أنه من المنطقي دائماً في مرحلة معينة حشد تأييد كلّ من لديه السلطة لإعاقبة مشروع بحث هادف إلى ممارسة التأثير على السياسات. ومن المفيد أيضاً إدخال صناع السياسة أنفسهم في شراكة أو شبكة عاملة على بحث معين، مع أنه من النادر أن يشارك صناع القرار الذين يحتلّون مناصب في السلطة في هذا النوع من المشاريع. وتنشأ أسئلة أكثر صعوبة عندما يحين الوقت لتحديد الزمن والوسيلة لإدخال هؤلاء العاملين المتنوّعين في الشراكة أو الشبكة. ففي بعض الحالات - كبرامج مراقبة التبغ وحل النزاعات - يُعتبر التسلسل الصحيح لعمليّي الاختيار والمشاركة أساسياً. إذ وجد IDRC على مر السنين أنّ من شأن البحث نفسه أن يساهم في حل النزاعات. إذ تُريل الأدلة الجديدة التحاملاً القديمة، وتبني الثقة، وتفتح الأبواب الموصلة. لهذا السبب، من المفيد شمل عدد كبير في شراكة الأبحاث في سبيل السياسات، وليس أشخاصاً مؤيّدين وحسب. في الوقت المناسب، ينبغي إشراك جميع المعنيين، ولكن ليس دفعـة واحدة بالضرورة.

يتعلّق العامل الرابع بإنتاج رؤية مشتركة بين الشركاء المختلفين، وتنسيق الجهود المنفصلة بوضع أهداف مشتركة. هذا ليس بالأمر السهل، ولكنه يُعتبر جوهرياً من أجل تحقيق آثار مضاعفة لأفضل الشراكات والشبكات، وهي آثار لا يمكن لأيّ من الشركاء العاملين بمفردهم أن يتوصّلوا إليها. عادة، يشكّل الباحثون في قدراتهم على إلهام حسّ مشترك بالهدف والرغبة بالعمل. لذا، من الحكمة اختيار شركاء يتمتعون بمواهب الإجتذاب والإلهام هذه.

المربع 1.5: بناء القدرة على التفاوض في أميركا اللاتينية

تعاني الدول النامية عادة من مشكلة مزمنة ومضرة عندما تحاول مساومة الدول الصناعية في المفاوضات التجارية. في بينما تتمتع حكومات الدول الغنية بوزارات سياسية مطلعة ومراكز فكرية مستقلة، تأتي حكومات الدول الفقيرة إلى طاولة المفاوضات خالية الوفاض. بالنتيجة، غالباً ما تُهُمَّش هذه البلدان في أكثر تلك المفاوضات تعقيداً، وتعجز عن لعب دور في صياغة الاتفاques، لتُخضع عوضاً عن ذلك إلى مفعايلها لسنوات آتية. وحين يصبح امتداد المفاوضات التجارية أكثر شمولية وتطفلاً (لتلطف العمل والممارسات البيئية، وقانون الضرائب، وسياسة المنافسة، وكثير غيرها)، يصبح النقص في القدرة على تحليل السياسات أكثر إيذاءً. تلك كانت عموماً تجربة بلدان أميركا اللاتينية في جولة الأوروغواي الطويلة من المفاوضات التجارية العالمية، التي بلغت ذروتها عام 1994. والتجربة هي التي أدت إلى تأسيس LATN عام 1998.

بدعم من IDRC، تولّت شبكة LATN مهمة من ثلاثة أجزاء: توفير معلومات لصياغة سياسات حول المسائل التجارية المطروحة من وجهة نظر أميركا اللاتينية؛ تعبئة قرية البحث على المشاركة في المفاوضات التجارية؛ تعزيز التعاون المؤسسي الإقليمي سعياً وراء هذه الأهداف طويلة الأمد.

في النهاية، ضمت LATN حوالي 35 باحثاً من أكثر من 30 مؤسسة أكademية، فضلاً عن مسؤولين سياسيين وزملاء في منظمات غير حكومية دولية، ومؤسسات أكademية، ومنظمات حكومية دولية. ويمكن تصنيف دراساتها في ثلاثة فئات: المسائل المتعلقة باستراتيجيات تشكيل التحالفات والمساومة في المفاوضات المتعددة الأطراف؛ دراسات هامة لمواضيع جديدة؛ دراسات خاصة بكل بلد تحدد أفضل النتائج لكل حكومة.

كان الهدف العام إيصال بحث ذي صلة بالسياسات، في الوقت المناسب، إلى صناع القرار، في الحكومة وفي القطاع الخاص على السواء. فقد تغيرت المشاكل مع الزمن، مع ظهور مسائل جديدة وانحسار مسائل قديمة. غالباً ما شكّل البيروقراطيون الذين يحتلّون مناصب متقدمة الجمهور الأكثر إنتاجية بالنسبة إلى نصائح LATN، لأنّهم يمتازون باستمرارية أكبر من المراتب السياسية للوزراء ونوابهم.

يُظهر التقييم أن LATN مارست تأثيراً على السياسات، لأنّها عزّزت آلية صنع السياسة المؤسسيّة والقدرة على التفاوض، وتقفت مجتمع السياسة، كما فتحت أنظمة القرار على إجراءات أكثر شفافية ومشاركة. بالنتيجة، دخلت الحكومات قاعات المفاوضات مسلحة بمعلومات أفضل حول مصالح أميركا اللاتينية وكانت أكثر استعداداً لطرح أولوياتها التنموية الخاصة بها.

التواصل

لكي تؤثّر الأبحاث على السياسات، يتوجّب على الأشخاص المسؤولين عن صُنْع السياسة وتنفيذها أن يطلّعوا على الأبحاث بطريقة أو بأخرى. ويتطّلب ذلك إلى تواصل بين الباحثين وصنّاع السياسة. في أفضل الحالات، يبدأ التواصّل من بداية الأبحاث، فيدرج ضمن مخطّطها، وينفذ مع تقديم المشروع. في بعض الأحيان، ينخرط صنّاع السياسة شخصياً في تحضير الأبحاث وتنفيذها، ربما كأطراف في شراكة غير رسمية، أو في شبكة رسمية منظمة. في بحث تنزانيا حول توفير الخدمات الصحّية، شارك الموظّفون الحكوميون من البداية. وغالباً ما كان الباحثون يقدمون تقاريرهم إلى صنّاع السياسة وغيرهم كلّما ظهرت نتائج جديدة.

ويتمّ نشر مضمّين ودروس الأبحاث عبر نوعين من القنوات: في تبادل المعلومات، وفي تبادل الأشخاص بين مجتمعِي الأبحاث والسياسات. يتضمّن تبادل المعلومات كلّ شيء من ملخص سياست لوزراء إلى برنامج تلفزيوني يُبثّ على مستوى البلاد بأكملها. وتبادل الباحثين وصنّاع السياسة يصف ما يحدث في مجتمعِي الأبحاث والسياسات المتداخلين. ولكلّا الطريقتين تأثير قويّ في تحويل الأبحاث إلى سياسات وأعمال.

يشمل تبادل المعلومات جميع المقارب المجرّبة لإطلاع صنّاع السياسة على المعلومات: ورش العمل، المؤتمرات، المقالات السياسيّة، تقارير في وسائل الإعلام المتخصصّة أو العامة، الاتصال الشخصي بين باحثين وصنّاع السياسة. ولكن حتّى إن بدّت هذه التقنيّات بدويّة، إلاّ أنها لا تستغلّ دائمًا بنجاح. والاهتمام بالمتغيّرات الأساسية، يزيد كثيراً من فرص ممارسة التأثير على السياسات.

أوّلاً، على المعلومات أن تتدفق بالاتّجاهين. فأهميّة تحاور الباحثين مع صنّاع السياسة لا تقلّ عن أهميّة إصغاء الباحثين. هذا هو الحوار الذي يُصاغ في الباحثون إلى السؤال الذي يطرحه صنّاع السياسة بأسلوبهم، ويميّزون ما إذا كان صنّاع السياسة يفهمون نصائح الأبحاث التي يقدمها لهم الباحثون. ففهم مشكلة السياسات كما يراها صانع السياسة، وإيجاد حلّ لها من خلال الأبحاث بلغة مشابهة، يسرّع التواصّل وممارسة التأثير.

ثانياً، على التواصل أن يكون مستمراً. فال்தقرير أو ورشة العمل الواحدة لا تترك آثاراً طويلاً الأمد، لا سيما إن تبدل الموظفين الحكوميين كثيراً. وهذا أحد أسباب انتماء التواصل إلى استراتيجية الأبحاث خلال حياة المشروع. إذ يُعتبر التواصل طويلاً الأمد من أهمّ وظائف شبكات الأبحاث، لا سيما تلك التي تشتمل على أفراد من صناع السياسة.

ثالثاً، على التواصل أن يكون مقتضىً ومقتضباً. فالمقالات القصيرة التي تتناول السياسات مباشرة، تُقرأ بسهولة أكبر وتبقى في الذاكرة مدة أطول من عرض المعلومات المفصلة التي يصعب فهمها. وثبتت التجربة أنه يصعب على الباحثين تطبيق هذه الحقيقة، ولكنها صحيحة. فصناع السياسة، لا سيما أولئك الذين يحتلّون مناصب في السلطة، لا وقت لديهم لقراءة التقارير المنمقة أو الروايات التاريخية المفصلة. بالمقابل، فإنَّ بعض ورش العمل الروتينية التي تجمع أهل السياسة بالباحثين، والتقارير التي تُقدم في الوقت المناسب عن تقدُّم العمل، والمجتمعات التي تُعقد من وقت إلى آخر للتفكير بالتطورات الآتية أو الأولويات المتغيرة أثبتت جميعها فاعليتها في تسهيل عملية صنع السياسة المبنية على الأبحاث.

يشتمل تبادل الأشخاص بين عالمي الأبحاث والسياسات القناة الثانية من التواصل بينهما. وفي عدد كبير من الحالات، يحدث ذلك عندما ينتقل أعضاء مشروع بحث معين بشكل مباشر إلى مناصب حكومية، فيشاركون معلومات الأبحاث مع الرملاء، ويُشجّعون على تطبيق نتائج البحث في عملية اتخاذ وتطبيق القرارات السياسية. فقد تولّى أحد أعضاء شبكة البحث في موضوع مواطن صيد الأسماك الآسيوية، منصبًا قياديًّا كبيراً في بحث زراعي في الفلبين، بينما عُين قائد مشروع في سوريا وزيراً للزراعة بعد انتهاء المشروع. وتكثر الأمثلة في هذا المجال.

ويتم نشر الأبحاث عبر الناس عندما يشترك فيها أشخاص يحتلّون مناصب اجتماعية هامة. ففي حالة SRISTI في الهند، كان الباحث الرئيس في المشروع يتمتع بسمعة حسنة أثارت له إثارة اهتمام كبار المسؤولين في الحكومة لأن المشروع استكشف المعرفة المحلية. ونجح عالم معروف في مجال المعلوماتية في موزمبيق في احتذاب اهتمام موظفين حكوميين بإمكانية التنمية في مجال تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات. وبالتالي فإنّ السمعة الجيّدة تسهّل تحوّل الأبحاث إلى سياسات.

أخيراً، يحدث الحوار الشخصي عندما يكون الباحثون تحالفاتهم الخاصة داخل الحكومة، أو مع أشخاص يملكون نفوذاً في الحكومة. ففي الأردن، كون بباحثون في مشاريع إعادة تدوير المياه الرمادية علاقات مع مسؤولين في مكتب الإحصائيات. وعندما أدرك أولئك المسؤولون أنّ لديهم أهدافاً مشتركة مع المشروع، عرضوا نشاطات المشروع على موقعهم على الشبكة، وهكذا نشروا نتائجه بين أقسام أخرى في الحكومة، وعزّزوا سمعة المشروع بحدّ ذاتها. وفي فيتنام، كان لرئيس مؤسسة الأبحاث الأولى في البلاد، وهو عضو في أكثر من هيئة صانعة القرار، الفضل في نشر نتائج مشروع معين والتشجيع على تنفيذها.

تشير هذه الحالات إلى حقيقة أخرى بخصوص الباحثين وصنّاع السياسة: بالنهاية، هما لا يشكّلان دائمًا مجتمعين منفصلين. إنّهم بالأحرى أشخاص يحتلّون في أغلب الأحيان أدواراً مختلفة في أوقات مختلفة، مع حاجات واهتمامات متّمة بعضها البعض. وينطبق ذلك على البلدان الغنية، وقد ينطبق أكثر على كثير من الدول النامية التي يتشارك فيها مجتمعاً الأبحاث والسياسات العدد المحدود نفسه من الخبراء الكفؤين. فحين توضع مفاهيم وتوقعات الانقسام بين الأبحاث والسياسات جانباً، تُتاح الفرصة للتعاون بين الباحثين وصنّاع السياسة.

من الذي يُصغي؟

لا ينبغي أن يكون صنّاع السياسة دائمًا الجمهور الأساسي والوحيد لتواصل الباحثين مع غيرهم. فنّمة جماهير نافذة أخرى تشمل المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات الأبحاث، وطلاب الجامعات، ومنظمات الأعمال، والعمل والزراعة، والسلطات الخلية أو الإقليمية، وقادة المجتمع. وكما أظهرت أكثر من حالة، فإنّ تفعيل الرأي العام يساعد على جذب وأسر اهتمام السياسيين وكبار الموظفين الحكوميين. (نكرّ التالي هنا: أفضل نتائج الأبحاث أحياناً هي إعلام وتغيير الحياة العملية للرجال والنساء في مجتمعاتكم، بغضّ النظر عن مدى استجابة الحكومة رسميّاً لهذه النتائج).

على أيّ حال، يبدو أنّ التواصل مع الباحثين يعطي أفضل النتائج عندما يحدد مدراء المشروع الجماهير المستهدفة من البداية ويتبّعون استراتيجيّة تواصل من بداية المشروع إلى نهايته. إنّ نشر المشروع بقوّة لا يضمن ممارسة التأثير، ذلك أنّ الأحداث والأطر قد تُنْزَم حتّى أفضل استراتيجيّات التواصل. ولكن، إن أتاحت الظروف فرصةً للنجاح، من شأن التواصل المُخْطَط له والمُنفَذ جيداً أن يزيد بشكل جذري إمكانیّات ممارسة التأثير على السياسات.

الوقت والتوقيت

من الأسهل بالطبع ممارسة التأثير على السياسات عندما تحظى الأبحاث باهتمام حكومي بالمشروع. ففي أفريقيا، كما في النيل، أجريت أبحاث حول سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدّت إلى نتائج في وقت اعترفت فيه الحكومات أنّها تعاني من مشكلة مع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستلزم الحلّ. في حالات أخرى، شعر صناع السياسة بالحماسة للنصائح المبنية على الأبحاث بعد مضيّ بعض سنوات على بدايتها. وهذا يذكّرنا أنّ على الباحثين أن يكونوا دائمًا على أتمّ استعداد للإستجابة لنداء صانع السياسة المفاجئ للنجدة.

إلا أنّ مرور الزمن قد يساهم في زيادة قدرة الباحثين على توفير المعلومات المناسبة للقرارات السياسيّة. وغالباً ما يكافأ العمل الدؤوب حين يزداد فهم الباحثين تدريجيّاً لمسألة تتعلق بالسياسات، فتزداد ثقتهم ومصداقتهم كخبراء موثوقين في الموضوع. ففي LATN وAFSSRN، أدّت سنوات من جمع المعلومات إلى بناء قدرات وسمعة الباحثين في مجال إعطاء نصائح مفيدة.

يتيح الوقت والصبر أيضًا حدوث آليّة عرض وطلب بين الأبحاث والسياسات. تمثّل جهة العرض المقاربة الأكثر تقليديّة للأبحاث التنموية: تصميم المشروع، إجراء الأبحاث، ونشر النتائج. أمّا مقاربة جهة الطلب فنبداً بطلب صناع السياسة للنصائح، واستخلاص تحليل وإجابة سريعين من الباحثين، ثم الانتقال إلى المشكلة التالية. ولكلّ من المقاربتين الأوجه الإيجابية والسلبية. إذ تتطلّع جهة العرض إلى نتائج طويلة الأمد وإلى بناء القدرات، ولكنّها قد تخسر الفرص الانتقالية

لممارسة تأثير حقيقي على السياسات. والتركيز على جهة الطلب قد يحقق نتائج سريعة مع صناع السياسة، ولكن من شأنه أن يحتجز الباحثين في دائرة ضيقة من النتائج قصيرة الأمد التي لا تبني قدرات دائمة. ولكن مع الوقت والصبر، قد يتوصل الباحثون وصناع السياسة إلى توازن يشتمل على دعم متبادل بين هاتين المجموعتين من الضغوط، فيتم إنتاج إرشاد مناسب من قبل الأبحاث، وتوسيع قدرات الأبحاث على المدى الطويل.

أداء المنظمات المانحة: المثابرة، اغتنام الفرص، وغيرها من المزايا

لا شك أن دعم الأبحاث بالشكل المناسب والاستمرار بذلك على المدى الطويل يمتحن صبر المنظمات المانحة. وثبتت تجربة IDRC في هذا المجال قيمة الالتزام على عدة سنوات بدعم مشروع أبحاث سليم. فقد دام دعم IDRC لشبكة الأبحاث حول مواطن صيد الأسماك الآسيوية 14 عاماً، بينما دام دعم المركز لأبحاث سياسات مجموعة G-24 15 عاماً. وقد خطط لهذه المساعي وغيرها من البداية كاستثمارات طويلة الأمد لبناء القدرات.

من شأن هذا النوع من الدعم التمويلي الطويل أن يلعب دوراً هاماً وحاصلـاً في تعزيز شرعية ومصداقية فريق الأبحاث، وتكوين تقوته، وتسهيل اعتماد صناع السياسة نتائج الأبحاث. ولكن الاستراتيجية طويلة الأمد تشتمل على ضغوط خاصة بها.

فمن جهة، على المانحين أن يقدموا عروض الدعم ويحدّدوا الاتجاه بتواضع. في الواقع، كلما كان دعم المانح لمخطط برنامج الأبحاث أكبر، توجّب أن يكون أكثر تواضعاً في تحديد أولوياته. فعلى المانحين، بصفتهم غرباء، دعم الأبحاث المناسبة من دون تدخل في جدول الأعمال السياسية للبلاد. إذ ينبغي للأبحاث التنموية المستديمة، كالتنمية المستديمة، أن يُحدّد من قبل سكان البلد النامي نفسه. من جهة أخرى، فإن السرعة التي تستجيب بها الوكالة المانحة إلى فرص الأبحاث الجديدة وتعيّد في الوقت نفسه بالدعم على المدى الطويل تتأثر بدورات التمويل العاديّة التي تهيمن عادة على ميزانية المانح. فمجالس التشريعية تسمح عادة

للوكالات الوطنية والدولية بالتمويل عاماً واحداً في كلّ مرّة. وُتصرّ على أهميّة المسائلة من جانب دافعي الضرائب على المخطّطات التي وُضعت، والمال الذي تدفعه الوكالات الداعمة للأبحاث. ولكن نادرًا ما تتلاعّم الأبحاث التنموية تماماً مع هذه الميزانيّات السنوية. فاغتنام فرص المشاريع المفاجئة يستلزم نقل الأموال بسرعة بين الحسابات. وتكرّيس التمويل الثابت لسنوات في المستقبل يفرض التزامات على المشرّعين المستقبليين والحكومات القادمة. وينبغي توقع هذه الاحتكاكات بين الوقت والتوقيت وإدارتها لكي تلبي الأبحاث مطالب صنّاع السياسة قصيرة الأمد ويؤمّن المعرفة طويلاً الأمد للتنمية المستديمة. وكما هو الحال دائمًا، يتطلّب انتقال الأبحاث إلى السياسات قدرة على المناورة، والابتكار، والعناد. تشمل تجربة IDRC الخاصة كممول ومدافع عن الأبحاث كثيراً من المكافآت والمصاعب التي تلازم عادة الدعم قصير الأمد للمشاريع، والالتزامات الطويلة لبناء المعرفة. فمع الاستراتيجيّات الصحيحة والتوقيت الجيد، يمكن لكلا المقاربتين ممارسة التأثير على السياسة.

إنّ طريقة إدارة IDRC لمشاركتها الخاصة في أيّ مشروع أبحاث هي عامل حيوى في تحديد النجاح. إذ أنّ نوعيّة إدارة المانح تشتمل حتماً على استقرار الفريق. فحين تكون حركة تبدل موظفي IDRC عالية، تتراجع مساهمة IDRC في المشروع، وينقطع التواصل مع مدراء المشروع، وتضعف فرص التأثير على السياسات. تشتمل نوعيّة الإدارة أيضاً على خبرة موظفي المركز. فاطلاع IDRC على موضوع الأبحاث والوسائل المستخدمة فيه يساعد عادةً باحثي المشروع على متابعة عملهم ودخول الخطاب الخاص بالسياسات. وتعتبر نوعيّة الإدارة مسألة صبر. إذ زوّد الدعم الثابت وطويل الأمد من IDRC برامج الأبحاث بموارد معتبرة، وقدرة على اغتنام الفرص، ووقتاً لبناء قدرة مستديمة من أجل أبحاث قادرة على ممارسة التأثير. بوجيز العبارة، تساهم الإدارة الجيدة للجهة المانحة في نجاح المشروع وفي ممارسة التأثير على السواء. وقصور تلك الإدارة يؤثّر سلباً على الأبحاث وتأثيرها.

عادة، تمتاز المشاريع التي يموّلها IDRC، في إطار استراتيجيّة شاملة أطول، أو بالشراكة مع مانحين آخرين، بإمكانية أكبر للتأثير على السياسات من المشروع

الذي يعتمد على مولّ واحد. إلاّ أنّ اغتنام الفرصة بالدخول الخضرّ له على خطّ مشروع غير متوقع قد يعود أيضًا بالفوائد. هنا أيضًا تبرز أهميّة المشابهة ومعرفة اغتنام الفرص. إذ يحتاج المانحون في مجال الأبحاث التنموية إلى مزيج من الثقة والمرونة.

في بعض الأحيان، إن الإيجابيّات المميزة تنتج عن الجمع ما بين براعة اغتنام الفرص والدعم الدؤوب وطويل الأمد مع ممارسة التأثير البارع. ففي حالة المياه الرمادية في الأردن، ساعد عضو في برنامج IDRC براعة الشراكات الموجودة على إجراء سلسلة من المشاريع - أدت معيًا إلى إنتاج كمّ من المعلومات الحيوية حول إدارة المياه، وأثارت اهتمام صناع السياسة. كذلك، عزّزت مشاريع الأبحاث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوغندا و MOZMIVIC إمكانية التأثير على السياسات في كلا البلدين.

سواء كان دعم الجهة المانحة موجّهاً إلى مشروع منفصل ومحدود الأجل أو إلى شراكة استراتيجية طويلة الأمد، فإنّ بiroقراطية الجهة المانحة وتأخر التمويل الذي تقدمه قد يؤثّران على النتائج. ففي حالتين على الأقلّ، تبيّن أنّ تأخير وصول تمويل IDRC أفسد فرص ممارسة التأثير على السياسات على الرغم من إمكانية ذلك في البداية. ففي حالة ECAPAPA، أدى تأخير التمويل من قبل IDRC إلى إعاقة جهود نشر نتائج الأبحاث بين صناع السياسة. وفي تلك الحالة نفسها، في غواتيمala، ساهم ببطء وصول أموال IDRC على الأرجح في خسارة موظفين في المشاريع نفسها. فغالبًا ما يلزم الباحثون العاملون في البلدان النامية التمويل. وعندما يواجهون مطالب وعروضاً منافسة، يميلون إلى إنفاق وقتهم الثمين على المشاريع التي تؤمن لهم المال سريعاً وبانتظام.

ولكنّ أداء المانح لا يقتصر على المال. فالجهة المانحة قد تؤمن من المعرفة المتخصّصة، والمصداقية، والعلاقات لمشروع البحث، ومن شأنها جيئًا أن تقوّي الأبحاث والتأثير الناتج عنها. فالمعرفة المتخصّصة التي يؤمّنها المانحون عن دقّة ودراسة، تبدأ في الخبرة في موضوع البحث، مروراً بوسائل وعمليّات البحث، وصولاً إلى التفاعل مع مجتمع صُنْع السياسة. وفي تجربة IDRC، غالباً ما نجد انتقالاً

للمعرفة بين دول الجنوب، بحيث يتم تطبيق دروس من دولة أو منطقة نامية، بمساعدة IDRC، على دولة أخرى تمر بظروف مشابهة. ولصدقية المانح أهميتها أيضاً. فهي تفتح الأبواب الموصلة في أروقة صنع السياسة، وتحذب دعم وكيالات مانحة أخرى، كما تثير الاهتمام والمساهمات الأكاديمية. ولا يجب الاستخفاف بأهمية العلاقات. فبإمكان موظفي وممثلي الوكالات المانحة الذين يتمتعون بسمعة دولية وسجل من الإنجازات أن يقدموا النصائح ويطلبوا نصائح الآخرين على نحو قيم لمشروع البحث. ولا ننسى أهمية اللجان المناسبة المطلعة على المعلومات والأراء الرسمية.

إن التجربة أكبر برهان. فبالثانية ومعرفة اغتنام الفرص، يمكن للمانحين دفع الأبحاث قدماً وزيادة قدرات الباحثين على ممارسة تأثير كبير ودائم على السياسات.

خلاصة



في النهاية أن ممارسة التأثير على السياسة هو مجرد وسيلة لغاية. فالغاية الفعلية للأبحاث التنموية أعمق من ذلك. فهي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة، لا سيما حياة الفقراء، من خلال دفع عجلة التنمية في البلاد. ويعتبر توفير المعلومات من أجل سياسات وعمل حكومي أفضل من الوسائل الضرورية للوصول إلى تلك الغاية.

ثبت التجارب أنه ما من "مارسات فضلي" عالمية للتأثير على السياسات بالأبحاث. فكل ظرف مختلف عن الآخر، وكل حالة تنطوي على تعقيدات خاصة ترتبط بالاحتياجات والخيارات، والمخاطر والإيجابيات للباحثين وصناعة السياسة. وبالنسبة إلى الباحثين، تبدأ ممارسة التأثير على السياسات بفهم تلك التعقيدات وطريقة تفاعلها.

بتعبير أكثر تحديداً، على باحثي التنمية الساعين إلى ممارسة التأثير اعتبار عملهم جزءاً من آلية وضع السياسات. فعندما تؤثر الأبحاث على السياسات، يحدث ذلك دائماً ضمن خليط من العوامل المتضاربة التي تسهم في صياغة قرارات السياسة ونتائجها. وبإدراك تلاحق هذه الأحداث، وتفاعل الشخصيات، وتفاصيل صفقة سياسية أو تسوية بيروقراطية، والاقتصاد السياسي للأزمات والتحولات حتى عندما تكون هناك بين إجراءات الحكومة ثابتة وشفافية على نحو معقول، يتبيّن أنه من غير السهل أبداً معرفة الآليات المعقدة لصنع السياسة بشكل موثوق.

أتاح تقييم IDRC الذي تناول 23 حالة بحث هذه المتغيرات. فمساريع الأبحاث التي تناولها لم تكن جميعها ناجحة، بل فشل بعضها في ممارسة تأثير ملموس على السياسات. إلا أنها ثبتت لنا أن ممارسة التأثير ممكنة، وإن كان تأكيد هذا الأمر حالة نادرة. فممارسة التأثير لا تتحقق دائمًا، ولا تحدث بطرق متوقعة تمامًا، بل تتطلب دائمًا صبرًا ومثابرة، واستجابة المراقب للظروف المتغيرة، وتأسيس علاقات دقيقة، فضلاً عن حيازة الخطوط الجيدة.

بالإضافة إلى ذلك، تشير الحالات إلى خطوات عملية يمكن للباحثين اتخاذها لزيادة فرص ممارسة التأثير على السياسات. ولا تعني ممارسة التأثير هنا ببساطة تغيير سياسة معينة. فممارسة التأثير الدائم الذي يؤدي إلى تغيير حقيقي يأتي من الأبحاث التي تعزز قدرة البلد على وضع سياسات سليمة، ويوسّع آفاق السياسات بخيارات جديدة، ويحسن آلية صنع القرار في الحكومات. فتعزيز القدرات يقوّي طاقات مجتمع السياسات في مجال التحليل والتواصل. وتوسيع آفاق السياسة يساهم في إدخال معرفة جديدة وحلول جديدة للمشاكل السياسية الملحة. كما أن تحسين إجراءات اتخاذ القرارات السياسية يجعل الحكومة أكثر افتاحاً، وأطلاعاً، وفاعلية، ويخضعها أكثر للمساءلة. هذا هو نوع التأثير الذي يدوم من خلال تشجيع التنمية المستدامة والديمقراطية.

من هنا، فإنَّ وضع وتنفيذ استراتيجية أبحاث فاعلة تعتمد على نواحٍ عملية ومعروفة. في الأساس، يتمثل هدف الباحثين هنا في فهم إطار صنع السياسات، وتنظيم استراتيجية أبحاث لإحداث الأثر الأفضل ضمن ذلك الإطار.

يتمثل الاعتبار التشخيصي الأول في الطبيعة العامة لآلية صنع القرار: فهو روتيني، أم ثانوي، أم أساسي؟ ولهذه النقطة أهميتها لأنَّ مختلف أنواع آليات صنع القرار الحكومي تستدعي مقاربات مختلفة من قبل الباحثين الذين يحاولون ممارسة التأثير على السياسات. عموماً، تكون آلية صنع السياسة في معظم البلدان إما روتينية أو متدرجة. ذلك أنَّ صانعي القرار في هذه الأطر هم أكثر افتاحاً إلى الصائح المرتكزة على الأبحاث التي تسعى إلى إدخال تغييرات صغيرة على طول الخطوط المألوفة للمنطق والقيم والتوقعات. أمّا آليات القرار الأساسية فهي أكثر

افتتاحاً على الأسئلة والأجوبة الكبيرة التي تنطلق من حكمة تقليدية. ويوسّع الباحثون فرصهم لممارسة التأثير من خلال التقييم الواقعي لطابع آلية القرار السائد وافتتاحه على نتائج الأبحاث. فيميل مؤيدو الروتين والتدرج إلى تفضيل وصفات التغيير بجرعات صغيرة، فيما تكون آليات القرار الأساسية (كالدول التي تمرّ في مرحلة انتقالية أو في أزمة اقتصادية) أكثر جهوزية للتغيير السياسي الجذري.

تناول الأسئلة التالية التفاعل الحقيقى بين الأبحاث والسياسات في أيّ إطار سياسى معين. بالعودة إلى الفصل الثاني، يحدد الجدول 6.1 خمس فئات للجهوزية والقدرة الحكومية على استيعاب الأبحاث، تتراوح من الاهتمام الإيجابي إلى العدائىة الصريحه. وتنطوي كلّ من هذه الفئات على مضمون متسّخ مخططات الأبحاث وتنفيذها.

بالطبع، يُعتبر بعض هذه الأطر السياسية واعداً أكثر من غيره بالنسبة للباحثين الذين يحاولون ممارسة التأثير على السياسات. ولكن حتّى في أكثر الأطر عدائىة، من شأن متغيرات النظام أن تفتح فرصاً مفاجئة لممارسة التأثير على السياسات. وعلى الباحثين، ومؤيديهم ومؤيدّيهم، مراقبة المشهد السياسي باستمرار لرصد أيّ من هذه المتغيرات، والفرص التي تتيحها. ثمة خمسة أسئلة تستحقّ انتباهاً متواصلاً.

ما مدى استقرار هيكلية صنع القرار؟

حين تكون هيكليات القرار الحكومي وآلياته كثيرة التقلب أو تخضع لتحولات كبيرة، كما في حملات إعادة الهيكلة أو خفض الميزانية، من شأن إمكانيات التأثير على السياسات أن تكون ضئيلة. مع ذلك، من الممكن أحياً إيجاد مستوى من المستويات داخل آليات صنع القرار الذي يتمتع باستقرار نسبي - ربّما يكون في أدنى المرم الميروقراطي، حيث موظفوه وعمله أقلّ عرضة للخطّات السياسية.

الجدول ١.٦: الاستجابة لأطر السياسة

الإطار السياسي	المعنى	الإعتبارات
١. طلب حكومي صريح لأنه يتعين عليهم تنفيذه. حين يكون الباحثون متوفيقين من مدارسهم التأثير أن تكون عاليّة.	بيانه منفتحة يطلب فيها صناع السياسة معلومات من أجل العمل على إثراء اهتمام بالسياسات، والتفكير بضمamen ما توصلوا إليه من نتائج قبل تلقيهم طلب صناع السياسة المساعدة. كما أنه يتطلب وضوحاً في الوصول الأدلة وصياغة حسناً في تقديم أعمال موثوقة. للعب دور رياضي، على الباحثين التفكير بقضايا البحث بعد ذاته.	علاقة التقى بين الباحث وصناع السياسة بلغ الأهمية. يحتاج الباحثون إلى استيفاق الأمور لذكراً نصاً لهم جاهزة في خططهم مهلاً قصيراً. وهذا يتطلب من الباحثين العمل على القضايا قبل إثارة اهتمام بالسياسات، والتفكير بضمamen ما توصلوا إليه من نتائج قبل تلقيهم طلب صناع السياسة المساعدة.

الإعتبارات

المعنى

الإطار السياسي

4. مسألة جديدة أو طرئة تترك الأبحاث من دون أن تثير اهتمام صناع السياسة.	هذه نقطة الإنطلاق بالنسبة إلى كثير من الأبحاث التنموية، إذ يجب على جدول أعمال الأبحاث، ومدى ملائمتها للسياسات، أن يكون قوياً وأن يروج له بالباحثون بقوة، في حين أنه يجب أن يكون الباحثين حساسين لاحتياجات الحكومة وأولوياتها لذراك أي تحوّلات في التفكير الرسمى، ينبعى لهم التكثير بوجه خاص لأدلة ومبراراً بها بين صناع القرار. وتستحوذ المكافآت الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ البحث التكثير على طرح الجحيم أمام الدوائر المعنية. تتصل هذه المجموعة جمادات التأييد، ووسائل الإعلام، والمجتمعات المتناثرة، والقطاع الخاص، والمؤسسات التقليدية، وبعثير التأييد والاتصالات عصر إن أساسيات لزيادة استهداف الأدلة في هذا السياق. أياً، يحتاج الباحثون إلى التفكير في المتطلبات المؤسسية لاعتماد أدلتهم، وإن لم يرتقى البحث إلى درجة أعلى على سلم الأولويات، على الباحثين يكتنوا بما هم يكتنوا به.
---	---

الاعتبارات

المعني

الإطار السياسي

على الباحثين الذين يواجهون معلوماته صناع السياسة أو عدائيتهم على هذه البيئة، يقاوم صناع السياسة الإصغاء إلى نصائح الحفاظ على هيبة عاليه وشعور بالالتزام بالمستقبل. أحياناً قد تنهي البسيط إلى تغيير في الاهتمام السياسي. وفي حين إنهم يجب أن يذكروا في المصدرين المؤسستية للنتائج التي توصلوا وربما كانت السياسات البريمية تعمل ضد الباحثين أو ربما كانت سابقة لعصرها وحسب. وسيكون عليهم على الأرجح التخلّي بها، قد يؤدي الدفاع بشدة عن مسار العمل في وجه المعارضة الشرسة في الأوساط السياسية إلى نتائج عكسية. من الأفضل بالذاتي بالاصير والبقاء دائماً على المسعد لاختصار فرصة التأثير عند ظهورها.

في هذه البيئة، فقد يظهرون عدائية للمشروع نفسه. للتجارة عن الإيجابيات، وقد يذكرون عدائية للمؤسسة أو وربما كانت السياسات البريمية تعمل ضد الباحثين أو ربما كانت سابقة لعصرها وحسب. وسيكون عليهم على الأرجح التخلّي بالاصير واحتضان الفرصة التي تُنظر فيها المسألة. فالضغط بقوّة في هذه البيئة لا يجدى نفعاً عادة. وتعتبر إمكانيات الفشل في ممارسة التأثير على السياسات عاليه جداً.

5. عندما تعامل الحكومة مع الجهة بعد أكثر أو بعدائية.

ما هي قدرات كبار صناع القرار؟

عندما يفتقر صناع السياسة إلى المهارات أو الخبرة التحليلية، أو عندما تلهيهم أولويات متعددة، يصعب تقديم حجة سياسية معقدة ومرتكزة على الأدلة تؤدي مفعولاً لديهم. في هذه الحالة، يحتاج الباحثون إلى التفكير بجدية في طريقة إيصال النصائح بلغة يسهل فهمها من قبل أهل السياسة غير المطلعين على الموضوع والمنشغلين بمشاكل أخرى.

هل آلية صنع القرار مركزية؟

يُثبت التقييم أنّ من شأن الأبحاث ممارسة التأثير على السياسات حتى عندما تكون سلطات صنع القرار غير مرکزية بالنسبة إلى السلطات الريفية أو الحليفة. ولكن حين تكون السلطات موزعة، على الباحثين التوجّه إلى صناع القرار الحكومي في مجال اهتمام الباحث. ومعرفة مكان صنع السياسة تتطلّب قراءة البنية الدستورية للبلد وحساً بسياساتها اليومية.

هل ثمة ظروف خاصة سارية (في الدول التي تمرّ بمرحلة انتقالية)؟

عندما يكون الباحثون موثوقين ومستعدّين، تتيح لهم التحوّلات فرصة ليس لممارسة التأثير على السياسات فحسب، بل لتحسين آلية صنع السياسة. كذلك، من شأن ظهور تحديات جديدة خاصة بالسياسات - كتنظيم وتشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية - أن يفتح عقول صناع السياسة على النصائح التي يمكن أن تقدمها الأبحاث.

هل يواجه صناع السياسة أزمة اقتصادية؟

تُثبت الحالات التي خضعت للدراسة أنّ الأزمات الاقتصادية (أو على الأقل الضغط الاقتصادي المحتوم) تخدم الباحثين الجاهزين لتقديم النصائح المناسبة. بالنسبة إلى أيّ باحث، لا بدّ من طرح الأسئلة التالية: هل يمكنك أن تعزو قيمة اقتصادية

إلى أدلتكم أو اكتشافاتكم؟ هل يمكنك ربط أدلتكم بالمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الحكومة؟ إن كان البعض في بلدكم سيستفيدون اقتصادياً من المضامين السياسية لأدلتكم، هل يمكنك طرحها للنقاش مع صناع السياسة؟ إن كنت لا تستطيع تحديد قيمة اقتصادية مباشرة لأدلتكم، هل يمكنك ربطها بالتنمية الوطنية أو المحلية أو الإقليمية؟ إن عجزت كباحث تنموي عن إيجاد طائق يساهم فيها بحثك في التنمية، يكون قد حان الوقت لك أن تعيد تقييم قيمة عملك وأهدافه.

أيّا يكن الإطار السياسي، وأيّا تكون التغيرات التي تطرأ، ثبتت أدلتكم أهمية إستجابة الباحث لثلاثة مساعٍ تُخصّ عمله: عقد النية لممارسة التأثير على السياسات، إقامة علاقات بين الباحثين وصناع السياسة، والتواصل مع صناع السياسة والشعب. ومتماز هذه النشاطات بخاصة إيجابية مشتركة: بغضّ النظر عن جميع إنجازات وإحباطات السياسة وصناعتها، تبقى هذه المساعي الثلاث ضمن قدرات الباحثين.

النية تؤثّر على النتائج

لا يمكن للباحثين الاكتفاء بالتمني أن تمارس أعمالهم تأثيراً على السياسات. إنّهم يحتاجون إلى إدراج عقد النية لممارسة التأثير بصراحة في مخطط الأبحاث وأنشاء تنفيذه، وفي نقل نتائج الأبحاث إلى مجتمع السياسات والشعب. على الباحثين بالتالي أن يسألوا أنفسهم أولاً ما إذا كان بحثهم مرتبطاً فعلاً بالتغيير والتنمية، وما هي السياسات الخاصة التي يهدفون إلى تغييرها، وما إذا تخدم جميع عناصر المشروع بشكل متماسٍk هذه النية الصريحة في ممارسة التأثير. ونكرر هنا نقطة شددنا عليها في الفصل الرابع: لا يشكّل عقد النية مجرد حالة ذهنية. فالنية المعبّر عنها بصراحة في مخطط البحث وخلال تنفيذه تتعكس على الأسئلة التي تُطرح في بدايات المشروع، وتحدّد شكل أعمال المشروع، وتصوّغ اللغة التي سيتّم التواصل بها مع صناع السياسة. وحتى عندما تكون النية غائبة عن المراحل الأولى للمشروع، لا يعني ذلك فشله. بل يمكن التعويض عن الوقت الضائع في بعض الحالات بتحديد النية في مرحلة متأنّرة، والتعبير عنها بقوّة، وتنفيذها. ولكن عموماً، يزداد التأثير

على السياسات عندما تكون النية واضحة من البداية. وتنطبق هذه القاعدة العامة حتى عندما يكون الإطار السياسي أو الاقتصادي غير واعد. ففي أسوأ الظروف، قد يبدو أن إمكانية ممارسة التأثير المطلوب على السياسات في البداية متواضعاً. ولكن في هذه الظروف الصعبة تحديداً يجب إيضاح النية والثبات عليها.

تساهم العلاقات مع صناع السياسة وما بين الباحثين في تطبيق الأبحاث على السياسات

شدّد الباحثون في تقييمنا لحالة تلو الأخرى على أهمية بناء علاقات ثقة مع الشعب وعالم السياسة. يمكن تنمية هذه العلاقات أحياناً على نحو غير رسمي، ولكن ينبغي تعمّد إقامتها في جميع الحالات تقريباً. فإذا كان الباحثين التواصل شخصياً مع أهل السياسة، وتشكيل تحالفات مع منظمات غير حكومية ونقابات عمالية وغيرها من الجماعات المعنية بالاقتصاد. كما يمكنهم الانضمام إلى شبكات وشراكات أو تأسيسها بهدف جمع الموارد، ومشاركة التجارب، ونشر التأثير داخل وخارج بلادهم أو مناطقهم. ومن شأن الشراكات والشبكات أن تظهر تحديات المسافة والعزلة وتزيد من المصداقية الرسمية لنتائج الأبحاث الجديدة. خلال سير المشروع أو البرنامج، يجب على الباحثين أن يسألوا أنفسهم: ما هي آليات صنع القرار التي يحاولون التأثير عليها؟ من هم المشمولون في هذه الآليات؟ كيف يمكن التقرب منهم والتواصل معهم؟ من هم الحلفاء الطبيعيون للأبحاث في مجال عملهم؟ وكيف يمكن زيادة إمكانيات ممارسة تأثير هام على السياسات والعمل من خلال مشاركة المانحين، وباحثين آخرين، وشركاء محتملين آخرين؟

أهمية التواصل في ممارسة التأثير على السياسات

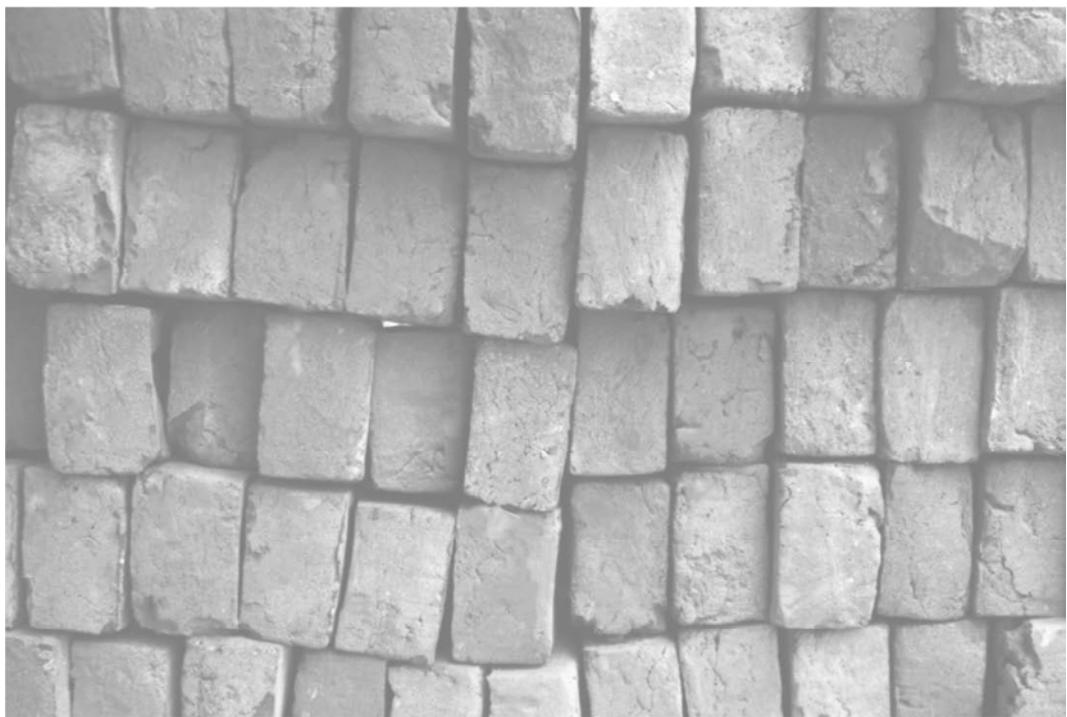
في كل حالة من الحالات التي قمنا بدرسها ساهم التواصل في أي نجاح حققناه. ولكن التواصل لا يقتصر على إيصال المعلومات لأنه نشأ عن الأبحاث بالصدفة. فال التواصل الفاعل هو عملية طويلة الأمد ومنظمة تقوم على إشراك صناع القرار والشعب - الاهتمام بمشاكلهم وإيقائهم على اطلاع على الأبحاث الجارية،

وإبراز فائدتها وعلاقتها بمشاكلهم. على الباحثين أن يسألوا: هل يشتمل مخطط البحث على استراتيجية تواصل براغماتية وخطّة عمل؟ هل حدد الباحثون قنوات التواصل الأساسية، الرسمية وغير الرسمية؟ هل أقام فريق البحث صلات مع حلفاء ومؤيّدين محتملين للبحث، أي مع أشخاص قادرين على توضيح صلة البحث بالمشاكل المطروحة لصناعة السياسة؟ هل يقيم فريق البحث علاقة حقيقية في الجوار وفي القرى مع الناس الذين ينوي تحسين نوعية حياتهم؟ فالتواصل يربط الأبحاث بالسياسات، وذلك من خلال إثارة الاهتمام وتنفيذ الأعمال إلى حدّ ما. إنّه يصبّ في صلب أيّ مشروع بحث تنموي.

في النهاية، عندما ينجح بحث تنموي في ممارسة تأثير إيجابي على سياسة الحكومة أو عملها، قد يحدث شيئاً آخرًا أيضًا. إذ تصبح عمليات التشاور والتخاذل القرار في مسائل متعلقة بالسياسات العامة أكثر عدلاً وفاعلية عندما تكون مرتكزة على الواقع وتعكس تسامحاً وانفتاحاً. ويزداد نطاق وفاعلية صياغة وتنفيذ السياسات الحكومية. فضلاً عن ذلك، يكتسب المواطنون أنفسهم معرفة جديدة وفهمًا أفضل لخيارات السياسات العامة، وتقديرًا أفضل لأداء حكومتهم. ومع هذه التغييرات، تتحسّن نوعية الحياة. هذا هو بُعدة البحث التنموي: تمكين الناس بالمعرفة ليتسنّى لهم فهم مستقبلهم وتقرير مصيرهم.

القسم الثاني

دراسات في الحالات



مقدمة



ترتکز نتائج هذه الدراسة على 23 دراسة حالة معتمدة. وبما أن التحليلات والاستنتاجات مبنية حتماً على وجهة نظر الكاتب وغيره من المستخدمين والباحثين الذين توصلوا إليها، ارتأينا أنه من المفيد تزويد القراء بملخصات للحالات التي تشير إليها. وقد يجد القارئ مسائل إضافية عند التفكير بهذه الدراسات. لهذا السبب، ولمصلحة القراء الذين يرغبون باكتشاف الروايات وراء تلك النتائج بعمق أكبر، عرضنا ملخصاً عن جميع الحالات في هذا القسم من الكتاب.

نظمت الحالات هنا بحسب الموضوع. يصنفها الجدول 7.1 وفقاً للمنطقة وهذا ما يفيد القارئ المهم من منطقة جغرافية معينة.

حاولنا تغطية النقاط الرئيسية بالنسبة لكل حالة، ولكن بالطبع تم حذف كثير من التفاصيل الغنية التي ذكرها كتاب كل دراسة. ولمن يرغب بالاطلاع على الدراسات بعمق أكبر، يمكن إيجادها على موقع

.IDRC: www.idrc.ca/evaluation-policy/ev-26606-201-1-DO_TOPIC.html



تُظهر دراسات 22 حالة المذكورة في هذا الكتاب كيف يمكن للبحث أن يؤثر أو لا يؤثر على السياسات.

الجدول ١.٧.١: ملخص دراسات الحالات بحسب المنطقة

الموضوع	المنطقة
أفريقيا شبه الصحراوية	أمريكا اللاتينية
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا آسيا	غيرها
رصد الفقر ● عملية سياسية تفاوضية	دynamيكية جديدة في
● مكافحة الفقر (سنغافورة)	● مكافحة الفقر (بنغلادش)
● تحديد المجتمعات في	● تحديد المجتمعات في
● مكافحة الفقر (الفلبين)	● مكافحة الفقر (الفلبين)
● إنجاث وسياسات في	● إنجاث وسياسات في
مسارات موازية (فيتنام)	مسارات موازية (فيتنام)
التجارة والمصال	التجارة والمصال
● تغيير وجه العمل	● تغيير وجه العمل
إدارة الموارد	● مكافحة هجرة الأدمغة،
● (شرق إفريقيا)	● مشاركة الأرض،
إدارة المياه	● وصياغة المستقبل (لبنان)
● استغلال الموارد الشحيحة	● المجموعات العرقية (لبنان)
● الأردن)	● استغلال الموارد الشحيحة
● البحث عن حل مؤقت	● تغيير وجه العمل
المرى (سوريا)	● تغيير وجه العمل
● نتائج يعبرها (أوكرانيا)	● تغيير وجه العمل
● العالمية الجديد للتجارة	● العالمية الجديد للتجارة
● الأعمال الاقتصادي	● الأعمال الاقتصادي
الدولية (علمي)	الدولية (علمي)
● التعارض في النظام	● مدارسة التأثير على جدول
● مدارسة التأثير على جدول	● مدارسة التأثير على جدول
● نتائج يعبرها (أوكرانيا)	● نتائج يعبرها (أوكرانيا)

١٠ ملاحظة: تشتمل هذه الدراسة على الماالتين ٧ و ١١ كما هو وارد في الجدول ١.١.

١١ المجموعات العرقية (لبنان) و ١٢ مكافحة هجرة الأدمغة و ١٣ مشاركة الأرض،

هادئ

أفريقيا شبه الصحراوية

الموضوع

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعتبر سياسات المياه تدريجياً

(تونس)

- مدارسة التأثير على
سياسات التعليم في

خواص
التأثير

- الصبر يعطي شماره
(جنوب شرق آسيا)

- تغذير المعرفة التقليدية
(الهند)

الصبر يعطي شماره
(جنوب شرق آسيا)

- للتيل تناضل لدخول
عصر المعلومات

- تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات من
أجل التنمية
المعلوماتية
- تكتولوجيا المعلومات
والتواصل إلى بلاد
- قرنس الفرج (جنوب أفريقيا)
- رسم الهوة الرقمية (وغندا)

- برنامج TEHIP يضع بذور
الإصلاح الصحي
والتعليمي

(تنزانيا)

الشبكات والتجدد



رصد الفقر

ديناميكية جديدة في مكافحة الفقر: الباحثون في بنغلادش يساعدون صناع السياسة على إيجاد استراتيجيات جديدة للحد من الفقر

يرتکر هذا الملخص على دراسة حالة كتبتها ماريا بیا ریچیروتسي وبحث نفذه کیریت باریک شکل الفقر مشکله مستوطنة في بنغلادش خلال تاريخ البلاد الممتدة على 33 عاماً، وما زال كذلك برغم معدل النمو الاقتصادي السنوي المشجع الذي فاق 5 بالمائة خلال الأعوام الأخيرة. والآن يتعاون الباحثون وصناع السياسة لفهم جذور هذه المشكلة الاقتصادية المزمنة وإيجاد حلول عملية.

تعتبر بنغلادش، بسکانها البالغين 142 مليون نسمة، أكبر الدول الأعضاء في مجموعة البلدان الخمسين الأقل نمواً. وبالرغم ما بُذل على مدى عقود من جهود محلية ودولية متواصلة لتحسين إمکانيات الدولة الاقتصادية، تبقى بنغلادش احدى أفقـر دول العالم.

لا بدّ من القول إنّ الطبيعة لم تترافقّ بنغلادش. إذ تغمر المياه ثلث البلاد سنويّاً نتيجة أمطار الرياح الموسمية، وتعتبر الإعصارات الكارثية ظاهرة شائعة فيها. يشكل ذلك عائقاً كبيراً أمام التنمية الاقتصادية، ويُخلف آثاراً خطيرة على حياة ثلثي السكّان العاملين في القطاع الاقتصادي.

ولكن لا يمكن إلقاء اللوم بأكمله على قوى الطبيعة. فأسباب الفقر متعدّدة ومعقدّة. حتى تعريف الفقر يصعب تحديده. إذ يعرفه أحد القوميس على أنه "حالة يفتقر فيها الشخص إلى المقدار العادي أو المقبول اجتماعياً من المال أو الممتلكات

المادية". ويبدو أنّ علماء الاقتصاد يقرؤون القواميس، إذ أنّهم يقومون عادة بقياس الفقر بناء على الدخل والاستهلاك فقط. ولسوء الحظ، لا تشير هذه المعايير إلى أسباب الفقر ولا إلى حلول له.

MIMAP

إنّ البحث عن حلول مبنية على فهم أوضح لأسباب الفقر جعل من بنغلادش ثاني دولة تشارك في برنامج الآثار الصغيرة للسياسات الاقتصادية الكلية والتكيّف (MIMAP) عام 1992. وكانت شبكة MIMAP، التي أسسها المركز الدولي للأبحاث التنموية (IDRC) رائدة في تطبيق تقنيّات التخطيط الاقتصادي ورصد الفقر (الربع 8.2).

الربع 8.1: شبكة MIMAP، التشجيع على التجديـد والفهم

ترتکز مقاربة MIMAP على قناعة تعتبر أنّ برامج واستراتيجيات الحد من الفقر لا تنجح ما لم تتوفر معلومات موثوقة وفي وقتها حول مؤشرات الفقر، وعلى اعتقاد أنّ تلك البرامج لا تنجح من دون فهم شامل لآثار السياسات الاقتصادية الكلية على الفقراء.

يساعد برنامج MIMAP الدول النامية على وضع سياسات وبرامج تتسمج مع أهداف الاستقرار الاقتصادي والتكيّف البيئي، وتخفّف في الوقت نفسه من آثار الفقر، كما تخفّض وضع البلد المهمّ من خلال الأبحاث، والتدريب، وال الحوار. حالياً، تربط شبكة MIMAP، التي أسسها IDRC عام 1989، بين باحثين، وصناع سياسة، ومنظمات غير حكومية، وخبراء دوليين في اثنتي عشرة دولة نامية في أفريقيا وأسيا. يهدف برنامج MIMAP تحديداً إلى:

- تعزيز قدرات البحث في البلدان النامية لتحليل آثار السياسات الاقتصادية الكلية على مواطنينا.

- توفير أدوات جديدة لوضع وتحليل السياسات والبرامج من خلال تطوير أدوات تحليلية قوية وآليات لرصد الفقر.

- المساعدة على تطوير المراقبة المعتمدة على المجتمع وآليات التنمية المحلية.

- تعزيز قدرة صناع السياسة على التفاوض مع اللاعبين الدوليين، والمصارف وغيرها من المنظمات الثنائيّة ومتحدة الأطراف.

- جمع الباحثين، والسياسيين، والموظّفين الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية في حوار حول السياسات على المستويين الوطني والإقليمي.

- التشجيع على تبادل معرفة الأبحاث وأدواتها ونتائجها، وعلى الحوار الخاص بالسياسات بين البلدان، والمؤسسات، والمانحين.

لمزيد من المعلومات، قوموا بزيارة الموقع: www.idrc.ca/mimap.

أثاحت الموارد التي قدمها برنامج MIMAP للباحثين وصناعة السياسة في بنغلادش العمل معًا بحثاً عن حلول خاصة بالسياسات. واشتمل البحث التجديدي على رصد الفقر على نحو يتجاوز قياس الدخل والاستهلاك ببساطة ويتضمن مؤشرات كالصحة، والوصول إلى مياه الشرب والأرض، ونوعية المساكن، وبمجموعة متنوعة من العوامل الأخرى.

أصبحت النتيجة المرتبطة بالمعرفة مصدرًا أساسياً للمعلومات بالنسبة إلى صناعة السياسة في ما يتعلق بالحدّ من الفقر، استناداً إلى ماريا بيا ريدجروتسى، التي أعدّت تقريراً حول تقييم مشروع MIMAP في بنغلادش وقدّمه إلى IDRC، مرتكزة على البحث الذي أجراه كيريت بارييك. يفيد التقرير: "ترتبط إحدى أبرز مشاكل مكافحة الفقر في بنغلادش بنقص الموارد الازمة للمعلومات حول المسائل المرتبطة بالفقر".

شكل الوصول إلى معلومات حول الفقر تحدياً هاماً أمام وضع سياسات اقتصادية فاعلة ومستدامة تنتج تأثيراً إيجابياً على الفقراء. وقد اعتبر الحصول على معلومات مناسبة حول المسائل المرتبطة بالفقر وفهم ديناميكيات هذه المشكلة من الأولويات في جدول الأعمال الحكومية المناهضة للفقر.

ومع أنَّ بنغلادش أطلقت عدداً من البرامج المناهضة للفقر، إلا أنَّ مصادر المعلومات كانت قديمة وغير موثوقة. فقد اعتمدت السلطات تقليدياً على مصادر واحد لجمع المعلومات، ألا وهو دراسة الإنفاق المنزلي التي أعدّها مكتب الإحصائيات في بنغلادش. وعلق د. مصطفى موجري، قائد فريق MIMAP في معهد بنغلادش للدراسات التنموية في داكا قائلاً:

لا تعتبر هذه الدراسة ذات جدوى لصناعة السياسة لأنَّها تمت بشكل غير منظم - كل خمس أو عشر سنوات - ونشرت نتائجها بتأخر يتراوح بين ثلاثة وأربع سنوات، وبياناتها لا تعتبر بالطبيعة قديمة. أضف إلى ذلك أنَّ دراسة الإنفاق المنزلي وفرت معلومات محدودة بالغة التبسيط، لأنَّها تناولت الدخل والاستهلاك فقط.

أدوات بحث جديدة

طور الباحثون أداة جديدة تسمى نظام رصد الفقر تتبع مجموعة متنوعة من المؤشرات. تشتمل هذه المؤشرات على الدخل، والتوظيف، والصحة، والتعليم،

والسكن، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وإمكانية الوصول إلى الأراضي، وما إلى ذلك. وأجريت جولات عدّة من الدراسات لتقدير وضع مجموعة الأسر نفسها على مرّ الزمان. فأضيّفت مؤشرات جديدة خلال مدة حياة المشروع مع إعادة صقل النظام. أصبح المشروع يشتمل الآن على مجموعة جوهرية متعدّدة الأبعاد مؤلّفة من 12 مؤشرًا تُستخدم لجمع البيانات في 21 مقاطعة عبر سلسلة متواصلة من الدراسات.

شكّلت هذه الدراسات مصدرًا أساسياً للمعلومات حول أشكال الفقر، وحملت مضامين قوية للسياسات. وكما قالت ريدجبروتسي: توفر نتائج نظام رصد الفقر في غضون عام من الدراسة، ما أتاح بناء صياغة السياسات على أساس معلومات حديثة وموثوقة، وإرداد فاعلية السياسات المرتبطة بالفقر. في هذا الإطار، تحسّنت صناعة القرار بخصوص المسائل المرتبطة بالفقر لأنّه أصبح من الممكن بناء السياسات على سيناريوهات بديلة، ومراقبة تطبيقها وتعديلها أثناء ذلك.

منذ ذلك الحين، تم تكييف أداة نظام رصد الفقر لاستخدامها محلّياً. ويعدّ ذلك تحديّاً كبيراً في بلد مقسم إلى 64 مقاطعة ويحتوي على 60.000 قرية. في البداية، أُجريت الدراسات على مستوى المقاطعة، ووضع النتائج في متناول المنظمات المحلية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وأُجري عدد صغير من الدراسات على مستوى القرية، كما عبرت أكاديمية بنغلادش للتنمية الريفية (BARD) عن ثقتها بإمكانية تكرار التجربة على نطاق أوسع بالتعاون مع منظمات محلية غير حكومية.

يعتبر الحاسوب مساعداً قيّماً للتعامل مع حجم البيانات المعقّدة التي تنتجهما تلك الدراسات. فتم تطوير أداتين متركتزتين على الحاسوب كجزء من مشروع MIMAP. فتم ابتكار "نظام المعلومات المحوسبة" لتطوير قاعدة بيانات متكاملة لمعالجة، وأرشفة، ونشر معلومات حول الفقر. وتشير ريدجبروتسي إلى أنّ تطوير القدرة على إدارة نظام المعلومات المحوسبة كان هاماً لتمكن المستخدمين من الاستفادة من النظام بشكل كامل.

بالإضافة إلى ذلك، طور فريق MIMAP نموذج "التوازن العام المحسّب" (CGE)، وهي أداة تحليلية تساعد على مراقبة وتحليل تأثير السياسات الاقتصادية

الكلية على الفقر. أثبتت النموذج فاعليته أثناء انتقال البلاد إلى عملية تكيف بنوي وإصلاحات اقتصادية واسعة النطاق، كما أفادت ريدجيروتسى: "يمكن متابعة السياسات المناهضة لل الفقر مع تطبيق الحكومة للإصلاحات الاقتصادية الضرورية والاهتمام بالمواحي الكلية والجزئية للتأثير الاقتصادي، كإنعكاسات السياسات الاقتصادية الكلية على رخاء الأسر وتوزيع الدخل".

اشتمل برنامج MIMAP أيضًا على سلسلة من الدراسات المركزية المادفة إلى دعم جهود وضع النماذج ورصد الفقر. وأدت هذه الدراسات إلى وثائق عمل عديدة، فضلاً عن الوثائق التقنية، والسياسية، والنشرات. ونشرت هذه الوثائق وغيرها على نحو واسع في إطار استراتيجية ساعية إلى إبقاء الأشخاص المقربين من آلية صنع السياسة على اطّلاع على آخر نتائج الأبحاث.

ممارسة التأثير على السياسات

المُدفَّع من جمع كلّ هذه المعلومات والتحليلات هو بالطبع ممارسة التأثير على السياسات الحكومية. تقول ريدجيروتسى:

إن ممارسة التأثير على السياسات من المفاهيم الضمنية للبرنامج الذي دعمه *IDRC*. وغايتها الأساسية في هذا المجال هي إجراء بحث قادر على تزويد صناع السياسة بالمعلومات بطريقة متابعة ومساهمة في صياغة خيارات سياسات سليمة.

يعبر د. موجيري، القائد السابق لفريق MIMAP في معهد بنغلادش للدراسات التنموية، عن هذا المُدفَّع بوضوح أكبر. "في نهاية الأمر، لا يهمّنا بحث أينما هو الذي وصل إلى صناع السياسة، بل ما إذا كانت السياسات قد تطورت أم لا، وما إذا كانت هي السياسات المناسبة".

استناداً إلى ريدجيروتسى، كانت جميع هذه النشاطات (دراسات نظام رصد الفقر، ونماذج الحاسوب، وبناء القدرات، والدراسات المركزية المُدفَّعة، والنشر) هامة في تحسين فهم الفقر. إذ تقول: "لم تُملأ نشاطات MIMAP الفجوات الموجودة في معرفة الباحثين وصناع السياسة فحسب، بل أدخلت ميادين جديدة من الأبحاث الخاصة بالسياسات، وأدرجت هذه المسائل بين أولويات صناع السياسة".

على سبيل المثال، أشارت إلى أنه في إحدى المرات، شكلت المعلومات التي جمعتها دراسات نظام رصد الفقر، المصدر الرئيس لأساس وثائق ميزانية وزير المالية. وهي تشكل مصدر معلومات هام لعمل لجنة التخطيط. "اعتمدت لجنة التخطيط بشكل كبير على عمل MIMAP التخططي... واستخدام نموذج CGE من قبل لجنة التخطيط زاد من قدرة موظفي الحكومة على استخدام بيانات مفيدة في مسائل ذي تأثير جُزئي على السياسات الكلية".

ومن الأمثلة الأخرى على الاستعمال المباشر للمعرفة التي توصل إليها MIMAP هو مساهمة بيانات دراسة CGE في إعداد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر في بنغلادش. فقد وضعَت الوثيقة على يد هيئة التخطيط، وهي تشتمل على عملية تخطيط مفصلة تمتّ خمس سنوات. يشير د. موجيري، الذي شارك في إعداد الوثيقة، إلى أنّ معلومات بحث MIMAP. "تخصّص بنغلادش حالياً 26 أو 27 بالمائة من ميزانيتها العامة لقطاعات اقتصادية. عندما بدأنا، كانت نسبة تلك التخصيصات تتراوح بين 15 و 17 بالمائة. وقد شدّد MIMAP على أهمية التنمية الاقتصادية من البداية".

وأثبتت نتائج MIMAP فائدتها في بناء القدرات. فاستناداً إلى مقابلات أجرتها د. كيريت باريك مع عديد من المشاركين، استنفتحت ريدجيروتسى أنّ MIMAP ساهم في تعزيز قدرات الباحثين المهنية ومؤسسات الأبحاث على إحياء أبحاث عالية النوعية ومتصلة بالسياسات. كما أنه زاد من قدرة صناع القرار على استخدام الأبحاث في برامج تخفيف آثار الفقر على الأرض. وبما أنّ الوكالات الحكومية وأعضاء مشروع MIMAP عملوا معًا على نشاطات رصد الفقر، ساهم بناء القدرات بشكل كبير في زيادة مهارات الموظفين الحكوميين.

التأثير على آليات صنع السياسة

يرجع الفضل في نجاح برنامج MIMAP بنغلادش في ممارسة التأثير على السياسات على الروابط الوثيقة التي نمت بين منتجي البحث ومستخدميه. وكان

هذا التعاون أمراً جديداً بالنسبة إلى د. موجيري. إذ قال: "عندما انطلق مشروع MIMAP، لم يكن ثمة ثقافة للأبحاث التي تأخذ في الإعتبار السياسات في بنغلادش، ولم تدرج العادة على استشارة الباحثين. لذا، كان علينا إقناع صناع السياسة بحاجتهم إلى الأبحاث. ويكمّن أحد أسرار رأب الصدع بين الأبحاث والسياسات في إقامة علاقات وثيقة".

يعتقد د. موجيري أنّ إشراك المسؤولين الحكوميين في مشروع MIMAP ساعد على توليد حسّ بالمسؤولية. فأخذ مثالاً دراسات نظام رصد الفقر، وقال: "كان يمقدورنا إجراءها بأنفسنا وتقديم تقرير حول ذلك، ولكن الاستمرارية ما كانت لتحدث". ويُظنّ أنّ الحوار بين مجتمعي السياسة والأبحاث كان له تأثير مباشر على آليات صنع القرار.

بعض الدروس

1. ساعد اعتماد مقاربة منسقة لردم الهوة بين صناع السياسة والباحثين على توليد ثقافة استخدام الأبحاث والحسّ بالمسؤولية إزاء ذلك.
2. لم يُعزّ جمع وتحليل البيانات حول المسائل المتعلقة بالفقر إلى خبراء أكاديميين، بل استند إلى الشراكة كمبدأ عملي.
3. ولد توفر بيانات موثوقة وحديثة حسّاً بالمسؤولية في الوكالات الحكومية وشكّل أدلة قيمة لصناع السياسة في حوارهم مع المانحين متعددي الأطراف والوكالات المعنية بتقديم المساعدات.
4. أثر التعلم عن طريق الممارسة على الباحثين، إذ زاد من قدرتهم على المشاركة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات الحدّ من الفقر.
5. ساعدت المقاربة المحطية لمشاكل الفقر على زيادة الوعي الشعبي وتمكين العاملين المحليين من البحث عن حلول عملية تساعد على تخفيف وطأة الفقر.

بيانات أساسية	
الأهداف:	مدة العمل: 1992-2001
نتائج البحث:	
1. تحسين فهم أسباب الفقر والتشجيع على الحوار بين الباحثين، والسياسيين، والمسؤولين الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية في البحث عن سياسات عادلة وفعالة لتخفيض الفقر.	
2. تطوير إطار تحليلي من أجل تحليل تأثير سياسات التكيف الاقتصادي واسع النطاق والبنيوي على الفقراء.	
1. نظام رصد الفقر؛ أولًا على المستوى الوطني، ثم يضاف نظام على المستوى المحلي.	
2. نظام معلومات محوسبة لإدارة البيانات.	
3. وضع نموذج CGE والتدريب على استخدامه.	
4. دراسات مرکزة حول مسائل متعلقة بالفقر (دور الإنفاق العام، والزراعة والقرف في الأرياف، وفاعلية الأسواق الريفية، وتنمية الموارد البشرية، والفقراء).	

تدعم ريدجيري وتسيي هذا الرأي في تقريرها، وترى أن "MIMAP" قدّمت مساهمة كبيرة في بنغلادش تمثّلت في تطوير قنوات ديناميكية وآليات أدت إلى استخدام صانعي السياسة للأبحاث على نحو أكبر". وتضيف أنّ النتائج الرئيسية للمشروع ساهمت في إحداث تغيير في السياسات.

في الواقع، ترى أنّ تنفيذ MIMAP للمشروع ارتكز من البداية "على عمل منسق لتلبية حاجات صناع السياسة من حيث الأدوات السياسية وخيرة مؤسسات الأبحاث والخبراء في تطوير منهجيات جديدة لمقارنة مشكلة الفقر".

بالتالي، أقام الباحثون وصنّاع السياسة علاقات وثيقة في عملية صياغة السياسات ومراقبتها وتقييمها. وأنباء ذلك، تعزّزت ثقافة استخدام الأبحاث والدراسات المسؤولية زراعةها في مجال تطوير السياسات الاقتصادية.

تجنيد المجتمعات في مكافحة الفقر: جمع وتحليل المعلومات أولاً بثمارها في الفلبين

يعتمد هذا الملخص على دراسة حالة كتبتها ماريا ببا ريدجبروتسي وتراسيي توبلين، مع ملفات من كيريت باريك.

يحتاج خفض معدل الفقر على نحو فاعل إلى معلومات دقيقة وحديثة. ولكن، بينما شكل تخفيف آثار الفقر هدفاً أساسياً لحكومة الفلبين منذ عام 1986، إلا أنّ جمع البيانات اللازمة لدعم برامج الحدّ من الفقر لم يكن بالأمر السهل. ويعمل برنامج *MIMAP* التابع لمركز *IDRC* على المساعدة على توفير تلك المعلومات منذ عام 1990. وكما أشار تقييم أجري مؤخراً، كان البحث الذي أطلقه برنامج *MIMAP* هو بالضبط ما تحتاج إليه البلاد.

تشير الكتبيات السياحية دائمًا إلى بالاوان على أنها منطقة فلبينية "ريفية ساحرة". ولكن بالنسبة إلى سكان تلك المقاطعة البالغين 750.000 نسمة، تُعتبر الكلمة "ريفية" تلطيقاً لكلمة "فقيرة". إذ يقارب معدل الفقر في بالاوان 50 بالمائة. ويفتقر كثير من السكان إلى مياه الشرب، والتسهيلات الصحية المناسبة، والكهرباء. فيما تنتشر الأمية وسوء التغذية بين كثirين.

عندما جلس مسؤولو المقاطعة لوضع ميزانية عام 1999، كانوا مصمّمين على تغيير ذلك الواقع. إلا أنّ المشاكل بدت عصيّة على الحلّ. إذ تمتّد بالاوان، المؤلفة من حوالي 1800 جزيرة، على مساحة 650 كلم، وتعاني من بنية تحتية غير مناسبة، تشكّل عقبة هائلة أمام التنمية. يحتاج التعليم والخدمات الصحية إلى مبالغ مالية طائلة. كما يساهم معدل نمو السكان في تفاقم مشكلة الفقر، إذ يبلغ 3.8 بالمائة، وهو الأعلى في الفلبين.

يحتاج خفض معدل الفقر على نحو فاعل إلى معلومات دقيقة وحديثة. ولكن، بينما شكل تخفيف وطأة الفقر هدفاً أساسياً لحكومة الفلبين منذ عام 1986، إلا أنّ جمع البيانات اللازمة لدعم برامج الحدّ من الفقر لم يكن بالأمر السهل. في الواقع، كانت البيانات التي جُمعت عن الفقر غير منتظمة، وغير متطابقة من دراسة إلى أخرى، ولا يمكن بالتالي رسم صورة شاملة في أيّ وقت. فالدراسات المنتظمة توفر معلومات عن المتغيرات الكبيرة، كمعدل التضخم، وسعر الصرف، والميزانية

التجارية. ولكن الدراسات التي تقيس الدخل، والسكن، ومعدل سوء التغذية لا تتم سنويًا، وهذا ما يقلص من جدواها وتأثيرها.

يقول د. بونسيانو إنتال، المدير التنفيذي لمعهد أنجيلو كينغ لدراسات الاقتصاد والأعمال في جامعة دو لا سال في مانيلا: "لا نعرف تأثير السياسات والبرامج إلا بعد ثلاث أو أربع سنوات". من الأمثلة على ذلك هو أثر الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997-1998 وظاهرة إندينيو¹. إذ تشير عالم الاقتصاد د. سيلينا رئيس: "لم نحصل سوى على دراسة وطنية واحدة تعود لعام 1997. ولم تتم الدراسة التالية إلا بعد ثلاثة سنوات، أي عام 2000. لذا لم يكن لدينا معلومات كافية لنشير على صناع السياسة وغيرهم إلى وجود آثار اجتماعية سلبية على السكان". مع ذلك، كانت الآثار كبيرة، إذ تقلص إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.5 بالمائة، ما أدى إلى دورة كساد وازدهار وخسارة للاستثمارات الأجنبية. هكذا ذهبت سنوات من المكاسب سدى في مجال خفض معدل الفقر.

برنامج ثلاثي الأبعاد

كانت البلاد تفتقر أيضًا إلى نظام منهجي ومنتظم لجمع المعلومات حول "البعد الإنساني". تشرح ذلك جوزيفين إسكانو، رئيسة قسم البحث والتقييم في مكتب التخطيط والتنمية الريفية في بالاوان: "كتّا غلوك تمارين تخطيطية، ولكننا نفتقر إلى طريقة لقياس نوعية حياة الأسر. لقد احتجنا إلى إيجاد طريقة لقياس ذلك على المدى الطويل بحيث نتمكن من التخطيط على نحو أكثر فاعلية".

ما وجدوه كان "نظام رصد الفقر الجماعي" (CBMS) الذي وضعه فريق MIMAP في الفلبين. بدأ MIMAP في الفلبين عام 1990 لدعم الجهود المادفة إلى قياس وتحليل الفقر، ولتطوير سياسات بديلة تقلص الآثار العكسية على الفقراء. تقول د. رئيس، قائدة شبكة CBMS التابعة لبرنامج MIMAP: "ثمة استراتيجيات عديدة ممكنة لمعالجة الفقر".

¹ التردد الجنوبي - إندينيو Niño El: هو ظاهرة مناخية عالمية، يؤثر فيها تغير الحرارة في أحد المحيطات على الجو، منطقة أخرى بعيدة.

أظن أن الأهم هو وضع نظام لرصد الفقر. لماذا؟ لأنه يوفر معلومات عن مختلف أبعاد الفقر. كما تتيح الأرقام الجيدة التي يوفرها نظام رصد الفقر تقدير آثار السياسات والبرامج، ويساعد على تحديد المستفيدين من البرامج المستهدفة.

يشكّل رصد الفقر واحداً من ثلاثة عناصر أساسية في مشروع MIMAP الفيليبين. ويتألف العنصر الثاني، التخطيط الاقتصادي، من سلسة من النماذج الاقتصادية التي تستخدم بيانات فلبينية تقديرية، بما في ذلك نماذج الاقتصاد الكلي، والنماذج المنزلية، وشبكة ربط تترجم آثار الاقتصاد الكلي إلى مفاعيل منزلية. استُخدمت هذه النماذج لتحليل آثار الإصلاحات الضريبية، والتحرّر الاقتصادي، وتحرير التبادل الأجنبي وخفض القوانين المفروضة عليه، وغيرها.

أما العنصر الثالث، فهو الدفاع عن السياسات ونشر المعلومات. فكما تشير سيليا رئيس: "لا يمكننا أن نأمل ممارسة التأثير على آلية صنع السياسة إلا من خلال النقل الفاعل لنتائج المشروع إلى الجماهير المناسبة". وتشتمل الأدوات على المنشورات، كالنشرة الفصلية، ووثائق الأبحاث، والموقع الإلكتروني. وتجمع ورش العمل والحوارات المنصبة حول السياسات خبراء تقنيين ومحترفين من مجتمع الأكاديميين والباحثين، ومن الم هيئات الصانعة للسياسات. كما شارك MIMAP-الفيليبين على نحو ناشط في مجموعة عمل تقنية حول رصد الفقر والرخاء، فضلاً عن تقسيم آثار السياسات.

ربط الأبحاث بالسياسات

استناداً إلى التقرير الذي أعدّته ريدجيروتسى وتوبلين مع ملفات من باريك، ما كان لـ MIMAP أن يصل إلى الفيليبين في وقت مُؤاتٍ أكثر. يقول د. مارو لامبيرتي، رئيس المعهد الفلبيني للدراسات التنموية إنّ البحث الذي أطلقه مشروع MIMAP هو بالضبط ما كانت تحتاج إليه البلاد في عام 1990: "كانت الفلبين تعاني من عدد من الأزمات الاقتصادية والحكومة تفكّر في طرائق لمعالجتها".

بدا بناجح العمل التخططي الذي قدمه MIMAP واضحاً من البداية بسبب الاهتمام الذي أبداه صناع السياسة والموظّفون الحكوميون بالنتائج. فقد كان كل نقاش يجمع مزيداً من الناس حول الطاولة. ويشرح د. سيزر كوروراتن، باحث في معهد الدراسات التنموية ومدير مساعد لمشروع MIMAP أنّ السرّ كان في اعتراف الجميع بحيادية البحث.

توسيع الآفاق والقدرات

أشار الأشخاص الذين تم سؤالهم خلال الدراسة إلى مساهمتين أساسيتين قدّمهما MIMAP الفيليبين لتوسيع آفاق السياسات والقدرات.

أولاً، طورت أدوات تحليلية لرصد نتائج مختلف الإصلاحات الاقتصادية ولتوفير معلومات جيدة لصناع السياسة عن أثرها المحتمل. تقول ريدجيروتسى وتوبلين في ذلك: "يوضح MIMAP في الفلبين حالة لتحسين المعرفة ودعم المتداولين من أجل تطوير سياسات وقدرات صناع السياسة". بعبارة أبسط، مكّنت أدوات جمع البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها صناع القرار من تحليل أسباب الفقر، ومتابعة التغييرات، وتقييم رخاء السكان. فعندما بدأ مشروع MIMAP، كانت الأبحاث المتوفّرة لدعم السياسات قليلة. وكما قال لامبيرتي، ما كان الحالون الحكوميون أو صناع السياسة ليزعجوا أنفسهم بالآثار الجزئية للسياسات الاقتصادية الكلية بسبب عدم وجود طريقة للتحقق منها؛ لقد كان الجزء التحليلي مفقوداً.

قامت هيئة مكافحة الفقر، التي أُنشئت عام 1993-1994، باعتماد تلك الأدوات منذ ذلك الحين. كما ساعد فريق MIMAP الوكالات الحكومية على تنفيذ نظام المراقبة. ولكن التقييم يشير إلى أنّ هيئات صنع السياسة في الفلبين لم تُدخل تلك النماذج في مؤسسات بعد.

ثانياً، وضع برنامج MIMAP وسائل كمية لتحليل ومحاكاة السياسات وقام باختبارها، بما في ذلك التوازن العام المحسّب، والاقتصاد القياسي الكلّي، وتوزيع الدخل، والنماذج المنزليّة. وقد أثّرت تلك الطرق على نظام التخطيط، ووضع الميزانية، ووضع البرامج على المستويين المحلي والوطني. ووضّح العمل التخطيطي وتطوير المؤشرات مسائل سياسية هامة، كما ساهم في حوارات وطنية حولها، بحسب التقرير. هكذا طرحت معرفة تنموية جديدة على الطاولة، فضلاً عن أفكار جديدة في عملية التنمية.

قالت ريدجيروتسى وتوبلين: "أدّى مشروع MIMAP دوراً حيوياً في تحليل وتقدير آثار السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات التكيف في الفلبين". لم يتم تطوير أفكار جديدة حول تخفيف الفقر وابتكار أدوات جديدة لمراقبة نتائجه على

الفقراء فحسب، بل زادت الأدوات التحليلية التي أتى بها MIMAP من العمل التشخيصي النوعي الموثوق.

ممارسة التأثير على آليات صناع السياسة

غير أنّ عصب برنامج MIMAP يتمثل في نظام رصد الفقر. فبعدما تم اختباره في قريتين، يُنفذ النظام الآن في مختلف أنحاء الفلبين، بما في ذلك مقاطعة بالاوان، ومؤخّراً في بولاكان. وفي نيسان 2003، طلبت وزارة الداخلية والحكم المحلي في الفلبين جميع الوحدات الحكومية المحلية - في البارانغاي (أصغر الوحدات الإدارية الفلبينية)، والبلدية، والمدينة، وعلى مستوى الأريفاف - إعتماد المؤشرات الجوهرية الـ 13 للنظام لقياس معدل الفقر. هكذا انتشر CBMS، من مسقط رأسه في الفلبين وبدعم من IDRC، إلى 12 دولة.

لا يُعتبر التعديل الجوهرى للبرامج والسياسات مهمة سهلة. ولكن استناداً إلى المقيمين، شكّل تطبيق نظام CBMS في بالاوان "قصة نجاح باهرة". وتشتمل العوامل المساهمة في ذلك على التالي:

1. اشتراك صناع سياسة على مستوى الأريفاف، والبلديات، والبارانغاي، بالإضافة إلى نائب الحاكم والحاكم، وهذا ما ساهم في الاستخدام الفاعل لنتائج الأبحاث في آلية صناع السياسة.
2. أوجد بحث MIMAP والنشاطات الإحصائية طريقة جديدة لمقاربة المشاكل المرتبطة بالفقر في بالاوان. وهي تقوم على مجموعة من المؤشرات التي أتاحت جمع البيانات وتحليلها بشكل سهل ومركز. تقول السيدة جويل رئيس، حاكمة بالاوان ومؤيدة حماسية لنظام CBMS: "يوفر هذا النظام معلومات عن مدى تقدمك الآن، والتقدم الذي ينبغي إحرازه بعد، وطريقة الوصول إليه. إنه يؤمّن بيانات موثوقة، ذات صلة، وشاملة عن ظروف الرخاء ووضع التنمية في المحافظة".
3. نقلت نتائج البحث إلى أهالي المنطقة الذين يتمتعون الآن بإحساس بالمسؤولية تجاه مشروع CBMS.

يُعتبر هذا العامل الأخير حيوياً. إذ يشارك أعضاء الجماعة في جمع، ومعالجة، واستخدام البيانات، وفي تأكيد البيانات بعد جمعها. وهذا ما يزيد من قدرات الجماعة من خلال تزويدها بالمعلومات ويعملية تستطيع من خلالها المشاركة بشكل ناشط في التخطيط، كما شرحت د. رئيس. هكذا يطور سكان البارانغاي فهماً لأولوياتهم ويصبحون أكثر قدرة على بلورة حاجاتهم للمسؤولين عن التخطيط في المدينة. فيتسلّحون بمعلومات أكيدة عن ظروفهم ليتمكنوا من تأدية دور مباشر في تحصيص موارد الميزانية. كما يستطيعون المطالبة بالمحاسبة والشفافية من جانب المسؤولين الحكوميين.

تقول ريدجирوتسي وتوبلين: "غير مشروع MIMAP طريقة صنع السياسات لأنّ البحث وفّر فهماً جديداً لتعريف مجموعة من المؤشرات ذات الصلة والقابلة للإدارة، كما أنه أعطى مصداقية لصياغة السياسات. بهذا المعنى، وفّر إمكانية لاختبار الأفكار، وتعديل السياسات، وتحسينها خلال عملية التطبيق". كذلك، فإنّ نجاح تطبيق CBMS في بالاوان يسهل تكراره في محافظات فلبينية أخرى.

أسرار النجاح

لم يكن نجاح MIMAP في ممارسة التأثير على السياسات في الفلبين من قبيل الصدفة. إذ تشير ريدجيروتسي وتوبلين إلى أنّ المشروع صُمم "لممارسة التأثير مباشرة على صناع السياسة من خلال إنتاج معرفة تساعد على حل المشاكل". ساهمت في ذلك عوامل أخرى أيضاً إذ أقام فريق البحث علاقات وثيقة وهامة مع هيئات حكومية، كالمহيئة الرئيسية لمكافحة الفقر (تسمى الآن الميبة الوطنية لمكافحة الفقر)، ووزارة الداخلية والحكم المحلي، ووزارة الرعاية الاجتماعي والتنمية، والسلطة الوطنية للاقتصاد والتنمية. في الواقع، ساهم كبار المسؤولين الحكوميين في المجلس الاستشاري للمشروع من البداية. ومنذ ذلك الوقت، قامت الميبة الوطنية لمكافحة الفقر بدعوة د. رئيس للتعاون في اقتراح آليات لتشخيص الفقر أمام لجنة وكالة عاملة على مأسسة نظام محلي لرصد الفقر. وقد أدى هذا التعاون الوثيق مع الوكالات الحكومية إلى قيام علاقات بين عاملين حكوميين وغير حكوميين على مختلف المستويات.

وساهم الشعور بالمسؤولية لدى الوحدات الحكومية المحلية، كما في بالاوان، ولدى الجماعات أنفسهم، في نجاح MIMAP إلى حد كبير. تقول سيليا رئيس: "من الأهمية بمكان العمل مع الحكومات المحلية من البداية لأنها تحمل في النهاية الخسائر والأرباح".

بناء القدرات بالأفعال

تم تحقيق مزيد من التأثير عبر بناء قدرة صناع السياسة والباحثين على السواء بواسطة ورش العمل والشبكات. على سبيل المثال، تم توفير تدريب للموظفين الحكوميين على كتابة وإعداد النشرات لكي يتم نشر نتائج دراسة CBMS على نحو أوسع. واستناداً إلى التقييم، ساعد ذلك على توسيع نطاق الحوار السياسي بين السكان. أقر لامييري أيضاً أن قدرة الباحثين أنفسهم على الفهم والتخطيط للسياسات قد ازدادت. فاستناداً إليه، أثر ذلك على النضوج المتنامي للباحثين، وعمق فهتمهم للمسألة، وأنتج نصائح أفضل وأكثر مصداقية حول السياسات.

تمثلت تحديات MIMAP التالية في ضمان أن تقوم الوكالات الإحصائية الوطنية بتنسيق إنتاج البيانات. وترى سيليا رئيس أن هذا الأمر سيتمكن CBMS من التوسيع عالمياً. ثمة حاجة أيضاً إلى المساعدة التقنية للوكالات الحكومية المحلية، وإلى مستودع مركزي للبيانات. وكما أشارت كارميليتا إريكتا، مديرية مكتب الوطني للإحصائيات، على جميع الوحدات الحكومية أن تدرك أن جمع المعلومات ليس خسارة، بل استثماراً.

بيانات أساسية

مدة العملية: 1990-2002

تطوير القدرة على التخطيط ورصد الفقر من أجل توفير معلومات

الهدف:

لإستراتيجيات الحد من الفقر

نتائج البحث:

1. نماذج اقتصادية مختلفة مثل التوازن العام المُحسَّب.

2. تصميم نظام رصد الفقر CBMS.

3. قاعدة معلومات محلية وخرائط لرصد الفقر في مقاطعة

بالاوان؛ وتقارير بحث ودراسات مركزة.

عملية سياسة تفاعلية لمكافحة الفقر: يضع الباحثون وصناع السياسة في السنغال استراتيجيات محلية الصنع

يسند هذا الملخص إلى دراسة حالة كتبتها تريسي توبيلين مع بحث نفذه فريد كاردن.

على غرار جميع دول أفريقيا شبه الصحراوية، ناضلت السنغال عبّاً من أجل تأمين حياة أفضل لأغلبية سكانها. وثمة الآن مقاربة جديدة لمشاكل الفقر الكامنة تُعطى أملاً بإيجاد سياسات ستأتي أخيراً بتأثير حقيقي.

تعتبر السنغال من أفق دول العالم. فخلال العقد الفائت، ازدادت نسبة السكّان الذين يعيشون تحت خطّ الفقر من الثلث إلى أكثر من النصف. فاستناداً إلى دراسة أجريت عام 2001، كان ثلثا السكّان "فقراء". وترتفع تلك النسبة في المناطق الريفية إلى 80 بالمائة تقريباً. وهذه أرقام محبطة في الواقع بالنسبة إلى بلد يضم 10 ملايين نسمة، كانت لديهم آمال كبيرة عندما استقلوا عن فرنسا عام 1962.

ظهرت مؤشرات المشاكل الاقتصادية إلى السطح في ثمانينيات القرن العشرين. إذ اجتمع انخفاض النمو الاقتصادي مع الطلب الداخلي الكبير، وعدم الاستقرار في الأوضاع المالية العامة، والعجز المزمن في تأمين المدفوعات ل المؤدي جميعها إلى تدهور خطير في نوعية حياة كثير من السنغاليين. والاتحاد الفدرالي الذي تمّ مع غامبيا المحاورة لم يُبصر النور تماماً، إذ تم حلّه عام 1989.

في التسعينيات، حاولت حكومة السنغال قلب الموزعين عبر إطلاق برنامج إصلاح اقتصادي طموح يشتمل على تدابير صارمة كتخفيض قيمة العملة، وإيقاف مراقبة الأسعار والإعانات المالية. أدى برنامج الإصلاح إلى بعض النتائج. فمن عام 1995 إلى 2001، شهد الناتج المحلي الإجمالي في البلاد نمواً بنسبة بلغت 5 بالمائة سنوياً، والانخفاض التضخم.

لكن، بالمقابل، استمرّ عدد الفقراء بالارتفاع على الرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي. فنسبة 70 بالمائة من القوة العاملة موظفة في قطاع الزراعة، الذي ظلّ يعني من الركود على الرغم من الدعم الذي قدمه مجتمع المانحين الدولي. كما أنّ التطور الصناعي والقطاع الخاص لم يشهدأ أيّ توسيع كما كان متوقعاً.

مقاربة MIMAP (الآثار الجزئية للسياسات الاقتصادية الكلية وسياسات التكيف)

كما تبيّن في كثير من دول العالم الأقل تطويراً، يمثل الفقر مشكلة معقدة ودائمة لا يسهل التخلص منها بسهولة. فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لا يترجم آلياً بتحسين مستوى الفقراء. لوضع برامج تخفّف الفقر أو حتّى تزييله نهائياً، يحتاج علماء الاقتصاد وصنّاع السياسة أولاً إلى فهم جذور المشكلة، وكيفية تأثير الفقراء بالاستراتيجيات الاقتصادية الحكومية، أو ما إذا كانوا يتأثرون بها أصلاً.

المربع 8.2: شبكة MIMAP - التشجيع على التجديد والفهم

ترتكز مقاربة MIMAP على فناعة أنَّ استراتيجيات وبرامج الحد من الفقر لا تنجح إلا من خلال تأمين معلومات موثوقة وحديثة عن مؤشرات الفقر، وعلى اعتقاد أنَّ تلك البرامج لن تنجح من دون فهم شامل لآثار السياسات الاقتصادية الكلية على الفقراء.

يساعد برنامج MIMAP الدول النامية على وضع سياسات وبرامج تناسب أهداف الاستقرار الاقتصادي والتكييف البنيوي، وتحفّظ في الوقت نفسه من آثار الفقر ومن قلة الحصانة من خلال الأبحاث، والتدريب، وال الحوار. حالياً، تربط شبكة MIMAP التي أسسها IDRC عام 1989 بين باحثين، وصنّاع سياسة، ومنظمات غير حكومية، وخبراء دوليين ينتمون إلى اثنى عشرة دولة نامية في أفريقيا وآسيا.

الإجابة على هذا النوع من الأسئلة هو ما سعى إليه برنامج MIMAP. فقد أسس البرنامج عام 1989 من قبل IDRC كندا، وهو يشتمل الآن على شبكة من اثنتي عشرة دولة في آسيا وأفريقيا (المربع 8.2). وتُعتبر السنغال عضواً جديداً في شبكة MIMAP.

كان مركز IDRC ناشطاً في السنغال منذ الثمانينيات. وتم اختيار إحدى المؤسسات التي يدعمها، وهو مركز الأبحاث الاقتصادية التطبيقية (CREA)، لتنفيذ بحث MIMAP السنغال. أتى ذلك بتغيير ملحوظ، استناداً إلى د. أبدولاي ديان، وهو مدير CREA وكان منسقاً لبرنامج MIMAP في السنغال. قال: "في السابق، لم يعمل أكاديميو السنغال على الفقر. أجريت دراسات عديدة، ولكن على يد مستشارين أجانب. إلا أنه بفضل MIMAP، تمكّن معهدنا من إجراء أبحاث حول الفقر".

يأتي برنامج MIMAP السنغال ضمن عدد من المشاريع التي اختارها وحدة تقييم IDRC للدراسة من أجل تحديد مدى فاعلية المشروع في ممارسة التأثير على السياسات وصناعتها. يستند تقرير الدراسة، التي أعدّها تراسيي توبلين لمركز IDRC، على وثيقة أصلية وضعها فريد كاردن ويشير إلى أنه في الوقت الذي كان فيه MIMAP السنغال ينطلق، وقع حدث آخر أثر بشكل كبير على تصميم المشروع الأصلي.

كان المشروع قد بدأ بالكاد عندما أُبلغ د. ديان بحاجة البلاد إلى صياغة وثيقة شاملة لاستراتيجية الحدّ من الفقر. كانت تلك الوثيقة هي شرط أساسي لتحديد أهلية السنغال لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أطلقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتخفيض عبء الديون والاستفادة من قروض جديدة. وتكون الدولة مؤهّلة، عليها تقديم اقتراح حول الطريقة التي ينوي بها الفاعلون الوطنيون المختلفون استخدام الأموال الجديدة لخفض معدل الفقر.

بعد ثلاثة أشهر فقط من بدء برنامج MIMAP، تم اختيار CREA كشريك تقني لوزارة الاقتصاد والمال من أجل وضع الوثيقة. وكان المدف من تلك الوثيقة هو إظهار إجماع بين مختلف الهيئات الحكومية، والخبراء المحليين، وشركاء التنمية، ومنظمات المجتمع المدني. ونظرًا إلى دور CREA المحوري، كان من المفترض حدوث تداخل كبير بين المبادرتين: MIMAP ووثيقة استراتيجية الحدّ من الفقر.

يرى د. ديان أن ذلك تم بمحض الصدفة. إذ يقول: "أنجحنا وثيقة شكلت منصة انطلاق للعملية التشاورية التي أدّت إلى وضع وثيقة خفض الفقر. وقد سقطت الحواجز بسرعة كبيرة، ولدينا الآن فرق متّحدة تضم باحثينا وباحثي الإداره. ويبدو الآن وكأننا نحن وحدنا المشتركون في العمل، ولم أعد أرى أي مستشارين".

نقطة التحوّل

بدأ MIMAP السنغال في حزيران 2002 بهدف عام يتمثل في تحسين قدرة CREA على البحث الذي سيؤدي إلى فهم أفضل للآثار الاقتصادية الجزئية

للقرارات الاقتصادية الكلية، وطريقة تأثيرها على مشاكل الفقر. وتضمن فريق بحث CREA المؤلف من عشرة أشخاص أستاذة وطلاب دكتوراه من CREA، فضلاً عن ممثلي مكتب الإحصائيات. وكان لديهم أربعة أهداف خاصة:

1. رسم ملامح الفقر في السنغال ووضع نظام مراقبة.
2. تطوير أدوات لتحليل تأثير السياسات الاقتصادية الجزئية على توزيع الدخل.
3. دراسة إمكانية وصول الفقراء إلى الخدمات المالية، وبعد النوع الاجتماعي للفرد، والعلاقة بين التعليم والفرد.
4. تشجيع الحوار بين الفاعلين في مجال التنمية (من باحثين، وصناعة سياسة، ومنظمات غير حكومية، ومويلين) في مكافحة الفقر.

وفي تشرين الثاني 2000، حضر سبعة أعضاء من فريق CREA ورشة عمل حول تحليل ظاهرة الفقر. وكانت تلك نقطة التحول، استناداً إلى توبلين التي كتبت قائمة:

تم إلى حد كبير وضع نشاطات *MIMAP* التي خطط لها في الأساس جانباً. فالهدف الأساسي هو استخدام عملية وثيقة استراتيجية الحد من الفقر بشكل ناشط لبيانات ودراسات CREA، وهي مساعدة أثني عليها مرات عدّة. ترتكز توصيات الوثيقة على نتائج CREA وتوضح أهمية العمل الساعي إلى ممارسة التأثير على السياسات، لا سيما في استراتيجية الحد من الفقر في السنغال.

يضيف التقرير أنَّ مركز CREA ساعد على ضمان أن يتم وضع وثيقة خفض الفقر من قبل سنغاليين، مثبتاً بذلك عنصر المسؤولية الذي يُتوقع أن يسهل عملية التنفيذ. في الواقع، أدى تعاون CREA مع وزارات حكومية عدّة إلى تغيير هام في المجتمع السياسي. وكما أشار كاردن: "قبل الوثيقة، كان صناع السياسة يتجاهلون الباحثين المحليين إلى حد كبير، وكانت أبحاث السياسة الاقتصادية تتم أساساً من قبل موظفين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي... واشترك باحثين من داخل البلاد في الوثيقة يسحل تعريضاً جوهرياً في المجتمع السياسي".

إنَّ انتماء عدد من أعضاء فريق CREA إلى إدارات عامة أنتج آلية عمل خاصة السياسات أكثر تفاعلاً، إذ أصبحت آلية ذات اتجاهين. فلم تُعرب الإدارة عن حاجتها فحسب، بل حصلت أيضاً على مشورة الباحثين بخصوص ما تحتاجه.

وبعد اتخاذ القرارات، ظلّ الباحثون مشتركين في مراقبة وتقدير النتائج. كتبت توبلين قول:

ربما كانت أهم نواحي هذا التأثير السياسي هو أنه لم يكن مقصوداً. فبينما كانت النتائج النهائية تفوق ما توقع المشروع تحقيقه على الأرجح، ساد إحساس لدى فريق MIMAP بالحاجة إلى الاعتذار لعدم قدرته على احترام مواعي النشاطات الأصلية الذي خطط لها في بداية المشروع.

أنواع ممارسة التأثير على السياسات

على الرغم من ذلك "الإحساس بال الحاجة إلى الاعتذار"، ترى توبلين أنّ مشروع MIMAP حقّق أكثر أهدافه الأصلية إلى حدّ بعيد و قريب. فزيادة القدرات الخاصة بالسياسات كانت عنصراً أساسياً في الاقتراح الأصلي. و تمّ تحقيق ذلك عبر عدد من التدرييات، فضلاً عن تطوير نموذج للتوازن العام المحسّب. وهذه أداة تحليلية تساعد على مراقبة وتحليل آثار السياسات الكلية على الفقر. واحتاج تطوير النموذج إلى مراجعة البيانات المتوفرة عن الفقر، وأدى إلى بيانات وطنية جديدة وثيقة الصلة بمشكلة الفقر.

علّق عدّة مسؤولين حكوميين على تأثير المشروع. فأشار داودا غاي، من مكتب الإدارة العامة والاقتصادية في وزارة التعليم، إلى أنّ طلبات CREA المستمرة للمعلومات أجبرت بعض الوزارات على تحسين وسائل جمعها للمعلومات لتتمكن من توفير المطلوب. كما علّق تيرنو نيان، منسق خلية مكافحة الفقر في وزارة الاقتصاد والمال، قائلاً إنّ من شأن المشروع "العمل على العناصر الفاعلة في السنغال بهدف إستيعاب طريقة عملها لتحديد الروابط بين النمو الاقتصادي والحدّ من الفقر". تضيف توبلين إلى أنّ القدرة على الوضوح والثقة تضاعفت مع سير البحث. أصبح الفريق معروفاً بقدراته، وجعل من CREA مركز أبحاث موثوق للعمل الحكومي. فالباحثون المدرّبون ضمن إطار عمل مشروع MIMAP يُعتبرون الآن من أكثر الموارد البشرية في المنطقة أهلية".

ويشير التقرير إلى أنّ مشروع MIMAP وسع آفاق السياسات لدى مجموعة كبيرة من الأشخاص، من الطلاب والباحثين إلى المخطّطين والإداريين الاقتصاديين،

فضلاً عن المانحين. وحتى الباحثين والإداريين الذين انتهى عملهم مع مشروع MIMAP واصلوا العمل على مبادرات أخرى في مكافحة الفقر في السنغال، مستخدمين الخبرة وال العلاقات التي اكتسبوها.

ومن حيث تأثير المشروع على الأنظمة السياسية، تشير توبلين إلى أنه كان جوهرياً في إعادة تعريف الروابط بين الأبحاث والسياسات في البلاد.

قبل المشروع، لم تكن الإدارة السنغالية تتمتع بعادة إشراك الباحثين، إلا عند الحاجة إلى النصائح العابرة. وقد أدت جهود التعاون إلى الاعتراف أنّ الباحثين يزيدون من نوعية وسرعة العمل والفريق. وترجم ذلك بذاته في إطار جديد للتعاون.

العوامل المساعدة في ممارسة التأثير على السياسات

للأشخاص الأساسيين دور هام في ممارسة التأثير على السياسات، وقد أثبتت توبلين على د. ديان من مركز CREA كقائد مشروع، فضلاً عن آخرين أدوا أدواراً هامة في مشاريع MIMAP-وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. ولكن، يشير التقرير أيضاً إلى أنه "في أفريقيا، تُعتبر القدرات البشرية مضحكة... عدد الخبراء الوطنين قليل جدًا، ما يشكل مأزقاً في دورة العرض والطلب. ولا يؤثر ذلك على نوعية العمل فحسب، بل يؤدي إلى مشاكل في مجال بناء المؤسسات".

اعتبر نشر الأبحاث أقلّ أهميّة في مشروع MIMAP-وثيقة استراتيجية الحد من الفقر منه في برامج أبحاث أخرى، على الرغم من وجود نشاطات عديدة هادفة إلى التواصل بفاعلية أكبر وبلغ جمهور كبير. على سبيل المثال، نظم مركز CREA "يوم للتفكير في اقتصاد السنغال"، ورحب به صانعو السياسة.

كتبت توبلين أنَّ البحث تمكّن من بلوغ الدوائر السياسية مباشرة، لأنَّه كان تفاعلياً.

لمفهوم النشر معنى سلبي يتعارض مع ما أصبح عليه الاتجاه السائد في السنغال. فقد شكل صناع السياسة جمهور ناخبي ثابت لبرنامج MIMAP مع إنتاج MIMAP لوثيقة الحد من الفقر. وهذا يتعارض بشكل مطلق مع مشاريع أبحاث أخرى تعتمد بشكل خاص على النشر لبلوغ صناع السياسة.

تؤثّر المسائل المؤسّساتية أيضًا على آليات صنع السياسات. فمع أنّ بناء المؤسّسات لم يكن من سياسات IDRC، بدا في ذلك الوقت أنّ تقديم الدعم عبر CREA سيكون له تأثير هامّ على المنطقة. وتشير توبلين في تقريرها إلى أنّ هذا الاستثمار يمكن أن ي يأتي بالنتائج المطلوبة، مضيفة مع ذلك أنّ البعض يعتقد أنّ على CREA إقامة علاقات رسمية أكثر مع الحكومة. حتّى هذا الوقت، تُعتبر العلاقات غير رسمية وشخصيّة، إذ اخترط باحثون حكوميون في نشاطات MIMAP كخبراء، وليس كممثلين لوزارتهم.

يحاول مدير CREA، د. ديان، القيام ببعض الترتيبات المؤسّساتية للحفاظ على الشراكات. ويدرك كمثال على ذلك توقيع عقد لمدة ثلاثة سنوات مع وزارة التعليم لإجراء عدد من الدراسات وإعداد تقرير عن ذلك. ثمة أيضًا إمكانية أن يؤدّي CREA-MIMAP دور قاعدة الأبحاث للنشاطات المتعلقة بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD).

في النهاية، تستنتج توبلين، "الناحية الأكثر إثارة للاستغراب في المشروع هي أنّ وثيقة استراتيجيّة الحدّ من الفقر لم تكن جزءاً من المخطّط الأساسي لبرنامج MIMAP. بل أدى عدد من العوامل الداخلية والخارجية إلى فتح نافذة سياسية هامة كانت حيوّية للجمع بين هذين المجهودين، والتوصّل إلى هذا النجاح".

بعض الدروس

1. المرونة أساسية - في هذه الحالة، القبول بفرصة العمل على وثيقة استراتيجية الحدّ من الفقر عوضاً عن مخطّط MIMAP الأساسي.
2. أدى ربط المشروع بعملية سياسية معينة إلى توليد بيئة مناسبة للعمل لكي يترجم بسياسات ملموسة.
3. الدعم المؤسّساتي ضروريّ أحياناً لتوليد رؤية أوضح، ما يؤدّي إلى زيادة المصداقية والتفاعل مع صناع السياسة.
4. تمت ترجمة البيانات من قبل خبراء وطنيين أكفاء، عوضاً عن مستشارين أجانب، وهذا ما أدى إلى إحساس أكبر بالمسؤولية تجاه المشروع وحسن من طريقة تطبيقه.

بيانات أساسية

مدة العمل: 2000-2002

<p>الأهداف:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. رسم صورة للفقر في السنغال ووضع نظام رصد. 2. تطوير أدوات لتحليل تأثير السياسات الكلية على توزيع الدخل. 3. دراسة: إمكانية وصول الفقراء إلى الخدمات المالية، بعد النوع الاجتماعي للفرد، العلاقة بين التعليم والفقير. 4. تشجيع الحوار بين فاعلي التنمية العاملين في مكافحة الفقر (من باحثين، وصناع سياسة، ومنظمات غير حكومية، وممولين). 	<p>نتائج الأبحاث:</p> <p>امتزجت نتائج الأبحاث إلى حد كبير مع نتائج الأبحاث العامة لمركز الأبحاث المشارك في العمل. وكانت النتيجة الجوهرية المعترف بها التي توصل إليها MIMAP هي موقعه الريادي في وضع وثيقة للحد من الفقر في السنغال (وهي وثيقة طلبها البنك الدولي في إطار البرنامج)، وليس نتيجة بحث ذاتها. فحجم هذا العمل وأهميته بالنسبة إلى الأولويات الوطنية همسا جدول أعمال البحث الأصلي.</p>
---	---

الأبحاث والسياسات في اتجاهين موازيين: تحديات قياس تأثير الأبحاث على السياسات الاقتصادية في فيتنام

يسند هذا الملخص إلى دراسة حالة كتبها أندريله سومبيه.

منذ أوائل التسعينيات، أجرت فيتنام تعديلاً جذرياً على نظامها الاقتصادي. إن تهدف البلاد إلى فتح اقتصادها لقوى السوق، ولكن من دون تغيير بنيتها السياسية الاشتراكية. وخلال هذه الفترة نفسها، قام IDRC برعاية ثلاثة برامج أبحاث كبيرة في فيتنام. فهل أثرت تلك المشاريع على السياسات الفيتنامية؟

على الرغم من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الهامة، قامت فيتنام بخطوات واسعة. ففي أقل من 12 عاماً، نجحت في النهوض بنفسها من أسفل لائحة البنك الدولي للدول الأقل نمواً لتصبح دولة نامية "بساطة".

يعيش حوالي 80 بالمائة من سكان فيتنام البالغين 80 مليون نسمة في مناطق ريفية ولكن التنمية الاقتصادية مرکزة في مدینتين رئیستان، مدینة هو شی مین في

الجنوب، وإلى حد أقلّ، هانوي في الشمال. وهذا ما يؤدي إلى فوارق كبيرة ومتعاوقة في الفرص، والتوظيف والدخل. ولا عجب أن تزداد المиграة غير الشرعية من الأرياف إلى المدن. ولكنّ تقدّم فيتنام مثير للإعجاب. إذ ارتفع إجمالي الناتج المحلي للفرد من \$114 عام 1990 إلى حوالي \$423 عام 2002، على الرغم من ارتفاع عدد السكّان 14 مليون نسمة. في الفترة نفسها، ارتفعت صادرات ثمار البحر من 239 مليون دولار إلى ملياري دولار، كما تصاعدت صادرات الأرز. وُعتبر فيتنام الآن من أهم الدول المصدرة للأرز، والقهوة، والأحذية، وغيرها من المنتجات.

غير أنّ هذه التطورات لم تكن وليدة الصدفة. فمنذ عام 1991، طبّقت فيتنام برنامجاً طموحاً للإصلاح والتحديث الاقتصادي تحت عنوان دوي موبي، أو "إعادة الإعمار". يهدف دوي موبي إلى إدخال بعض عناصر الاقتصاد الموجّه للسوق إلى النظام الاشتراكي الفيتنامي، ليصبح في الواقع "اشتراكية السوق". ويتميز هذا البرنامج الإصلاحي بخاصية مميزة وغير اعتيادية: التصميم على تغيير الهيكليّة الاقتصادية للنظام الشيوعي من دون تغيير النظام السياسي. وبما أنّ هذه التجربة هي الأولى من نوعها، ولم تتم إلّا في جمهورية الصين الشعبية، لم يكن ثمة خارطة طريق ولا وصفة معينة لاتّبعها.

يشير أندريه سومييه، الذي قيم تأثير الأبحاث على السياسات في فيتنام لصالح

:IDRC

... فئة في القيادة كانوا يملكون أيّ اطّلاع، أو على الأقلّ اطّلاعاً سطحياً، على النظرية، أو الممارسة، أو قياس، أو تطوير وتنفيذ تلك السياسات. وبما أنّ أيّ منها لا يمكن أن يأتي من الداخل، على الأقلّ لفترة أولى غير محددة، فقد أتى حكمًا من الخارج.

وجود IDRC في فيتنام

في هذا الإطار بدأ IDRC يدعم الأبحاث في فيتنام عام 1991. فسعت دراسة تُّمَّت بتفوضيض من وحدة التقييم في IDRC عام 2002 إلى تحديد إلى أي مدى، وبأيّ وسائل أثّر العمل الذي قام برعايته على السياسات. وكما يشير أندريه سومييه في تقريره، "الآثار السياسية التي نبحث عنها هنا ليست تافهة ولا هامشية.

فنحن نسعى إلى إعادة تصميم اصول وفروع نظام اقتصادي؛ وتتمّ إعادة التصميم تلك ضمن قيود قاسية جدًا في ظل استمرار الحزب الديكتاتوري [...].

وضع أندريله سومبيه تقريره استناداً إلى قراءات ومقابلات مع باحثين فيتناميين وكبار المسؤولين الحكوميين، لا سيما رؤساء هيئات استشارية وأبحاث. وركّزت دراسته على ثلاثة برامج لمركز IDRC.

التنمية الاقتصادية المستدامة في فيتنام (VISED)

في عام 1993، قام IDRC ووكالة التنمية الدولية الكندية (CIDA) بدعم جهود كبيرة لزيادة قدرات فيتنام في مجال الأبحاث الاقتصادية البيئية عبر برنامج تنمية اقتصادية مستدامة في فيتنام. ومع انتهاء عام 1997، كان قد دعم 50 دراسة ضيقـة النطـاق ومتـفاوـتـة نوعـاً ما في 25 مؤـسـسـة. ونظرـتـ في مواضـيع متـنوـعـة كالمناطق الاقتصادية الخاصة والشركات المساهمة، وأموال الاعتمادات، والشركات التي تملـكـهاـ الدولةـ.

كانت المنظمة المطابقة لـ IDRC هي الوزارة المستحدثة للعلوم والتكنولوجيا والبيئة. ومع أنّ الوزارة كانت أقلّ اهتماماً بالمسائل الاقتصادية، إلاّ أنها كانت تملك مجموعة استشارية قوية وذات علاقات جيدة.

إدارة الاقتصاد والبيئة في فيتنام (VEEM)

في عام 1997، ساهم كلّ من IDRC و CIDA في المشروع الذي خلف VEEM، أي VISED، وأي VEEM والممتدّ على خمس سنوات، والمبني على التجربة السابقة بطريقة أكثر تنظيماً وتماسكاً. هدف VEEM إلى تحسين قدرة الحكومة على تطوير السياسات في مجال التكامل الاقتصادي وإدارة الموارد الطبيعية، وإلى قيادة بحث خاص بالسياسات في تلك المجالات. قال أندريله سومبيه: "كان VEEM يمتاز بتوجّه سياسي مباشر واضح من اليوم الأول".

رَكَّز العنصر الاقتصادي في مشروع VEEM على ناحيتين مترابطتين فقط: تحرير التجارة وتنافس الصناعات التصديرية. وكانت التقارير الخمسة الكبرى التي

ُنشرت عام 2002 مدعومة بقاعدة بيانات محوسبة شاملة، هي الأولى والوحيدة من نوعها في فيتنام.

الآثار الجزئية للسياسات الاقتصادية الكلية والتكيف (MIMAP)

يشتمل برنامج (MIMAP 1995-2001) على عنصرين مستقلين نوعاً ما: رصد الفقر ومسائل التخطيط. فقد اعتبر تخفيف الفقر والقضاء على الجماعة من الأهداف السياسية للحكومة الفيتنامية لسنوات.

سعى عنصر رصد الفقر إلى وضع نظام رصد مجتمعي يؤمن ببيانات عن حالة الفقر الحالية "أغنى" وأسرع من الإستطلاعات التقليدية الكبيرة. اقترح برنامج MIMAP واختبر منهجه تدعو إلى القيام بالرصد والقياس من القاعدة إلى المرم على أساس ملء استبيانات بسيطة يضعها أشخاص محليون. وكان من شأن هذه المقاربة أن تؤدي إلى برامج اجتماعية مفصلة حسب حاجات كل مجتمع.

أما عنصر MIMAP الثاني فدعم تطوير نماذج اقتصادية قياسية من شأنها تحليل النتائج الواسعة لمختلف المواقف أو المقترنات السياسية، وهو الأول من نوعه في فيتنام. وكان المجال الذي تم تحليله هو عواقب سياسات الضريبة (أي معدلات الضريبة المضافة) والإصلاح التجاري (معدلات التعرفة) من حيث التوزيع والإنصاف.

تقييم التأثير على السياسات

من شأن الأبحاث أن تؤثر على السياسات بطرق عدّة، مثلاً من خلال زيادة القدرات السياسية، وتوسيع أفق السياسات، ومارسة التأثير على آليات صنع السياسة.

زيادة القدرات السياسية

يمكن للأبحاث أن تساعده على تطوير الأفكار التجددية والمهارات بهدف نشرها، وتنمية موهبة جديدة لإجراء أبحاث وتحاليل مرتكزة على القضايا المطروحة. بتعبير آخر، من شأن الأبحاث أن تحسن الإطار المؤسسي المحيط بصنع السياسات.

عندما بدأ IDRC بدعم الأبحاث في فيتنام، كانت القدرات السياسية للمؤسسات والعلماء في فيتنام ضعيفة. وحين قام علماء الاقتصاد الفيتناميون الذين يحتلّون مراكز استشارية سياسية هامة بدراسة العقيدة الماركسية التقليدية في العاصمة السوفياتية، لم يكونوا على اطّلاع على المفاهيم الاقتصادية الغربية. فنوع التحليل الاقتصادي المطلوب في اقتصاد السوق مختلف تماماً عن ذاك الذي يدعو إليه الاقتصاد المخطط له مركزياً. وينبغي بالتالي إعادة تدريب جميع الاقتصاديين على نظرية ونماذج الاقتصاد المالي. ولكن من الذي سيقوم بمنح هذا التدريب، وكيف؟ في هذا المضمار، "قامت برامج IDRC الثلاثة [...] بمساهمة بارزة وفريدة من نوعها من خلال اعتمادها لمقاربة تحديدية لم يكن يستخدمها أحد في ذلك الوقت"، كما كتب سومبيه. تقوم المقاربة على ترك الباحثين الفيتناميين يختارون بأنفسهم مسائل الأبحاث، وتغويضها إلى مؤسسات وباحثين فيتناميين، وتأمين كبار المستشارين الأكاديميين الذين أتوا دورياً إلى هانوي لتقديم المشروع إلى زملائهم والاطلاع على التقدم. كذلك، شجّع IDRC تشكيل شبكات بين المؤسسات قادرة على التعاون مع بعضها. وأثبتت هذه المقاربة أنها مثمرة على نحو غير عادي ونتج عنها تدريجياً مجموعة من الباحثين الأكفاء. كانت فاعلية هذه الطريقة واضحة من البداية، مع برنامج VISED وجميع مشاريعه الصغيرة المختلفة. ولكنَّ السيناريو ينطبق خصوصاً على عناصر VEEM، التي كانت عبارة عن مشاريع كبيرة تدعوه إلى جمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات. بإعداد قاعدة البيانات التجارية المحسنة مثلاً، كان تمرينًا معقداً لم يسمع به الباحثون الفيتناميون من قبل.

ينطبق السيناريو أيضاً على عنصر التخطيط في MIMAP. هنا أيضاً نفذ الباحثون الفيتناميون، بمساعدة علماء أجانب، عملاً معقداً. وحين آتى وقت استخدام النموذج لتحليل المقترنات السياسية، تم اختيار المسائل أيضاً من قِبَل وزارة المال الفيتنامية. التجديد الآخر الذي شجّعه خصوصاً VEEM و MIMAP كان تأليف فرق من المؤسسات والباحثين العاملين معًا، وهو نوع من التعاون نادر في فيتنام. فأظهرت مشاريع IDRC أنه من الممكن تنفيذ مساعٍ معقدة تحتاج إلى مهارات واسعة من خلال التعاون.

توسيع آفاق السياسات

من شأن الأبحاث أن تدخل أفكاراً جديدة إلى الأولويات السياسية، وتضمن تأمين المعرفة لصناعة السياسة بشكل يستطيعون استخدامه، وتشجّع على الحوار بين الباحثين وصناعة القرار. بتعبير آخر، من شأن الأبحاث أن تحسّن الإطار الفكري المحيط بالآليات صنع السياسة.

كما أشار أندريله سومييه، تم إطلاق دوي موبي عندما أصبح قصور العقيدة الاقتصادية الشيوعية واضحاً. وبالتالي، كتب يقول: "لم يكن التحدّي الأساسي للسياسات وصناعة القرار يكمن في توسيع آفاق السياسات الموجودة بقدر ما يتمثل في استكشاف أرض مجهولة للسياسات الاقتصادية وتجهيز طريقهم فيها". في بداية هذه العملية، عرفت فيتنام بخاجاً عظيماً، إذ لُقبت البلاد باسم "النمر الجديد" بسبب سرعة نمو اقتصادها. يضيف سومييه: "ساد نوع من الإسترخاء والثقة بالنفس على اعتبار أنه قد تم تفزيذ إصلاح كاف إلى حد كبير، وأصبح النجاح واقعاً". ولكن الأزمة المالية الآسيوية لعام 1996-1997 شكلت صدمة قاسية. فأصبح السؤال الملحق: كيف يمكن إعادة الزخم الذي ساد سابقاً؟

عندما ظهرت هذه المشاكل بعد انتهاء VISED، كان دور البرنامج في توسيع آفاق السياسة غير واضح. صحيح أنّ معظم المشاريع التي دعمها VISED أحرزت نجاحاً، كمساهمته في اتباع تفكير جديد في موضوع التنمية الإقليمية، إلا أنّ مدى تأثير VISED على كبار المستشارين لم يحظّ بتوثيق جيد. بالمقابل، ساعد برنامج VEEM معهد الاقتصاد على معالجة مسأله ملحتين: السياسات التجارية وسياسات المنافسة. إذ أظهر البحث الذي أجراه المعهد أنّ سياسات التصدير التي اتبعتها الحكومة كانت في الواقع سياسات استعاضة للواردات، وإرثاً للاقتصاد المخطط له مركزياً. تبيّن أيضاً أنّ سياسات التعرفة انعكست سلباً على المناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأبحاث أنّ التدابير المادفة إلى الحفاظ على تنافس قطاعات التصدير الأساسية للملابس والأقمشة ارتكزت على تحليلات ردئية. من دون شكّ، انطوت تلك النتائج على مضمون هامة للسياسات.

شاركت مجموعات سياسية أساسية أخرى النتائج التي توصل إليها المعهد. وكما يشير سومبيه، كانت تلك النتائج واسعة الإنتشار، مع أنه من غير الممكن توثيق الآليات المستخدمة لنشر النتائج بين كبار صانعي السياسة بشكل كامل. إلا أن الوجه الاقتصادي في VEEM كان يخضع لإدارة ثلاثة مستشارين حكوميين كبار أمكنهم إيصال تلك النتائج إلى ذوي المناصب الرفيعة. وكما رأى عدّة أشخاص تمت مقابلتهم خلال هذا التقييم، فإن رئيس معهد الاقتصاد لعب دوراً أساسياً بصفته عضواً في لجنة الحزب المركبة وفي اللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية في الجمعية الوطنية.

من أحد أهداف MIMAP المعلنة توسيع آفاق السياسات، لأنّه يقترح تعريفاً جديداً لل الفقر وطريقة جديدة لتوثيقه. يكتب سومبيه قائلاً: "من الواضح أنّ MIMAP كان لديه تأثير هام على تفكير ومنهجيّة البرنامج الوطني لاستئصال الجماعة والحدّ من الفقر (PHERP)." .

وكان لعنصر التخطيط في MIMAP تأثير واضح على فرض الضرائب في وزارة المال. إذ تمت الاستعاضة عن نقص النماذج الاقتصادية القياسية في الوزارة لتطوير نموذج توازن عام مُحسب (CGE). بمساعدة خبراء IDRC. ومنذ ذلك الوقت، قامت الوزارة بالإشراف على هذا النموذج وراحت تستخدمه لأهداف عديدة، وهي ما زالت في طور توسيعه.

ممارسة التأثير على آليات صنع السياسة

أخيراً، من شأن الأبحاث أن تؤثّر أحياناً على السياسات العامة بشكل مباشر: قد تؤدي النتائج إلى إدخال التعديلات على تطوير القوانين، أو آليات العمل، أو البرامج، أو الهيكليات. في الواقع، هذه العملية نادرة وغير مباشرة عادة، ولا يمكن عزو التغيير، بشكل مرتئي و مباشر، إلى إهام الأبحاث وحسب إلاّ في حالات معروفة.

كما يرى سومبيه، بما أنّ تطبيق دوي موبي دعا إلى إعادة تصميم أساسية للبرامج والسياسات وإلى وضع نماذج جديدة منها، يصعب معرفة كيف جرى

ذلك بالتمام، ولكن في حالة VISED، يمكن القول على الأقل إنّ كثيراً من القرارات السياسية الهامة تماشت في النهاية مع توصيات بعض الأبحاث.

... بالتأكيد لا نخطئ إذا قلنا أن مختلف عناصر VISED و VEEM أثرت حتماً على آليات صنع السياسات في فيتنام، وإن انحصر ذلك بتعزيز القدرات السياسية للحكومة وتوسيع آفاقها في إطار وجود طلب قوي للسياسات وعرض نادر جدّاً لها.

في تلك الأثناء، توصل VEEM إلى استنتاجات هامة، ولكنّ تأثيرها على آليات صنع السياسات لم يكن ملموساً. من العوامل التي ساهمت في ذلك كانت التقارير الأكاديمية غير فاعلة التطبيق على السياسات. كما أنّ التقارير لم تتوفر إلا في أواخر عام 2001، ولم يمرّ وقت كافٍ ليبدأ تأثيرها بالظهور.

لم يعمد MIMAP إلى استبدال مؤشرات الفقر الحالية. ولكنّ الحكومة قد تعتمد مقاربة MIMAP لقياس معدل الفقر. وبالتالي، سيكون ذلك البرنامج قد توصل إلى نتائج هامة خاصة بالسياسات، وسيكون عنصر التخطيط فيه قد أدى إلى استنتاجات نظرية مثيرة للاهتمام، تتعلق مثلاً بفشل تحرير التجارة في الإنتشار ولو ببطء.

بعض الدروس

1. مارست برامج IDRC الثلاثة تأثيراً على السياسات، لا سيما في تعزيز القدرات السياسية وتوسيع آفاق السياسات.
2. ساهم التوفيق مساهمة كبيرة في تحقيق تأثير على السياسات: كانت فيتنام تعيّر نظامها الاقتصادي وكانت بحاجة إلى الأبحاث للإضطلاع بالإصلاحات.
3. في فيتنام، أكثر من معظم البلدان الأخرى، كان للعلاقات المؤسساتية والشخصية دور حيوي في ممارسة التأثير على السياسات وقياس ذلك لاحقاً. وساهمت في ذلك مجموعات استشارية قوية وذات علاقات هامة.
4. مقاربة IDRC العامة المهدفة إلى التشجيع على الأبحاث والقدرات السياسية الداخلية والمستقلة من خلال بناء القدرات، وتطوير المؤسسات، وتكوين الشبكات، ساهمت في نجاحه. وكانت المثابرة هي سر النجاح.

بيانات أساسية

مدة العمل: 1993-2001

الأهداف:	VISED: تعزيز قدرة الأبحاث على دعم برنامج الأبحاث الوطني تحت أربعة مواضيع: البيئة، والاقتصاد، والقانون، والمنح الصغيرة.
VEEM: تعزيز القدرة على تطوير السياسات المبنية على المعرفة في الدمج الاقتصادي و NRM.	.2
MIMAP: تطوير وتطبيق نظام مراقبة للفقر، وتطوير نماذج اقتصادية قياسية (CGE) للتحليل على مستوى البلد.	.3
(أ) أربعة دراسات: "أسس التنمية الإقليمية" ، و"المنظمات وإدارة مناطق معالجة التصدير" ، و"صياغة وتنظيم الشركات المساهمة" ، و"وضع نظام للاعتمادات" ، (ب) تقارير أبحاث متعددة للمناج الصغيرة، متفاوتة جدًا.	.1
VEEM: (أ) خمسة تقارير عام 2001 عن تحرير التجارة والآثار الناتجة عن ذلك، وعن المنافسة الصناعية في صناعة الأقمشة والملابس. (ب) قاعدة بيانات تجارية محوسبة (الأولى من نوعها في فيتنام).	.2
CBMS: MIMAP: CBMS، نماذج CGE، تحليلات استخدام هذه النماذج كانت في تأثير التوزيع والإنصاف للسياسات الضريبية والإصلاح التجاري.	.3

نتائج البحث:

ممارسة التأثير على جدول الأعمال الاقتصادية العالمية: اقتصاد الدول النامية يزداد أهمية

يرتكز هذا الملخص على دراسة حالة قامت بها ديانا توسي.

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الدول النامية ستسجل أكثر من نصف الاستهلاك العالمي وتكون رؤوس الأموال بحلول عام 2010. ولكن في العالم المستغل للاقتصاد الدولي وسياسات النقد، على الدول النامية أن تتضarel ليعلو صوتها على أصوات جراثتها الصناعية من دول الشمال.

تعتبر مجموعة الدول الـ 24، المعروفة بـ G-24، صوت العالم النامي في النقاشات الساعية إلى وضع جدول أعمال اقتصادي عالمي. تأسست هذه المجموعة منذ أكثر من 30 عاماً، وواجهت مهمة شاقة في محاولة طرح قضایاها في مشاورات المجموعة الأكبر من الدول الـ 77، التي تهيمن عليها البلدان الصناعية الشمالية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وتعتبر مجموعة G-24 وG-77 من صنع مؤتمر "التجارة والتنمية في الأمم المتحدة" (UNCTAD) وتواصلان العمل تحت رعايته. يقوم دورها على المساعدة على وضع سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في المسائل المالية الدولية. ولكن من البداية، وجدت مجموعة G-24 نفسها في وضع غير موات على طاولة المؤتمرات، إذ افتقرت إلى القدرة على بحث المسائل المعقدة لطرح قضيتها بشكل فاعل.

تم تأمين الدعم التقني الأولي للمشروع، الذي طرحته UNCTAD، من قبل الأمم المتحدة من خلال "معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث". وتم تأمين

التمويل من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، ولكن نظراً إلى أحجام UNDP التي تمنع التمويل لأكثر من عشر سنوات من دون جهة مولدة موازية، توقف تمويل UNDP عام 1986. فطلبت المجموعة مساعدة IDRC. كان هدف المشروع الأصلي المتداه على ثلاثة سنوات عام 1988 هو "مساعدة الدول النامية على بناء قدراتها في المفاوضات النقدية الدولية وتعزيز استعدادها التقني وقدرها على المشاركة والمساهمة في جميع مراحل النقاش والتفاوض ضمن إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي".

برنامج واسع النطاق

- سمى البرنامج رسميًا "مصلحة الدعم التقني" (TSS)، مع أنه عُرف عموماً داخل G-24 باسم "برنامج الأبحاث". وكانت أهدافه الأساسية كالتالي:
1. مواصلة تعزيز قدرة دول G-24 على المساهمة الفاعلة في المشاورات المتواصلة للمؤسسات المالية الدولية.
 2. تمكين الدول النامية من المشاركة الفاعلة في مختلف منابر الجدل الدائر حول إصلاح البنية المالية الدولية.
 3. تعزيز قدرات الدول النامية على وضع سياسات تساعد على توليد بيئة مالية مستقرة تشجع على الاستثمار، وعلى تقليل قلة سهولة تأثيرها بالصدمات الخارجية، لا سيما تلك الناتجة عن الأسواق العالمية المتقلبة.
 4. تحسين فهم صناع السياسة في الدول النامية للمسائل المعقدة كعمل الأسواق الدولية وال العلاقات بين التجارة والاستثمار والمال.
 5. زيادة التوعية خارج الدول النامية بالنسبة لأهمية إدخال "بعد تنموي" على نقاشات الأوضاع المالية الدولية والإصلاح المؤسسي.

كان الالتزام الأصلي لمركز IDRC يمتد على ثلاث سنوات، ولكن اشتراك المركز في مشروع TSS استمرّ عبر أربعة مراحل لمدة تقارب 15 عاماً. خلال تلك الفترة، أصبح برنامج الأبحاث، في نظرأغلب المعينين، هو الذي يجمع شمل دول مجموعة G-24 (G-24). وأصبح الدعم الآخر، المالي أو العيني، يأتي من

UNCTAD، ومن حكومات الدانمارك وهولندا، ومن حكومات دول الـ 24 نفسها.

تولّى TSS أكثر من 100 دراسة خلال السنوات الـ 15 الماضية. ومن أهم إنتاجات البرنامج 11 مجلّدًا عن القضايا النقدية والمالية الدوليّة في التسعينيات، وعشرات الأبحاث المنشورة في سلسلة مناقشات أبحاث G-24. كان هدف الدراسات هو توفير تحليل تقني من وجهة نظر جنوبية في الحوار المتواصل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو نوع الأبحاث والتحليلات التي كانت مخصوصة في السابق في المؤسّسات الماليّة الدوليّة. كما هدفت المنشورات أيضًا إلى تبنيه أعضاء G-24 إلى المسائل الجديدة.

بالإضافة إلى تأمين أبحاث متصلة بالتنمية شكل المشروع مصدرًا للأفكار الجديدة لجتمع السياسات العامة الدولي، فضلًا عن الأكاديميين ومعاهد الأبحاث. من وجهة نظر IDRC، رفع البرنامج قدرته على الوصول إلى كبار صناع السياسة والمؤسّسات العاملة في هذا المجال المتخصص للتنمية.

الوصول إلى صناع السياسة

عمل عالم الاقتصاد الشهير ج. ك. (جري) هيلاينر، وهو حالياً أستاذ فخري للاقتصاد في جامعة تورونتو كمنسق أبحاث TSS لمدة ثمان سنوات، بدءاً من عام 1991. تعلّق د. ديانا توسي، مقيمة مشروع IDRC أنَّ هيلاينر كان "مدير مشروع نشيط جدًا"، يحضر اجتماعات نواب وزراء G-24، وجلسها الحاكم. كما كان مؤيدًا هامًا لدور أكبر للدول النامية في الشؤون المالية العالمية.

أشار هيلاينر إلى أنه في أواسط التسعينيات، كانت الدول النامية تشكّل 44 بالمائة من إنتاج العالم من حيث تكافؤ القوة الشرائية. "الدول النامية كمجموعة مهيئة عمومًا للنمو" بوتيرة مضاعفة تقريباً مقارنة بالعالم الصناعي خلال العقد القادم. الدول النامية (ودول أخرى من غير أعضاء G-7) هي دول هامة اقتصاديًا وديموغرافيًا، وهي تزيد من أهميتها بسرعة في الاقتصاد العالمي".

كمثال على تلك الأهمية، أشار هيللينر أنه "خلال الركود الذي أصاب العالم الصناعي عام 1991 تحولت ثلاثة أرباع الزيادة في الصادرات العالمية إلى أسواق الدول النامية، وخفف ذلك من حدة مشاكلها".

بينما أثبتت بفاعلية الحاجة إلى إعطاء دور أكبر لدول G-24، واجه هيللينر مشاكل أقل أهمية في العمل اليومي لبرنامج الأبحاث، لا سيما في مجال التواصل. إذ تبيّن أن لائحة المراسلات المستخدمة لتوزيع نتائج المشروع كانت قديمة العهد في أغلب الأحيان. وبالتالي، لم تكن المواد تصل إلى الأشخاص المعنيين. أشارت د. توسي أيضًا إلى وجود "فرضية خاطئة" أنه بتوزيع النتائج على المدراء التنفيذيين، سيتطلع عليها البقية".

تم التغلب على معظم هذه المشاكل في المرحلة الثانية من المشروع، من 1993 إلى 1996، وأُتخذت من البداية خطوات هامة لزيادة الحسّ بالمسؤولية ازاء برنامج G-24 لدى الدول الأعضاء نفسها. واشتمل ذلك على مساهمة الدول بالتمويل، وإيجاد آليات جديدة لتوجيه الأبحاث وقياس حاجات السياسات. تحت هذا العنوان، شُكّل عمل المجموعة التقنية تطورًا هامًّا، استنادًا إلى د. توسي.

جمع الباحثين مع ممثلي G-24 في إطار رسمي، أُدت المجموعة التقنية دور وسيط بين برنامج الأبحاث ودول G-24. كانت آلية توقعنا فيها أن يردم الحوار الفجوة بين الأبحاث والسياسات.

تغير المقاربات

تّمت محاولات أخرى لإقامة علاقة أوّلئك بين الباحثين وصناعة السياسة خلال المرحلة الثالثة الحيوية للمشروع بين 1996 و2000. وتضمنّت إنشاء مكتب اتصال هدف إلى تأمين إمكانية التواصل بشكل أفضل مع المدراء التنفيذيين. بالإضافة إلى ذلك، وفرت المجتمعات غير الرسمية بين باحثين وصناعة سياسة من بلدان G-24 فرصًا للمساهمة السياسية المباشرة في برنامج الأبحاث.

شهدت هذه المرحلة من المشروع أيضًا تقاعده هيللينر وتعيين منسّق أبحاث جديد هو داني روذرifik، أستاذ الاقتصاد الدولي في كلية جون كينيدي للحكومة في جامعة هارفرد. انكبّ روذرifik على الفور على تحسين نشر نتائج برنامج

الأبحاث. فتم النشر عن طريق الإنترنت، وكانت خطوة كبيرة في جعل نتائج برنامج الأبحاث متوفّرة عالميًّا. كما تمت محاولة لجعل تلك المواد أكثر توفرًا من خلال إتمام بعض رسائل الأبحاث المفصلة برسائل أقصر حول مواضيع استراتيجية. فلم تعد الرسائل تُنشر في مجلّدات بسبب طول الوقت، بل أصبحت تُنشر بشكل مشترك مع UNCTAD وهارفرد كرسائل مناقشة مفصلة.

حدث تغيير هام آخر في المقاربة، وكانت محاولة لبلوغ جمهور أوسع والتأثير على السياسات العامة على المستوى العالمي، مع المساهمة أكثر في الحوار الأكاديمي حول المسائل النقدية والمالية الدولية. وكما أشار اقتراح المرحلة الرابعة، سيتم نشر دراسات مستقبلية "هادفة إلى المساهمة في مناقشات دورية أوسع حول المسائل المالية والنقدية من وجهة نظر تنمية في الدوائر السياسية والحكومية والأكاديمية، وفي المجتمع المدني ككل".

شكل ذلك تحولاً هاماً عن مسار السنوات التسع الماضية، عندما كان برنامج الأبحاث يتمحور دائمًا حول المدراء التنفيذيين للدول G-24 كجمهور أساسى، استناداً إلى د. توسي. أدى هذا التغيير في القصد إلى توثر بين منسق الأبحاث، الذي كان يؤيد التغيير طويلاً الأمد، ومكتب الاتصال، الذي كان يميل إلى أبحاث تلبى الطلبات الآنية.

الأهم أن صلاحيات منسق الأبحاث، وأدوار عاملين آخرين في المشروع - وهي لم تُحدّد رسميًّا - أصبحت موضوع جدل. فخلال هيللينر، الذي شدد على ملكيّة G-24 للمشروع، اعتبر رودريك نفسه مسؤولاً أمام UNCTAD بشكل أساسى، ورأى المشروع كمساعدة تقنية للدول G-24، شبيهة بالمساعدات التقنية الأخرى التي يقدمها.

نشأت الخلافات جزئياً عن اختلاف في فهم آليات صنع السياسات، برأي د. توسي. "تقليديًّا، تُعتبر صناعة السياسة عملية تبسيطية يتم فيها إعداد الأوراق والموافق وعرضها على صناع السياسة لاستخدامها في المفاوضات وفي اتخاذ القرارات السياسية"، مضيفة أنه رأى ينبعه كثيرون اليوم. في السنوات الأولى، اعتقاد كثير من دول G-24 بصحّة المقاربة التبسيطية، وظنوا أنّ من شأن رسائل

الأبحاث أن تؤثّر مباشرةً على السياسات. وحتى اليوم، ما زال يسود "شيء من الأمل في أنّ النّواب والوزراء سيقرأونها وسيتأثّر موقفهم بها".

إن بديل المقاربة التبسيطية لممارسة التأثير على السياسات هو ما سُميّ "التوعية"، حيث تؤثّر الأبحاث مباشرةً على "تناقل وانتشار" الأفكار على مدة من الزمن. قارن هيلاينر هذه المقاربة بـ"مفعول المياه التي تقطر شيئاً فشيئاً على الصخر إلى أن يأخذ في التآكل". بالمقابل، رأى رودريلك أنه فيما تسدّد المقاربة التبسيطية المتطلبات الآتية، تهدف "التوعية" إلى إحداث تغيير في السياسات بعد إحداث تغيير في الرؤية والمفاهيم.

الاستخدام الحالي لنتائج برنامج الأبحاث ليس واضحاً، ولدى مختلف المشاركين وجهات نظر مختلفة حول من يستخدمها وكيف. فيرى عزيز علي محمد، من مكتب الاتصال في G-24 أنّ الرسائل المنشورة من قبل TSS يقرأها إجمالاً أشخاص يحتلّون مناصب متقدمة في آلية صنع السياسات. بالمقابل، يعتقد رودريلك أنّ المدراء التنفيذيين والمساعدين هم أهمّ مستخدمي تلك المواد. ويظنّ مدير تنفيذي سابق من نيجيريا، باطريك أكتو، أنّ الرسائل هي ذات جودة عالية، ولكنّها لم تبلغ مجتمع السياسات على مستوى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويقول إنّ الأبحاث "تساعد على فهم الإطار الذي تُصنّع فيه السياسات، ولكنه لا يساعد حاليّاً في التفاوض في مسائل معينة مدرجة على جدول الأعمال اليومية". ولكن، تختتم د. توسيي أنّ امتلاك دول G-24 لبرنامج أبحاث رسمي يوفر نوعاً من التصديق على مسائل الدول النامية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ حضور المدير الإداري لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي اجتماعات G-24 يعطي المسائل التي تطرحها تلك الدول شرعية أكبر من تلك التي تمتاز بها المسائل المطروحة من هيئات دولية أخرى. أخيراً، فإنّ تلقّي برنامج الأبحاث تمويلاً من مؤسّسات مانحة متعدّدة الجنسيّات يمنحه مزيداً من القبول.

تقييم نسبة التأثير على السياسات

استناداً إلى دراسة مدى تأثير برنامج الأبحاث على السياسات، التي نفذها IDRC، ثمة ثلاثة أنواع من ممارسة التأثير على السياسات:

1. زيادة القدرات السياسية: يشتمل ذلك على تحسين المعرفة، وتقسيم الدعم، وتطوير أفكار جديدة وقدرة على نقلها ونشرها، وتنمية كفاءات جديدة في مجال الأبحاث والتحليل. وتعتبر الطلبات على ملخصات سياسية مفصلة من المؤشرات على الحاجة إلى مزيد من المعرفة في مسألة معينة.
2. توسيع آفاق السياسات: شكل التأثير الناتج شبيه بمقاربة "التوعية" كوسيلة لمارسة التأثير على السياسات، وغالباً ما يتمثل في مفاهيم جديدة يتم إدخالها، وأفكار جديدة تُدرج على جدول الأعمال، وباحثين ومثقفين آخرين يأخذون مواقف جديدة تمتاز بفهم أوسع للمشاكل. وهذا ما يعتبر أحد أهم أشكال التأثير الناتج عن برنامج الأبحاث.
3. التأثير على آليات صنع السياسات: ويشير ذلك إلى تعديل جوهري للبرامج أو السياسات. يعتبر ذلك هدفاً بعيد الأمد بالنسبة إلى برنامج الأبحاث، مع أنه في بعض الحالات يمكن اعتبار التغيير أنه ينبع عن تأثير برنامج الأبحاث بمفرده.

بيانات أساسية

مدة العمل: 1988-2003

الأهداف:

1. مساعدة الدول النامية على تعمية قدراتها في المفاوضات النقدية الدولية.
2. تعزيز جهوزيتها التقنية وقدرتها على المشاركة والمساهمة في جميع مراحل النقاش والتفاوض ضمن إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

نتائج الأبحاث:

1. النشر الإلكتروني والتقليدي لرسائل الأبحاث في مجالين رئيسيين:
 - (أ) البحث الاقتصادي التقني
 - (ب) البحث في الأعراف (أي حول دور وأداء المؤسسات المالية الدولية)

المرحلة 1: 32 دراسة بحث
 المرحلة 2: 36 دراسة بحث
 المرحلة 3: 27 دراسة بحث
 المرحلة 4: 15 دراسة بحث
2. مجموعة من 11 مجلداً حول القضايا النقدية والمالية الدولية في التسعينيات.
3. 24 رسالة في سلسلة رسائل حول مناقشات دول G-24.

التفاوض في العالم الجديد للتجارة الدولية: البحث يساعد أميركا اللاتينية على التعاطي مع حوار تجاري يزداد اتساعاً

يرتكز هذا الملخص على دراسة حالة قام بها لويس ماكادار.

في أواخر التسعينيات، في أعقاب جولة الأوروغواي من المفاوضات التجارية الدولية، وجدت بلدان أميركا اللاتينية نفسها غارقة تماماً في فيض من القضايا التي كانت بعيدة حتى ذلك الحين عن خطاب التجارة الخارجية. وكانت على وشك أن تتحول إلى مجرد مُشاهد في لعبة حيوية بالنسبة إلى بقاعها. تلك كانت المرحلة التي تدخل فيها باحثون، بدعم من IDRC، سعياً إلى جمع مختلف قطاعات وبلدان المنطقة للبدء بكتابه فصل جديد من فصول تاريخ صنع السياسات في دول العالم النامي. كان فصلاً جلّياً ومثيراً للاهتمام، وإن لم يكتمل بعد.

كان ذلك في عام 1997. مررت ثلاثة سنوات على انتهاء جولة الأوروغواي المرهقة رسميًّا وتوقع الاتفاques الناتجة عنها. ولكن في عقول المفكرين مثل روهييتون ميدورا، الذي قاد فريق العمل الخاص بمبادرة برنامج التجارة، والتوظيف، والمنافسة التابع لمركز IDRC، ظهر أن المطلوب بعيد المدى. كان ثمة مشكلة.

كشفت المفاوضات التجارية التي سميت باسم الدولة الأمريكية اللاتينية التي بدأت فيها في أيلول عام 1986، ضعفاً كبيراً في قدرة المنطقة على التفاوض. ويبدو أنها أكدت الفرضية التي طرحتها قبل ربع قرن عالم الاقتصاد البرت هيرشان، التي تفيد أنَّ بعض البلدان، وأبرزها بلدان أميركا اللاتينية، قد فقدت الحرية التي تتمتع بها الدول ذات السيادة لوضع الأجندة السياسية الخاصة بها. فأصبحت مجرد "دول مغلوب على أمرها" بعض الشيء، تمضي معظم وقتها في وضعية رد الفعل، عوضاً عن الفعل.

ساعدت سبع سنوات ونصف من المحادلات التجارية على إبراز هذا الضعف الإقليمي. فبعد الأوروغواي، لم تعد المفاوضات التجارية تقتصر على بيع السكر، والسيارات، والأقمصة، بل تشمل كل شيء، استناداً إلى الموقع الإلكتروني لمنظمة

التجارة العالمية (WTO)، "من فراشي الأسنان إلى القوارب السياحية، ومن المصارف إلى وسائل اتصال عن بعد، ومن جينات الأرز البري إلى علاج الإيدز". يذكر ميدورا أن تلك المحادثات "كانت الأولى التي امتدت فيها جدول الأعمال التجارية لتشمل ما نسميه الآن مواضيع الساعة داخل الحدود". وتشتمل هذه المواضيع على الاستثمار الدولي، وسياسة المنافسة، والتجارة بالخدمات، ووسائل الاتصال عن بعد، والخدمات المالية، والتشجيع على التصدير، وحقوق الملكية الفكرية، والمعاملة التفضيلية، وسياسة العمل، وبالطبع، البيئة. في هذا الخطاب الواسع، غالباً ما وجدت الدول النامية نفسها على الهاشم، عاجزة عن المشاركة تماماً، وغير واثقة من كيفية التحاوار مع هذا الفيض من القضايا. يقول ميدورا إن التمييز بين السياسات الداخلية والدولية أصبح ضبابياً، وبرزت بوضوح الحاجة إلى "قدرة تحليلية في غاية التخصص والتطور من جانب المفاوضين التجاريين".

لاحظ ميدورا وغيره من المشاركون في جولة سريعة عام 1997 في بوينس آيرس، في الأرجنتين، إشارة أخرى إلى افتقار أميركا اللاتينية إلى الاستعداد للمشاركة في حوار حول سياسات التجارة الدولية المت坦مية. فنشر في مجلة فانيانشيل تاميفر جزء من دراسة أجراها البنك الدولي تشير الشكوك حول أداء وفاعلية أميركوسور، وهو اتفاق تجاري إقليمي وضع قبل ست سنوات بين الأرجنتين، والبرازيل، والباراغواي، والأورغواي. وأتى الرد المنطقي على ذلك ليس من أميركا اللاتينية، بل من مكتب مسؤول في بنك التنمية الأميركي في واشنطن.

يقول خبير لتجارة الخارجية لويس أبوغاتاس: "في الدول الصناعية، ثمة مئات من مراكز الدراسات التي تُنتج رسائل أبحاث خاصة بالسياسات يتم تحليلها من قبل السلطات ومن ثم استخدامها في المفاوضات. في بلادي، بيرو، ما من جامعات أو مفكرين يقومون بهذا النوع من الأبحاث". ووصف الواقع الأميركي اللاتيني قائلاً إنه "يخاطر بمستقبل بلدانا كل يوم على طاولة المفاوضات".

كانت ثمة مشاكل أخرى أيضاً، تمثل في العياب التام للخبرة التقنية، لا سيما بين الدول الأصغر؛ وـ"الهوة" التي تفصل في بعض الحالات بين صناع السياسة

ومجتمع الأبحاث؛ وضعف التنسيق بين مختلف المؤسسات ضمن الحكومة الواحدة. أدت جولة بوينوس آيرس إلى تسخير غير مسبوق لمجتمع الأبحاث من أجل إنتاج المعلومات الازمة لممارسة التأثير على صناعة السياسة التجارية في أميركا اللاتينية وعلى الحوار التجاري الدولي بطرق حديثة وإيجابية.

وصول الباحث إلى طاولة الحوار

هكذا إذاً أبصر LATN النور. فكما أنّ مفكّري وباحثي الدول المتطورة كانوا ممثّلين حول طاولة المفاوضات من خلال استخدام توصياتهم في آليات صنع السياسة في بلدانهم، كان الوقت قد حان للباحثين لإيجاد مكان لهم ليتحدثُوا باسم أميركا اللاتينية في قاعة المفاوضات. في كانون الأول 1997، وُضعت مسوّدة اقتراح مشروع. وفي آذار الذي تلاه، وافق IDRC على منحة كندية بقيمة 1.32 مليون دولار إلى كلية العلوم الاجتماعية في أميركا اللاتينية (FLACSO) لتأسيس LATN. ينذرّ المستشار الاقتصادي لويس ماكادار أهداف LATN في دراسة حالة حديثة أجريت لمعرفة ما إذا كان المشروع قد بدأ بممارسة التأثير على السياسات العامة وبأية طريقة. يقول ماكادار إنّ LATN هدف إلى:

1. دعم وضع جدول أعمال وصياغة سياسات في دول أميركا اللاتينية إستجابة للتوجهات والقضايا الجديدة في نظام التجارة الدولية.
2. تسخير قدرة البحث الموجودة في دول أميركا اللاتينية للمشاركة في مفاوضات التجارة الدولية والمساهمة في تطوير الموارد البشرية.
3. تعزيز التعاون بين المؤسسات المشاركة سعياً إلى دعم الأهداف طويلة الأمد للشبكة.

ينوي كثير من الأشخاص الذين قابلهم ماكادار خلال إعداده لدراسة الحالّة اّيّاع مقاربة إقليمية للمفاوضات التجارية كهدف تكميلي هامّ. ومن حيث آلية إدارة الأبحاث نفسها، يشددون على أهمّية دور LATN التنسّيقي في استغلال خبرة مؤسسات وطنية وإقليمية مختلفة وإيجاد "أرضية مشتركة" من خلال ردم الهوة الفاصلة بين الحكومات، والباحثين، والقطاع الخاصّ، التي دار حولها نقاش طويل".

وتنقسم الدراسات التي أجريت لتحقيق هذه الأهداف إلى ثالث مجموعات.

1. المجموعة 1: تتضمن مسائل واسعة وشاملة، كالشروط المسقبة لتشكيل التحالفات التجارية وتحديات المساومة في إطار التحالفات دائمة التغيير.
2. المجموعة 2: تشمل دراسة، من وجهة نظر أميركا اللاتينية، للمسائل الجديدة، بما فيها اللائحة الطويلة من الأمور المطروحة في جداول المفاوضات التجارية والتي جعلت جولة الأوروغواي مفيدة للغاية.
3. المجموعة 3: يقول ماكادار إنها "تألف من دراسات حالات بلدان تهدف إلى تحديد استجابات وطنية قصوى أو عملية في إطار نظام العلاقات التجارية الدولية الحالي للأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي، وكولومبيا، والمكسيك، والبيرو، والأوروغواي، وفنزويلا.

اشتملت الشبكة التي تألفت لتنفيذ هذا المخطط في ربيع عام 1998 على اثنى عشر باحثاً. واليوم، أصبحت تضم 35 باحثاً من أكثر من 30 مؤسسة أكاديمية. تشتمل الشبكة أيضاً على مسؤولين في مجال السياسة من دول أميركا اللاتينية، وزملاء عاملين في عدد من الوكالات الدولية الأكاديمية، والحكومية، وغير الحكومية. يُعتبر معظم باحثي LATN أكاديميين متخصصين - كثيرون منهم، أمثال مديرية الشبكة ديانا توسي، حققوا شهرة دولية - ذوي خبرة واسعة في القضايا التي تعالجها شبكة LATN. ثمة أيضاً عدد من الباحثين الشباب، لا سيما من طلاب الماجستير أو الدكتوراه أو خريجي FLACSO.

تحسين علامة LATN التجارية

توجه LATN بسيط وبراهمي. فهي تسعى إلى توفير أبحاث تناسب السياسات تلبّي حاجات صناع السياسة في المنطقة، المنتمين إلى الحكومة، وإلى القطاع الخاص في أغلب الأحيان أيضاً. من الأمثلة على هذه المقاربة هو البحث الذي أجرته توسي ونائب مدير LATN، ميغيل لينغييل حول الإعانات المالية في مجال التصدير. كانت تلك الدراسات قيمة، نظراً إلى الأهمية القديمة للإعانات

بالنسبة إلى صناعات أميركا اللاتينية الأساسية، والشكاوی الصادرة من دول أخرى تكون تلك المساعدات تمنحها ميزة غير عادلة.

بعد جولة محادثات الأورغواي، التي عرّفت تعبير الإعانة المالية وحدّدت بوضوح ممارسات تعزيز التصدير المقبولة، يقول لينغييل: "وجدت البلدان نفسها مقيدة الأيدي في ما يتعلق بسياسات تعزيز التصدير". حددت الدراسة "هوماش المناورة" التي ظلت موجودة بعد توقيع الاتفاقيات في إطار جولة محادثات الأورغواي، والتي كانت تتفق مع الواجبات الثنائية ومتعددة الأطراف. واكتشف الباحثان الخيران أن بعض التدابير، كتعويض الضرائب غير المباشرة على مواد مثل نفقات الطاقة ومثل المبادرات السياسية كالبحث والتنمية أو دعم التدريب، ظلت تفني بالغرض.

كان من نتائج مقاربة LATN المركّزة أيضاً متابعة دراسة ما توصلّ إليه باحثون وأكاديميون آخرون في مجال التجارة الدولية، عوضاً عن الاستسلام لإغراء القيام ببحث جديد. يصف ماكادار ما يسمّيه "علامة LATN التجارية"، وهي طريقة الشبكة الخاصة في النظر إلى المشاكل، التي "تشمل اعتماد مقاربات من أدبيات الأبحاث وإعطائهما الأولوية بشكل من الأشكال، وتطبيقاتها على مسائل تتعلّق بالمفاوضات التجارية". ويشتمل هذا المزيج على عناصر تقنية، وقانونية، وقضائية، واقتصادية. ويمكن تلخيص هذه المقاربة الفريدة لشبكة LATN على أنها "معرفة أكاديمية مطبقة خصيصاً على مجال ملموس".

رأى شبكة LATN أيضاً حاجة إلى الجمع بين المهدف الواضح والمرونة المبدعة. فبينما ظلت الأهداف في اقتراح المشروع الأصلي لمركز IDRC موجودة، تم التركيز أكثر على تنفيذ جدول الأعمال المتغير الذي يخصّ أطراضاً متعددة ويقدم صورة مربكة ومتغيرة. فبرزت الزراعة كمسألة أساسية، تتبعها سياسة المنافسة، وتدعويل الأنظمة التجارية متعددة الأطراف، ومسائل الحماية، ومكافحة إغراق السوق، والخدمات.

تم التركيز أيضاً على عملية صياغة السياسات داخل الحكومات الفردية، وعلى أهمية تكييفها مع حاجات المفاوضين. وعُدّل المشروع أيضاً ليشدد أكثر على

التعليم. يقول ماكادار: "كانت السلطات أقلّ اطلاعًا ممّا افترضنا في الاقتراح الأصلي". كان التركيز على التعليم هاماً جدًا بسبب الحاجة الجديدة إلى خوض مفاوضات متعددة ومتزامنة، وبسبب ندرة المواد المنشورة حول مواضع ذات صلة باللغة الإسبانية ومن وجهة نظر أميركا اللاتينية.

احتاجت المرونة أيضًا إلى تغيير المستوى الذي يتمّ فيه استهداف نتائج بحث LATN. فنظرًا إلى التغييرات المتكررة على مستوى الوزراء ونواب الوزراء، بدأت شبكة LATN توجه موادها نحو ذوي المناصب البيروقراطية المتوسطة. فأدركـت الشبكة أنّ هذا المناصب المتوسطة للسلطة تستطيع أن تؤمن مراقبة المعلومات، والقدرة على ممارسة التأثير على صناعة السياسة بطرق ذكية، والقيام بمسؤولية تأمين استمرارية السياسات.

هل تحقق الحلم؟

عندما سُئل ميدورا ما إذا كان الحلم الذي دفعه هو وعدد من الزملاء الأميركيين اللاتينيين إلى ابتکار مفهوم LATN قد تحقّق، أجاب، وهو قد أصبح الآن نائب رئيس IDRC، فرع البرامج والشراكة: "يشكّل بناء القدرات عملية بطيئة، ونحن لا نملك أوهامًا بحدوث تغيير جذري بين ليلة وضحاها. ولكن إن كان لي أن أقيّم النقطة التي وصلت إليها LATNاليوم، أقول إثني راضٍ للغاية". ودليلًا على نجاح LATN، يشير ميدورا إلى أنّ الشبكة ساعدت على ولادة شبكات شبيهة بها، تشمل شبكات، أُسّست أيضًا بدعم IDRC، في أميركا اللاتينية نفسها وفي جنوب آسيا وجنوب أفريقيا.

يظهر هذا التقييم الإيجابي في نتائج دراسة الحالات التي أجرتها ماكادار، لا سيّما من حيث فاعلية المشروع في ممارسة التأثير على السياسات. وقد وجدت دراسة شاملة أجرتها وحدة التقييم في IDRC، وتشكّل دراسة ماكادار جزءًا منها، ثلاثة أشكال كبيرة من ممارسة التأثير على السياسات: زيادة القدرات السياسية، وتوسيع الآفاق السياسية، وممارسة التأثير على آليات صنع السياسة. وقد وجد ماكادار أدلة على التأثير في الحالات الثلاثة، لا سيّما في الحالين الأوّلين.

1. زيادة القدرات السياسية: أثبتت شبكة LATN بناحها في هذا المجال، ليس فقط من حيث كمية العمل، بل من حيث نوعيته أيضاً، إضافة إلى الطرق الجديدة التي وجهت نشاطات البحث لضمان معالجة حاجات معينة في مجال المفاوضات التجارية الدولية وسياسة التجارة الدولية والتوصّل إلى تقييف مفاوضي أميركا اللاتينية، وزيادة اطلاعهم، وتقويتهم. ويعتبر تلقين جيل جديد من الأكاديميين - كثير منهم قد يصبح من صناع السياسة لاحقاً - في هذا المجال من البحث العلمي الاجتماعي مثلا آخر على توسيع القدرات.
2. توسيع الآفاق السياسات: تشمل "مقاربة التوعية" هذه الأبحاث، ونشر المعلومات، والتدريب الذي ساعدت من خلاله الشبكة على تأهيل صناع السياسة، والمفاوضين، والمسؤولين المتنمرين إلى المناصب المتوسطة، ومثلّي القطاع الخاص من أجل القيام بتحليل السياسات التجارية الدولية وآلية صنع القرار على نحو أكثر فاعلية. وقد اتجهت حكومات أميركا لاتينية عدّة - الأرجنتين، والباراغواي، والبيرو، وعدّة بلدان من أميركا الوسطى - إلى الشبكة طلباً للمساعدة. فوزير التجارة الأرجنتيني، الذي واجه شكاوى من لوبى الأحذية بخصوص الاستيراد المنافس من البرازيل، تمكّن من حل النزاع بمساعدة رسالة بحث من نائب مدير LATN، ومن خلال المشاركة المباشرة للكاتب في المحادثات.

كما أنّ هيئات محلية، بما في ذلك مجتمع دول الأنديز والمعهد الأميركي للتعاون في الزراعة، والاتحاد الكونفدرالي الوطني للصناعات في البرازيل طلبوا أيضاً مساعدة LATN في المفاوضات التجارية. فساعدت الشبكة معهد البنك الدولي على تعديل مسارات سياساته التجارية وفقاً لحاجات المنطقة في محاولة دعمها أيضاً البرنامج الدبلوماسي التابع لـ UNCTAD. ورأى UNCTAD وـ WTO، وكلاهما مرتبطان بشبكة LATN، في الشبكة وسيلة لتعزيز التعاون الإقليمي بين المنظّمتين. كما شاركت الهيئة الاقتصادية لأميركا اللاتينية وجزر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة (ECLAC) بعمل LATN. فورش العمل التي أقامتها LATN جمعت مفاوضين من مختلف الوكالات الحكومية في البلد

الواحد، فضلاً عن مثيلين لدول مختلفة وللقطاع الخاص، في بيئة غير تنافسية، وغالباً للمرة الأولى.

3. ممارسة التأثير على آليات صنع السياسات: يصعب توضيح هذا التعديل الجوهرى للسياسات أو البرامج في هذه المرحلة المبكرة. ولكن، بدأت بعض الأمثلة تظهر. ففي مقاربات مفاوضات الدول النامية لتحرير الخدمات، كانت الحكومات تتقبل الحاجة إلى الذهاب إلى طاولة المفاوضات بعدد من الخيارات، عوضاً عن موقف متصلب واحد، نتيجة لإسهامات الشبكة، ولو جزئياً على الأقل. وجرى تثمين دراسات الشبكة ومواقعها الإلكترونية في إعداد التحليل لخلفيات التشريع المتعلق بمكافحة إغراق السوق وموازنة الإعلانات في الأرجنتين. وبعد حلقة دراسية زراعية نظمتها LATN لإعداد صناع السياسة من أجل المفاوضات الدولية الوشيكة، أعدت وزارة الزراعة الأرجنتينية سلسلة من الدراسات التي تحولت إلى كتب موجودة الآن في مكتب كلّ صانع قرار.

بعض الدروس

1. يعتبر توقيت موضوع البحث عنصراً أساسياً للتأثير على السياسات.
2. ينبغي الأخذ بالاعتبار العوامل السياسية والمؤسسية (بما في ذلك في حالة LATN، إمكانية أن يكون الشخص نفسه هو باحث، ومفاوض، وصانع قرار في الوقت نفسه أو على مرّ الوقت).
3. من شأن هيكلية العلاقات التي تقيمها الشبكة ومقاربات نشر المعلومات أن تساعد إما على تسريع النجاح أو إعاقةه.
4. ينبغي موازنة وضوح الأهداف مع الاستجابة المرنة إما للتغيير الظروف أو لتحديد التغيرات في اقتراح المشروع الأصلي، كما حدث عندما تحولت LATN من نشر نتائج الأبحاث في كتب إلى استخدام رسائل البحث المقتضبة عند الحاجة إلى معلومات سريعة وواقعية.
5. في حالة LATN على الأقل، كانت اسجابة الأبحاث للحاجات الخاصة بالسياسات وتشديدها على تلبية تلك الحاجات من عوامل النجاح.
6. من شأن استخدام الإعلام العام في جهود النشر أن يساعد على زيادة التأثير على السياسات وعلى إثبات ما يمكن تسميته شفافية السياسات.
7. يعتبر تأليف مقاربة واحدة يمكن تطبيقها على جميع الدول أو حتى ضمن منطقة واحدة صعباً، هذا في أفضل الحالات.

<p>بيانات أساسية</p> <p>مدة العمل: 1998-2002</p> <p>الأهداف:</p> <p>إجراء بحث موجه بحسب السياسات حول مسائل جديدة في العلاقات التجارية الدولية من أجل:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. دعم عملية وضع جدول الأعمال وصياغة السياسة في دول أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي (LAC) استجابة إلى التوجهات الجديدة في النظام الدولي. 2. تعزيز قدرة البحث الحالي في دول LAC للمشاركة في المفاوضات التجارية الدولية. 3. تعزيز التعاون بين المؤسسات المشاركة بهدف تأمين البقاء طويلاً للأمد للشبكة. <p>رسائل عمل وملخصات سياسات حول:</p> <p>رسائل هامة مثل الشروط المسبقة للتحالفات التجارية، والمساومة، وال العلاقات بين تعددية الأطراف ومبادرات التكامل الإقليمية.</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. مسائل هامة مثل الشروط المسبقة للتحالفات التجارية، والمساومة، وال العلاقات بين تعددية الأطراف ومبادرات التكامل الإقليمية. 2. مسائل جديدة من وجهة نظر LAC، كالاستثمار الدولي، وسياسات المنافسة، والخدمات المالية، ووسائل الاتصال عن بعد، وحقوق الملكية الفكرية، وتسوية النزاعات، الخ. 3. دراسات حالات لبلدان لتحديد ردود الفعل الوطنية المتأتى أو الممكنة في العلاقات التجارية الدولية. 4. موقع على شبكة الإنترنت، ونشرات، ومؤتمرات. 5. دورات تدريبية. 6. اجتماعات مع مسؤولين. 7. استشارات. 	<p>نتائج الأبحاث:</p>
---	------------------------------

ادارة الموارد

10

مشاركة الأرض وصياغة آفاق المستقبل: في لبنان، شكل الإجماع الاجتماعي وإعادة إحياء المؤسسات عنصرين أساسيين في البحث عن استراتيجية مستدامة لاستخدام الأراضي

يرتكز هذا الملخص على دراسة حالة كتابها ديفيد بروكس.

من أهم إنجازات مشروع "التحسين المستدائم للأراضي الهمامشية في لبنان" هو مساعدة المجتمعات التي تقطن منطقة عرسال الفقيرة في لبنان تجاوز الصراع الاجتماعي واعتماد مسار جديد نحو الاستخدام المستدائم لمورد شحيح. ولكن، كان لهذا المشروع آثاراً غير متوقعة، إذ ساهم بإعادة إحياء حكومة بلدية متحضرة ودفعت الباحثين اللبنانيين والمهتمين الدوليين إلى اعتماد مقاربة جديدة للأبحاث البيئية.

ثمة إحساس قويٌّ بالتاريخ يتعلّق بعرسال، وهي منطقة جبلية شبه جافةٍ وقليلة السكّان، تمتّد على مساحة 36.000 هكتار شرق لبنان، حتّى الحدود السوروية.

يرجع تاريخ بلدة عرسال (تحمل الأرياف المحيطة بها الاسم نفسه) إلى 350 عاماً تقريباً، وتعود الآثار في مقبرتها إلى 100 عام. في الذاكرة الحديثة، كانت القرية مؤلّفةً بمعظمها من الخيم، مع أنَّ أغلبها استُبدل الآن بالمنازل الحجرية. وما زال كثير من سكّان المنطقة يكسب رزقه من تربية الماشية؛ في الواقع، يفوق عدد الماعز والخراف عدد الناس بنسبة اثنين لكلَّ واحد. ولكنَّ التغيير وصل إلى عرسال، حاماً معه أنباء سارةً وغير سارةً آن واحد. لم يكن متوقعاً في هذه البقعة الجافة من البلاد أن تزدهر زراعة أشجار الفاكهة ذات التواة، التي أدخلها

عام 1952 شخص من أبناء المنطقة لُقب بـرجل الكرز، لأنّه أحضر أول شتلة كرز. ولكن، خلال نصف القرن الذي أعقب ذلك، ازدهرت البساتين. وهذا يعني أنّه في الوقت الذي كان فيه قطع الأشجار مشكلة كبيرة في المناطق الأخرى، كان أحد أكثر الأماكن جفافاً في لبنان يزداد خصراً. في عرسال الآن مليونا شجرة، معظمها من أشجار الكرز والمشمش، التي تشكّل مصدر دخل كبير بالنسبة إلى 60 بالمائة من سكّانها.

ولكن في مقابل هذا الازدهار الاقتصادي، تفاقم الصراع الاجتماعي والشكوك البيئية. إذ قام مزارعو الفاكهة "بتسييج" بعض أفضل الأراضي الزراعية. فعطّلوا وقلّصوا هجرة القطعان، ومنعوا مربي الماشية من استخدام الأرضي التي اعتمدوا عليها خلال الفترات الأكثر جفافاً. ولم تكن المؤسّسات المحليّة قويّة بما فيه الكفاية لحلّ الخلافات بين مربي الماشية والمزارعين، الذين انتما إلى أسر وطبقات اجتماعية مختلفة. وتفاقم هذا الشرخ الاجتماعي بتعاظم تفاوت الدخل، لأنّ الأسر التي اعتمدت على زراعة الفاكهة تمكّنت من كسب ربع أكبر وبجهد أقلّ من مربي الماشية.

مشاكل بيئية في الأفق

أدّى نمو صناعة الفاكهة إلى قلق بخصوص تراجع التربة. قال أستاذ مدرسة عرسالي: "لا يعرف الناس كيف يعتنون بأراضيهم كما يجب، فقد كانوا رعاة ماشية في السابق. أصبحت التربة ضعيفة، وتقلّصت مساحة الأرضي المشتركة التي يمكن لمربي الماشية استخدامها" (حمادة وآخرون 2006).

تضاف إلى هذه المشاكل نزاعات برزت عندما بدأ دخالء بقلع الصخور في المنطقة. فيما أنّ هذه الممارسة بدأت أثناء الحرب الأهليّة اللبنانيّة حين لم تكن بلديّة عرسال فاعلة، لم يكتثر أصحاب المقالع بالحصول على رخص أو بفرض أهالي المنطقة لتلك الممارسات، وغالباً ما اكتفوا بالاستيلاء على الأرض وطرد مستخدميها التقليديّين. واليوم، يغطي الغبار الناتج عن تلك المقالع أشجار الفاكهة، كما تسبّب الشاحنات بحوادث سير عديدة.

الحاجة إلى حلول متداخلة

احتاجت مواجهة هذه الحُبالة المتداخلة من التحدّيات البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية بخُنّاً واسع الطاق ومتعدد الاختصاصات، يتم إجراؤه بناء على اتصال وثيق مع المجتمعات على عدد من السنوات. فقام مركز IDRC بدعم مشروع على مرحلتين، يملّك هدفًا متعدد الأوجه، ويحمل عنوان "تحسين المستدِم للأراضي الهاشمية في لبنان". فأحد أهدافه كان مساعدة المجتمعات على إيجاد ومارسة أشكال مستدِمة من إدارة استخدام الأرض. ولكن قبل ذلك، كان عليه المساعدة على إيجاد وتطوير المؤسسات التي يمكن للمجتمعات من خلالها حل خلافاتها وتحديد الأهداف المشتركة.

يشير مؤلفو كتاب زهرة الصبار، الذي تعاونوا أيضًا كباحثين في العمل على مشروع التحسين المستدِم، إلى أن التحدّيات المتراوحة التي تبرز في عرسال تحتاج إلى أدوات متعددة. فكتباً قائلين: "اشتملت ذخيرتنا على أنظمة معلومات جغرافية تفاعلية، تمزج مشاركة المجتمع مع صور الأقمار الصناعية الحديثة؛ أشكال متعددة من الفسيفساء المؤسّساتية، كشبكة مستخدمين محلية، وجمعيات تعاونية، ومنصات تواصل؛ ونماذج جديدة للأبحاث التنموية، كمقارنة كسب المعيشة المستدِم والبحث المدمج".

قام الباحثون، المدعومون من قبل IDRC – الذين كان مقرّهم في الجامعة الأميركيّة في بيروت، مع آنّهم عاشوا في كثير من الحالات داخل المجتمع المعنى لفترات طويلة – بالتعاون بشكل وثيق مع جمعيّة التنمية الريفية في عرسال (ARDA)، وهي منظمة غير حكومية محلية. عملت ARDA كمؤسسة بديلة للبلديّة في الوقت الذي غابت فيه الهيكلية الرسمية. وساعدت لاحقاً على تعييل المجلس المحلي الذي تم إعادةه من خلال إيجاد الوسائل التي تتيح للمواطنين المساهمة في آلية صنع القرار.

من الأمثلة على ذلك شبكة المستخدمين المحليّين، التي أسّستها ARDA مع باحثي الجامعة الأميركيّة على شاكلة المجلس العربي، الذي يسهل الحوار وجهًا لوجه كوسيلة حل النزاعات. وأُضيف إلى هذا الشكل التقليدي وسائل حديثة،

كاستخدام كاميرات الفيديو. إذ اعتقاد الباحثون أنّ تسجيلات الفيديو تتيح تبادلاً أكثر صراحة وعمقاً للمعلومات، ذلك أنّ الأشخاص الذي يتحدثون عن مشاكلهم على الفيديو يعبرون عن رأيهم بشكل مباشر أكثر مما يفعلون في قاعة رسمية، بينما يملك المواطنون الذين يشاهدون الفيديو وفقاً أطول للتفكير بوجهة نظر الآخرين.

اعتمدت نواحٍ أخرى من العمل على تراوُج مشابه بين التكنولوجيا الحديثة ووسائل المشاركة. على سبيل المثال، فإن التخطيط بواسطة نظام المعلومات الجغرافية وصور الأقمار الصناعية لإظهار أنواع التربة ونماذج جريان الماء ساعد أعضاء المجتمع على وضع مخطط لبناء خزان شكل نقلة نوعية في تحول المجتمع نحو نمط أكثر ديمومة لإدارة الموارد.

فوائد فعلية للمجتمعات

كتب ديفيد بروكس وهو خبير في المياه تقييماً لمشروع عرسال قدّمه إلى IDRC، وكان تقييمه واضحاً لأثر المشروع على أهالي المنطقة. إذ كتب يقول: "كانت مرحلتا العمل في عرسال ناجحتين بكل المقاييس تقريباً". فقد اخترط أعضاء المجتمع بعمق في برنامج البحث، وغالباً ما رأوا فوائد ملموسة نتيجة لذلك. مثلاً، ساعد فريقا ARDA والجامعة الأميركية على تأسيس عدة جمعيات تعاونية، ومصنع لمعالجة الطعام للنساء، وأخر لحياكة السجاد ما زال يعمل. واطلع المزارعون ومربي الماشية على مصادر معلومات جديدة ساعدتهم على تقليل معدل الخسائر المرتفع المترن بالآفات، وقلة الماء، وسوء حالة الطرقات التي تُعتبر ظاهرة شائعة في منطقتهم. عموماً، استخدم أهالي المنطقة الموارد التي أصبحت متوفّرة. فشارك أكثر من 500 مزارع مثلاً في ورش عمل زراعية مقتربة بالمشروع.

ظهر نجاح المشروع أيضاً في الترحيب الذي لاقاه خارج المنطقة. ففي لبنان، أصبحت تجربة عرسال موضع نقاش في المجتمعات أخرى، وتم تكرار أو же العمل في مناطق أخرى. على سبيل المثال، تم تأسيس أربع جمعيات تعاونية لمربي الماشية وفقاً لنموذج عرسال. كما ذكر برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة مشروع عرسال كمثال على "أفضل ممارسة في التنمية المستدامة". في تلك الأثناء، أثني موظف عامل

مع وكالة المساعدة الألمانية GTZ، التي اعتمدت مقاربة عرسال في مكافحتها للتصحر، على المشروع نظراً إلى "الاستثمار الفكري المائل" الذي أدخله إلى عرسال.

بعد غير متوقع يعني السياسات

لم يكن التأثير على صناع السياسة وآلية صنع السياسة هدفاً صريحاً للمشروع من البداية. ولكن، وجد بروكس أنَّ التأثير ظهر في دائرة السياسات العامة بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة. فصنف المستويات الثلاثة لتأثير المشروع على السياسات على النحو التالي: (أ) "إلى الأعلى" (مارس التأثير على المؤسسات الوطنية)؛ (ب) "أفقياً" (مارس التأثير على أساليب عمل الباحثين ومؤسسات الأبحاث)؛ (ج) "إلى الأسفل" (مارس التأثير على المؤسسات المحلية والأهالي). وعندما صنف بروكس امتداد التأثير ضمن هذه الحالات الثلاثة، وجد أنَّ التأثير الأكبر كان أفقياً، يتلوه التأثير إلى الأسفل، وأخيراً إلى الأعلى.

يكمن التفسير الأساسي لقلة التأثير النسبي على المؤسسات الوطنية في أنَّ منطقة عرسال قليلة السكان كانت تاريجياً مستترة إلى حدٍ كبير لدى السلطات الوطنية. وكان الفقر وقلة المواصلات دور في تهميشها طويلاً.

يعلق بروكس: "لطالما سمعت أنَّ منطقة عرسال معزولة. وهذه طريقة غريبة لوصف منطقة يمكن للمرء بلوغها في رحلة صباحية من العاصمة بيروت. مع ذلك، لا شكُّ أنَّ الإحساس بالعزلة واقعي".

لكنَّ هذا الوضع لم يتغير كثيراً منذ انتهاء المشروع عام 2004. "إلا إذا بقيت وزارة الزراعة، كمؤسسة، منيعة نسبياً أمام عملية ونتائج دراسة عرسال"، كما أشار بروكس. مثلاً، تبقى المشاكل الكبرى في عرسال، لا سيما طابع أن رعي الماشية وإدارة الأراضي في أدنى لائحة أولويات الوزارة. ولكن ثمة بعض المؤشرات الإيجابية: "يقوم موظفون حكوميون بحضور ورشات عمل تنظم في عرسال، فيما يتناول أعضاء في البرلمان من المنطقة المشاكل واحدة تلو الأخرى لمعالجتها على مستويات عالية".

ولكن ممارسة هذا التأثير الفاتر على السياسات الوطنية لا يعني أنّ المشروع لم يكن له تأثير عامٌ هامٌ على صنع السياسات البيئية. فقد تعاونت البلدية تعاوناً كبيراً مع مشروع عرسال واعتمدت أهدافه. وهذا أمر هام لأنّ البلديات تتمتع بسلطة سنّ التشريعات البيئية، مع أنّها غالباً ما تفتقر إلى الموارد لتفعيل تلك السلطة. في الواقع، احتلَّ بعض موظفي البلدية الحاليين في السابق مناصب في منظمات غير حكومية اشتراكاً في مشروع عرسال. يشير بروكس أيضاً أنّ المنظمات المحلية التي نشأت عن المشروع، أقامت علاقات مع آليات صنع السياسات، لا سيّما على مستوى البلديات.

تغير جدول أعمال الأبحاث

ظهر التأثير الأكبر لمشروع عرسال في مناطق تقاطع الأبحاث وآلية صنع السياسة. إذ يبدو أنّ مثال عرسال أقنع الباحثين والمنظمات المانحة في لبنان بمقاربة مسائل استخدام الموارد بطرق جديدة.

مثلاً، تمثل أحد التأثيرات الأولى للمشروع على الجامعة الأميركيّة في بيروت (AUB) - وهي أساساً من أقوى مؤسّسات الأبحاث في العالم العربي، وذلك بإعادة دور العمل الميداني. ففي السابق، كان معظم العمل يتم في المختبر أو في مزرعة AUB. أمّا الآن، فيفضل باحثو الجامعة العمل بشكل وثيق مع المجتمعات، على نحو يربط نتائج الأبحاث بنتائج التنمية. بالإضافة إلى ذلك، دفعت تجربة عرسال AUB إلى تأسيس "وحدة البيئة والتنمية المستدامة متعددة الاختصاصات" (ESDU) عام 2001. وتُنتج الوحدة حالياً برامج في مجال الأبحاث، والتعليم، والتدريب، ومتقدّمة إلى منطقتين آخرين في لبنان. وتمثّل مخططات لتحويل الوحدة لاحقاً إلى مركز إقليمي للتفوق في التنمية المستدامة.

يشير موظّفون في "المعهد اللبناني للأبحاث الزراعية" (LARI) الحكومي أنّ "مشاريع عرسال كان لها تأثير كبير على كيفية رؤيتهم لدورهم وبنائهم لأبحاثهم"، استناداً إلى بروكس. ومن أبرز التغييرات هو اعتماد نموذج يقوم أكثر على المشاركة في مشاريع بحث LARI. كما قامت وكالات دولية مثل المركز الدولي

للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة ووكالة GTZ الألمانية باعتماد أوجه رئيسية من نموذج عرسال.

ومع أنّ هذه التغييرات على المستوى المؤسسي قد تبدو مفاجئة وجذرية، ولكنّ التغيير حدث ببطء وتدرج أكبر على الأرض في عرسال. ويُثبت عمل منظمات محلية جديدة أن هناك مجالاً أكبر للعمل على مستوى المجتمع المحلي، وهو أمر لوحظ إلى حدّ ما على المستوى الوطني.

بعض الدروس

- في حالات النزاع، من الأهمية بمكان العمل بشكل وثيق مع المجتمعات، والمنظمات غير الحكومية المحلية، وال المجالس.
- تُعتبر المقاربة متعددة الاختصاصات أساسية لحل المشاكل المعقدة.
- ثمة فوائد عديدة لمزج الوسائل الحديثة والتقليدية.
- يعتبر الاستقرار السياسي والمكاسب الاقتصادية الملمسة هدفين يعززان بعضهما غالباً بشكل متبادل.

بيانات أساسية

مدة العمل: 1995-2004

المرحلة الأولى: تقييم ديمومة أنظمة الزراعة الكبرى، ودراسة إمكانية تأسيس شبكة من المستخدمين لتحسين تنمية المجتمع المستديمة.

المرحلة الثانية: تقييم الخيارات التي تم العمل عليها في المرحلة الأولى، وزيادة التشديد على التحليل الجنسي كفتاح إدارة الموارد المستديمة.

أدى مشروع عرسال إلى تأسيس وحدة البيئة والتنمية المستديمة عام 2001، وهي مجموعة متعددة الاختصاصات في الجامعة الأمريكية في بيروت.

خرائط عرسال لاستخدام الأرض، ومخاطر التدهور، وقدرة الأرض؛ مقالة مهنية؛ 14 رسالة ماجستير في العلوم؛ عدّة منشورات، وتسجيلات فيديو، ومقالات صحف، وأدوات للتنمية الفروعية في المناطق الجافة؛ كتاب بعنوان بحث حول التنمية في المنطقة العربية الجافة: زهرة الصبار، شادي حمادة، منى حيدر، ورامي زريق، نشره ساوثباوند،

الأهداف:

نتائج الأبحاث:

يختتم بروكس قائلاً: "إرسال موجودة على الخارطة، مع أنها ما زالت تُعتبر منطقة نائية وغير هامة. لن ينتهي تكميش عرسال سريعاً، ولكنها اليوم أقل تكميشاً من زمن بدء المشاريع، وهذا مؤشر هام على ممارسة التأثير على السياسات".

تغير وجه صناعة المناجم في بيروت: أنباء سارة وغير سارة على السواء لعمال المناجم ومجتمعات التعدين

يرتكز هذا الملخص على دراسة حالتين قام بها فرناندو لوبيزا كارياغا.

يعتبر العمل في المناجم مهنة خطرة وقفرة، ولكن ليس بقدر ما أصبح عليه عندما أسست شركات التعدين متعددة الجنسيات مراكز لها في الدول النامية. بما أن تلك البلدان تحتاجة مأساة إلى العمالة الأجنبية التي تؤمنها صناعة التعدين، فإنها لا تُطبق دائماً النظم البيئية والصحية. يظهر مشروعان في بيروت، التي يشكل فيها التعدين صناعة كبيرة، تلك المصاعب، وتبيّن إحدى الدراسات كيف يمكن لاستخدام الفاعل للأبحاث أن يؤثّر على سياسات الأعمال والحكومة على السواء.

تجاور بلدة إيلو الواقعة جنوب بيرو على ساحل المحيط الهادئ اثنين من أكبر المناجم في أميركا الجنوبية، هما كواجويني وتوكيبيلا، اللذين يتم تشغيلهما من قبل شركة جنوب بيرو للتنقيب عن النحاس (SPCC) الخاضعة للسيطرة الأميركية. تجاهلت الشركة اعترافات موظفي البلدية والمزارعين في الوديان المجاورة، وتسبّبت بتلوّث هواء المنطقة، ومائها العذب، ومناطقها الساحلية، من دون أن تُعاقب على أفعالها، فكان يتم إلقاء النفايات المنجمية غير المعالجة في المحيط، مما أدى إلى تدمير الحياة البحرية في خليجي إيري المجاور وتلوّث مياه المحيط حتى مسافة 11 كلم بعيداً عن الشاطئ وعمق 60 متراً.

كان يتم إلقاء عشرات آلاف الأطنان من نفايات المعادن على الشواطئ، وترك لتعفون في البحر بمعدل 40-60 متراً كل عام. فتسبّبت غازات ثاني أكسيد الكبريت الناجمة عن انصهار المعادن بمشاكل صحية لأهالي المنطقة، ودمرت أكثر من 20 كلم² من المراعي الساحلية الطبيعية المحيطة بها، وحوّلت المنطقة إلى صحراء، وأتلفت الأراضي الزراعية.

والأسوأ من ذلك، استخرجت المناجم مياه ذات جودة عالية من أعلى جبال الأنديز، مقلصة كمية ونوعية المياه المتدافعه في الأنهار المستخدمة لأهداف منزلية وزراعية. وأثبتت الدراسات الجيولوجية أنَّ استخراج الشركة للمياه ساهم في انخفاض معدل جريان الأنهار الخلية وارتفاع نسبه الملوحة في أحواض الأنهار.

التعبئة في سبيل التغيير

بدأت الأمور بالتغيير في الثمانينيات عندما قررت منظمة غير حكومية محلية تدعى LABOR أنَّ إعادة توازن القوى بين المجتمع والشركة يحتاج إلى ضغط دولي. فاستناداً إلى دوريس بالفن دياز، محامية ومنظمة في LABOR: "لا تحدث النزاعات الاجتماعية والبيئية في الدول النامية مثل البيرو في ظروف متساوية. إذ يملك المستثمرون سلطة أكبر من المجتمعات الخلية، وتدعمهم الدولة لأنَّهم يوفرون موارد للاقتصاد".

بحث LABOR عن فرصة لموازنة قواعد اللعبة. فوجدها في محكمة المياه الدولية الثانية (IWt II). لم تكن المحكمة التي تدعمها أكثر من 100 منظمة بيئية أوروبية تملك سلطة قانونية، غير أنَّها اعتمدت بنجاح على الدعاية الدولية لتحقيق النتائج. قبلت المحكمة قضية LABOR، التي أيدتها السلطات المحلية، ثم طلبت من IDRC دعم البحث المفصل الذي تحتاج إليه LABOR لطرح قضيتها.

كانت توقعات المركـر بالنسبة إلى تأثير المشروع على السياسات ضعيفة، كما قال فرناندو لوايزا كارياغا، الذي قيم المشروع من أجل IDRC. "كان الشعور السائد هو أنَّه إن تمكّنا من مساعدة LABOR في إعادة عرض مرتكز على الأبحاث جيد للمحكمة، من شأن الدعاية التي ستجري لاحقاً أن تُقنع SPCC بتحسين سلوكها البيئي". إلا أنَّ LABOR ومؤيديها كانوا أكثر طموحاً. إذ اعتقدت بالفن دياز أنَّ التوصل إلى نتائج جيدة قد يدفع الحكومة إلى الاهتمام بشكاوى الأهالي وتغيير موقفها المترافق تجاه SPCC.

عملت LABOR بشكل وثيق مع بلدية إيلو منذ أواسط الثمانينيات، وأصبحت في بداية التسعينيات المستشار البيئي الأول للبلدية. فقام رئيساً بلديتان

متتاليان بتأييد قضية LABOR، التي حصلت أيضاً على دعم اللجنة البيئية الدائمة متعددة القطاعات (MPCE)، المؤلفة من ممثلين للبلديّات والوزارات، فضلاً عن دعم نقابات وتحمّعات مدنية. وصدق أنَّ رئيسها هو رئيس بلدية إيلو، إرنسيستو هيريرا بيسيرا. كان دور MPCE يقوم على مراقبة امثال SPCC للتوصيات البيئية. أراد أعضاء اللجنة رؤية عمل ملموس من جانب شركة التعدين، ولكنّهم لم يحصلوا عليه.

تحقيق النصر

أشار إدموندو توريليو من لجنة وادي إيلو للري إلى أنَّ مزارعي الوادي كانوا معنيين أيضاً بإدارة مورد المياه الشحيحة. أخيراً، نالت شكاوى المزارعين المتواصلة اهتمام مكتب التفتيش العام في الجمهورية، وأحرزت خطوة هامة، إذ وافق المفتّش العام على أن يشهد أمام المحكمة.

أدّى ذلك إلى اهتمام إعلامي وطني بالمشروع. فقبل ثلاثة أيام من جلسة المحكمة، ذكرت صحيفة أوندا في أحد مقالاتها: "قال مفتّش الجمهورية العام، د. لوز أورييا ساينز، أمس إنَّه خلال العقود الثلاثة الماضية أثارت بعض العوامل، كالتشريع المترافق وعدم كفاءة موظفي الخدمة العامة، لشركة SPCC بفرض شروطها، وعدم اتخاذ أي خطوة حلّ المشاكل، وإساءة استخدام الموارد المائية". ونقلت صحيفة أخرى، لا ريبوبليكا، عن د. ساينز قوله إنَّ إصدار المحكمة قانوناً لصالح المنظمة قد لا يشكّل سوى نصر معنوي، ولكن سيمُّ الاعتراف به في مؤتمر التنمية والبيئة في الأمم المتحدة، الذي سيُعقد لاحقاً ذلك العام في البرازيل.

تمكّنت LABOR من تأسيس حلف قويٍّ من القوى المحليّة والإقليمية لدعم قضيتها ضدّ SPCC أمام المحكمة. وشغلت تلك القضية الدراسة المولولة من مركز IDRC. قدّمت أدلة إضافية في الجلسة في شباط 1992، بما في ذلك تسجيل فيديو وشهادة حيّة من د. ساينز ورئيس البلدية بيسيرا.

ولكنَّ بالفن دياز وزملاءها أدرّوا أنَّ الدعم المحليّ والفوز بالقضية أمام المحكمة قد لا يكونان كافيين، بل يحتاجون إلى دعم سياسي على المستوى الوطني

لضمان تحقيق النتيجة المنشودة. وهذا ما حصلوا عليه. فبعد إعلان قرار المحكمة مباشرةً، أُعلن 50 عضواً في الكونغرس دعمهم للنتائج. كان ذلك ثمرة جهود كثيفة لحشد التأييد خلال الشهور السابقة قام بها عضوان مُحلّيان في الكونغرس هما كريستالا كوستانتينيسيديز وخولييو دياز بالاسيوس، الذي كان رئيس بلدية إيلو في الثمانينيات.

في النتائج التي توصلت إليها هيئة مُحلّي محكمة المياه الدولية، أدانت سوء استخدام SPCC لموارد المياه العذبة، وإهمالها التخلص من النفايات السامة وتبسيبها بانبعاث كميات هائلة من غازات ثاني أكسيد الكبريت. واتهمت الشركة باستغلال عدم تطبيق القوانين والأنظمة البيئية، وزيادة أرباحها على حساب المجتمع المحلي.

نتائج ملموسة

بينما كانت نتائج هيئة التحكيم كلّ ما طمحت إليه منظمة LABOR وحلفها، إلا أنها لم تكن مؤاتية تماماً. فقبل شهرين من جلسة المحكمة استبقت SPCC صدور قرار سلبي، ووقعت عقداً مع الحكومة الوطنية التزمت فيه بتخصيص استثمار بقيمة 200 مليون دولار لمشاريع بيئية، وآخر بقيمة 100 مليون دولار لتقنيات ومعدات جديدة.

منذ ذلك الحين، بنت الشركة خزانًا للنفايات مقاوم للزلزال ولم تعد نفاياتها تُلقى في خليج إيتى. أعيد استصلاح الخليج بحدّ ذاته، وعادت إليه طيور الفلامينغو والأسماك، والقربيتس. كما تمّت إزالة مكبّات النفايات التي كانت على الشاطئ قرب إيلو.

عوضت الشركة للمزارعين على الضرر الذي لحق بمحاصيلهم، كما أنها أُسّست صندوقاً للقروض الزراعية والمساعدة التقنية. ازداد تكرير المياه ولم تعد SPCC تستغلّ مياه الآبار في وادي إيلو. ووضع مشروع مؤلف من ثلاثة مراحل لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت بنسبة 92 بالمائة ينتهي العمل به عام 2004، ولكن الحكومة وافقت مؤخّراً على تجديده لعامين.

المربع 10.1: مناجم المرتفعات، خطر مهني؟

عام 1990، كانت سيرو دي باسكو، الواقعة ارتفاع 4300 م فوق سطح البحر أكبر وأعلى بلدة منجمية في العالم. وكان حوالي ثلث سكانها البالغين 71.000 من عمال المناجم وأسرهم، واستناداً إلى د. أليبرتو أريغوي من مركز سان فيليبي الطبي، يموتون شباباً، في سن أصغر من بنين يعيشون على مستوى سطح البحر.

كان سبب الوفاة الرئيس هو مرض المرتفعات المزمن، وهو عملية تقوم أساساً على فقدان القدرة على التكيف مع المرتفعات. أشار بحث أولى أجرته جامعة بيروانا كايتانو هيريديا، بناء على طلب نقابة عمال المناجم، إلى أن مزيجاً من العوامل كان يؤدي إلى إصابات عالية بمرض المرتفعات المزمن بين عمال مناجم سيرو دي باسكو. كان كثيرون يدخنون التبغ، ويشربون، ويضيقون أوراق الكوكا. ولكن البحث أشار إلى أن مناوبات العمل وظروف العمل القاسية في المناجم عالية الارتفاع كانت تزيد من حوادث الإصابة بالمرض أكثر من العادات السيئة.

عام 1989، مولَّ دراسة لبحث هذه النتائج بهدف الحصول على اعتراف من الحكومة ومنظمة العمل الدولية أنَّ مرض المرتفعات المزمن كان مرضًا مهنياً. ولكنَّ المشروع لم يستند على استراتيجية رسمية لحشد تأييد صناع السياسة أو غيرهم من الفاعلين الاجتماعيين. وجدت الدراسة التي امتدت على 18 شهراً معدلَّ إصابة مرتفع بالمرض بين عمال المناجم يفوق معدلَّ إصابة عامة الناس، واستنتجت أنَّ "النشاط الجسدي شديد الإنهاك لعمال المناجم عموماً، والحفارين خصوصاً" يجعلُ ظهور أعراض المرض. وتمَّ إيجاز نتائج الدراسة في عرض أمام نقابة عمال المناجم. كما تمَّ نشر وتوزيع كتيبات في مراكز منجمية مرتقدة أخرى في البيرو. ونشرت النتائج أيضاً في كتاب فاز بجائزة يحمل عنوان *فقدان التكيف مع الحياة في المرتفعات (Desadaptación a la Vida en las Grandes Alturas)*. ولكنَّ، لم يكن ثمة جهود منتظمة للتعاون مع الحكومة، أو الصناعة المنجمية، أو المنظمات الموجودة داخل المجتمع. هكذا ضاعت الجهود الهدفة إلى الاعتراف بالمرض، استناداً إلى د. أريغوي والباحث مارسيل فالكارسييل (1990).

نتج ذلك إلى حدَّ ما عن وجود حرب العصابات في سيرو دي باسكو، التي أجبرت فريق البحث على إيقاف نشاطه منخفضاً. ثمَّ تحدى ممثلُّو كلَّ من وزارة الصحة وصناعة المناجم نتائج المشروع لأنَّها تعارض "الافتراض التقليدي" أنَّ الأشخاص المولودين في المرتفعات "يتكيفون جيداً" مع هذه الظروف. بالإضافة إلى ذلك، أشار البعض إلى أنَّ نتائج الدراسة الأساسية كانت متحيزة، وأنَّ عمال المناجم "دفعوا للقول إنَّهم يعانون من مشاكل صحية".

هكذا، وبرغم النتائج الإيجابية، لم تحدث الدراسة تأثيراً يُذكر على الصحة والسلامة المهنية أو على سياسات التعدين في البيرو، استناداً إلى فيرناندو لوبيزا كارياغا، الذي قيمَ تأثير المشروع على السياسة. وبين موظفي المعهد الوطني للصحة المهنية ووزارة الطاقة والمناجم، وممثلي

النقابات الصناعية، لم يتمكن من إيجاد شخص واحد مطلع على الدراسة عام 2002. وصحيح أن مسؤولي النقابة كانوا على معرفة بنتائج الدراسة، إلا أن لديهم الآن أولويات أخرى. منذ إجراء الدراسة، خاضت البيرو، شأنها شأن كثير من دول أمريكا اللاتينية، إصلاحات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك إصلاح سوق العمل وشخصية الشركات العامة. أتى ذلك إلى زيادة سريعة في عدد عمال المناجم المتعاقدين، وإلى ضعف نقابة عمال المناجم. يقول الباحث مارسيل فالكارسيبل، فقدت النقابات الضعيفة قدرتها على ممارسة التأثير على السياسات إلى حد كبير.

طرأ تغييرات على السياسات العامة أيضاً فقد اعتمدت حكومة البيرو إطاراً تنظيمياً ببيعاً جديداً للنشاطات المنجمية. ومدى تأثر ذلك بحملة LABOR يعتمد على وجهة نظر الذي تتحدث إليه. إذ يعتقد فريق LABOR ورئيس البلدية الحالي لبلدة إيلو ومن سيقوه، أن قضية إيلو كانت عنصراً حيوياً في تحديد إطار العمل الجديد.

بالمقابل، يُعزى مسؤولون أمثال لويس ألبرتو سانشيز في وزارة الطاقة والمناجم تلك الإصلاحات إلى عملية الخصخصة والضغط من مؤسسات تمويل متعددة الأطراف. ولكنه يُقرّ أن السلوك القديم لصناعة التعدين الذي تسبّب بتلويث وتدهور بيئي أدى دوراً في ذلك.

تقييم التأثير على السياسات

في ختام تقييم فرناندو لوایزا کاریاغا للمشروعين، يعطي رأيه في تأثير كل مشروع على السياسات، والعوامل التي ساهمت في التأثير، ودور IDRC في القدرة أو عدم القدرة على ممارسة التأثير على السياسات. من استنتاجاته:

1. كان المدف الأول لقضية LABOR ضد SPCC أمام المحكمة هو ممارسة التأثير على سياسات الشركة تجاه البيئة وتغيير موقف حكومة البيرو المتساهل. وأصابت LABOR في اعتبارها أن جلسات المحكمة والتغطية الإعلامية الوطنية والدولية سيساعدان على إحداث تغيير. ولكن في الدراسة التي أجريت على مناجم المرتفعات، ظل المسؤولون الحكوميون مكتفين أنّ مرض المرتفعات المزمن ليس مرضًا مهنيًا، ولم تتم أي محاولة منظمة

لاستخدام البراهين التي قدّمها الباحثون لإثبات عكس ذلك وبيان الحاجة إلى مزيد من التحرّك.

بعض الدروس

1. لا يشكّل التأثير على السياسات ناتجاً ثانوياً تلقائياً للأبحاث الجيدة؛ فعندما يُشكّل المشروع جزءاً من استراتيجية أوسع للتأثير على السياسات، تتحسّن فاعليته إلى حد كبير.
2. إنّ تمكّن المجتمعات المحليّة من خلال تأمّن المعلومات التقنية والمتخصّصة يضع حدّاً لانزعالها ويتيح لها ممارسة التأثير على السياسات.
3. يُعتبر الإلقاء في التخطيط والتحليل - من تصميم المشروع إلى تنفيذه ونشر النتائج - ضروريّاً لردم الهوة بين الأبحاث والسياسات.
4. من شأن الأمور الصغيرة أن تُحدث فرقاً كبيراً: تأمّن آلة فاكس لمنظمة LABOR مكّناً من الاتصال بالمجموعات الناشطة وطنياً ودولياً.

بيانات أساسية

1. مناجم النحاس

مدة العمل: 1993-1991

الأهداف:

تقييم أثر النشاطات المنجمية على الموارد المائية جنوب البيرو وتقديم النتائج إلى محكمة المياه الدوليّة. (IWT II)، شباط 1992.

نتائج البحث:

تقرير قدم إلى المحكمة أدى إلى الاكتشافات ضدّ ممارسات شركة التنقيب.

هذه ليست من نتائج البحث، ولكن شركة التعدين (SPCC) غيرت سياساتها وممارساتها وبشرت بعض المشاريع البيئية لمواجهة التدهور البيئي.

2. مناجم المرتفعات

مدة العمل: 1993-1990

الأهداف:

كسب اعتراف بارتفاع نسبة مرض المرتفعات المزمن في المناجم العالية وممارسة التأثير على السياسات الوطنيّة.

نتائج البحث:

نشر كتاب والاعتراف به - دراستان.

2. ثمة عاملين رئيسيين يقفان خلف مشروع LABOR في التأثير على السياسات: القيام من البداية بوضع استراتيجية لنشر نتائج الأبحاث بين أهمّ المعنيين الوطنيين والدوليين، والقدرة على حشد تأييد المجتمع المحلي للمسألة. فمع أنَّ دراسة المرتفعات نشرت نتائجها، إلاَّ أنها لم تحصل على متابعة كافية، ولم يتم إشراك مجتمع المناجم أو النقابات بشكل ناشط في تعزيز حوار حول أسباب مرض المرتفعات المزمن.
3. في الحالتين، كان يمكن للمشاريع أن تكون ذات تأثير أعظم على السياسات لو أنَّ IDRC كان يملك إطاراً لتقييم مدى تأثير المشروع بعد إتمامه. مثلاً، كان لنشر دراسة LABOR بين مجموعة أكبر من مؤسَّسات الأبحاث التي يدعمها IDRC تأثير عظيم على الهيكل التنظيمي البيئي في بيرو، وربما في بلدان أخرى في المنطقة حيث تكثر المناجم.

مكافحة هجرة الأدمغة: يحتاج شرق ووسط أفريقيا إلى أبحاث تتمتع بدعم أكبر ووثيقة الصلة بمشاكلها للنجاح في الزراعة

يرتكز هذا الملخص على دراسة حالة قام بها كرييس أكيلو-أوغوتو. يواجه صناع السياسة في شرق ووسط أفريقيا عقبات كبرى في محاولتهم لوضع سياسات زراعية سليمة تساهم في النمو الاقتصادي. حاجتهم إلى بحث جيد واضح لا شك فيها. ولكن المشاكل السائدة في قطاع الاتصالات، والرحيل المتواصل للباحثين يعيق وصول النتائج أحياناً إلى المسؤولين الذين لا يستخدمونها.

يمُرُّ الطريق إلى مستقبل أفضل بالنسبة إلى شرق ووسط أفريقيا عبر أرياف بلدانها الأعضاء، وفيها يُعتبر تحسين الإنتاج الغذائي الأمل الأفضل لتحفيض الفقر السائد فيها وتأمين دخل من التصدير. ومع أنَّه في السنوات القليلة الماضية وضعت عدة بلدان في المنطقة خططاً طموحة للتصنيع، "تبقى الزراعة القطاع المهيمن على اقتصاد معظم بلدان المنطقة"، كما يشير كرييس أكيلو-أوغوتو، باحث في "معهد إدارة الموارد وتحليل السياسات" (REMPAI)، ومقرُّه نيروبي، كينيا. ويعني هذا الدور الرئيسي أنَّ الزراعة أساسية لتحقيق مكاسب اقتصادية يعتمد عليها الأمن الغذائي، وخفض الفقر، والاستقرار الاجتماعي.

يحدّر أكيلو-أوغوتو: "سيؤدي إهمال القطاع من حيث استراتيجيات التنمية الاقتصادية الوطنية، ومن حيث توجُّه السياسات المتماسك إلى ضعف المؤسّسات الراعية... ليس هذا فحسب، بل وإلى تدهور النمو الاقتصادي أيضًا".

الدور الحيوي للأبحاث

يلقي ذلك مسؤولية كبيرة على كاهل مجتمع الأبحاث في شرق ووسط أفريقيا، الذي يملك الأدوات، وربما المعرفة، لتمكين صناع السياسة في المنطقة من الغوص في التعقيدات والتوصّل إلى خطط معقولة لتحسين المعيشة في الأرياف. وتعتبر هذه المسؤولية شاقة جدًّا، نظرًا إلى التحديات العديدة التي تواجهه قطاع الزراعة في شرق ووسط أفريقيا:

1. في منطقة الأسواق، أدت الإصلاحات التجارية التي أجريت مؤخرًا إلى مضاعفة الخطر الذي يواجهه المزارعون من دون أن تؤمن الوصول الموعود إلى الأسواق الخارجية. إذ يعتمد منتجو المنطقة على مجموعة محدودة من السلع منخفضة القيمة، وقد لحق بهم الأذى تاريخيًّا بسبب تقلّب الأسعار وفرط الاعتماد على المطر لإنتاج محاصيل ناجحة. والآن، في ظلّ تحرير الأسواق الداخلية، أصبحوا أكثر اعتمادًا على العملاء، وبعضهم قد يستغلّهم. في تلك الأثناء، تم إيقاف النظم التجارية الجديدة الواعدة بأسواق مفتوحة في شرق ووسط أفريقيا، بينما ظلّ الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة محدودًا.
2. تبقى الإنتاجية الزراعية منخفضة. ويرجع ذلك إلى حدٍ ما إلى انخفاض مستويات التجديد. فشّمة حاجة ملحة إلى تكنولوجيات جديدة (تعلق بالبذور، والأسمدة، والخ) ووسائل جديدة للتعامل مع التحديات، كنقص المياه. وثّمة حاجة إلى نماذج مؤسّساتية جديدة (تعاونيات، وتسويق، وخدمات، الخ) لتمكين المزارعين من تحسين ممارساتهم الزراعية. كما أنّ النماذج البديلة للتمويل الزراعي تعوّض عن عجز المصادر التجارية ومؤسسات منح القروض العامة.
3. يعمل تحسين البنية التحتية، كشبكات سكك الحديد والطرق، ومرافق التخزين، والطاقة الكهربائية، والاتصالات على زيادة الطاقات الإنتاجية.

أُخِيرًا، يعتمد معدّل الطاقة الإنتاجيّة أيضًا على الديمومة. ففي بعض الأحيان، نجد أنّ الموارد تدهورت إلى حدّ أنها لم تعد قادرة على تلبية حاجات السكّان. وال الحاجة إلى آليّات جديدة لمشاركة الموارد واضحة من حالة كينيا، التي قُنّصت فيها الصيغة التقليدية لتقسيم الأراضي حجمَ الحصص إلى حدّ لم تعد معه الزراعة قابلة للاستمرار.

4. أدّت الحروب الأهلية والفشل الحكومي إلى خفض الإنتاجيّة، وتقليل الفرص التجاريّة، كما نتج عنها تدفق مكلّف للاجئين، ووجّهت المساعدات الماليّة نحو أعمال الإغاثة بعد حدوث الكوارث عوضًا عن استغلالها في المبادرات التنمويّة طويّلة الأمد.

تسرب في قنوات الأبحاث

نظراً إلى هذه الضغوط، يحتاج صناع السياسة على مختلف المستويات إلى أبحاث ملائمة لمساعدتهم على السير في المذاهب المعقّدة للعناصر التكنولوجية، والاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية التي تواجه قطاع الزراعة في شرق ووسط أفريقيا. لكنّ الروابط بين الباحثين، وصناع السياسة، والمزارعين ليست متينة. كتب أكيلو-أوغوتو يقول: "تأسف على العدد الكبير من التكنولوجيات الموضوعة على الرفّ من دون أن يعتمدها المزارعون. كذلك، ما زال مستوى اعتماد التوصيات الصادرة عن الباحثين بعد إجرائهم لتحليلات السياسات الزراعية دون المستوى المطلوب". كيف يمكن تحسين هذه الصورة؟ لإيجاد حلول ممكنة، أجرى أكيلو-أوغوتو تقييمًا متعدد الأجزاء.

درس أحد الأجزاء عينات لستة مشاريع مولّة من قبل مركز IDRC في ثلاثة بلدان (كينيا، وأوغندا، وتنزانيا) تولّها برنامج شرق ووسط أفريقيا لتحليل السياسة الزراعية (ECAPAPA). تمّ قياس النتائج المرتبطة بالسياسة لهذه المشاريع على أساس أهداف محدّدة وحاجات الحكومات والمجتمعات. ثمّ قام "مخبرون أساسيون" بتحليل تجارب المشروع والتوجهات العامة في مشهد أبحاث شرق ووسط أفريقيا. وتوصلوا إلى استنتاجات تؤثّر على العلاقات بين الأبحاث والسياسات.

تم تقسيم عينات المشاريع إلى مجموعتين. ثم وجّهت مشاريع المجموعة الأولى نحو تقييم إمكانية تطبيق تكنولوجيات زراعية خاصة. وفي ما يلي بعض التفاصيل.

دور التكنولوجيا في تخفيف الفقر: تحديد الربحية المالية للأسرة المزارعة في إنتاج الفاصولياء في كينيا

شدّد الباحثون على عدد من الوسائل للتعامل مع الخفاض أرباح المزارعين ومازق نظام تسويق الفاصولياء. واشتملت الحلول على تزويد المزارعين بمعلومات عن السماد والبذور المضمونة، وإجراء ترتيبات لتقسيم البذور بين المزارعين، وتحسين التسويق. ترك جميع أعضاء الفريق المشروع قبل مرحلة النشر، وهكذا لم يصل تقرير المشروع الأخير إلى الوكالات الحكومية ولم يُعمل به.

ربحية الأسرة المزارعة في إنتاج البطاطس الأيرلندية في أوغندا

رَكِّز المشروع على ارتفاع كلفة البذور ذات النوعية الجيدة. وشدّدت سلسلة من التوصيات على الحاجة إلى التعاون بين الوكالات الحكومية والقطاع الخاص، لا سيّما في مجال الترويج لبذور أفضل وأكثر. ظهرت هذه النتائج في ورشة عمل حضرها مُشروعون، وممثلون لمنظّمات غير حكومية، ومزارعون، وجمعيات إنتاج بذور، وباحثون. وتم ممارسة التأثير على السياسات على عدة مستويات. مثلاً، وافق قطاع الصناعة الخاص على المشاركة في أعمال تعاون جديدة، واختارت الحكومة البطاطس كمحصول تصدير استراتيجي، على أساس أبحاث أنتجهما المشروع.

الربحية المالية للأسرة المزارعة من الرزم التكنولوجية لزراعة الذرة والفاصولياء في حقل واحد: دراسة حالة لشمال تنزانيا

كان أحد أهداف هذا المشروع يتمثل في إطلاع صناع السياسة ومعنيين آخرين على ربحية نماذج متنوعة من الزراعة لمُحصولين في حقل واحد من خلال مشاركات مختلفة. نشرت ورشتنا عمل معلومات للمزارعين، وممثلي منظمات غير حكومية، وآخرين، ولكنّها لم تتضمن صناع السياسة. وجد أكيلو-أوغوتو صعوبة

في مناقشة نتائج المشروع لأنّ أيّاً من الباحثين، من فيهم قائد الفريق، لم يشاو توّلي المسؤوليّة عن المشروع. ومع أنّ المشاركيّن قالوا إنّ التكنولوجيا الزراعيّة الموصى بها قد اعتمدت، إلا أنّ النقاشات مع المزارعين ناقضت ذلك الادّعاء.

موجّهة النزاع

تناولت المشاريع الثلاثة الأخيرة في دراسة الحالة نزاعات تشمل على مسائل إدارة الموارد الطبيعية. وتلك المشاريع هي:

تقليل النزاعات في مجال إدارة واستخدام الموارد الطبيعية: دور رأس المال الاجتماعي والسياسات المحليّة في كابالي، أوغندا

كان هذا المشروع امتداداً لمبادرات أخرى في كابالي هادفة إلى دعم الحكومات المحليّة التي اتبعت حديثاً نظام الالامركريّة، وبناء أشكال أخرى من رأس المال الاجتماعي لحل النزاعات حول استخدام الموارد. ومع أنّ المشروع لم يتم قبل إجراء التقييم، أشار الباحثون أنه كان يتم تنفيذ النتائج أثناء تقدّم المشروع. إلا أنّ نقص التقارير جعل من الصعب إثبات ذلك. اشتغلت المقاربة التشاركيّة للأهالي من خلال جمومعات تعاور، والمقابلات، وورشات العمل، والمجتمعات كما أمنّكم بالمعرفة. وتم نشر النتائج بوسائل إضافيّة اشتغلت على البريد الإلكتروني، والمنشورات، والتقارير. ويشير القائم على الدراسة أنّ أحد نقاط ضعف المشروع (شأنه شأن غيره) هو افتقاره إلى تعريف واضح لمستوى ونوع الإشراك الخاص بالسياسات الذي يسعى إليه.

النزاع على المراعي والمياه بين كاراموجا (أوغندا) والمقاطعات المجاورة: الآثار واستراتيجيات تقليل النزاع الممكنة

يصف كريس أكيلو-أغوتوكاراموجا على أنها "منطقة تشهد باستمرار مصاعب اجتماعية، وجفافاً، وجماعة، وتفشيًّا للآفات الحيوانية، وعدم الأمان بشكل عام". فقد أدى التفضيل المحلي للماشية إلى فرط الرعي. كما تشهد المنطقة حالياً دخول أسلحة جديدة، وتفاقم النزاعات. استخدم المشروع وسائل

المشاركة، وسعى إلى تطبيق استراتيجيات لتقليل النزاعات، كما اقترح حلولاً لإدارة الموارد الطبيعية. وممّا توصل إليه هو أنّ محاولة الحكومة المركزية نزع سلاح المقاتلين سيزيد الوضع سوءاً، وما تحتاج إليه هو حلّ على المستوى المحلي يتوسّط فيه فريق ثالث كالمنظمات غير الحكومية، وأنظمة ملكيّة عامّة كوسيلة لتوزيع الموارد. نظراً إلى تدهور الوضع الأمني، لم يتم إجراء ورشات عمل لنشر النتائج.

نزاعات حول الوصول إلى موارد المياه واستخدامها في حوض نهر تانا، كينيا

تعتبر المنافسة على المياه (للبستنة، وإنتاج الغذاء، والطاقة الكهربائية المائية) مشكلة كبيرة في حوض نهر تانا. أنتج المشروع ملخصات سياسية تُبرز طبيعة تلك النزاعات، وتدرس إمكانية فرض نظام يقوم على تعددية حقوق استخدام المياه، كما تلخّص آراء المستخدمين في حقوق المياه القابلة للتبادل. تهدف تلك الملخصات إلى توفير معرفة للسياسات الحكومية الجديدة حول مسألة المياه. ومع أنّ المشروع لم يتمّ بعد، إلاّ أنّ المشاركيين الأساسيين هاجروا أو تولوا أعمالاً أخرى داخل كينيا. برغم ذلك، قال الباحثون إنّهم وضعوا خططاً من أجل ورشة عمل مستقبلية في نيروبي لنشر النتائج.

التوجّهات والفرص

بعد دراسة عيّنات من المشاريع - والاطّلاع على توجّهات أوسع في منطقة شرق ووسط أفريقيا - قامت مجموعة من "المخبرين الأساسيين" بتحديد بعض المواضيع الهامة المؤثرة على العلاقات بين الأبحاث والسياسات. أولاً، رأوا أنّ الدور المباشر أكثر للمنظمات المانحة في دعم مشاريع الأبحاث في المنطقة والمساهمة في صياغتها ربّما أدى إلى انقطاع بين صنّاع السياسة والباحثين. فبعدما سحبّت الحكومات الإقليمية التمويل من مؤسّسات الأبحاث، حلّت الوكالات الدولية مكانها، الأمر الذي أدى إلى توثيق العلاقات بين المانحين ومؤسّسات شرق ووسط أفريقيا وربّما بإبعاد صنّاع السياسة عن المعادلة. وربّما كان هذا التأثير المعاظام للمانحين يُسهم في صياغة مسائل البحث بطرق قد تحدّها الحكومات - المنكبة على

التعامل مع المطالب المباشرة المتمثلة في الحدّ من الفقر، ومكافحة فيروس الإيدز، واتفاقيات التجارة العالمية الجديدة – غير منسجمة مع أولوياتها الخاصة.

إنّ إقامة اتصال مباشر بين الباحثين وصناعة السياسة في مرحلة التصميم لا يضمن إدخال الهموم السياسية في تصميم البحث فحسب، بل قد يساعد أيضًا على تجاوز انعدام الثقة الظاهر بين مجتمع الأبحاث والحكومة.

من المشاكل المستمرة هي الغياب الملفت لاعتبارات الجنسانية في أيّ من المشاريع، على الرغم من كون الجنسانية مسألة حيوية في السياسات الزراعية. وقد يكون ذلك ناتجًا عن مشاكل منهجية أوسع. وربما كانت القدرات من العوامل المساهمة، نظرًا إلى افتقار علماء الاقتصاد وغيرهم من الأشخاص الذين يقومون بالابحاث الزراعية في المنطقة إلى التدريب اللازم لمقاربة مسائل الجنسانية. وربما كانت المشاكل الصعبة الأخرى التي تواجهها أفرادياً سببًا هي أيضًا في اعتبار صناعة السياسة مسألة الجنسانية ثانوية، ووضعها جانبًا لحساب مسائل أخرى. كانت آثار "هجرة الأدمغة" ظاهرة في كثير من المشاريع. فمع خروج الباحثين من المؤسسات بحثًا عن وظيفة، يتزعزع استقرار مشاريع الأبحاث، لا سيما في المراحل الأخيرة (التي ينبغي أن يتمّ فيها النشر) حين يكون معظم أعضاء فريق المشروع قد انتقلوا لتولى أدوار أخرى. تؤثّر الاعتبارات المالية هي أيضًا على استقرار مجتمع الأبحاث. إذ تحصل

المشاريع الفردية عمومًا على تمويل منخفض، ما يدفع الباحثين إلى تغيير عملهم بسرعة عندما تسنح الفرصة. عمومًا، ثمة إحساس أنّ التمويل مقسم بين مشاريع عديدة، وهذا ما يحدّ أيضًا من نطاق البحث وإقبال صناع السياسة عليه. فالمشاريع ذات التمويل المتواضع لا يمكنها التعامل سوى مع المشاكل الصغيرة ذات التأثير المحدود، "وهذا ما يجعل من الصعب التوصل إلى التعميم الذي يستعمل على الصورة الكبيرة التي يحتاج إليها صانع السياسة عادة"، كما كتب أكيلو-أوغوتو.

ويُعتبر تسليم نتائج الأبحاث في الوقت المناسب عاملًا أساسياً أيضًا لممارسة التأثير على آليات صنع السياسة. في هذا السياق، أشار المخبرون إلى أنّ ECAPAPA تحتاج إلى زيادة قدراتها المؤسّساتية وإلى وضع سياسات معينة لتمكينها من تحديد مؤشرات وتسرريع إقام الأبحاث المقيدة بقف زمبي محدد.

بعض الدروس

1. ينبغي اتخاذ خطوات لمواجهة ظاهرة "هجرة الأدمغة" التي غالباً ما تعيق إمكانية نشر نتائج الأبحاث.
2. تمويل مشاريع الأبحاث الأكبر عوضاً عن عدد كبير من المشاريع منخفضة التمويل قد يساهم في النقاط "الصورة الأكبر" التي يحتاج صناع السياسة إلى رؤيتها.
3. ينبغي زيادة القدرات المؤسساتية من أجل التوصل إلى نتائج الأبحاث على نحو أسرع.
4. من شأن إشراك صناع السياسة في تصميم مشاريع الأبحاث أن يؤدي إلى إجراء أبحاث وثيقة الصلة بالسياسات.

بيانات أساسية

مدة العمل: 1997-2002

الأهداف:	تحسين بيئه السياسات بهدف زيادة إنتاج التكنولوجيا الزراعية واعتمادها سعياً إلى الحد من الفقر ومكافحة التدهور البيئي.
نتائج الأبحاث:	تم استكمال ثلاثة مشاريع فقط، لذلك فإن النتائج محدودة. لم يتم نشر مواد هامة.
توفر تقارير نهائية لثلاثة مشاريع، وتقارير مرحلية للمشاريع الأخرى.	

إدارة المياه

11

تنظيف حوض نهر دنيبرو في أوكرانيا

يرتكز هذا الملخص على دراسة حالة قامت بها إلينا ليزو خوب

في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، اعتبرت أوكرانيا المنطقة الأكثر تدهوراً على الصعيد البيئي بين جمهوريات الاتحاد. وواجهت الجهود الساعية إلى الحد من التلوث رفضاً متنعاً من قبل المسؤولين وصناع القرار لمشاركة المعلومات أو اتخاذ المبادرة. وكانت مواجهة هذه المواقف هي واحدة من أهم العقبات التي واجهها باحثو مركز IDRC عندما توأموا تطبيق برنامج هادف إلى تنظيف حوض نهر دنيبرو. إلا أن الصبر، والمثابرة، ورغبة العاملين الأوكرانيين الأساسيين بالتكيف مع طرق تفكير جديدة ولد آمالاً لإعادة إحياء نهر تاريخي.

يمتد نهر دنيبرو، المعروف أيضاً بنهر دنابر، على طول 2.300 كيلومتر، وهو أحد أطول أنهار أوروبا، ويجري أكثر من نصفه عبر أوكرانيا. قبل أكثر من 2000 عام، وصف المؤرخ اليوناني هيرودوتus النهر على أنه "... النهر الأكبر والأغنى بالملحّيات... باستثناء نهر النيل في مصر... مياهه نظيفة وعذبة. وهو أجمل الأنهر على الإطلاق". لم يعد نهر دنيبرو المعاصر مصدراً طبيعياً للمياه العذبة والنقية استناداً إلى مؤلفي كتاب الحفاظ على نهر دنيبرو (شيفتشوك وآخرون، 2005). إذ كتبوا يقولون: "كل عام، تلقي المصانع، والمزارعون، والبلديات كميات هائلة من المياه الملوثة في دنيبرو. كل عام، يتم إلقاء 5.5 مليون م³ من مياه الصرف الصحي في أنهار أوكرانيا، ويشمل ذلك 4.2 مليون م³ من مياه المجاري الملوثة، 2.8 مليون منها هو نفايات صرف".

بالإضافة إلى روسيا وبيلاروسيا المجاورتين، يعتمد حوالي 33 مليون شخص في 50 مدينة على مياه حوض نهر دنيبرو. إلا أنّهم يتقاسمون تلك المياه مع الحاجات الصناعية والزراعية، فضلاً عن تسهيلات الطاقة المائية الكهربائية والتلوية. ولم يعد النهر يحتفظ بطابعه الريفي الذي وصفه هيرودوتس سوّي في أماكن قليلة.

في هذا الإطار تولى مكتب المبادرات في أوروبا الوسطى والشرقية (OCEEI) الذي أسسه حديثاً مركز IDRC مهمّة تطبيق برنامج تنمية الإدارة البيئية في أوكرانيا (EMDU) في صيف عام 1994، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومرفق البيئة العالمية (GEF). وتمّ تمويل البرنامج من قبل الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA).

مهمة هائلة

كانت مهمة IDRC هائلة من جميع النواحي، إذ اشتملت على مجموعة واسعة من النشاطات من التعليم البيئي والتدريب على المشروع، والإدارة البيئية، إلى مسائل التلوث العابرة للحدود.

اشتمل برنامج EMDU على ستة أوجه، واستمرّ على مرحلة ثانية حتى عام 2001. وهذه الأوجه الستة هي:

1. مكافحة تلوث المياه: دراسة أساسية لنوعية المياه أجريت بالتعاون مع ثلاثة مؤسسات أوكرانية. واشتمل ذلك على بعض التدريب قصير الأمد من قبل متخصص كندي وتأمين بعض المعدّات الخبرية الحيوية.
2. علم سموم المياه: إضاحة ستة اختبارات بسيطة وغير مكلفة لوجود السموم.
3. تطوير أنظمة المعلومات: ويشمل ذلك أنظمة وطنية وإقليمية، فضلاً عن أطلس وطني لأوكرانيا.
4. سلسلة من المشاريع التجريبية: تتراوح من تكنولوجيا معالجة مياه الشرب إلى حماية المياه الجوفية وإعادة تأهيل الشاطئ.
5. تدقيق حسابات بيئية وإستثمارات: تشمل الصناعات الكبيرة والصغيرة على السواء.

6. التواصل مع عموم الناس: تصوير مختلف أشكال الإعلام، بما في ذلك تسجيلات الفيديو والبرامج التلفزيونية لزيادةوعي الناس للمشاكل البيئية.

كان برنامجاً طموحاً لبناء القدرات. ولكن إن كان فريق IDRC يسعى إلى النجاح، عليه أن يواجه أولاً مسألة بيئية من نوع آخر، تتعلق بالمواقف. فقد كانت أوكرانيا في أعقاب اختيار الاتحاد السوفياتي تعاني من أزمة اقتصادية متعددة، ولم تكن الحكومة راغبة بتطبيق إصلاحات اقتصادية وسياسية. شهدت تلك الفترة أيضاً "أزمة نفسية"، استناداً إلى فازيل شيفتشوك، الوزير السابق لحماية البيئة والأمن النووي، الذي احتل مركز رئيس لجنة الإدارة الأوكرانية (UMC) التابعة للبرنامج.

تعزيز قدرات السياسات

في زمن الاتحاد السوفياتي، تعلم الناس أنّ "المبادرة تخضع للعقاب"، وتبين أنّ هذا الدرس يصعب نسيانه، لا سيّما في ظروف ظلّ فيها الوضع السياسي غير واضح. شرح قسطنطين تشيبوتوكو، رئيس قسم الكيمياء المائية في المعهد الأوكراني للأبحاث العلمية: "الناس كسالي، ومذعنون، وخائفون. فقد عاشوا دائمًا في الخوف. من الصعب أن نغير جيلنا". ثمّ أضاف بشيء من الأمل: "قد يكون الجيل القادم أكثر فاعلية".

كان ثمة عقبات أخرى ينبغي تجاوزها بالإضافة إلى ما أسماه كثيرون "الخذر السوفياتي". إذ نصّ قانون يرجع إلى عام 1937 على أن المعلومات المتعلقة بمخزون المدن من المياه هي معلومات سرّية. والمشاركون في البرنامج الذين كشفوا هذه المعلومات لأجانب واجهوا إمكانية التعرّض للمقاضاة. كما أنّ بعض مؤسسات الأبحاث الأوكرانية امتنعت عن كشف معلوماتها، أو أصرّت على الحصول على المال مقابل ذلك. وعندما يتعلق الأمر بدفع ثمن أيّ شيء، لم يكن ثمة نظام مصرفي عامل أساساً، وكانت التعاملات تتمّ إما نقدياً أو بالمقايضة.

كانت أوكرانيا قد نالت استقلالها حديثاً في تلك الحقبة وبدأت للتّغيير بنيتها وعملياتها السياسية. ولم يكن مستغرباً حدوث تغييرات مستمرة على

جميع الأصعدة في وزارة البيئة والموارد الطبيعية، طال عدداً من الوزراء. ومع كلّ تغيير يظهر أناس جدد، لديهم آراء جديدة حول ما ينبغي، أو لا ينبغي فعله.

والمفت أَنَّه على الرغم من جميع العقبات والقيود، حقّ البرنامج كُلّ أهدافه، كما أسس خلال ذلك علاقة دائمة بين العلماء الأوكرانيين والكنديين. وكان له أيضاً تأثير إيجابي على السياسات البيئية والتشريع في أوكرانيا. وتبيّن أنّ العامل الأساسي في نجاح البرنامج، هو لجنة الإدارة الأوكرانية، التي اشتملت من البداية على كبار صنّاع القرار في الحكومة وفي حقل الأبحاث. وكان ذلك من الأهمية بمكان، استناداً إلى غريغوري سيمتشوك، وهو عضو في اللجنة، كان نائباً أول في اللجنة الحكومية لسياسات الإعمار، والهندسة المعمارية، والإسكان.

قال سيمتشوك: "لم يُسلِّم عمل اللجنة لأشخاص لا يملكون السلطة أو النفوذ. وهذا ما أدى إلى نتيجة إيجابية. كانت ثمة ناحية سيكولوجية أيضاً. فأثناء التفكير بالمشروع، كنا نقاشه ونعتبر عن آرائنا من دون خوف"، مضيفاً أنّ الانضباط والمنهجية كانا مهمّين أيضاً.

عملت اللجنة بشكل منهجي، وحققت بذلك نتائج إيجابية. كان الجميع يعرفون أنّ عليهم حضور الاجتماع آخر يوم جمعة من كلّ شهر في مكتب شيفتشوك. والشخص الذي لا يحضر الاجتماع يطرد. هكذا كان النظام المعمول به.

أرجع كثير من المشاركين الفضل في نجاح البرنامج إلى فازيل شفتشوك، رئيس لجنة الإدارة الأوكرانية.

في الواقع، هدفت جميع المشاريع تقريباً، بالإضافة إلى برنامج EMDU ككلّ، إلى ممارسة التأثير على السياسات من البداية. وكانت المشاركة الناشطة لصنّاع القرار هامة، وأدت إلى زيادة القدرة على التأثير على السياسات ذات الصلة. وكما أنّ المشاركة الحكومية زادت من إمكانية التأثير على السياسات، فإنّ مشاركة كبار الباحثين سهلّت إقامة علاقات بين الباحثين وصنّاع السياسة.

التأثير على النظم السياسية

من أهم آثار المشاريع الممولة عبر برنامج IDRC هي إعادة إحياء المؤسسات العاملة بسبب نقص التمويل الحكومي. فالأزمة الاقتصادية الخطيرة في أوكرانيا أثرت بشكل كبير على العلماء: لم يكن يتم دفع الرواتب، ولا شراء المعدات الضرورية، كما أن كثيرين منهم عملوا شتاءً في مكاتب ساد فيها البرد القارس. قال قسّططين تشيبوتوكو: "منحتنا البرامج الدولية، لا سيما برنامج IDRC، الأمل. فقد أنقذتنا تلك البرامج من السقوط في اليأس".

أضاف مشارك آخر يُدعى أوليكساندر كولوديازني من معهد الأبحاث الفضائية أنّ "هذا البرنامج أتاح لنا تحقيق مستوى أعلى من الحرفانية. فقد كان علينا دراسة تكنولوجيات نظام المعلومات الجغرافية والإنترنت بدقة أكبر، كما تعلّمنا مسح الأراضي من الأعلى".

جمع البرنامج أيضاً بين مؤسسات لم يسبق لها التعاون من قبل، استناداً إلى أناتولي ياتسكي، عضو في لجنة الإدارة الأوكرانية ومديرية معهد الأبحاث العلمية للمشاكل المائية والبيئية. إذ يقول: "عمل الجميع بشكل منفصل - كان معهدي يعمل على مشاكل المياه، بينما تعاملت معاهد أخرى مع مسائل مختلفة... ولكننا أتحدنا جميعاً ضمن برنامج IDRC لإنتاج مقاربة متعددة الأوجه من أجل حل مشاكل نهر دنيبرو. أددت إعادة إحياء المؤسسات العلمية أيضاً إلى تدفق الخريجين وانتهت بنشر سلسلة من الكتب المستندة على عمل تم ضمن البرنامج. وما زالت الكتب تُستعمل في الجامعات، وفي تدريب وإعادة تدريب المحترفين في هذا المجال، استناداً إلى فازيل شيفتشوك. على سبيل المثال، تم إعداد كتاب عن البيئة المائية، يستخدم الآن على نطاق واسع في البرامج الجامعية في روسيا وبيلاروسيا، فضلاً عن أوكرانيا، وقد أُعد وُنشر كنتيجة مباشرة لبرنامج EMDU".

ومن أجل التواصل مع جمهور أوسع، تم إعداد سلسلة من تسجيلات الفيديو توضح المشاكل التي تواجه حوض نهر دنيبرو والعمل الذي يتم لتنظيف النهر. وقد تم بث عدد منها عبر التلفزيون الوطني. كما وُزّعت مئات النسخ من التسجيلات على المدارس والمراكم البيئية ليطلع عليها الشباب في مختلف أنحاء البلاد، وذلك بتشجيع من د. تشيفتشوك.

توسيع آفاق السياسات

أمن البرنامج أيضًا دعمًا لبعض المشاريع التجددية، كإنتاج الأسمدة العضوية المعدنية من التربات الناتجة عن معالجة مياه الشرب. فكثير من الدول تحرق هذه الرواسب أو تلقيها في البحر، ولكن أوكرانيا أصبحت أول دولة تطور تقنية لتحويلها إلى أسمدة، استنادًا إلى قسطنطين تشيبوتوكو الذي قام بإدارة المشروع التجريبي. وأضاف أنّ المشروع ما كان لينجح من دون الدعم المالي الذي قدّمه مركز IDRC، ومستوى الحرفة العالمية اللازم للعمل ضمن برنامج EMDU.

كان من الصعب في البداية لفت انتباх المجتمع العلمي الدولي إلى هذه المشاريع لأنّ مؤسسات الأبحاث الأوكرانية لم تستخدم المعايير المعترف بها دوليًّا. غير أنّ العمل مع IDRC على برنامج EMDU زاد من الحاجة إلى إدخال المعايير الدولية إلى أوكرانيا. كما أنّ تعلم المعايير الدولية مكن الباحثين الأوكرانيين من دخول المجتمع العلمي الدولي. فقام عدد من الباحثين الذين كانوا يعملون في برنامج EMDU بنشر أعمالهم في مجالات علمية دولية، وعرضوا النتائج التي توصلوا إليها في مؤتمرات دولية.

وفي أوكرانيا، حصل الباحثون على فرصة رؤية نتائج عملهم تُستخدم كأساس لتشريعين وطنيين: البرنامج الوطني لإعادة التأهيل البيئي لحوض دنيبر وقانون تحسين مياه الشرب. تمّ اعتماد البرنامج مؤخرًا من قبل المجلس الأعلى في أوكرانيا، في رادا. قالت أناتولي ياتسيك: "كان ذلك أعظم إنجازاتنا السياسية".

المرجع 11.1: الكنيون يتوقفون!

تم إيضاح مخاطر انعدام التواصل خلال مرحلة مبكرة من برنامج EMDU عندما كان الكنيون يعتبرون غزوة عديمي الضمير. حدث ذلك خلال مشروع تدعيم ضفة نهر. فقد كانت المشاركة العامة مدعومة، على الطراز السوفياتي الحقيقي. فأحضر مدير المشروع ببساطة الآلات الثقيلة وأمر فريقه بالعمل على طول 5 كلم من ضفاف النهر. حتى أنه لم يكتد عناء بإبلاغ السلطات المحلية. فسرت شائعة تفيد أنّ "الكنيسة يشترون أرضنا هنا... وقربيًا سيُشيدون أبنية ولن نتمكن من الوصول إلى النهر". فهُم الأهالي الغاضبون حاملين العصي للدفاع عن أرضهم، واستلمت الوزارة شكاوى رسمية، وأدى الإرباك الناتج عن ذلك إلى تأخير المشروع لمدة عام تقريبًا. شكل ذلك درسًا قيًّما حول أهمية التواصل مع عموم الناس.

بيانات أساسية**مدة العمل: 1994-2002**

<p>ال المرحلة الأولى: المساعدة على بناء قدرة المؤسسات الأوكرانية لإدارة نظام مياه دنيبرو واستخداماته.</p> <p>المرحلة الثانية: تعزيز الإصلاحات البيئية في المؤسسات والمصانع الأوكرانية؛ زيادة التوعية البيئية بين العلماء، وصناع القرار، وعامة الشعب.</p>	<p>الأهداف:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. نظام معلومات وطني للإدارة البيئية مرتبط بـ 19 مكتب محلي على طول نهر دنيبرو. 2. نظام معلومات للإدارة الإقليمية. 3. وضع تشريع بيئي أوكراني، ونشره، ووضعه في متناول المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات العامة والتعليمية. 4. إتمام دراسة أساسية حول نوعية المياه. 5. تقييم المخاطر الصحية لنوعية مياه الشرب. 6. دراسات وتقارير متعددة حول نوعية المياه وغيرها من المسائل المتعلقة بالمياه. 7. تدريب 90 شخصاً. 8. تغييرات في أنظمة انبعاث غازات المصانع على طول نهر دنيبرو. 9. الحفاظ على نهر دنيبرو: تناغم، وتاريخ، وإعادة تأهيل، شيفتشوك، بيليازكي، نافروتسكي، ومازور كيفيتش. موزاييك برس / IDRC (2005)
--	---

بالإضافة إلى ذلك، تم وضع أنظمة عديدة تدعم البرنامج الوطني، كنظام تقدير نوعية المياه السطحية، ضمن مشاريع EMDU. ويستمر العمل على تنفيذ البرنامج الوطني مع ازدياد التعاون بين المؤسسات الأوكرانية العلمية والحكومية نتيجة التوعية البيئية.

باختصار، يُعلّق مironon لا hola، المديرية الإقليمية السابقة للبرنامج في كيف

فائدة:

ما أنا وائقة منه هو أنَّ IDRC ترك انطباعاً هنا عن أنَّ الكنديين هم أشخاص يسهل التعامل معهم، وهم ليسوا دودين فحسب، بل دبلوماسيين أيضًا... يقومون بعملهم استناداً إلى الإجماع. لم أسمع ذلك من الأوكرانيين فحسب، بل من منظمات مانحة أخرى. على الصعيد العالمي، من أهم الأشياء التي يمكن تعميمها هي الثقة والصداقة بين البلدان.

الاستفادة القصوى من الموارد النادرة: استرداد المياه العادمة والزراعة المدينية في الشرق الأوسط

يرتكز هذا الملخص على دراسة أجرتها إيمان سوراتي.

أدى نمو السُّكَان، لتوسيع المدن السريع، وقلة المياه، إلى ارتفاع معدل انعدام الأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتعامل سُكَان المنطقة مع هذه المجموعة المعقدة من المشاكل عبر تشجيع الزراعة في المدن واستخدام المياه المدورة لريها. ففي الأردن وغيرها من البلدان، يتم رى المزروعات بواسطة "المياه الرمادية" المأخوذة من مياه الاستحمام، والحمامات، وأحواض الجلي. وكان لهذا الحل التجديدي، الذي يدعمه مركز IDRC، تأثير واسع النطاق على السياسات العامة.

مع أنَّ "الزراعة المدينية" ثمارَسَ منذ وجود المدن، لم يدرك العالم أهميَّة هذه الظاهرة في تأمين كفاية الناس من الطعام إلا في السنوات الأخيرة. في الواقع، تزدهر الزراعة في المدن. إذ يقدِّر برنامج الأمم المتحدة للتنمية عدد مزارعي المدن بحوالي 800 مليون في مختلف أنحاء العالم، معظمهم من الفقراء أو أبناء الطبقة الوسطى الذين يربِّون الماشية ويزرعون المحاصيل لتأمين قوت أسرهم وتوفير دخل إضافي. وفي غضون ذلك، يدورُون النهايات، ويعيدون استخدام المياه، ويستخدمون الأراضي المهمَلة.

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي منطقة تُعدُّ أساساً من أكثر المناطق جفافاً على وجه الأرض، تتراجع كمية المياه المتوفَّرة لكلَّ شخص. يرجع السبب الأساسي إلى النمو السُّكَانِي السريع. ويُتوقع أن تنخفض كمية المياه إلى 725 م³ للشخص في السنة، أي أقل بكثير من 1000 م³ للشخص في السنة، وهذا الرقم الأخير هو مؤشر النقص الحاد في المياه.

يتفاقم هذا الوضع الخطير بتزايد توسيع المدن في المنطقة. فمع انتقال مزيد من الأشخاص إلى المدن، يتم حرمان الزراعة من كمية أكبر من المياه وتحويلها إلى

المناطق السكنية للشرب والاستخدامات المنزلية. هكذا، قد تتعاظم معاناة المنطقة من المشاكل المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي والنقص في المياه. وتظهر هذه الأزمة بشكل خطير في الأردن.

تعتبر الأردن دولة صغيرة، يبلغ عدد سكانها تقريرًا 5.2 مليون. يعاني اقتصادها من التراجع منذ سنوات. حوالي 7 بالمائة من السكان يكسبون دخلاً دون خط الفقر العالمي البالغ دولاراً أميركيًا في اليوم الواحد. واستناداً إلى برنامج التنمية الأمم المتحدة للتنمية، "يهدّد النمو السكاني المرتفع في الأردن ووتيرة توسيع المدن غير المسبوقة المكاسب الاقتصادية التي تم تحقيقها مؤخرًا. إذ يبلغ النمو السكاني 2.7 بالمائة، ونسبة السكان الذين يعيشون في المدن تبلغ أساساً 73 بالمائة، ومن المتوقع أنّ تصل إلى 80 بالمائة بحلول عام 2015".

تمدد هذه التوجهات الاقتصادية والديموغرافية الأمن الغذائي والمائي للفقراء في الأردن، الذين ينحررون بشكل متزايد إلى البلدات والمدن. فاستناداً إلى تقديرات البنك الدولي، أدى النمو السكاني خلال السنوات العشرين الماضية إلى انخفاض كمية المياه المتوفرة سنويًا للشخص الواحد في الأردن إلى ما دون 198 م³. ولا شك أنّ تراجع مخزون المياه على هذا النحو الخطير كاف لإعاقة التنمية وإلحاق الأضرار بالصحة البشرية.

نتيجة لهذه الأزمة، طرأ تحوّل جذري على المواقف إزاء إدارة المياه في الأردن. وفي الماضي، كانت المياه تعتبر سلعة عامة مجانية، أما اليوم، فقد أصبح الجميع يقبلون أنّ لها قيمة اقتصادية. كما أصبح الحفاظ على المياه، ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها يعتبر من الأولويات، وكذلك إجراء الأبحاث حول هذه التدابير. كان برنامج الزراعة في المدن التابع لمركز IDRC يدعم الأبحاث والنشاطات التنموية في مجال الأمن الغذائي ودخل الفقراء، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الصحة العامة وعلى بيئة نظيفة في المدن. وكمجزء من هذه المبادرة، قام مركز IDRC بين عامي 1998-2003 برعاية سلسلة من مشاريع البحث في مجال استخدام المياه الرمادية في الزراعة في المدن. وكان لهذه الدراسات تأثير هام على سياسات إدارة المياه في الأردن وفي بلدان أخرى في المنطقة.

ما تم إنجازه: الزراعة في المدن ومشاريع المياه الرمادية

كانت الدراسة الأولى عبارة عن تمرин في جمع المعلومات. فأمنت للمرة الأولى معلومات موثوقة حول طبيعة وامتداد الزراعة في المدن. ركّز الباحثون على العاصمة عمّان، وبخثروا في مجموعة من المسائل بهدف اقتراح تغييرات في السياسيات.

من أهم النتائج التي توصلوا إليها هي أن واحداً من كل ستة منازل في عمّان يمارس الزراعة المدينية، وأن المساواة بين الجنسين تغلب عليها ويؤدي الجنسان حصصاً متساوية من العمل (ولكن، خلافاً للرجال، لا تحصل معظم النساء على أجور)، وأن المياه الرمادية غير المعالجة تُستعمل أساساً من قبل 40 بالمائة من أسر المزارعين. ولملفت أن الدراسة لم تجد في الأردن سياسات أو أنظمة خاصة بالزراعة في المدن، ولا اعترافاً رسمياً كبيراً بفوائدها في تعزيز الأمان الغذائي.

أجري بحث ثان في الضفة الغربية (في فلسطين)، وكان ذا طبيعة تقنيّة أساساً. إذ سعى المشروع إلى تصميم مرشح صغير لمعالجة المياه الرمادية من أجل إعادة استخدامها في حدائق المنازل. فاختبر الباحثون "مصنع معالجة المياه العادمة المنزلي" - مؤلفة أساساً من عبوات الشامبو البلاستيكية المدوّرة مع مرشح من حصى الوديان وعبوات العصير البلاستيكية المدوّرة. باستخدام مواد زهيدة الثمن ومتوفّرة بهذا الشكل، تمّت معالجة نسبة هامة من المياه الرمادية بلغت 56 بالمائة.

استجابة المشروع أيضاً للهموم الثقافية والدينية حول إعادة استخدام المياه العادمة المدوّرة واستعمال الشيوخ المحليين لنقدم النصائح للأهالي حول فوائد استخدام المياه الرمادية.

في تلك الأثناء، خلال الأعوام 1997-1999، نفذت مؤسسة CARE أستراليا مشروعًا تجريبياً ناجحاً جدًا في جنوب الأردن لاختبار تقنيات "الزراعة المعمّرة" للحفاظ على التربة والمياه. وعمد تقييم مؤله IDRC إلى تحديد الأثر الاقتصادي والثقافي الواسع لهذا المشروع. فوجد أنه رفع دخل الأسر المشاركة،

وشجّع على التعاون، وقوى حسًّا سليماً بالاقتصاديات المنزليّة والتّسويق، وأضفي صفة رسمية على الوعي إزاء مسألة الحفاظ على المياه وإعادة استخدامها. والجدير بالذكر أن النساء المشاركات شعن أهـنً أكثر استقلالية وفخرًا نتيجة للدخل الذي حصلن عليه، والمهارات التي اكتسبنها ولتحسُّن قدرهن على تأمين قوت أسرهم.

أخيرًا، تم استلهام المشروع الطموح المادّي إلى إعادة استخدام المياه الرمادية في الطفيلة في الأردن من النتائج الواعدة لثلاثة برامج سابقة وصُمم على أساس الدروس المستفادة منها. تم تنفيذه بين عامي 2001-2003.

كان المدّف المباشر هو تحسين نظام إعادة استخدام المياه الرمادية في حدائق المنازل في الأردن. أمّا أهدافه الأوسع، فتمثلت في مساعدة الفقراء في المدن على الحفاظ على المياه العذبة، وتحقيق الأمان الغذائي، وتوليد الدخل، والحفاظ في الوقت نفسه على البيئة.

كانت إنجازات المشروع واسعة النطاق. فقد ضاعف من نسبة تكرير المياه الرمادية، وجعلها أسهل للاستخدام وأكثر أماناً. كما قلّص الآثار السلبية على البيئة من خلال التشجيع على إنتاج الصابون العضوي الأقل ثنـاً وتسويقه. وحسن ممارسات الزراعة المعمرة من خلال تحسين أنظمة الري، والتشجيع على اعتماد محاصيل جديدة أكثر احتمالاً للمياه الرمادية. وشجّع بشكل خاص التغييرات في السياسات التي ستساهم في قبول المياه الرمادية على نطاق أوسع في الأردن.

الدروس المستفادة: تأثير الأبحاث على السياسات العامة

عام 2001، أطلق مركز IDRC تقييماً استراتيجياً لتأثير البحث الذي دعمه على السياسات. لتقييم تأثير مشاريع المياه الرمادية، تعاون المركز مع إيمان سوراني، التي اطلعت على العمل المنجز وأشارت إلى ستة أمثلة ملموسة أثر فيها البحث على السياسات.

تعديل الرموز السكنية وإطلاق اللجنة الوطنية لصياغة دليل إعادة استخدام المياه الرمادية

كان للمشروع الأول، أي تمرير جمع البيانات، تأثير مباشر على السياسات العامة، ذلك أنّ أحد اكتشافاته المذهلة هو أنّ القوانين والأنظمة التي ترعى الزراعة في المدن كانت معدومة في الأردن. وساعد هذا الاكتشاف على تشجيع عملية وضع السياسات التي بدأت بالإطلاق.

شمل مشروع إعادة استخدام المياه الرمادية مجهوداً كبيراً في سبيل ملء هذه الفجوة السياسية. وأدى ذلك، على سبيل المثال، إلى اقتراح لتعديل رموز البناء المنزلي من أجل السماح باستخدام المياه الرمادية من دون الحاجة إلى تعديلات في تمديدات الأنابيب. كما كان حافزاً لتأسيس لجنة وطنية جديدة لوضع دليل خاص بإعادة استخدام المياه الرمادية.

صناع السياسة ينقلون المعلومات

كمثال غير مباشر لممارسة التأثير على السياسات، أصبح المسؤولون الحكوميون غير المشاركون في تنفيذ مشاريع البحث هذه مبلغين حماسيين بتلك النتائج. مثلاً، قرر موظفوون في قسم الإحصائيات في الأردن، المسؤولون عن تصميم موقعه على الشبكة، بإضافة النتائج إلى المشروع الأساسي على الصفحة الرئيسية لنشرها على نطاق أوسع بين المانحين ومجتمعات الأبحاث.

تكرار النموذج

تمّ بناء مشروعِي الأردن وفلسطين بشكل متدرج، واحدهما على الآخر، وشجّعا بدورهما على بذل جهود مشابهة في بلدان أخرى في المنطقة. يشير د. مراد حبابي بينو من الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة موارد المياه (INWRDAM): "يمتدّ مشروعَا فلسطين والأردن حالياً إلى لبنان، كما عبرت سوريا عن اهتمامها به أيضاً". ويتمّ تشجيع هذا التكرار عبر بنية مشروع دائمة التطوير تتكيف مع الإطار الثقافي لكل بلد من البلدان.

في الأردن، تم تكرار المشروع بسبب الشراكات بين INWRDAM، والخبير التقني المعترف به، ووكالات أخرى:

- نفذت مؤسسة CARE الأردن نظام المياه الرمادية بكل مشاريعه. فتم تثبيت 53 وحدة في خمس مناطق من قبل INWRDAM لصالح CARE، في برنامج موّله الاتحاد الأوروبي.
- وّقعت شبكة INWRDAM مذكرة تفاهم مع المركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى للتعاون في تدريب الناس على استخدام المياه الرمادية.
- استناداً إلى خبرة INWRDAM، يتم تأسيس "وحدة لإدارة الطلب على المياه" في هيئة المياه الأردنية للمساعدة على تنسيق المسائل الخاصة بالمياه في البلاد.
- استناداً إلى خبرة INWRDAM أيضاً، تتم مراجعة الرموز من أجل استخدام المياه الرمادية لتجميل الأماكن السياحية.

إعلان حيدرآباد

في تشرين الثاني 2002، عُقد اجتماع دولي هام في حيدرآباد في الهند حول استخدام المياه العادمة في الزراعة، وكان برعاياً IDRC وغيره من المنظمات. فتم إحراز تقدّم على صعيدين.

تمثل الأول في التزام منظمة الصحة العالمية بالتفكير بأدلة جديدة – بما في ذلك تقارير IDRC حول مشاريع المياه الرمادية – عند مراجعة إرشاداتها حول استخدام المياه العادمة في الزراعة.

أما الثاني فتمثل في "إعلان حيدر آباد حول استخدام المياه العادمة في الزراعة"، وهي وثيقة وضعها باحثون ومزاولون يمثلون 27 هيئة دولية ومؤسسة وطنية من 18 دولة. يعبر هذا البيان عن الاهتمام العالمي بتأمين إعادة استخدام آمن للمياه، ويضع جدول أعمال عالمي مشترك لبناء "مجتمع مزاول" لإعادة استخدام المياه العادمة.

تأسيس الشبكات

جمعت هذه المشاريع للمرة الأولى بين الحكومات، والقطاع الخاص، ومجتمع الأبحاث. يشير ناصر فاروقي من IDRC إلى أنّ الأردن هي دولة صغيرة وبالتالي فإنّ "جميع أفراد مجتمعات الأبحاث، والهندسة، وصنع السياسة في الأردن يعرفون بعضهم ويقومون بدعوة بعضهم البعض إلى ورشات العمل".

مع آنّه من غير المعتمد أن يتلقى المسؤولون الحكوميون والمزارعون علّنا لمناقشة مسائل مشتركة، تأسّست الشبكات أيضًا على المستوى المحلي، بين صناع السياسة، والباحثين، والمستفدين.

تطوير قدرات صناع السياسة

قامت المشاريع التي دعمها IDRC بتدريب صناع السياسة وتعليمهم وتوسيعهم في مجال إعادة استخدام المياه الرمادية.

على سبيل المثال، تستخدم وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن دروساً مستفادة من المشاريع وتعلّم الفقراء صنائع جديدة. وبالإضافة إلى مهارات تدید أنابيب المياه والتكنولوجيات الزراعية، يكتسبون خبرة في الإدارة المالية والإدارية، والاتصالات، والشبكات.

علاوة على ذلك، نشر الباحثون معرفتهم على نطاق واسع، وقدّموا ملخصات للمسؤولين الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية، وغيرهم من العلماء والباحثين.

أسباب النجاح: العوامل المساهمة في تأثير الأبحاث على السياسات

بذل سوري مجاهداً كبيراً لتحليل أسباب نجاح تلك المشاريع في التأثير على السياسات، وإلى هذا الحدّ، وبيّنت أيضاً التحدّيات المتبقّية.

في الواقع، لا بدّ من القيام بمزيد من العمل. برأي سوري، ثمة بعض العوامل التي ربما أعقّلت تأثير هذه المشاريع على السياسات، منه ضمنها الفشل في التركيز بشكل واضح على المساواة بين الجنسين كموضوع بحث جوهري وهدف خاص

بالسياسات؛ النقص في التمويل لتقدير المشروع؛ "غياب بيئة تعليمية" في بعض قطاعات الحكومة الأردنية؛ الاستخدام غير الكافي لوسائل الإعلام؛ الضعف الإداري للسلطة الفلسطينية، وفي المراحل الأولى على الأقل، معتقدات الدينية تتضارب مع فكرة إعادة استخدام المياه العادمة.

رغم هذه العقبات، يُعتبر تأثير هذه المشاريع على السياسات واضحًا. ويعود النجاح إلى عوامل عديدة مثل الاستخدام الاستراتيجي للموارد المحدودة، بحيث استُخدمت الدروس المستفادة من أحد المشاريع في المشاريع اللاحقة، وال العلاقات الشخصية الوثيقة بين IDRC وشركاء أردنيين، والوعي أنّ مشاريع الأبحاث هذه ليست نظرية وبعيدة عن الواقع، بل تقدم إجابات مباشرة تتعلق بمشاكل بشرية ملحة، والبيئة السياسية المتعاطفة في الأردن التي عانت من أزمة مياه طويلاً وأصبحت منفتحة على الحلول العلمية، وسمعة ومصداقية الأشخاص والمنظمات المشتركين في التنفيذ، ونشر نتائج البحث على نطاق واسع باستخدام أشكال مختلفة تناسب مختلف شرائح الجماهير.

أشارت سوراني إلى عاملين أساسيين أديا إلى النجاح. أولاً، أظهر البحث معظم العلاقة الجذابة سياسياً بين الديمومة البيئية والتنمية الاقتصادية، أي بين إعادة استخدام المياه العادمة وتخفيف الفقر. ثانياً، حرص IDRC على وضع خطة استراتيجية طويلة الأمد ورعاية مشاريع ناجحة مبنية على الأعمال السابقة. واستناداً إلى د. بيتو، فإنّ تنفيذ "IDRC لمشروع محدد ذي أهداف واضحة... جعله يكتسب قدرة جيدة على الاستفادة من الدروس التي تعلمها وتطبيقها على المشاريع المستقبلية".

بيانات أساسية**مدة العمل: 1998-2005****الأهداف:**

سلسلة من الأهداف التي ترتكز على أساليب تسهيل تطوير السياسات دعماً للزراعة في المدن على المستويين البلدي والوطني من أجل تعزيز الأمن الغذائي في المدن، بما في ذلك الأبحاث التقنية وبناء القدرات.

نتائج الأبحاث:

1. تطبيق نتائج الأبحاث على السياسات والممارسات المتعلقة بإعادة استخدام المياه الرمادية.

2. تأسيس مصانع معالجة محلياً في رام الله.

3. دراسة تقديرية أدت إلى التالي:

- زيادة طلب المنازل على تجهيزات إعادة استخدام المياه الرمادية؛

- ورشات عمل حول متطلبات الري؛

- ورشات عمل لتدريب سباكين وكهربائيين على إدارة النظم؛

- اقتراح إدخال التعديلات على رموز الأبنية؛ دراسات أعدّها أصحاب الإجازات العليا حول إعادة استخدام المياه الرمادية؛

- إدخال التعديلات على رموز الإسكان الوطنية؛

- لجنة وطنية لوضع دليل حول إعادة استخدام المياه الرمادية؛

- تكرار أنظمة معالجة المياه الرمادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

- إقرار إعلان حيدر أباد؛

- تأسيس شبكة من صناع السياسة، والباحثين، والقطاع الخاص، والمستقدين.

البحث عن حل مؤقت لمشكلة الري: باحثون في سوريا يدرسون ما إذا كان ممكناً، تحت ظروف معينة، استخدام المياه منخفضة الملوحة للري من دون إلحاق الضرر بالترابة في سوريا

يرتكز هذا الملخص على دراسة أجراها براين غليسبي.

يعتمد الاقتصاد السوري على الزراعة ويواجه أزمة مياه متعاظمة، والبلاد بحاجة إلى إيجاد طرق للتمكن من استغلال مياهها لمدة أطول. ومع تحول المزارعين إلى الري بالمياه المالحة، اقترح باحثون مدعيون من مركز IDRC أنه قد يجوز السماح لهم بمتابعة تلك الممارسة، شرط أن يتم وضع إرشادات حول استخدام المياه منخفضة الملوحة. ولكن من هي الجهة الأكثر استعداداً للإسقاط لصالح الباحثين: المسؤولون الحكوميون، أم المزارعون، أم الوكالات الإقليمية؟

في سوريا، كما في دول الشرق الأوسط المجاورة، يواجه الناس صعوبة في تأمين مقدار كافية من المياه. يصنف البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كإحدى مناطق العالم الأكثر جفافاً. إذ يقدر معدل توفر المياه حالياً على صعيد المنطقة بـ 1200 m^3 للشخص سنوياً، وهذا ما يجعل تلك المجموعة من البلدان قريبة من المؤشر الذي وضعه البنك الدولي، البالغ 1000 m^3 من المياه للشخص الواحد في السنة، والذي يعتبر الدولة دونه أنها تعاني من نقص خطير في المياه. استناداً إلى هذا التعريف، تعتبر سوريا واحدة من الدول الأكثر افتقاراً إلى المياه ضمن مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويمكن اعتبارها أصلاً أنها تواجه أزمة فعلية. إذ يبلغ توفر المياه فيها حالياً 432 m^3 للشخص الواحد في السنة، أي أقل بكثير من الحد الأدنى الذي وضعه البنك الدولي كمؤشر لشح المياه. ويبدو أن المشكلة تتفاقم بشكل متزايد. إذ يتوقع أن يؤدي الضغط الناتج عن السكان الذين يزدادون عدداً ويفلغ عليهم الشباب، وعن متطلبات القطاع الزراعي الحيوى اقتصادياً إلى خفض كمية المياه المتوفرة في سوريا إلى 160 m^3 بحلول عام 2025.

نظراً إلى الضغوط التي بدأت تظهر بجلاء، كان المزارعون السوريون يتبعون عدداً من التدابير التكيفية التي قد تزيد الأمور سوءاً مع الوقت. على سبيل المثال،

ساهم حفر آبار جديدة، ومعظمها غير شرعية، في انخفاض معدل المياه الجوفية، لأنّ الآبار تُستنفد بسرعة أكبر من تجدها. كما يستخدم المزارعون بشكل متزايد المياه المالحة لري محاصلهم، ومن شأن هذه الممارسة أن تزيد من نسبة ملوحة التربة وتحفّض الإنتاجية الزراعية.

خطط بقاء المزارعين

يُعتبر ارتفاع نسبة ملوحة التربة أمراً عادياً في الظروف المناخية الجافة التي تسود في صحراء سوريا وسهولها. إذ تظهر بلورات الملح على سطح التربة، بين الأرض والهواء، مع تبخّر المياه من جوف التربة في الجوّ. في الماضي، لم تسبّب هذه الظاهرة مشاكل خطيرة، ذلك أنّ نظام الزراعة التقليدي في سوريا القائم على مناوبة المحاصيل يمنح الأرض فترات طويلة من الراحة، وهذا ما أبقى معدلات ملوحة سطح التربة منخفضة نسبياً.

إلا أنّ تغيير الممارسات الزراعية مؤخراً بدّد الصورة. فالزراعة المكثفة القائمة على مناوبة محاصيل أكثر زادت من كميات المياه التي تتحرّك في التربة، ورفعت معدل ملوحتها. كما ارتفع محتوى التربة والمياه الجوفية من الملح بسبب غمر الأرض بالمياه أثناء الري، بحيث يتمّ ضخ كميات كبيرة من الماء في الحقول، مما يؤدي إلى تجمّعها في برك ترشح لاحقاً عبر التربة إلى جوف الأرض. وقد أدى ذلك إلى تسرب الملح إلى الخزانات والآبار الجوفية. بدوره، أصبح ارتفاع معدل ملوحة المياه الجوفية، المستخدمة في الري، عاملاً أساسياً ساهم في ارتفاع معدلات ملوحة التربة.

لهذه الظاهرة مضامين عميقة الأثر وخيفه نوعاً ما. إذ تعتبر سوريا أنّ سلامتها قطاعها الزراعي أساسية في خططها، أكان ذلك من أجل الأمن الغذائي أو النمو الاقتصادي المستقبلي. إلا أنّ هذه المخططات ستذهب أدراج الرياح إن أذلت ملوحة التربة المتزايدة إلى انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية.

لكن في الوقت نفسه، ليس من المنطق أن تتوقع من المزارعين أن يكفوا ببساطة عن رى مزروعاتهم بالمياه المالحة. بالنسبة إلى البعض، تُعتبر هذه المياه هي

الوحيدة المتوفرة. إذ يقدر مثلاً أن أكثر من 70 بالمائة من المزارعين السوريين يعتمدون طريقة غمر الأرض بالمياه ويواصلون ممارستها حتى بعدها أصبحت مياه آبارهم مالحة.

نظرًا إلى ترسّخ هذه الممارسات في المجتمع الزراعي، سعى مشروع المياه منخفضة الملوحة إلى البحث في ما إذا كان ظروف تسمح بالاستخدام الآمن للمياه المالحة في الري. سعت المجموعة إلى وضع إرشادات للمزارعين والحكومة حول أساليب استخدام المياه المالحة من دون تهديد البيئة أو خفض إنتاجية التربة بشكل كبير (والتأثير سليماً على مصدر رزق المزارعين). في سبيل ذلك، وضعوا استراتيجية يمكن بموجتها الاستمرار بالممارسات الحالية، على نحو معدّل، حتى يتم إيجاد حلول أكثر ديمومة لأزمة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعتبر هذه الاستراتيجية هامة ليس لسوريا فحسب بل لجميع بلدان المنطقة أيضاً.

المياه، والسياسات العامة، و IDRC

بالنسبة إلى IDRC، كان دعم مشروع المياه منخفضة الملوحة أمراً طبيعياً، لأنّ أهداف المشروع تتدخل مع مصالح المركز في المجال نفسه. أولاً، لدى المركز تاريخ بدعم أبحاث حول المياه ترتكز على حلول ضيقية النطاق، لامركزية، وعلى المستوى المحلي. وقد تناسب هذا التوجه مع مقاربة باحثين من المركز الدولي للزراعة في المناطق الجافة (ICARDA)، وجامعة حلب السورية، وجامعة ماك جيل الكندية، الذين تولّوا البحث. كما عبرت الحكومة السورية عن اهتمامها بمقاربات تراعي نسبة الطلب وضيقية النطاق لمشكلة المياه من خلال ترويجها لتقنيولوجيات ريفيّة فعالة معتمدة على الرش والتقطير.

من الاهتمامات الأخرى طويلة الأجل لـ IDRC يتعلق بطريقة تأثير الأبحاث على السياسات الحكومية ومدىّها بالمعلومات. ولكن على هذه الجبهة، أصبح واضحاً أنّ قدرة المشروع مقيدة بطبيعة النظام السياسي السوري، وبعملية صياغة السياسات التي وصفها بعض الباحثين الأجانب العاملين في المشروع أنها مبهمة ويصعب فهمها.

في أفضل الظروف، من شأن الأبحاث الخاصة بالسياسات أن تحفز جدلاً سياسياً قوياً، ويتبع للاحتمالات المختلفة أن تصير أفضل الخيارات التي تصل إلى أعلى الهرم وتلفت انتباه البيروقراطيين والسياسيين الذين يضعون حداول الأعمال الوطنية.

ولكن هذا الأمر ليس مرجحاً أن يحدث في ظلّ النظام السياسي السائد في سوريا. فكما يقول بيرون غيليسببي، الذي قيم تأثير المشرع على السياسات لصالح IDRC: "الُّصنِعُ القرارات السياسية في أعلى الهرم، ولا تُعرض على الشعب ليحيثها". وأية فرصة للتأثير على كيفية صناعة كبار المسؤولين لقراراهم تأتي عبر جهاز حزب البعث الحاكم، وليس عبر الهيئة التشريعية المنتخبة التي تتتألف من 52 عضواً وتمثل الأحزاب الستة في البلاد (التي تؤدي عموماً دوراً صوريّاً بحتاً)، أو منظمات المجتمع المدني.

منذ أن اعتلى النظام الحالي عرش السلطة عام 1970، سيطر على السياسات الزراعية السورية النظام الاقتصادي السائد في البلاد الذي تتم إدارته مركزاً، والمستلهم من النظام السوفياتي. ولكن مؤخراً، تبى الرئيس بشار الأسد، الذي تولى السلطة عام 2000، إصلاحات اقتصادية محدودة. فتغير دور البيروقراطية من الاكتفاء بطلب الوفاء بالخصوص، إلى تزويد المزارعين بالنصائح التقنية وتقديم الحوافر المالية، عبر جعل وكالات التسويق مثلاً تشتري المحاصيل الهامة استراتيجياً بأسعار تفضيلية.

دور الأبحاث

على الرغم من هذه الخطوات الخذلة نحو التحرر، تبقى آلية صنع السياسات في سوريا مغلقة إلى حدّ كبير عن المشاركة الخارجية ويدو أن ذلك حدّ من نطاق مشروع مياه منخفضة الملوحة. ذكر غيليسببي مثلاً: "لم أر بحثاً اجتماعياً، أو أي بحث على الإطلاق ينظر في السياسات الزراعية".

على نطاق أوسع، يبقى دور الأبحاث وقيمتها داخل النظام السوري سؤالاً مفتوحاً. إذ يشير غيليسببي مثلاً إلى أنّ عدّة خبراء تحدّث معهم قالوا: "في سوريا،

غالباً ما توضع التقارير التقنية (التي تقدمها وكالات الأبحاث الحكومية) على الرف ولا تقرأ على المستويات العليا". بينما قال آخرون إنّ الأبحاث يمكن أن تكون فعالة إن تناولت أسئلة تشغّل بالسياسيين. فصحيح أنّ الباحثين لن يُدعون إلى المشاركة في الصياغة الفعلية للسياسات، إلاّ أنّهم يُمنحون أحياً دوراً داعماً، ويقدّمون النصائح التقنية حول الأساليب الأكثر فاعلية لتحقيق أهداف قيد التطبيق أصلًا.

يقول د. طيب عويس، من كبار المتخصصين في المياه في مركز ICARDA: "ينتج التأثير على السياسات عندما تجد تقنيات أو توصيات تستجيب لحاجات صناع القرار عندما يريدون صياغة السياسات".

ويشير عويس إلى أن المانحين يقومون أحياً بالتركيز كثيراً على التأثير المباشر للأبحاث على صياغة السياسات. إذ يقول: "لا يحتاج كلّ شيء إلى تغييرات في السياسات، مع أنّنا نعي دور السياسات في صنع التغييرات".

على الباحثين أن يحرّصوا أيضاً على أن تتناسب مصطلحاتهم مع أهداف السياسات الأوسع للحكومة. على سبيل المثال، تُعتبر جملة "فن إدارة الطلب على المياه" - والمستخدمة عادة من قبل الباحثين الذين يرعاهem IDRC - مسببة للمشاكل في سوريا. إذ تعتقد الحكومة أنها تحول التركيز نحو الاستهلاك المحلي عوضاً عن مسائل ذات طابع دُوليّ كإمكانية الوصول إلى المياه. وتعتبر الجملة بالتالي أنها تقوض قضية سوريا حول حرية الوصول إلى المياه والتي وضعتها في تنافس مع تركيا، والعراق، وغيرها من الدول المجاورة.

ممارسة التأثير عملياً وسياسياً

على الرغم من الصلابة الظاهرة لآلية صنع السياسة في سوريا، ثمة حالة واحدة بدا فيها أنّ بحث مشروع المياه قليلة الملوحة أثر مباشرة على السياسات. إذ أشار البحث الذي تناول المتغيرات التي تحدّد تأثير المياه الملحّة على التربة أنّ تراكم الملح هو أكثر خطورة في التربة الطينية الأكبر وزناً. وبعدما عُرّضت هذه النتائج في مؤتمر حضره مسؤولون في وزارة الري، تم إصدار مرسوم يمنع المزارعين من ريّ الحقول التي ترتفع فيها نسبة الطين بالمياه العادمة، التي ترتفع فيها عموماً نسبة الملوحة.

فيما خلا ذلك، ظهر تأثير المشروع حتى الآن خارج دائرة السياسة الرسمية. فأشار الباحثون مثلاً إلى أنه، بعد النتائج التي توصلت إليها رسالة ماجستير موّلها المشروع - أظهرت من بين أمور أخرى أن قمح الشام رقم 6 هو أكثر مقاومة لآثار الملح - ارتفع الطلب على قمح الشام رقم 6 في السوق السوداء في المنطقة التي أجريت فيها الاختبارات. وهذا ما يشير إلى أن البحث ساهم في تغيير نظرة المزارعين وأثر على ممارساتهم.

ولكن غيليسبى يشير إلى أن أعظم آثار المشروع تقع تحت عناوين "تعزيز القدرات السياسية" و"توسيع آفاق السياسات". مثلاً، تم توظيف عدّة باحثين سوريين شباب، دعم المشروع أبحاثهم ودراساتهم التخرّجية العليا، في وزارئ الزراعة والري. وبإحضار هؤلاء الشباب معرفتهم وخبرتهم إلى مناصبهم الحالية، يشير وجودهم إلى توسيع فاعل للأبحاث داخل المؤسّسات السورية. كما يعد بإدخال نظرة جديدة إلى ثقافة مجتمع الأبحاث في سوريا. مثلاً، يُعتبر إجراء الباحثين تحارب في حقول المزارعين، عوضاً عن محطّات الأبحاث المعزولة، ظاهرة جديدة في سوريا.

بواحد تغيير

طرأ تحسّن مشابه في القدرات عندما تمّ تعيين أحد كبار المشاركين في المشروع في منصب وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، وحدث ذلك صدفة، وليس كنتيجة مباشرة لعمله في المشروع. في هذا المنصب الوزاري الجديد، أدخل د. نور الدين مني سلسلة من الإصلاحات المادّة إلى رفع مكانة الأبحاث داخل الوزارة. ومع أنّ مني لم يبق وزيراً لمدة طويّلة، إلا أنّ وصول أعضاء مجتمع الأبحاث إلى مناصب صنع القرار قد يقود إلى واقع جديد حيث تساهم الأبحاث مساهمة أكبر في صوغ السياسات.

يعتبر غيليسبى أنّ التأثير الأهمّ لمشروع المياه المالحة حدث على المسرح الإقليمي. فتأسس المركز الدولي للزراعة البيولوجية المروية ب المياه المالحة (ICBA)، ومقرّه دبي، يُظهر بوضوح الانتشار المتزايد لفكرة إمكانية وضع معايير للاستخدام الآمن للمياه منخفضة الملوحة، وهي فكرة لم يتناولها الحوار حول نقص المياه في الشرق الأوسط قبل دراسة المشروع.

الدروس الأساسية

1. من شأن الإطار السياسي أن يحدّ من نطاق الأبحاث الممكنة وأنواعها.
2. من شأن الأبحاث أن تحدث أثراً حتى وإن لم تغيّر السياسات. ففي هذه الحالة مثلاً، عمل المزارعون بنتائج الأبحاث.
3. إن تعزيز القدرة المحلية على إجراء الأبحاث وتبدل طريقة الفهم على المستوى الدولي هي أشكال أطول أمداً من التأثير السياسي.

بيانات أساسية

مدة العمل: 1997-2001

الأهداف: وضع استراتيجيات إدارة طويلة الأمد للاستخدام الملائم للمياه المالحة في الري الإضافي للمحاصيل المزروعة في مناطق جافة من سوريا.	نتائج البحث: <ol style="list-style-type: none"> 1. ستة رسائل ماجستير. 2. رسالة دكتوراه. 3. مقالة راجعها زميل (هاغي-بيشو وبونيل 2000).
---	--

تغيير سياسة المياه تدريجياً: مشروع تجاهله الحكومة في البداية يصبح جزءاً من تغيير جذري في أساليب العمل

يرتكز هذا الملخص على دراسة حالة أجرتها ترايسى توبلين.

عندما قررت تونس تفادي أزمة مياه وشيكه، ركزت بشدة على زيادة مخزونها. لم ينجح مشروع بحث دعمه مركز IDRC، وتم فيه التركيز على الطلب، في تغيير هذا الواقع. ولكن بدا أن المشروع ساهم بتغيير أطول أمداً في النظرة الاستشرافية. واليوم، يذكرنا أيضاً بالحاجة إلى إيصال النتائج التقنية بطرق يفهمها صناع السياسة.

شهدت تونس بحاجة اقتصادياً باهراً، ولكن الطلب المفرط على مخزون المياه المحدود في البلاد قد يهدّد ذلك النجاح.

مع وتبيرة النمو السنوي البالغة 5 بالمائة، ارتفع دخل الفرد في تونس ليبلغ خمسة أضعاف ما كان عليه بين عامي 1960-1997. في تلك الأثناء، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 22 بالمائة إلى 6.2 بالمائة بين عامي 1975-1995.

أخرج هذا التقدّم الاقتصادي تونس من صفو الدول الأقل نمواً. تُعتبر تونس الآن "دولة اقتصادية ناشئة"، ويُصنّف ثلاثة أربع سكّانها ضمن الطبقة الوسطى. نظراً لهذه الصورة الاقتصادية الإيجابية والتوزيع العادل للثروات عموماً، تفادت تونس أيضاً عدم الاستقرار السياسي الذي هيمن على دول عديدة أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن أهمّ مزايا إنجازات تونس هي أنها تمت على الرغم من النقص في المياه. فمع الإمداد المائي السنوي يبلغ 430 m^3 للفرد الواحد، تُعتبر تونس تحت تعريف البنك الدولي المؤشر شحّ المياه، أي دون 1000 m^3 للفرد الواحد.

الآن، لا تبشر التطورات بالخير بالنسبة لتونس. فالزراعة وغيرها من القطاعات التي ساهمت في نموّ اقتصاد تونس، تمّ تطويرها من دون اكتراث كبير لأهمية الحفاظ على مخزون المياه، ما زاد من احتمالات نضوب مخزون المياه وإمكانية حدوث أزمة. تناولت الحكومة هذه المشكلة في وثيقة سياسية صدرت عام 1990، ولكنّ الحلول ركّزت أساساً على العمليات المُكلفة القائمة على تطوير مصادر جديدة للمياه. وظلّت الإشارات إلى أهمية الحفاظ على المياه مبهمة وغير مرتبطة بالاستراتيجية الحكومية واسعة النطاق.

توسيع المعادلة

وجد مركز IDRC فرصة لتوسيع الحوار حول السياسات في تونس. ففي نفس الوقت الذي أصدرت فيه تونس وثيقتها السياسية، بدأ المركز برنامج بحث حول استراتيجيات إدارة الطلب على المياه، أي النظر أوّلاً إلى الطلب عوضاً عن العرض، أي المخزون المائي.

يظنّ الباحثون أنّ تونس مهيأة بوضوح للاستفادة من مقاربة من هذا النوع. فيما أنّ معظم مخزون تونس الجديد من المياه قد تمّ التعرّف عليه أو تطويره، كانت قدرتها على تلبية الطلب المستقبلي من خلال زيادة المخزون محدودة. وكان ثمة أفكار واعدة أكثر، طرحتها باحثون أمثال البروفيسور محمد صلاح ماتوسى من جامعة تونس، وهو نجم أكاديمى صاعد بدأ ببحث الأدوار التي يمكن للأليات الاقتصادية، كالتعرفات، تأديتها في التشجيع على الحفاظ على المياه.

بدعم بحث البروفيسور ماتوسى، رأى IDRC أن هناك إمكانية لاستفادة تونس على الصعيدين البيئي والاقتصادي. وتشير دراسة أجراها المركز للمشروع (كتبها تراسي توبلن، استناداً إلى بحث أجرته سارة إيرل وبرايون غيليسبى): "كان المدف الأساسي من مشروع إدارة الطلب على المياه في تونس تطوير استراتيجية متكاملة لإدارة المياه في البلاد من شأنها أن تؤدي إلى استخدام أكثر فاعلية لمصادر المياه المحدودة، وتجنب التحصيص لمواجهة النقص المحتمل، وتأخير الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية بغية زيادة المخزون".

عقد النية لممارسة التأثير على السياسات

من البداية، وُضعت الخطة من أجل تحقيق تلك الأهداف من خلال التأثير مباشرة على صناعة السياسة. كتبت توبلن أنه عندما حددت أسس المشروع، "تم إنفاق وقت طويل على... مراجعة الاستراتيجيات للتأكد من أن العمل سيساهم في صياغة السياسة المائية في المنطقة". وكان واضحاً أنه ينبغي أن "يتّم التركيز أكثر على مضمون السياسات عوضاً عن تطوير النماذج الاقتصادية".

بدا لبعض الوقت أنّ المشروع سيترك أثراً على صناعة السياسة في تونس. وفي منتصف حياة المشروع، أظهرت وثائق IDRC الداخلية حماسة كبيرة للنتائج، فتمّ مثلاً ذكر البحث في التقارير الحكومية. وأبدى البروفراطيون اهتماماً جديداً بمسائل مثل أنظمة التعرفات. واستنتاج أحد التقارير: "أحرز هذا المشروع نجاحاً باهراً وأفلح في لفت الانتباه إلى ناحية الطلب في مجال إدارة المياه". ولكنّ معظم تلك الحماسة انطفأت عندما دخل المشروع المرحلة الخامسة. إذ بدا واضحاً أنّ النتائج الأساسية للمشروع مستتمثل في نشر الرسائل الأكاديمية التي لم يكتثر لها صناعة السياسة كثيراً. ما الذي أدى إلى هذا التغيير الجذري؟ بعد سنوات من انتهاء المشروع، أجرت إيرل وغيليسبى مقابلات مع باحثي المشروع والمسؤولين التونسيين وألقى ذلك ضوءاً على المسألة.

أظهرت المقابلات رأي الباحثين الانتقادى لنظرائهم فى الحكومة، والذين أبدوا ازدراءهم لمقاربة الباحثين، وازدراء المسؤولين الحكوميين لمقاربة الباحثين.

تتفق حالة عدم الثقة المتبادلة تلك مع فرضية "المجتمعين" التي طرحتها المنظر ناثان كابلين، والتي تنص على أنّ مجتمع الأبحاث والبيروقراطية غالباً ما تفصل بينهما اختلافات كبيرة في السلوك، والتوقعات، والرؤى.

يُقرّ مسؤول في وزارة الزراعة أنّ هذا الانقسام الثقافي موجود في تونس ويشير إلى إمكانية رأب ذلك الصدع من خلال تواصل أكبر بين المجموعتين أثناء نشر نتائج المشاريع، وفي حال عدّل الجانبان مقارباتهما. ويقول إنّ على الباحثين الأكاديميين بذل جهد أكبر في تشخيص أبحاثهم (ليتمكن البيروقراطيون المشغولون من قراءتها)، والقيام بمزيد من الأبحاث التطبيقية. من جهة أخرى، على صناع السياسة إيصال أسئلتهم بوضوح أكبر.

التأثيرات غير المباشرة على السياسات

هل يعني فشل الباحثين في إقامة علاقات مباشرة مع صناع السياسة أنّ المشروع باه بالفشل؟

استناداً إلى سير الأحداث منذ انتهاء المشروع، فالجواب المحتمل هو "لا". فداخل تونس، أصبحت إدارة الطلب على المياه بنداً رئيساً في سياسات المياه الحكومية؛ وتُعتبر هذه المقاربة واحدة من ثلاثة مقاربٍ متداخلة لإدارة هذا المورد الحيوي. على العموم، نجح منتدى إدارة الطلب على المياه في إلقاء الضوء على من خلال المؤتمرات التي ضمّت مشاركي من 11 دولة في المنطقة. وشكل دور التحليل الاقتصادي والأدوات الاقتصادية في التشجيع على الحفاظ على المياه حجر زاوية في إدارة الطلب على المياه. وفي حين أنّ هذه المقاربة أصبحت الآن مقبولة على نحو واسع، إلا أنها كانت جديدة عندما طرحتها البروفيسور ماتوسى في تونس في أوائل تسعينيات القرن العشرين.

يشير كل ذلك على المدى الطويل إلى أنّ أفكار الباحثين التونسيين تسرّبت فعلاً إلى دائرة صنع السياسة.

بحث إفرت ليندكويست في قدرة الأبحاث على ممارسة التأثير على السياسات عبر طرق موافقة وغير مباشرة. من تلك الطرق تنمية القدرات السياسية، أي

تسهيل تكوين المعرفة أو الكفاءات لدى الأفراد أو المنظمات التي يمكن لاحقاً وضعها موضع التنفيذ في إطار آخر.

أدى مشروع إدارة الطلب على المياه في تونس إلى هذه التنمية للقدرات عبر الإتحادة للبروفيسور ماتوسى، وهو من روّاد التحديد في تطبيق النظرية الاقتصادية على إدارة المياه، أن يعيد صقل مقاربته ووسائله. دعم المشروع أيضاً عدداً من الطلاب المتفرّجين الذين يجرون دراسات على المسائل نفسها. ومن باب الآثار التراكمية، أدى هذا الدعم إلى اكتساب أفكار البروفيسور ماتوسى حضوراً ثابتاً في البلاد والمنطقة. إذ كتبت توبلين يقول: "ساعد دعم IDRC لهذا المشروع على تأسيس أول مجموعة في تونس تملك القدرة على تحليل مسائل المياه من منظور الاقتصاد الكمي". يشير ليندكويست أيضاً إلى أنه يمكن للأبحاث أن تخلف أثراً طویل الآمد على السياسات من خلال توسيع مفردات الآفاق السياسية، بحيث يضع الباحثون مفاهيم جديدة قيد التداول من شأنها أن تحفز صناع السياسة على صياغة المسائل بطرق مختلفة أو المشاركة في أنواع مختلفة من المعاشرة. هنا أيضاً، ثمة أدلة على أنّ إدارة الطلب على المياه في تونس هي التي حققت ذلك. وكما أشار ديفيد بروكس، وهو كان موظفاً في مشروع IDRC خلال الجزء الأخير من تنفيذ المشروع، فإنّ التركيز على الطلب على المياه عرّف صناع السياسة على مقاربة بدت جذرية عندما طُرحت للمرة الأولى.

ولكن، بحكم وجود المشاركيين في المشروع في شبكات المياه، تمكّنوا من طرح فكرة ألا وهي أنّ الطلب على المياه ليس من الثوابت، كما افترض في البداية، بل من المتغيرات التي تتفاعل مع الضغوط الاقتصادية. وداخل تونس، تفاعل أعضاء الفريق مع الجمعية الوطنية لاستغلال المياه وتوزيعها، بينما كان البروفيسور ماتوسى ناشطاً على الصعيد الإقليمي في منتدى إدارة الطلب على المياه، الذي جعل التأثير على السياسات من أولى أولوياته.

البحث عن روابط مباشرة

هل تُعتبر هذه التأثيرات غير المباشرة على السياسات أفضل ما يمكن للباحثين تحقيقه؟ هل كان محتوماً لا تتمكن إدارة الطلب على المياه في تونس تحقيق هدفها بالتأثير مباشر على صناع السياسة خلال مدة المشروع؟

يعطينا كلّ من إيرل وغيليسبى أفكاراً مفيدة بعد انتهاء المشروع حول كيفية تنمية العلاقات الناجحة بين الباحثين وصناع السياسة. وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أنّ فشل هذا المشروع في بلوغ صناع السياسة على المدى القصير لم ينبع عن صعوبة المهمة، بل عن عدم تطبيق الاستراتيجيات الصحيحة.

لم يكن مثلاً خطة واضحة حول كيفية إيصال نتائج البحث. فلم تتم ترجمة الوثائق التقنية إلى اللغة العامة التي تسهل فهم نتائج المشروع على غير علماء الرياضيات. صحيح أنه تم تنظيم ورشات عمل، إلا أنها كانت موجهة أساساً إلى الجمهور الأكاديمي. كذلك، تم نشر رسائل الأبحاث في مجالات أكademie، ولم يكن بعضها متوفراً في تونس. اجتمعت كلّ هذه الأسباب مع القيود المفروضة على استخدام الإنترنت، مما أدى إلى إفشال مخططات إنشاء موقع للمشروع على الإنترنت.

بالإضافة إلى ذلك، يبدو أنّ الفشل في تطوير خطة تواصل كان في صلب تصميم المشروع. فقد كان أعضاء الفريق يغلب عليهم الأخصائيون، ويفتقرون إلى عضو مسؤول عن التواصل مع صناع السياسة. وبما أنّ الباحثين كانوا يحصلون على تعويض ضئيل، أصبحت القدرة على نشر الوثائق الأكاديمية مكافأة أكثر أهمية على عملهم. ولم يعتبر الباحثون أن ترجمة نتائج أبحاثهم إلى لغة يسهل فهمها من قبل السياسيين دخلت في إطار مسؤوليتهم.

كتبت توبلين أنّ المعايير تغيرت منذ إطلاق مشروع إدارة الطلب على المياه في تونس. الآن، يعيّر مركز IDRC وشركاؤه اهتماماً أكبر بالسياسات وأوجه المشروع المتعلقة بالتواصل الفاعل. تقول: "اليوم، قد يبحث IDRC عن متعمّدي سياسات، اذا جاز التعبير، أو أشخاص قادرين على تأييد التغيير وإتقان قراءة الأجياء داخل الحكومة وخارجها على السواء".

قبل كلّ شيء، أصبح واضحاً أنَّ استنبطاً مضمون الأبحاث على السياسات وإيصالها إلى الأشخاص الذين يديرون دفة السياسة العامة ليست وليدة الصدفة. إنَّها في الواقع مهمَّات حيوية ينبغي التخطيط لها ووضع ميزانياتها من بداية مشاريع الأبحاث. كتبت توبلين يقول: "الأبحاث وحدها ليست كافية لتحويل انتباه صناع السياسة إلى المسائل الحامة، مهما تكون متقدمة".

بعض الدروس المستقاة

1. ثمة وسائل طويلة الأمد وأخرى قصيرة الأمد لممارسة التأثير على السياسات. فمن شأن الأبحاث الذي تفتقر إلى تأثير مباشر على صناع السياسة أن يكون لها أثراً على المدى الطويل. على سبيل المثال، يمكن للأبحاث أن تساهم في تعزيز قدرات صناع السياسة على إدخال مقاربات وأساليب عمل جديدة. من شأنها أيضاً أن توسيع آفاق باحثين آخرين بحيث يتمكّنون من إدخال معرفة جديدة لحل المشاكل التي يدرسونها.
2. على فريق الأبحاث أن يشتمل على أعضاء قادرين على التعبير عن النتائج بطرق يفهمها السياسيون.
3. ينبغي التخطيط للجهود الهدافة إلى إيصال النتائج ووضع ميزانيات لها، لأنَّها ليست وليدة الصدفة.
4. ينبغي أن توفر المشاريع للباحثين حواجز للتركيز على النتائج السياسية لأبحاثهم. فمن الأهمية بمكان أن يفهم الباحثون بشكل أفضل الدور الذي يمكن لهم تأديته في صناعة سياسات عامة سليمة.

بيانات أساسية

مدة العمل: 1992-2000

وضع استراتيجية شاملة لإدارة الطلب على المياه في البلاد تجنباً لأي تحصيص ناتج عن نقص محتمل، وتأجيل المشاريع الكبرى قيد الدرس التي تتطلب إستهلاكاً كبيراً للمياه.

الأهداف:

1. خمسة رسائل حول توزيع الموارد واللامركزية.
2. أربعة رسائل حول تقدير الطلب على المياه في المساكن.
3. نموذج رياضي لتحديد نسبة الحصاد الفضلى في المناطق الجافة.
4. نموذج عن الإدارة المتكاملة للمياه والبيئة ورسالة حول الموضوع نفسه (استناداً إلى الرغبة بدفع مقابل مالي).

نتائج الأبحاث:



الإصلاح في مجال الصحة والتعليم

تأثير على السياسة التعليمية في غواتيمala: مجموعات تسعى إلى تحسين فرص التعليم لدى الأهالي والنساء

يرتكز هذا الملخص على دراسة حالة أجرتها بيينفينيدو أرغويتا.

تعتبر زيادة التمويل المخصص للتعليم عنصراً أساسياً في جهود حكومة غواتيمala الهادفة إلى التهوض بالبلاد مجدداً. فضمان حصول المجموعات الأهلية والنساء على حصص عدلة من أي زيادات كان هدف المجموعات المعنية في المجتمع المدني. ففُقتَّ أبحاثاً بدعم من IDRC ونشرت اقتراحًا من أجل توزيع أكثر عدالة للتمويل التعليمي من شأنه التغلب على التمييز المنهج.

صممت اتفاقيات السلام في غواتيمala لتكون أساس سلام دائم، يضع حدًّا لحرب أهلية مسلحة دامت 36 عاماً. بوجب الاتفاقيات، وافقت العصابات المسلحة على أن تُحلّ، والتزمت الحكومة بإصلاحات دستورية وانتخابية، ومشاريع تسوية، واعتراف بحقوق الأهالي، من بين أمور أخرى. كما التزمت بزيادة الإنفاق على التعليم العام.

يعتبر التعليم من الأهمية بمكان في غواتيمala التي يُعتبر أكثر من 40 بالمائة من سكانها تحت سن الخامسة عشرة، والنحو السكاني يفوق 2 بالمائة سنوياً. أكدتلجنة السلام ولجننة المساواة الحاجة إلى زيادة التمويل التعليمي بهدف تغيير النظام التعليمي في البلاد بحيث يعكس للمرة الأولى الاختلافات الثقافية لدى السكان. فقد عانت المجتمعات الأهلية تقليدياً من سوء تمثيل خطير في الإنفاق التعليمي، ومنيت نتيجة ذلك بمعدلٍ أمية وتحلّفٍ بما الأعلى في البلاد.

أصبح التعليم قضية هامة خلال الانتخابات العامة التي جرت سنة 1999 في غواتيمala وسقط فيها حزب التقىم الوطني الحاكم بعد فوز الجبهة الجمهورية الغواتيمالية. أطلقت مجموعة منّوعة من منظمات المجتمع المدنى الحملة الوطنية الكبرى للتعليم (*Gran Campaña Nacional por la Educación*) ونشرت عريضة في جميع أنحاء الأمة تطلب فيها زيادة كبيرة على موازنة التعليم. جمعت العريضة 150.000 توقيعًا. في ما بعد، رفعت الحكومة ميزانية التعليم ولكن بنصف المقدار المطلوب تقريبًا. ربّما كان للعريضة أثر صغير على الميزانية الوطنية، ولكن تأثيرها كان ملحوظًا على الرأي العام وهو مه تعاه سياسات التعليم.

خطة على مدى عشرين عاماً

ظهرت تلك المهموم في الخطة التعليمية التي وضعتها الحكومة الجديدة للأعوام الممتدة بين 2000-2004، والتي تضمنّت سياسة واضحة لزيادة الميزانية المخصصة لوزارة التعليم بنسبة 3 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. تمّ اعتماد تلك السياسة من قبل اللجنة الاستشارية للإصلاح التعليمي، التي تضمنّت ممثلي الحكومة، والجامعات، والمدارس، والأساتذة، ودور العبادة، والأهالي، والقطاع الخاص. وكانت اللجنة مسؤولة أيضًا عن وضع خطة تعليمية وطنية للسنوات العشرين التالية.

من بين أعضاء اللجنة كان ثمة منظمتان أدتا دوراً أساسياً في الحملة الكبرى: مكتب التنسيق التابع للمنظمات المايانية في غواتيمala (COPMAGUA) واللجنة الوطنية الدائمة للإصلاح التعليمي (CNPRE). وشاركت المنظمتان في المجلس التنفيذي للجنة الاستشارية. عملت COPMAGUA-CNPRE معًا وكانتا مصممتين على أن تتحلّ نظرة أهالي غواتيمala مكانًا بارزاً في النقاش حول التمويل التعليمي. فطلبتا دعماً من IDRC كندا للتوصّل إلى اقتراح يهدف إلى توزيع أكثر عدلاً للإنفاق التعليمي من وجهة نظر الأهالي - "نظرًا إلى العزلة، والفقر، والتمييز العنصري الذي عاناه الشعب الماياني تاريخيًّا في غواتيمala".

كان للمشروع ثلاثة أهداف عريضة:

1. تحليل عمليّي لخطيط وتنفيذ ميزانية التعليم من منظور الأهالي. لبلوغ هذا الهدف، استلزم المشروع تقرير بحث يحدد نقاط الضعف في هيكلية ميزانية التعليم ويشير إلى القطاعات السكّانية والمناطق الجغرافية التي يمكن أن تستفيد من الاستثمار في مجال التعليم.
2. صياغة اقتراح يستند إلى منظور الأهالي لممارسة التأثير على خطيط الميزانية وتنفيذها في إطار الإصلاح التعليمي والخطة التعليمية الوطنية على المدى الطويل.
3. ممارسة التأثير على السياسات عبر تحسين نوعية المقترنات المقدمة من قبل مندوبي المنظمتين، وتعزيز المشاركة الأهلية في النقاش حول إصلاح مجال التعليم.

المشروع من منظور أوسع

مع أنّ المشروع ترتكز أساساً على التمييز العرقي في نظام التعليم، إلا أنّ منظوره أّسع خلال التنفيذ ليشمل المساواة بين الجنسين. فأدخل ذلك تعديلاً جوهريّاً على مفهوم المشروع وتصميمه.

يظهر التمييز العرقي في نظام مدارس غواتيمالا من خلال عدد من المؤشرات التعليمية المختلفة. على سبيل المثال، يبلغ معدل الأمية بين أبناء غواتيمالا ككلّ نسبة 31.3 بالمائة. ولكن عند تحليل هذا الرقم، يتبيّن أنّ معدل الأمية بين سكّان البلد غير الأصليين يبلغ نسبة 21.4 بالمائة، ليرتفع إلى الضعف بين السكان الأصليين، بحيث يبلغ نسبة 42.5 بالمائة. وتنظر الإحصائيات التي أجريت على الفشل المدرسي - وهي مشكلة شائعة في المناطق الريفية - ارتفاع هذه الظاهرة إلى المعدل الأعلى في المناطق التي ترتفع فيها نسبة السكّان الأصليين.

أظهرت الإحصائيات التعليمية أيضاً وجود عدم مساواة على صعد أخرى. فالمعدل الإجمالي للانتساب إلى المدارس بين عامي 1993-1998 بلغ لدى الفتيان نسبة 93 بالمائة ولدى الفتيات نسبة 82 بالمائة. وكان تكوين الطلاب للفترة نفسها موزّعاً بين 54 بالمائة للفتيان و46 بالمائة للفتيات. أقنعت تلك الإحصائيات الباحثين

إضافة عنصر الجنسانية إلى بحثهم. وتسبّب ذلك ببعض الاعتراضات، لا سيّما من السكان الأصليين، الذين شعروا أنّ إنتاج استراتيحيّات وخطوات لإنهاء التمييز العرقي كانت أكثر أهميّة من القلق حيال مسألة التمييز بين الجنسين.

من جهة أخرى، شعرت مراكز الأبحاث الحكومية والخاصّة أَنَّه ينبغي إخضاع هاتين المسألتين إلى فئات الميزانية التقليدية، وفي إطار إستراتيجية أكثر شمولاً لخفض معدل الفقر. واحتّجوا أنّ أيّ معاملة خاصة لإحدى المجموعات ستكون بالضرورة على حساب بقية السكّان.

عقبات جمة

قال د. بيفينيندو أرغويتا، الذي قيّم تأثير المشروع على السياسات بطلب من IDRC، بعد اكتماله، أَنَّه ما إن أصبح المشروع في منتصف الطريق حتّى واجه الباحثون عدداً من العقبات. كان أَوْلُها صعوبة الوصول إلى مصادر موثوقة للمعلومات. "عموماً، لا تأخذ قواعد البيانات، والإحصائيّات التعليمية، وأرقام الميزانية مسائِل العرق والجنسانية بعين الاعتبار". وتمثلت المشكلة الثانية بعدم توفر الوقت الكافي لإتمام الدراسة من أجل إحداث أثر على ميزانية التعليم. إذ يشير أَنَّ الباحثين يحتاجون إلى الوقت لإقامة التحالفات، وتزويد القطاعات الأساسية من السكّان بالمعلومات وتبنتهما، وعرض المقترنات عرضًا سليماً.

أخيراً، كان من الصعب تحديد صناع القرار في مجال سياسات تمويل التعليم عمامةً. استناداً إلى د. أرغويتا: "يرجع ذلك إلى ديناميكيّات السياسات الوطنيّة في السنوات السابقة، مع التبدل المتواصل الذي تشهده المناصب الحكوميّة العليا، والتحول الثابت للصلاحيّات من الفرع التنفيذي إلى الفرع التشريعي. مثلاً، شهدت وحدة التخطيط في وزارة التعليم تعاقب أربعة مدراء خلال 18 شهراً. ولم يكن يتم التدقيق في مشروع الميزانية وتخفيضه من قبل وزارة المال، بل كان يخضع لتحديث شامل من قبل لجنة المال في الكونغرس.

رغم كل ذلك، قام فريق المشروع بوضع تقرير ونشره تحت عنوان "تمويل التعليم في غواتيمala". اشتمل على عدّة تحليلات لخطط ميزانية التعليم وتنفيذها

ومخططات لتوزيع الاستثمار قدر الإمكان حسب الجنسانية والمجموعات العرقية. وتضمن التقرير "اقتراحًا بتمويل التعليم في غواتيمala مع التشديد على المساواة العرقية والجنسانية". وتم عرض التقرير والاقتراح في مناسبة عامّة بوجود وزير التعليم واللجنة الاستشارية للإصلاح التعليمي.

استراتيجية ضعيفة

قال د. أرغويتا إن فريق COPMAGUA-CNPRE اعترف أن استراتيجية النشر التي اتبّعها كانت ضعيفة، وأنه لم يكن يملّك خطة مناسبة لإقامة شراكات أوسع مع مختلف مجموعات سكان غواتيمala الأصليين. وينطبق ذلك على التحالفات داخل اللجنة الاستشارية للإصلاح التعليمي وداخل الحملة الكبرى، حيث كانت المقترنات تناقش بسهولة أكبر مع نقابة المعلّمين وجامعة سان كارلوس في غواتيمala.

من أسباب هذا الوضع هي قلة الخبرة والقصور التقني والمالي لدى COPMAGUA-CNPRE. كذلك، فإن فريق الأبحاث نفسه لم يشعر أنه كان معنِّياً باستراتيجيات النشر.

وما يُبرِز أكثر نقاط الضعف في مجال نطاق البحث ونشره هو غياب استراتيجية محددة تستهدف المجموعات النسائية، وعدم بذل أي جهد لتكوين حلف أوسع في موضوع المساواة الجنسانية والعرقية، استناداً إلى د. أرغويتا. "لم ترَّك استراتيجية الاتصالات على المجموعات النسائية. عموماً، تكرر غياب الاستراتيجيات الـهادفة إلى بلوغ المجموعات النسائية مع المجموعات الذكورية". ويشير بجدية: "من الواضح أنه لن يتم تقديم مقاربة سليمة للكونغرس، ولا لموظفي المكتب الرئاسي للتخطيط والبرمجة (SEGEPLAN) ولوزارة المال".

كانت معظم المحاولات لممارسة التأثير على السياسات موجّهة إلى الفريق التقني لوزارة التعليم. في الوقت نفسه، تمت توعية الناس الذين يمارسون الضغوط على الحكومة عبر منظمات المجتمع المدني، كأعضاء اللجنة الاستشارية والحملة الكبرى، للحاجة إلى إدخال مسألتي العرق والجنسانية في ميزانية التعليم.

يستنتاج د. أرغويتا في تقييمه أنَّ التغييرات الكبرى خلال المشروع كانت ذات طبيعة تقنية، لا سيِّما في التعزيز المؤسسي لمنظَّمة COPMAGUA و CNPRE. يقول: "استغرقت الدراسة والاقتراح عاماً كاملاً تقريباً، وهذا يعني أنَّ الأثر السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي لم يكن بدبيهِ على المدى القصير. مع ذلك، فإنَّ مشاركة القطاعات المهمَّة من الشعب في الجدل السياسي العام على نحو أكثر فاعلية هي خطوة إلى الأمام بالنسبة إلى الديموقراطية في غواتيمala.

بعض الدروس

يرتكر تحليل التأثير السياسي لهذه الحالة على دراسة قام بها إفرتليند كويست، كما عرضها في رسالته "تمييز التأثير على السياسات: إطار لتقدير استراتيحي للأبحاث المدعومة من قبل IDRC (*Discerning Policy Influence: A Framework for Strategic Evaluation of IDRC-supported Research*).

تعزيز القدرات السياسية

تمثل أهمَّ ما تمَّ تعلُّمه باكتساب وتعزيز قدرات COPMAGUA و CNPRE وفريق الأبحاث على تبصير السياسات المناهضة للتمييز العنصري وإعدادها. نتيجة لذلك، تمكّنوا من إنتاج معلومات ومعرفة على صعيد الأبحاث والمقترنات. فتعلَّموا إدخال مفاهيم وقضايا جديدة على جدول الأعمال ليناقشها اللاعبون الذين لم يكن لديهم الكثير ليقولوه في السابق. وفي هذا الخصوص، يقول د. أرغويتا إنَّهم كانوا قادرين على ممارسة التأثير على مراكز أبحاث أخرى وتوسيع قدرتها على إجراء الأبحاث، واقتراح مسارات عمل للحكومة تتعلق بالسياسات العامة. وحتى موظفي برنامج IDRC المشتركين في المشروع قالوا إنَّهم تعلَّموا بعض الدروس الجوهرية، لا سيِّما بخصوص العمل مع المنظمات الأهلية الأساسية.

توسيع آفاق السياسات

يشير الباحثون إلى فهم مت坦م للأساس المنطقي للبرامج المالية والبرمجة النوعية في التعليم. إذ يحتاج التحليل النوعي لقطاع التعليم وضع أهداف وبرمجة مالية فاعلة، تحتاج بدورها إلى مفاهيم ومقاربات جديدة. بالإضافة إلى ذلك، وفي ما يتعلق بتمويل التعليم، كان ثمة بيئة مناسبة للتواصل والتفاوض مع مختلف اللاعبين على مسرح المجتمع المدني. كما أشارت مجموعة الأبحاث إلى أن معالجة التحليل المالي من وجهة نظر الجنسانية كانت شديدة الصعوبة، ولكنها في الوقت نفسه مفيدة جدًا.

ممارسة التأثير على آليات صنع السياسة

يتعلق أحد الدروس الأساسية بعملية إضفاء شرعية على السياسات يجعلها تستجيب للمصلحة الوطنية، من دون أن تقتصر على المجموعات القطاعية والحزبية. تطلب ذلك مهارات من نوع آخر من أجل ممارسة التأثير على السياسات. واشتمل ذلك بدوره على عملية تعلم طريقة تبسيط التحليلات النوعية المعقّدة والبيانات الصعبة المأخوذة من الميزانية والإحصائيات التعليمية. كما تعلم الفريق عند إعداد الميزانية وتنفيذها ترتيب المسائل بحسب الأولويات، وتحديد من المستهدف، وما هو الموضوع وما هي طريقة التبليغ به. وعمّقوا مهاراتهم في إعداد "خرائط النفوذ" لممارسة التأثير على السياسات، مع أنها ما زالت تحتاج إلى الصقل.

بيانات أساسية

مدة العمل: 2000-2002

التأثير على سياسات التعليم في غواتيمala عبر صياغة اقتراح من وجهة نظر السكان الأصليين يمكنه التأثير على تحفيظ ميزانية التعليم وتنفيذه، في إطار إصلاح قطاع التعليم وخطّة التعليم الوطنية (2020-2000).

الأهداف:

دراسات بحث أساسية أنتجت تقرير بحث حول تمويل التعليم في غواتيمala.

نتائج الأبحاث:

مشروع TEHIP من أجل صحة أفضل: دمج الأبحاث والتنمية كان حيوياً في تنزانيا

يرتکز هذا الملخص على دراسة حالة أجرتها تيري سموتييلو وستيفاني نيلسون.

مشروع التدخلات الصحية الأساسية في تنزانيا (TEHIP) هو عبارة عن شراكة الأبحاث والتنمية تضم وزارة الصحة التنزانية ومركز IDRC الكندي. تم تأسيسه لاختبار مستحدثات التخطيط، ووضع الأولويات، وتوزيع الموارد على مستوى المقاطعة. وتشير نتائج المشروع بوضوح إلى أن استخدام الأبحاث لجعل الإنفاق الصحي متناسبًا أكثر مع الأوضاع الصحية السائدة من شأنه أن يكون ذا أثر إيجابي هام على الأوضاع الصحية.

تعتبر تنزانيا، بمعدل دخل يبلغ \$370 كندي للفرد الواحد، من أفقر دول العالم. وكغيرها من دول أفريقيا شبه الصحراوية، شهدت تردياً مستمراً في مؤشراتها الصحية. إذ خللت أمراض كالملاريا، والسل، وسوء التغذية، وفقر الدم، وفيروس الإيدز أعداداً كبيرة من الوفيات في جميع أنحاء القارة، بينما انهارت الأنظمة الصحية الوطنية تحت الضغط. في تنزانيا، كما في غيرها من الدول، يغذي الحرمان الاقتصادي والأزمة الصحية بعضهما البعض. فنقص الموارد يجعل التنزيانيين أكثر عرضة لآثار المرض، كما يحدّ من قدرة الحكومة على تمويل الخدمات الصحية. ويقلص السقوط فريسة للمرض بدوره قدرة الناس على إنتاج الدخل. هذا الحمل المزدوج الذي يثقل كاهل تنزانيا لا يجعل منها دولة فريدة من نوعها، إلا أنه يجعلها مناسبة لاستقبال مشروع يسعى إلى معرفة ما إذا كان بإمكان طرق أفضل لتوزيع موارد الرعاية الصحية يساعد على إعادة إحياء الأنظمة الصحية المُحتضرة وإنقاذ حياة المرضى. عُرف المشروع في البداية باسم مشروع تدخلات الصحية الأساسية (EHIP)، واستلهم أساساً من فرضية – أبصرت النور في "التقرير العالمي" الذي أصدره البنك الدولي عام 1993 (WDR 93) – تفيد أن الاستثمارات الجديدة المتواضعة في مجال الرعاية الصحية قد تترك آثاراً بارزة إن تم استخدام تلك الأموال في تدخلات صحية فاعلة تستهدف الأسباب الأبرز للوفاة والعجز. واقتصر تقرير 1993 WDR أن مجرد رفع الإنفاق على الرعاية الصحية في الدول النامية إلى \$12 أميركي للفرد (يتم إنفاق حصة متناهية الصغر تبلغ 3.900

للفرد كلّ عام على الرعاية الصحية في كندا، مثلاً) قد يخفي عباءة وثيره المرض بنسبة 25 بالمائة، إن تم استخدام تلك الأموال الجديدة بحيث يكون له التأثير الأكبر.

كانت تنزانيا في خضم إصلاحات صحية تشمل نقل مسؤولية التخطيط من المركز إلى المقاطعات عندما تقدّمت بطلب لتكون الدولة المضيفة لاختبار فرضيّة WDR 93. هكذا تمّ تغيير اسم EHIP إلى TEHIP، وأعيد توجيه البرنامج ليصبح مشروعًا تعاونيًّا مشتركًا بين جمهوريّة تنزانيا وIDRC، واستضافه وزارة الصحة التنزانية. وتضافرت فيه جهود باحثين محليّين، ومستشارين دوليين، وواضعي خطط صحية في المقاطعة، وعيادات صحية، ومجتمعات محلية بأكملها.

العمل على المستوى المحلي

رَكَز فريق TEHIP عمله في مقاطعتين: روبيجي وموروغورو. كانت وظيفة TEHIP الأساسية تقوم على تسهيل وضع الأبحاث، وتطوير سلسلة من الأدوات والاستراتيجيات التي تساعد فرق الإدارة الصحية في المقاطعات (DHMTs) على توزيع الأموال وتصميم أشكال تدخل صحية تستجيب بشكل مباشر أكثر لأدلة "عبء المرض" محليًّا. وإنتاج الأدلة، دعم TEHIP نظم المراقبة والحراسة على مستوى المقاطعات، التي استخدمت عدّادات لتجمع بانتظام بيانات من منازل المقاطعة، وتؤمن إحصائيّات حيوية حديثة.

طور TEHIP أيضًا سلسلة من أدوات التخطيط المرتكزة على الكمبيوتر لمساعدة DHMTs على فهم العلاقة بين أدلة نظم المراقبة وعملية التخطيط الصحي. مثلاً، تعمل "أداة صورة عباءة المرض" على تبسيط ونقل معلومات معقدة حول عباءة المرض من خلال تحويله إلى رسومات بيانية، وجداول، وخرائط سهلة القراءة. وعوضًا عن عرض عباءة المرض في فئات أمراض محددة، ترکّز المعلومات التصنيفية على عباء النسبي الذي تعالجه مختلف التدخلات الصحية الأساسية.

تُظهر "أداة التقارير الصحية في المقاطعة" عبر رسومات بيانية كيف تتحمّل التزامات الإنفاق الفردي في إطار خطة شاملة، وما إذا كانت تتناسب مع متطلبات

الوزارة، كما تُظهر مصادر التمويل وما إذا كان تُنفق بشكل مناسب. استخدمت DHMTs تلك الأدوات لتعديل ميزانيتها بحيث يتم إنفاق مال أقل على علاج الأمراض الهاشمية التي استهلكت سابقاً مبالغ كبيرة لا تتناسب مع تأثيرها على معدل الوفيات. بالتالي، يمكن تنفيذ استثمارات جديدة في مجالات مثل علاج الملاريا والوقاية منها لأنّه تبيّن أنّ الملاريا والأمراض التي تصيب الأطفال تساهم كثيراً في معدل الوفيات محلياً، وفي مشروع "الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة".

بالإضافة إلى هذه الأدوات التخطيطية، أمنَ TEHIP مبالغ صغيرة من الأموال يمكن لفريق DHMTs استخدامها في ما يرونه نقاط الضعف الكبرى في الأنظمة الصحية في المقاطعة. وقد أدى ذلك إلى تنفيذ مبادرات جديدة، مثل "سلسلة الإدارة المتكاملة" الذي يقسم النظام الصحي إلى فئات وجموعات محلية وتسهل هذه الهيكلية المهمة الإشراف على التسهيلات الصحية، كما تمنحها وصولاً أسهل إلى العقاقير، والتحاليل المخبرية، والاستشارات الطارئة، وغيرها من الخدمات التي تؤمنها المستويات العليا. استُخدمت الأموال أيضاً من أجل إعادة تأهيل التسهيلات الصحية، وقدّمت المجتمعات المحلية اليد العاملة وبعض المواد.

دور الأبحاث

كما تشير هذه الأعمال، لم يكن البحث عنصراً منفصلاً أو قائماً بذاته في عمل TEHIP، بل كان جزءاً من جدول أعمال "أبحاث وتنمية" متراقبة استخدمت بيانات الأبحاث كمواد أولية، الأمر الذي ساهم في تحسينات ملموسة وفي محلها داخل النظام الصحي. وفي هذا المضمار، كان مشروع TEHIP فريداً من نوعه بين المشاريع التي دعمها IDRC. فهو واحد من مشاريع قليلة جداً امتلكت التمويل والتغويض لنقل نتائج أبحاثها إلى مرحلة التنمية. وفي الميدان، ميّز هذا الرابط الواضح بين الأبحاث والتنمية مشروع TEHIP عن غيره من مشاريع الأبحاث النموذجية، وأضافى عليه مصداقية أعلى بين العاملين الصحيين شديدي الانشغال الذين كانوا لولا ذلك ليروا في وصول الباحثين من العاصمة تلهية عديمة الجدوى ومضيعة للوقت.

عرف الموظفون، الذين يناضلون لأجل إستمرارية عمل نظام صحي واسع النطاق، أنّ هدف مقاربة TEHIP لا يقتصر على إنتاج بعض الرسائل، بحسب مدير مشروع TEHIP، غراهام ريد. "كانت المقاربة تعمل على أرض الواقع مع نظام حيّ، في الميدان، ومع الناس، وتحاول ممارسة التأثير على نظام صحي هو أصلًا في طور التغيير".

توافق ستيفاني نيلسون من وحدة التقييم التابعة لمركز IDRC، والتي قابلت مجموعة متنوعة من العاملين ضمن النظام الصحي التنزاني، على أنّ التوجّه العملي للبحث شجّع على اعتماد أهداف المشروع ووسائله من قبل المشاركيين، الذين يتراوحون من مخططين في الوزارة والمقاطعة، إلى العاملين الصحيّين في القرى، والأفراد داخل المجتمعات المحلية. تقول: "في أغلب الأحيان، لم يُعرض البحث علينا كعمل تجريدي ونظري بحيث يدخل الناس، ويحاولون إثبات شيء ما، ثم يرحلون. كانوا يحاولون في الواقع تقليم شيء يكون قيّماً ومفيداً للناس على الأرض". وتضيف: "ما تعلّمه الناس في القطاع الصحي التنزاني فعلاً من TEHIP هي أدوات التخطيط، لا سيّما أدوات عبء المرض وتوزيع الموارد".

إنّها أمور تمنح الناس قدرة أعظم على القيام بعملهم. ففي المجتمعات، يقرن الناس فعلًا مشروع TEHIP بإعادة تأهيل التسهيلات الصحية. وهذا التمرّين بأكمله وقرار الناس الموارد، والمهارات، والأدوات لحفظها على تسهيلاتهم الصحية، كما تبيّن لهم أنّ هدف TEHIP هو في الواقع تحسين النظام.

في الواقع، تُعتبر وظائف TEHIP من حيث الأبحاث والتنمية مترابطة على نحو وثيق بحيث كان صعباً في أغلب الأوقات تحديد بداية ونهاية عمل كلّ منها. على سبيل المثال، تم تنظيم الفريق في بنية متكاملة بحيث كان الباحثون والمتخصصون في التنمية مدرّكين لطبيعة عمل كلّ منهم ومعتمدين على بعضهم إلى حدّ كبير. شكلّ جانب التنمية نوعاً من "حلقة ردود فعل" متواصلة، واعتمد على جهود ثابت من الأبحاث لتحديد فاعلية الأدوات والاستراتيجيات، وطرائق تحسينها، والتدخلات الجديدة اللازمة للمرحلة التالية من العمل. وضع الباحثون جداول أعمالهم وفقاً للمتطلّبات العملية لتطوير وتنفيذ تلك الأدوات والاستراتيجيات الجديدة. فتمّ تقسيم مضمون البحث إلى ثلاثة أوجه تتناول المجالات التالية:

1. الأنظمة الصحية - كيف تم التخطيط وكيف عمل النظام الصحي؟
2. دلالات طلب الرعاية الصحية - كيف، متى، ولماذا سعى أفراد المجتمع المحلي إلى الرعاية الصحية، وما كانت عليه تجربتهم؟
3. النتائج الصحية - ما هو مستوى الصحة وعبء المرض السائد؟
أثار استمرار العمل على هذه الحالات الثلاث للباحثين تقسيم ثلاثة مستحدثات للتقييم المتواصل: هل تغير التطويرات الجديدة طريقة وضع الخطط؟ هل تحسن التجربة العامة لنظام الرعاية الصحية؟ هل تحسن النتائج الصحية وتخفض معدل الوفيات؟ وما هي الخطوة التالية؟

عدة طبقات من التأثير

لتقييم نجاح TEHIP في التأثير على السياسات العامة في تنزانيا، تناول تيري سموريلا وستيفاني نيلسون عدداً من الأنواع المحتملة للتأثير على السياسات. فكر المقيّمون ما إذا كان TEHIP قد ساعد على تعزيز قدرات السياسات في تنزانيا (مثلاً، عبر زيادة قدرة موظفي الصحة في البلاد على استخدام الأبحاث)، وما إذا كان قد وسّع نطاق النقاش في مسائل الأبحاث والسياسات، وما إذا كان له تأثير على السياسات الحالية التي تبنته الحكومة.

ترى ستيفاني نيلسون أنه على الرغم من أهمية جميع أشكال التأثير تلك، تمثل التأثير الأعمق لمشروع TEHIP في توسيع الحوار وتعديل التفكير المهيمن على استخدام البحث في صياغة السياسات. تقول: "قال لنا أشخاص كثيرون، في مناسبات عديدة، إن فكرة التخطيط استناداً إلى الأدلة أثرت على طريقة عمل نظام القطاع الصحي. ليس هذا فحسب، بل تجاوزت حدود الصحة إلى مجالات أخرى، كالتعليم".

يوافق د. غريال أوبوندا، رئيس قسم الصحة في تنزانيا، على حدوث تبدل في وجهات النظر وأساليب العمل في هيكلية صنع القرار بأكملها. "لقد تعلمنا استخدام المعطيات في لصنع القرار".

لحسن الحظ، أصبحت معهدنا الوطني للأبحاث الطبية موجهاً بهذا الشكل. وهذا يعني أنه، عند الحاجة إلى صنع القرار، ثمة أدلة يبني عليها ذلك القرار. يمكنني التوجّه إلى السياسيين لأنقول لهم "عليكم أن تتخذوا قراراً في هذا الشأن، وهذه هي المعلومات التي لدينا من وجهة نظر علمية".

من الأسباب البديهية ميل صناع القرار إلى استخدام الأبحاث لصنع السياسات هي أنّ إدخال التخطيط المركز على الأدلة اقترب بتحسّن جذري في النتائج الصحية في المقاطعات التي خضعت للاختبار. ففي السنوات الأربع التي تلت إدخال التخطيط المركز على الأدلة "وبتمويل يبلغ دولار واحد للفرد سنوياً" انخفض معدل الوفيات بين الأطفال بنسبة 46 بالمائة في رويفيجي، و43 بالمائة في موروغورو. وفي الفترة نفسها، انخفض معدل الوفيات بين الكبار في رويفيجي الذي يتراوح بين 20 و50 بنسبة 18 بالمائة. تشكّل هذه النتائج دليلاً قوياً على أنّ استخدام الأبحاث لجعل الإنفاق الصحي متناسباً أكثر مع عبء المرض السائد قد يكون ذا أثر إيجابي هام على النتائج الصحية. وشكّلت هذه التجربة العامل الأهم في نشر "ثقافة التخطيط" جديدة داخل النظام الصحي في تنزانيا.

القدرات والمحتوى

وجد فريق التقييم أيضاً أنّ TEHIP أثّر بشكل بارز على قدرة العمال على استخدام الأبحاث ومحفوبي السياسات. ويعزى ازدياد قدرة المخططين الصحيين على استخدام الأبحاث دعمًا لآليات صنع السياسة إلى حدّ كبير إلى توفير أدوات التخطيط. فقد أمنت تلك الأدوات رابطاً حيوياً بين الأبحاث والتخطيط من خلال صياغة المعلومات بشكل بسيط تستطيع فرق DHMTs استخدامها في عملها اليومي (على سبيل المثال، عبر الرسوم البيانية التي ترجمت أرقام الوفيات إلى حصص عبء المرض قابلة للمعالجة عن طريق التدخل الصحي). يقول أحد أعضاء فريق المقاطعة: "لم نستخدم المعلومات (التي توفرت من مراقبة الأسر) إلا بعد حضور TEHIP إلى هذا المكان". وقال شخص آخر في مقابلة مع فريق التقييم التابع لمراكز IDRC: "في الماضي، تحدّثت الوزارة عن المعلومات، ولكنّها لم تعرف كيف تستخدمها ولا كيف تعرّضها. أمّا الآن فتغيّر الأمر".

يظهر تأثير TEHIP المستمرًّ أيضًا في التغييرات الأخيرة التي طرأت على السياسات الصحية في تنزانيا. فبالمساعدة على تسهيل عرض المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمعدل الوفيات مثلاً، ساعد TEHIP على جعل الملاريا على أولويّات جداول أعمال المقاطعات ووزارة الصحة، التي كشفت حملتها الوطنية لمكافحة الملاريا عبر زيادة الترويج لشبكات السرير المعالجة بمبيد الحشرات. كما انتقلت إلى أدوية أكثر فاعلية لمكافحة الملاريا. ويمكن رؤية التأثير الدائم لمشروع TEHIP في دعم الوزارة لاستراتيجيات على غرار سلسلة الإدارة المتكاملة، وتأسيسها "سلسلة" من الأموال مصممة على شاكلة صندوق TEHIP الذي مول مستحدثات مثل سلسلة الإدارة وتحديد المباني. تؤمن الوزارة حالياً هذه الاعتمادات لمقاطعات أخرى في تنزانيا من خلال تبرعات من مانحين دوليين لقطاعها الصحي.

زيادة التأثير المستقبلي

على صرخات التحذير أطلقها أشخاص خشوا أن يقع TEHIP في "فخ المشروع"، أي أن يتوقف تأثير TEHIP بعد انتهاء المشروع. كما خشوا لأن تقوم الوزارة بالترويج كما يجب لاستخدام الأدوات والاستراتيجيات في جميع أنحاء البلاد. في الواقع، طور TEHIP "استراتيجية بناة" تشمل على مراكز تدريب مناطقية تشغّلها وزارة الصحة التي ستقوم بتدريب أشخاص على استخدام الأدوات. وسيتم إرサهم بدورهم إلى مقاطعات أخرى.

من الواضح أن TEHIP أسّس روابط بين الأبحاث وصياغة السياسات بطرق مختلفة. غير أن الاختبار الحقيقي لتأثيره سيكون في تكّن مقاربة TEHIP ومستحدثاتها (أدوات التخطيط، القابلة للنقل والتكييف مع أطر وطنية مختلفة) من الانتقال من مقاطعات الاختبار إلى مجال إدخال التحسينات على الأنظمة الصحية في بقية أرجاء تنزانيا، وفي بلدان أخرى تعيش ظروفًا مشابهة.

بيانات أساسية

مدة العمل: 1996-2004

الأهداف:
اختبار إمكانية تطبيق مقاربة مرتكزة على الأدلة على التخطيط الصحي المحلي في مقاطعتين في ترانيا، وقياس تأثيرها.

- نتائج الأبحاث:**
1. تطوير 10 أدوات لجمع بيانات حول الوفيات والأمراض، وتنظيمها، وتقديمها.
 2. تحليل البيانات للقيام بخيارات خاصة بالسياسات.
 3. بحث حول الحكم والتصميم التنظيمي.

الصبر مفتاح الفرج: دروس شبكة أبحاث العلوم الاجتماعية لمواطن صيد الأسماك الآسيوية

يرتكز هذا الملخص على دراسة حالة أجراها روبرت بوميريوي.

في بعض الأحيان يحتاج تحقيق نتيجة إيجابية إلى سنوات من الجهد. في جنوب شرق آسيا، قام مركز *IDRC* بالتزام طويل وعمل بصير على بناء القدرة على استخدام أبحاث علم الاجتماع في صناعة صيد الأسماك. نجحت هذه الاستراتيجية، إذ قامت بتدريب جيل كامل من العلماء يضمن دوام تأثيرهم على آليات صنع السياسة.

منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، عكّرت مشاكل خطيرة قطاع صيد الأسماك في جنوب شرق آسيا. على الرغم من أنّ صيد الأسماك وترتيبتها هما مهمتان قد يمتنان في المنطقة وتؤمّنان للناس أرخص أشكال البروتين الحيوي وأكثرها شعبية، إلاّ أنّ معظم أسر الصياديّن غارقة في الفقر. ورغم القروض والإعانات المالية، وغيرها من البرامج الحكومية المخصصة لمساعدة قطاع صيد الأسماك، ورغم التطورات التي شهدتها هذا القطاع، كالقوارب التي تعمل على المحركات، وازدياد السرعة، وتحسين تقنيّات تربية الأحياء المائية، ظلّ معظم المنتجين الصغار يعانون من الفقر المدقع.

في ما يسمّى حصاد صيد الأسماك، ساهمت عوامل عديدة في إبقاء الدخل منخفضاً. فنظرًا إلى طابع الملكيّة المشتركة الذي يغلب على هذا المورد، غاب الحافر الفردي للحدّ من الصيد ("إن لم أقم باصطياد الأسماك، سيصطادها غيري")؛ وهذا

ما أدى حتماً إلى الإفراط في الصيد. في تلك الأثناء، زالت الأشكال التقليدية لتنظيم الوصول إلى أماكن الصيد مع بحث القوارب السريعة. أضف إلى أن الوقود وأنواع أخرى من الزاد أصبحت أكثر كلفة. ودفع النمو السكاني، الذي ترافق مع نقص في الوظائف البديلة في المناطق الريفية، بعدد أكبر من الأشخاص إلى العمل في تلك المهنة المزدحمة أصلاً. أخيراً، كان الدعم الحكومي محدوداً جدًا لتوفير بنية تحتية تسويقية تستقبل العامل الصغير.

في تلك الأثناء، تناقضت في مجال تربية الأحياء المائية - وهو نشاط زراعي يمكن فيه تحسين الإنتاجية من خلال استخدام تكنولوجيا أفضل وزيادة الإنفاق عليه - بضعة مشاريع كبيرة وناجحة مع أخرى عديدة أصغر حجماً وأقل ربحاً. وكان من مزاياه كبر حجم الشركة وخبرتها أن أتى معظم النمو في الإنتاج من عدد صغير نسبياً من المزارع.

لم يكن قطاعات صيد الأسماك تعاني من مشاكلها الخاصة فحسب، بل كانت تتنافس مع بعضها البعض على الموارد الأرضية، كمستنقعات المنغروف وأهوار المياه الضحلة، وعلى حصة من ميزانية المستهلك الغذائي، وعلى الاستثمار الحكومي والخاص.

البحث عن معلومات

شغلت مسألتا الإفراط في الصيد والتدهور البيئي لموارد الشواطئ حكومات المنطقة. فوضعت مسائل الأمان الغذائي، والتنمية القرورية، والتوظيف، والدخل الأجنبي، والسياحة، والبيئة، صيد الأسماك وإدارة موارد الشواطئ على رأس أولويات جداول الأعمال السياسية.

لسوء الحظ، في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، كانت معظم الأبحاث العلمية التي أجريت على هذه المسائل ذات طبيعة بيولوجية، حتى عندما بدأ الناس يدركون أن الحلول الفعلية كانت بطبيعتها اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، ومؤسسية. وكان النوع المناسب من المعلومات المتوفرة قليلاً بسبب قلة عدد علماء الاجتماع الذين يجرون أبحاثاً في مجال صيد الأسماك في المنطقة. ولم يكن

علماء الاقتصاد بشكل خاص يبدون اهتماماً مهنياً بهذه المسائل. ونتيجة لذلك، لم يتم تغريد أي برنامج أبحاث اقتصادي وسياسي من قبل وكالات صيد الأسماك الحكومية، أو مراكز الأبحاث، أو الجامعات.

في تلك الأثناء، ازداد طلب صناع السياسة على معلومات أفضل في مجال علم الاجتماع. لتلبية تلك المطالب، كان يتم الاعتماد بشكل متزاً على دول من خارج المنطقة للحصول على هذا النوع من التعليم، والنصائح، والأبحاث. ولكن من الواضح أنَّ الوضع في جنوب شرق آسيا استلزم قدرات خاصة لإجراء أبحاث علمية اجتماعية حول صيد الأسماك.

فكان أنْ تمَّ عام 1983 إطلاق شبكة أبحاث علم الاجتماع حول مواطن صيد الأسماك الآسيوية (AFSSRN) أو الشبكة، بتنسيق من المركز الدولي لإدارة الموارد المائية الحية (ICLARM) في الفلبين، وبتمويل من IDRC، من بين جهات أخرى. وكانت مهمة الشبكة تقوم على سد النقص في القدرة على إجراء أبحاث علم الاجتماع في جنوب شرق آسيا عبر مزيج من التدريب الرسمي وغير الرسمي، والمنح، ونشاطات الأبحاث، وتبادل المعلومات، والحلقات الدراسية، وورشات العمل، وتبادل الموظفين. خلال مدة تمويل IDRC للمشروع، التي استمرت حتى عام 1996، مررت الشبكة بأربع مراحل. فاتسعت عضويتها، وانتقل تركيزها في العمل من البناء المباشر للقدرات إلى تأمين أبحاث علمية اجتماعية لأهداف خاصة بالسياسات. وفي جميع تلك المراحل، قامت ICLARM بتنسيق نشاطاتها بشكل وثيق.

عام 2001، أطلق IDRC تقييماً طويلاً للأمد لتأثير الأبحاث التي دعمها على السياسات. يهدف هذا العمل الطموح إلى تحسين تصميم مشاريع وبرامج معينة يمكن للسياسات العامة أن تكون هدفاً فيها، بحيث يتم التشديد أكثر على الخطط الاستراتيجية الشاملة للمركز.

يشمل جزء من عملية التقييم مراجعة سلسة من دراسات الحالات الراخمة بالمعلومات. وفرض مركز IDRC د. روبرت بوميري بتقييم تأثير شبكة AFSSRN على السياسات. فأجرى تلك الدراسة بشكل أساسي عبر مقابلة أعضاء وشركاء في الشبكة.

تاريخ الشبكة

عرض د. بومبروي تطور AFSSRN والتغييرات التدريجية التي طرأت على أهدافها.

بناء القدرات الأولية خلال الأعوام 1983-1986

كان أعضاء ميثاق AFSSRN جامعاتٌ في ماليزيا، وتايلاند، والفيليبين. وانصبّ تركيز الشبكة أساساً على الاقتصاد، وتمثل هدفها العريض في بناء قدرات طويلة الأمد على إجراء أبحاث علم الاجتماع في مؤسسات جنوب شرق آسيا في مجال صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وكان لها ثلاثة أهداف محددة:

1. مساعدة المؤسسات على تعزيز قدرتها على إجراء الأبحاث. واعتمدت أساليب التمويل والدعم التقني المباشرين للمشاريع، وتدريب الباحثين، والتخطيط لبرامج الأبحاث الكبيرة.
2. بناء قدرة دائمة على إجراء الأبحاث عبر دعم التدريب في مجال اقتصاد صيد الأسماك. فقدّمت المؤسسات المنتسبة حلقات دراسية للمتخرّجين وغير المتخرّجين في مجالات مثل فنّ إدارة صناعة صيد الأسماك، واقتصاد تربية الأحياء المائية.
3. التشجيع على إقامة روابط مهنية وعلاقات عمل أقوى بين تلك المؤسسات وهيئات صنع السياسة.

توسيع العمل تعزيزه خلال الأعوام 1985-1988

انضمّت ستة مؤسسات جديدة من إندونيسيا، وتايلاند، والفيليبين إلى AFSSRN. وتابعت الشبكة من حيث انتهت في المرحلة الافتتاحية، فراحت تموّل مشاريع الأبحاث، وتستضيف ورشات العمل والحلقات الدراسية، وتشجّع على إقامة روابط بين الباحثين وصناعة السياسة. ولكن في ذلك الوقت، تحول التشديد بعض الشيء نحو مسائل السياسات. إذ تناولت معظم مشاريع الأبحاث الشبكة

خلال هذه الفترة اقتصاد تربية الأحياء المائية، والتسويق، وإدارة صيد الأسماك على نطاق مصغر. وبما أنّ كثيراً من موارد الأسماك في الدول الأعضاء في الشبكة كانت مستنفدة أو مهدّدة أصلاً، اعتُبرت الأبحاث على الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لطريقة إدارة صيد الأسماك، لا سيّما في القرى والمنازل، حيوية لإيجاد حلول سياسية.

مع أنّ الهدف المحدّد كان تأمين معلومات من أجل وضع سياسات أفضل في مجال صيد الأسماك، لم يتمّ تنفيذ أبحاث فعلية على تحليل السياسات. فقد اعتُبر هذا النوع من التحليلات سابقاً لأوانه لأنّ المهارات الأساسية للبحث التطبيقي وعلم الاجتماع لم تكن قد تطّورت بالكامل لدى أعضاء الشبكة.

مراجعة التقدّم خلال الأعوام 1988-1994

في تلك الفترة، كانت الشبكة تضمّ 14 فريقاً مؤلّفين من 80 باحثاً في إندونيسيا، ومالزيا، وتايلاند، والفيليبين. وكان الهدف العام هو تنمية القدرة على إجراء الأبحاث في مجال علم الاجتماع في إطار العلوم "الصعبة" في مجال إدارة الأنظمة المائية.

ركّزت تلك المرحلة أيضاً على نشر نتائج الأبحاث. كما أدخلت برنامجاً وطنياً للربط بين أعضاء AFSSRN ومنظّمات وطنية أخرى لصيد الأسماك. وركّزت أكثر على إعطاء نتائج مفيدة لصياغة سياسات التنمية واستراتيجيات الإدارة. وأدّى نقص الأبحاث في مجال حصاد صيد الأسماك إلى ولادة برنامج للأبحاث والتدريب عام 1990، بتمويل من IDRC، يضمّ جهود AFSSRN وجامعة سيمون فرايزر في كندا.

استناداً إلى مراجعة لتاريخ AFSSRN الكامل، والتي تمت في تلك الفترة، تبيّن أنّ الشبكة نجحت في سعيها إلى جمع علماء الاقتصاد وعلماء اجتماع آخرين للتشجيع على الأبحاث والتدريب في النواحي العلمية الاجتماعية لصيد الأسماك وتربيّة الأحياء المائية.

ووجدت المراجعة أيضاً أنّ الشبكة حسّنت مهارات البحث لدى أعضائها، ودعمت مساعيهم في هذا المجال، وساعدتهم على الاتصال بباحثين آخرين في

المنطقة، كما أدّت إلى زيادة عدد الباحثين المدرّبين. واستنجدت المراجعة أيضًا أنه على الرغم من تواضع التأثير الفعلي لنشاطات الشبكة على سياسات صيد الأسماك وإدارتها، ساعدت AFSSRN أعضاءها على تنمية قدراتهم على مواجهة تلك القضايا.

التشديد على السياسات خلال الأعوام 1995-1996

في هذه المرحلة، توسّعت عضوية AFSSRN لتشمل فيتنام. ظلّت جهود الشبكة مرّكرةً كالسابق، ولكنّ البحث العلمي الاجتماعي المتعلّق بالسياسات أصبح هدفًا جوهريًّا. كان الأعضاء قد اكتسبوا المهارات اللازمـة وأصبحوا قادرين على التشديد أكثر على الأبحاث المرتبطة بصناعة القرار. أثناء هذا التحوّل، كان معروفاً أنّ الأعضاء بحاجة إلى مهارات جديدة أخرى وإن انصبّ التركيز الآن على تطوير سياسات وبرامج مرتبطة بالإدارة. فأعطيت الأولويّة بالتالي إلى إقامة الشبكات، والتعليم، والتدريب. بذلت AFSSRN مجهوداً إضافيًّا لنشر تقارير أبحاثها، وكان 50 تقريراً منها قد أُعدّ منذ عام 1983. فوضعت سلسلة منشورات، وزوّدت التقارير في المنطقة، لا سيّما على صناع السياسة.

عام 1997 وما بعده

بعد انتهاء تمويل IDRC، خشي الأعضاء أن تنتهي نشاطات AFSSRN ولكن بدعم من ICLARM، أصبحت الشبكة جزءاً من جمعية صيد الأسماك الآسيوية.

تستمرّ الشبكة بعملها اليوم. يلتقي أعضاؤها في اجتماعات إقليمية، وتضمّ مجلّة ICLARM الفصلية قسماً متعلّقاً بأخبار AFSSRN.

ممارسة التأثير على السياسات العامة

حتى المرحلة الأخيرة، لم تكن الشبكة مصمّمة صراحة لممارسة التأثير على السياسات العامة. عوضاً عن ذلك، تمثّل هدفها الأساسي في بناء قدرة الأبحاث

الوطنية على حل قضايا علم الاجتماع الهامة في إدارة موارد صيد الأسماك في المنطقة. ولكن كما تبيّن، كان لعلاقتها، وتدريبها، وتعليمها، ودعمها للأبحاث، ونشاطاتها في نشر المعلومات تأثير فعلي على السياسات.

أدت AFSSRN دوراً كبيراً في توسيع القدرات السياسية في المنطقة، لا سيما عبر تطوير موهبة جديدة في مجال إجراء الأبحاث والتحليلات استناداً إلى القضايا المطروحة. بتعبير آخر، ساعدت الشبكة على تحسين الإطار المؤسّسي الخيط بآليات صنع السياسة.

ساعدت الشبكة أيضاً على توسيع آفاق السياسات. إذ أدخلت أفكاراً جديدة على جدول الأعمال، وأثّرت المحادثات الدائرة بين الباحثين وصناع القرار. بعبارة أخرى، ساعدت الشبكة على تحسين الإطار الفكري الخيط بآليات صنع السياسة.

مارسة الشبكة تأثيراً على السياسات في عدد من المراحل المتداخلة:

1. قبل إطلاق الشبكة، كان علماء اجتماع صيد الأسماك في المنطقة يملكون مهارات محدودة وكانت قدرتهم على التحليل السياسي معذومة تقريباً. فأمّنت الشبكة أولاً التدريب والتعليم في أسس الأبحاث العلمية الاجتماعية. وهذا ما عرّف الأعضاء على مفاهيم ووسائل جديدة، وساعدهم على تطوير مهنتهم.
2. ساعدت مشاريع الأبحاث التي دعمتها الشبكة الأعضاء على اكتساب خبرة أكبر في استخدام المفاهيم والأساليب الجديدة. وأدّت المنح الصغيرة التي قدّمتها الشبكة لمشاريع الأبحاث إلى نتائج هامة وحملت مضامين للسياسات.
3. مع اكتساب أعضاء الشبكة ثقة أكبر، تحسّن مستوى الأبحاث، وأنتجت مشاريع عديدة توصياتٍ خاصة بالسياسات استخدمتها القطاعان العام والخاص.
4. طورت مشاركة الشبكة مهن الأعضاء. فأصبح كثير من أعضائها الأوائل موظّفين كبار في الجامعات أو في أقسام قطاعات صيد الأسماك في الحكومة، بحيث أصبحوا يديرون السياسات العامة. في جميع الحالات، يعتبرون أنّ عضويّتهم في الشبكة ساهمت، ولو جزئياً، في تقدّمهم.

5. العلاقات الودية التي تطورت عبر تأسيس الشبكات ربطت بين الباحثين وصنّاع السياسة، وكان لتلك العلاقات أهمية حيوية للتأثير على السياسات في جميع الدول الأعضاء في الشبكة.
6. نشر أعضاء الشبكة نتائج الأبحاث في جميع الحالات العلمية الهامة التي يراجعها الزملاء. وُشكّل تلك المقالات أساساً لتطوير سياسات جديدة في مجال صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ليس في المنطقة فحسب، بل في العالم أجمع.
7. بعد تحقيق هذه القاعدة من المهارات، إضافة إلى النضوج العلمي، والتقدّم المهني، والثقة بالنفس، وعلاقات الشراكة مع صنّاع السياسة، أصبح أعضاء الشبكة أكثر قدرة على إجراء التحليل الخاص بالسياسات، وبدأوا يؤثرون عليها.
8. في منطقة كانت جبرة في الماضي على استيراد خبراتها العلمية الاجتماعية، بدأ أعضاء الشبكة يقومون بدور المستشارين ويقدمون النصائح في مشاريع أخرى، بما في ذلك مشاريع السياسة في آسيا وحول العالم.
- انتهت دراسة د. بوميري بالتشديد على نقطتين هامتين. أولاً، كان شبكات بناء القدرات في آسيا، التابعة لمراكز IDRC، AFSSRN، آثار دائمة وواسعة النطاق. فقد تحسّنت حياة كثير من الناس نتيجة لهذه الجهود. ثانياً، يرجع نجاح تلك الشبكات جزئياً، إلى الصبر الذي اعتمدته المركز في دعمها، وذلك على فترات طويلة جدًا أحياناً، إلى أن تحقّقت الأهداف.

قبل شبكة AFSSRN، كان من الصعب إيجاد علماء اقتصاد يعملون على قضايا صيد الأسماك في تايلاند. لم نكن نملك معلومات اقتصادية جيدة لاتخاذ القرارات على أساسها. فاعتمدنا على المعلومات البيولوجية، التي لم تشکل سوى جزءاً من المعلومات التي تحتاج إليها لوضع سياسات جيدة. أما الآن، فنحن نضع سياسات مدققة، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى الشبكة. (برايموت سوبافيقات، قسم المسامك، تايلاند).

في الماضي، كنت أقوم بالأبحاث من أجل الأبحاث. لم يكن صناع السياسة من جمهوري. أما الآن، وبعد أن أصبحت في الحكومة، تكون لدى فهم أفضل للحاجة إلى الأبحاث الجيدة لكي أتخاذ قرارات مدققة، وللسبب الذي كان يدفع AFSSRN إلى إظهار أهمية إجراء أبحاث ذات صلة بالسياسات. وأنا أطلب من باحثينا، على المستوىين الحكومي والأكاديمي، إجراء أبحاث أستطيع استخدامها لدعم القرارات أو عدم دعمها. (فيكتور نيكيجولو، وزارة الشفرون البحرية وصيد الأسماك، إندونيسيا)

بيانات أساسية**مدة العمل: 1983-1996****الأهداف:**

تحسين القدرات على إدارة قطاع صيد الأسماك، والتأثير بشكل غير مباشر على السياسات والآليات الإدارية. زيادة معلومات باحثي علم الاجتماع حول صيد الأسماك وتعزيز قدرات المؤسسات.

نتائج
إنجاح أكثر من 50 تقرير بحث خلال مدة حياة المشروع ونشر سلسلة ممتازة.
الأبحاث:

تشجيع المعرفة التقليدية: منظمة غير حكومية هندية تؤثر على السياسات على المستوى الحكومي، والوطني، والدولي

يرتكز هذا الملخص على دراسة حالة أجرتها لين بورتون.

قامت جمعية الأبحاث والمبادرات من أجل تكنولوجيات ومؤسسات مستديمة (*SRISTI*) بتوثيق ونشر أكثر من 10.000 مستحدث جنري وأسلوب عمل تقليدي في القطاع الزراعي في الهند. فبتمكن المزارعين من مشاركة معرفتهم، عمقت *SRISTI* التوعية إزاء التقنيات الهادفة إلى توفير اليد العاملة وغيرها من المستحدثات. في الوقت نفسه، وبطراح أفكار جديدة لسياسيين والبيروقراطيين، والتشجيع على إقامة الشبكات، وتعليم الباحثين، كان لها تأثير على السياسات على المستويات الحكومية، والوطنية، والدولية.

أمام النمو السكاني السريع، والقصور الغذائي، واتساع رقعة الفقر، انضمَّ عدد كبير من البلدان النامية إلى "ثورة خضراء" في ستينيات القرن الماضي عبر زراعة محاصيل عالية الإنتاجية، وزيادة الري، وتوسيع استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية. في الهند، أدّت الثورة الخضراء إلى توسيع الأراضي الزراعية، ومضاعفة المحاصيل، وتكتيف الري، وزراعة بذور هجينه. وبسبب ذلك، تحول التركيز عن البدور التقليدية وأنواع محاصيل مختلفة، والمبيدات العشبية، والزراعة العضوية.

في حين ساعدت تلك التغييرات الهند لإطعام شعبها، إلا أنّها ولدت تحديات جديدة. فالسياسات الزراعية الجديدة نفعت التجاريين الكبار القادرين على شراء الأسمدة وانتظار بيع المحاصيل بالأسعار الأفضل، والذين كان لهم قدرة

أكبر على الوصول إلى الإعانات المالية والريّ. أمّا الزراعة التقليدية والمزارعون الذين قاموا بمزاولتها، فظلّوا على الهاشم.

بحلول عام 1989، ظهرت مجموعة غير رسمية من الأكاديميين، والمزارعين، والعلماء، وآخرون معروفون بشبكة نحل العسل. فكما تتنقل النحلة بين الأزهار لجمع الرحيق وتوزيع اللقاح - وتقوم بذلك من دون التسبب بأيّ ضرر - تنقل أعضاء شبكة نحل العسل بين المبتكرين المحليين لتوثيق معرفتهم ونشرها باللغات المحلية، وضمان حصول أولئك المبدعين على بعض الفوائد.

في الجوهر، سعت شبكة نحل العسل إلى تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية للمزارعين وسكان الأرياف الذين يملكون المعرفة ولكنّهم يفتقرُون إلى الموارد. واعتقدت الشبكة أنّه من الأهميّة بمكان الاعتراف بفضل المبدعين ومكافأتهم، عند الإمكان، على إبداعهم. كما اعتبرت أنّ العلوم الرسمية وغير الرسمية متكاملة، ذلك أنّه من شأن المعرفة التقليدية أن توسيع آفاق العلم الذي يحسن بدوره الإبداع المحلي أو يرتكز عليه.

في أوائل التسعينيات، احتاجت الشبكة إلى تعزيز عملها وإدخاله ضمن مؤسسة، فأدت تلك الرغبة إلى تأسيس SRISTI عام 1993.

شراكة SRISTI مع IDRC تعزيز القدرات على مستوى القاعدة الشعبية والإستحداث

أمن مركز IDRC دعمًا أساسياً لجمعية SRISTI في المرحلة الأولى (1993-1996) برعاية المعهد الهندي للإدارة أحمد أباد (IIMA)، الأمر الذي أتاح للمنظمة غير الحكومية الجديدة أن تتطور من شبكة تطوعية من الباحثين والناشطين إلى منظمة أكثر تماسّكاً واستمراراً. كان للمرحلة الأولى أربعة أهداف مصمّمة لتعزيز قدرات المحدّدين الأساسيين: حماية حقوق الملكيّة الفكرية، إجراء تجارب لزيادة قيمة معرفة المحدّدين، تطوير القدرة على التزام المشاريع لإنتاج عائدات من هذه المعرفة، وإثراء الأساس الثقافي والمؤسّسي للتعامل مع الطبيعة.

بنهاية المرحلة الأولى، تم الاعتراف بالقيادة التجديدية لجمعية SRISTI. فانضمت إليها أكثر من ألف مجموعة، ومن فيهم عدد كبير من المزارعين. وقامت SRISTI بتوثيق ونشر أكثر من 5.000 ممارسة تجديدية بستة لغات هندية عبر أدوات مثل نشرة نحل العسل.

التوسيع إلى المستوى الوطني

ارتكتزت المرحلة الثانية (1997-2000) على عمل SRISTI السابق، وركّزت على مراحل القيمة المضافة للتجديد، فضلاً عن حواجز المستحدين المادية وغير المادية. واتسع نطاق المنظمة ليتجاوز المزارعين ويضم إدارة الموارد الطبيعية، والإنتاج الريفي، والصناعات الريفية. كما سعت إلى إيلاء عناية أكبر للمعرفة النسائية.

قالت ليان بورتون، التي قيّمت تأثير عمل SRISTI على السياسات العامة: "في نهاية المرحلة الثانية، كانت SRISTI قد وثقت 8.000 مستحدث محلّي إضافي وحسّنت عدداً منها، بما في ذلك مبيدات الآفات العشبية، وأدوية الأعشاب البيطرية والبشرية. كما طورت SRISTI واحتبرت عدّة برامج ترتكز على المكافأة والتعميض، وعقدت اتفاقاً لمشاركة الجماعة مع شركة خاصة مهتمة بثلاثة أدوية بيطرية".

خلال المرحلة الثانية، عملت SRISTI أيضاً مع حكومة غوجارات لقياس مستحدثات أساسية عبر تأسيس شبكة غوجارات لزيادة الإستخدام (GIAN). في الوقت نفسه، تعافت SRISTI مع الحكومة الوطنية وأنشأت مؤسسة الإستخدام الوطنية (NIF)، من أجل رفع نشاطها من المستوى الحكومي إلى المستوى الوطني.

النساء، والحكمة، والرخاء

بنهاية المرحلة الثانية، قيّم مستشار IDRC المشروع، وهذا ما ساعد على تحديد قصوره وتغرياته. ونتيجة لذلك، أصبح الموضوع الشامل الذي تعتمده SRISTI في مرحلتها الحالية (2000-الوقت الحاضر) هو "النساء، الحكم، والرخاء: المعرفة الحالية والقيمة المضافة لموارد النساء المتنوعة أحياً في الهند".

طلبت المنظمة من أعضائها تطوير حلول مبتكرة لتخفييف الكدح المقتربن بعمل النساء. في سبيل ذلك، عملت مع منظمة النساء العاملات في المهن الحرّة (SEWA) لتوزيع عدد من التكنولوجيات التي توفر اليد العاملة، بما فيها بكرة مياه معدلة طورتها مزارعة محلية. بالإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى المخطط الذي وضع في المرحلة الثانية، تعمل SRISTI مع منظمات غير حكومية نسائية على غرار SEWA لإطلاق بحث عن مبتكرات على نطاق الدولة.

في التقرير المؤقت الذي أصدره IDRC عام 2002، أشارت SRISTI إلى أنها قامت بتوثيق عدّة مئات من الممارسات التقليدية والمستحدثات في غوجارات، ودعمت مزيداً من الرسائل حول المعرفة النسائية، ووثقت معرفة النساء بالمحاصيل النباتية، والأغذية غير المزروعة وغير المعروفة جيداً، والنباتات العلاجية، وإدارة المواشي، والصحة البشرية. كما نظمت لقاءات قروية للنساء فقط، هذا من بين نشاطات أخرى.

تقييم ممارسة التأثير على السياسات

من شأن الأبحاث أن تؤثّر على السياسات العامة بطرق عدّة: عبر تعزيز القدرات السياسية، أو توسيع آفاق السياسات، أو التأثير على آليات وضع السياسات.

تعزيز القدرات السياسية

عزّزت SRISTI القدرات السياسية من خلال تحسين معرفة العاملين الأساسيين، وتطوير أفكار مستحدثة، وتحسين القدرة على نقل الأفكار، وتنمية مواهب جديدة للبحث والتحليل.

عبر توثيق ونشر أكثر من 10.000 مستحدث أساسى واسلوب عمل تقليدي، حسّنت SRISTI معرفة الناس على أنواعهم ووسعّت نطاقها. في بينما كان جمهورها الأساسي مكوّناً من مزارعين، ومستحدثين آخرين، وتلامذة، وأطفال، استخدمت الإعلام لنشر أفكارها على الصعيدين الوطني والدولي. كما دعت فاعلين متعدّعين، كالسياسيين، والأكاديميين، والمنظمات غير الحكومية، للتعاون معها.

تقول بورتون: "من غير الممكن معرفة كمية المعلومات التي تم استيعابها من قبل مختلف العاملين. ولكن ثمة أدلة على تسرب بعض منها. فقد قدمت SRISTI جدول أعمال، ودعمته بمعلومات، وهذه الصياغة للمعلومات هي التي يجعلها مفيدة لصناعة السياسة وقابلة للاستعمال".

بخصوص الأفكار المستحدثة، تواصل SRISTI تطوير مفاهيم مبتكرة، وتحتيرها وتوسيعها. مثلاً، اقترحت الجمعية إرشادات أخلاقية في مجال الوسائل للوصول إلى التنوع الأحيائي واستكشافه، فضلاً عن "نموذج موافقة مدققة مسبقاً" لمساعدة المبتكرين على حماية ملكياتهم الفكرية.

وشكل التواصل الإبداعي جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية SRISTI. إذ تجمع نشرة نخل العسل ما بين المعلومات التقنية والثقافية والإعجاب البشري بالقصص الشخصية، وحسّ المرح، والتحديات. وإضافة إلى النشرة، جُمعت قواعد بيانات على أقراص مدجحة، وأنفتحت تسجيلات فيديو وملصقات بلغات محلية. وللقرؤيين الأميين، أوجدت الجمعية أكشاك كمبيوتر تفاعلية مرتكزة على الصورة. تقول بورتون: "تعلّمت SRISTI قوّة القصة، وغالباً ما تستخدمها لطبع الوجه البشري لعملها على تلك الجماهير النائية".

طورت SRISTI مواهب جديدة لإجراء الأبحاث والتحليلات عبر تأسيس مختبر شادباف سريسيتي سانشودهان. وأعطى هذا التعاون مع مؤسسة شادباف قيمة مضافة للمعرفة الأخلاقية والتكنولوجيات الخضراء. بالإضافة إلى ذلك، أسّست مختبر أعشاب داخلي لإجراء اختبارات لمبيدات الآفات العشبية.

غالباً ما يُعزى نجاح SRISTI في تعزيز القدرات السياسية إلى مخزونها من الأبحاث ذات الصلة والأدلة التجريبية. تؤكد ف. شيري شاند، أستاذة مع IIMA: "كان الأساس هاماً للتأثير على صناعة السياسة؛ التوثيق، وتوفير أدلة للتفكير الإبداعي الجاري على القواعد الشعبية، والتأييد العلمي لهذه المعرفة".

توسيع آفاق السياسات

قال د. سودير شان إينغار، مدير وأستاذ في معهد غوجارات للأبحاث التنموية وعضو في مجلس إدارة SRISTI: "تعمل SRISTI بشكل متزامن على جميع المستويات الحكومية". ويضيف:

تمكن [SRISTI] من تحديد القضايا التي تحتاج إلى اهتمام حكومي مركزي، وتلك التي يمكن معالجتها على مستويات أدنى، ثم عملت على مجموعتين بشكل متزامن. وبضمان عنصر وطني لعمل الجمعية، ثبتت SRISTI أن ما هو ممكن في إحدى الولايات، ممكن في جميع ولايات الهند.

على مستوى الولاية، أقامت SRISTI علاقة فاعلة مع حكومة غوجارات. فقادت المنظمة عام 1997 بدعوة ممثلي الحكومة إلى مؤتمرها الدولي حول الإبداع والإستحداث. وأدت اجتماعات لاحقة مع الحكومة إلى تأسيس شبكة غوجارات لزيادة التجديد (GIAN)، وهو اتحاد مسجل يضم مجلس إدارة 12 عضواً، من بينهم عدّة مسؤولين على صعيد الولاية.

تساعد GIAN المعهددين المحليين على الوصول على التمويل عبر تأدية دور وسيط بين المستحدثين والمؤسسات الحكومية والتجارية. تشمل إنجازات GIAN توقيع اتفاقيات مع عدّة برامج التزام مشاريع وطنية، والتعاون مع مؤسسات تعليم، وأبحاث، وتدريب، ومنظمات غير حكومية، وتبعة الموارد (المالية، والتقنية، والإدارية) لأكثر من 12 ابتكاراً في مختلف مراحل عملية التطوير والتسويق. وتم التخطيط لإقامة ثلاثة شبكات GIAN على الأقل في أجزاء مختلفة من البلاد.

على المستوى الوطني، واستجابة لدعوات من SRISTI أسس قسم العلوم والتكنولوجيا مؤسسة التجديد الوطني (NIF). وهي على علاقة وثيقة مع SRISTI وGIAN، وتحسن عمل هاتان المنظمتين. تؤدي NIF دور سجل وطني للتجديد الأساسي والمعرفة التقليدية، وتساعد على تطوير وتسويق المستحدثات، وربط المستحدثين بالعلم والتكنولوجيا.

على المستويين الوطني والدولي، ساهمت SRISTI في الحوار حول حقوق الملكية الفكرية للموارد البيولوجية. فنظمت عدّة ورشات عمل واستشارات في

مواضيع مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، أو شاركت فيها، وعملت مع معنيين هنود لمساعدة وزارة البيئة والغابات على تطوير سياسات جديدة للوصول إلى الموارد البيولوجية والحفاظ عليها. وبخصوص النواحي التجارية لحقوق الملكية الفكرية، نظمت الجمعية عام 1992 استشارات مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمزارعين حول حماية الملكية الفكرية.

كان لالتزام SRISTI بالمشاريع المرتكزة على مسألة التمييز بين الجنسين تأثير على شركاء لها مثل SIWA. تقول رينا نانافاتي، من SIWA: "عملتُ مع القرويات مدة طويلة ولكنني بدأت أقدر كيف تفكّر النساء بشكل مختلف ولماذا. في السابق، انصبّ تركيز SIWA على إمكانية وسائل وصول النساء إلى الموارد، إلاّ أننا أصبحنا نفكّر الآن أيضًا كيف تستخدم النساء تلك الموارد بشكل مختلف ولماذا. أصبح التحليل نقدياً أكثر".

كان العامل الآخر في توسيع آفاق السياسات هو تأسيس شبكات بين المجتمعات العلمية الرسمية وغير الرسمية. إذ تملك NIF حالياً مذكرة تفاهم مع المجلس الهندي للأبحاث الزراعية والمجلس الهندي للأبحاث العلمية. بالإضافة إلى ذلك، شارك المستحدثون الأساسيون في مؤتمر العلوم الهندية.

التأثير على آليات وضع السياسات

أثّرت SRISTI، مع GIAN وNIF، على السياسات في الهند، ولكنّ الفضل في النجاح يرجع إلى رئيسها أنيل غوبتا، وليس من خلال تأثير مجموعات الضغط. فقد ساعدت مشاركة البروفيسور غوبتا في SRISTI وNIF على السواء على توثيق العلاقة بين المنظمتين. وبعد الدعوة التي وجهتها NIF إلى عقد اجتماع قبل دراسة الميزانية لمشاركة الأفكار حول كيفية دعم التجديد مثلاً، كتب البروفيسور غوبتا مسودة نص خطاب ميزانية عام 2000 للوزير، الذي أعلن إنشاء رأس المال للمشاريع من أجل المستحدثين على مستوى القاعدة الشعبية.

تشير شيري شاند: "بجلّ تأثير SRISTI السياسي على مستوى الأفكار". إذ عبر عدد من المسؤولين على مستوى الولاية والوطن على السواء عن دعمهم لعمل

SRISTI، واعترفوا بتأثيره عليهم شخصياً. على مستوى الولاية، اعتمدت وزارة الزراعة في غوجارات طريقة SRISTI في مكافأة المستحدثين. وعلى المستوى الوطني، بالإضافة إلى التأثير على الآلية الخاصة بالميزانية، ساعد البروفيسور غوبتا على وضع مسودة مشروع قانون التنوع الأحيائي في الهند. أمّا على المستوى العالمي، فيقوم معهد الأبحاث للمحاصيل الدولية للمناطق الاستوائية شبه الجافة (ICRISAT) بإجراء أبحاث حاليّاً على عدّة مبيدات آفات عشبية كانت SRISTI قد ساعدت على تحديدها.

استنتاجات

تقول بورتون: "التأثير على السياسات بالنسبة إلى SRISTI كان وما زال وسيلة لغاية. فهدف المنظمة الأول هو حماية المعرفة لدى السكان الأصليين وتقدير قيمتها، وقد أدركت على مرّ الزمن أنّ التقدّم المستدام وواسع النطاق على هذه الجبهة يحتاج إلى دعم السياسات".

بالنسبة إلى بورتون، كان جمعيّة SRISTI تأثير مرحلٍ على السياسات بطريقتين جوهريّتين. أولاً، زادت SRISTI من قدرتها على إجراء الأبحاث، وتحليل المعلومات، والتواصل مع مجموعة متنوعة من العاملين مع شركاء وعبر تجربتها الخاصة. ثانياً، ألغنت الجمعيّة مجال السياسات عبر إدخال أفكار جديدة، والتشجيع على إقامة العلاقات الواسعة، وتنقيف الباحثين الذين تولّوا مناصب جديدة في مجالات مرتبطة بعملهم.

قالت بورتون: "أوجدت كلّ من الحكومات المحلية والوطنية مجالاً جمعيّة SRISTI لكي تتبع عملها الخاص بالسياسات. وهذا الأمر غير شائع في الهند، وهو دليل ملموس على حدوث بعض التأثير - إن لم يكن تأثيراً واسعاً على مستوى السياسات - على تفكير المسؤولين السياسيين، وربّما نرى بدايات الإستجابة الحكومية الفاعلة".

بيانات أساسية

مدة العمل: 1993-2002

حماية الموارد الطبيعية عبر توثيق المستحدثات المحلية المرتكزة على معرفة السكان الأصليين، وحماية حقوق الملكية، والاعتراف بالمستحدثات ونشرها.

الأهداف:

1. وضع قواعد بيانات تشمل أكثر من 13.000 مستحدث محلي موثق منشور بست لغات محلية.
2. شبكة من أكثر من 1000 مجموعة محلية تدعمها نشرات ووسائل أخرى.
3. اتفاقيات مشاركة الجعالة مع شركة خاصة لثلاثة أدوية بيطرية.
4. المصادقة على عدة أدوية عشبية.

نتائج الأبحاث:



تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

إحضار مقاربة تشاركية إلى الشعب السنغالي ساهمت في تأثير الأبحاث على السياسات العامة

يرتكز هذا الملخص على دراسة حالة أجريت من قبل كاماتي سيني ورامانا تيوني. في بلدة كوتيابا السنغالية الصغيرة، خرج عشرات الرعاة صباح يوم أحد إلى السوق الأسبوعي. كانوا يحاولون جميّعاً جذب اهتمام البائعين إلى موادיהם. وكانوا مشغولين أيضاً بإعطاء معلومات حول المراعي، والأمراض، وغيرها من المسائل الأساسية. لدى أولئك الرعاة حالياً تكنولوجيات معلومات واتصالات جديدة في متناولهم للحصول على تلك المعلومات؛ وهي المرأة الأولى التي تُستخدم فيها تلك التكنولوجيات في أفريقيا لهذه الأغراض. يتمثل الهدف الأساسي في الإثبات - لا سيما لصنع القرار - أن تلك الأدوات الحديثة قادرة على المساهمة فعلاً في تحسين ظروف حياة وعمل الرعاة.

في أيّامنا، يقود بعض الرعاة قطاعاً هاماً من الهواتف الخلوية وأنظمة تحديد الموضع (GPS). في ثلاثة مناطق تجريبية، تعلم الرعاة قراءة الخرائط الجغرافية وإعدادها بمساعدة أجهزة GPS مرتبطة بأقمار صناعية.

تم تزويد عدد من هؤلاء الرعاة بالهواتف الخلوية لتسريع عملية تبادل المعلومات، وتزويدهم بـ "نظام الإنذار المبكر" ضد الكوارث الوشيكة. كما تلقى بعضهم تدرييّاً على وسائل الوصول إلى المعلومات على الشبكة الإلكترونية. فقد أنشئ موقع في تموز 2003 تحت عنوان "الراعي الإلكتروني"، يحتوي على خرائط تُظهر المراعي المشغولة وتلك التي تحتوي على نباتات حضراء، مع تقدير لعدد

الحيوانات التي يمكن أن ترعى هناك من دون إلحاق الأضرار بالبيئة ومواردها. كما يحتوي على معلومات حول أساليب علاج أمراض الحيوانات.

إنها المرة الأولى في أفريقيا يُستخدم فيها هذا المزيج من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمتابعة تنقلات الماشي. ويتمثل هدفها الأساسي في الإثبات - لا سيّما لصناعة القرار - أن تلك الأدوات الحديثة قادرة على المساهمة فعلاً في تحسين ظروف حياة وعمل الرعاة.

يقوم مركز IDRC بدعم المشروع التجريبي من خلال مبادرة برنامج أكاسيا: المجتمعات ومجتمع المعلومات في أفريقيا.

المخاطر وممارسة التأثير

مركز IDRC كان من الوكالات الدولية الوحيدة المهيأة لتخصيص أموال من أجل إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى القارة الأفريقية في تسعينيات القرن المنصرم. على مرّ السنوات، ومن خلال برنامج أكاسيا، استثمر IDRC أكثر من 40 مليون دولار في مشاريع الأبحاث، وإجراء التجارب، والتقييم حول قضايا أساسية متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشتمل تلك القضايا على أساليب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخفض معدل الفقر كما تضمن سياسات للتقليل من الفوارق الرقمية الكبيرة، وتطوير المحتوى المحلي والمعرفة (www.idrc.ca/acacia).

وثلّة توقعات في كثير من برامج ومشاريع IDRC أن يؤثّر البحث المدعوم على السياسات العامة على المستويين الوطني والمحلي. عام 2001، أجرت وحدة التقييم التابعة لمركز IDRC تقييماً استراتيجياً لرصد ما إذا كانت الأبحاث التي يدعمها IDRC تؤثّر على السياسات العامة وآليات صنع القرار، وكيفية حدوث ذلك التأثير. وتم اختيار برنامج أكاسيا كمكرر وأعدّت دراسات حالات على تجربة أكاسيا في السنغال، وموزمبيق، وجنوب أفريقيا، وأوغندا. وقام كاميزي سيني وراماتا تيوني بإجراء الدراسة السنغالية.

التجربة السنغالية

بدأ برنامج أكاسيا في السنغال عام 1997، ولكن بدايات ما سمي سياسات وطنية لـ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان ظاهراً منذ 1985. ففي ذلك الوقت، تم تأسيس شركة الاتصالات الوطنية (SONATEL)، ما عكس تصميم الحكومة السنغالية على إعطاء الأولوية لتطوير قطاع الاتصالات.

بيد أنّ الحكومة لم تصدر بياناً الأول حول سياسة تطوير الاتصالات عن بعد إلاّ في عام 1996. وفي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التاسعة، التي نشرت عام 1997، وضعت الحكومة استراتيجية لتعزيز وسائل الوصول إلى المعلومات وتشجيع الاتصال الاجتماعي. فأعلنت الخطة أنه "لم يعد ممكناً اعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كماليّات للنخبة، بل ينبغي أن يُنظر إليها على أنها ضرورة مطلقة للتنمية".

إلاّ أنّ الاستراتيجية لم تتجاوز كونها رؤية مستقبلية في ذلك الوقت. فكما أشارت دراسة سيني وتيوني، لم يكن ثمة استراتيجية وطنية رسمية لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها من أجل حلّ مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. استناداً إلى الدراسة، طرأ تغيير كبير على الإطار الوطني والدولي منذ عام 1997، مع ازدياد الوعي لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية، وتعاظم الجهد المبذول للدخول هذه التكنولوجيا في قطاعات التنمية الأساسية. تمّ تعيين وزير اتصالات، وكان خبيراً في الكمبيوتر بالتدريب. فأسس الشبكة البرلمانية لـ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمساعدة أكاسيا عام 1999. اقترح الرئيس السنغالي أن يتمّ خفض تكلفة خدمة الهاتف وأعلن مستشاره في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنّ سوق الهاتف النقال سيفتح أمام عامل مستقلّ. عام 2000، أعلن رئيس الوزراء عن نية الحكومة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتواصل بشكل وثيق أكثر مع المواطنين، وقال إنه سيتمّ التعجيل في تنفيذ نظام الاتصالات والمعلومات الإداري.

في ذلك العام، تم الإعلان عن النواحي الأساسية لسياسات وطنية تهدف إلى جعل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ديمقراطياً. في عام 2002،

أُسّست وكالة تنظيم الاتصالات عن بُعد. كهيئة تنظيمية مستقلة مسؤولة عن ضمان منافسة ناجعة وعادلة لصالح المستهلكين، وعامل الاتصالات عن بُعد، والاقتصاد السنغالي عموماً، وتسريع تنمية الاتصالات. وتضمّ البلاد الآن واحدة من أكثر البني التحتية تطويراً في مجال الاتصالات عن بُعد.

اليوم، ترتبط الأقسام الإدارية الثلاثين في السنغال بالشبكة المركزية عبر رابط نقل رقمي، والوصول إلى الهواتف مؤمن في جميع المراكز الإدارية الريفية. وتوّمّن شبكة نقل البيانات، التي أطلقت عام 1988، وصول الشركات إلى قواعد البيانات، كما تسمح لهم بالاتصال بال شبكات الأجنبية. وتملك البلاد 14 مزوّد بخدمة الإنترنت، 12 منها مقرّها داكار.

كما تشير دراسة سيني وتيوني، احتلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موقعها هاماً في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD)، وهذا ما يعكس رؤية التنمية التي قادتها الحكومة السنغالية المسؤولة عن النواحي المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في NEPAD، من بين أمور أخرى. ولكنّ الدراسة تضيف:

على الرغم من المؤشرات السياسية الإيجابية والرؤية المتماسكة للدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية، لا تملك السنغال بعد سياسات متماسكة ومتقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وما يزال التشديد جارياً حول مقاربة قطاعية. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أنّ تنفيذ هذه السياسات القطاعية نفسها قد توقف، مع أنّ قطاع التربية يحرز تقدماً على ما يبدو في دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم، كما تعطي خطّة السنوات العشر للتربية والتدريب مكانة هامة للتكنولوجيا.

دور أكاسيَا في السنغال

بدأ الإعداد لاستراتيجية أكاسيَا في السنغال (SAS) عام 1996، برعاية IDRC، وبتشجيع من أليوني كامارا، أحد الناشطين في برنامج IDRC في داكار. وشاركت فيها مؤسسات وطنية و محلية عديدة تمثل الحكومة والمجتمع المدني، فضلاً عن باحثين وعاملين تمويين. ونالت مبادرة السنغال موافقة IDRC عام 1997. كان هدف SAS التشجيع على إقامة إطار مستقلّ لعمل متفق عليه في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إطار يؤمن للسلطات السياسية أساساً متيناً سياساتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تشير الدراسة: "في السنغال، سعت أكاسيا إلى تشجيع استراتيجية وطنية لاعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودمجها دعماً للتنمية". هكذا أصبحت SAS جزءاً من الإطار المؤسسي لإزالة المركزية وتحسين قدرة العاملين في مجال التنمية، في إطار تُعتبر فيه القرارات المتعلقة بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عرضية وغير منسقة.

من البداية، كانت السياسات هي موضوع الحوار الأساسي: التنظيم، والحوافر، ووسائل الإتاحة، فضلاً عن دور القطاع الخاص.

على مستوى البرمجة، تُعتبر مبادرة أكاسيا تشاركية، وتمكّن استراتيجية من قسمين. من جهة، تسعى إلى ممارسة التأثير على السياسات عبر دعم إدخال هيئة تنظيمية وإطار مستقل لتنسيق أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن جهة أخرى، تسعى أكاسيا، كبرنامج أبحاث، إلى تطوير حجج علمية يمكن لصناع السياسة استخدامها من أجل دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو أعمق في التسويق الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

كما تشير الدراسة، ارتكزت SAS في البداية على سلسلة من المشاريع التجريبية. وتم إجراء عدد منها في مجالات أساسية تختل قائم الأولويات، ومنها التربية، والصحة، والحكم، وإدارة الموارد الوطنية، والتوظيف، والمقاولات.

تجربة الشباب في مجال الفضاء الإلكتروني

أحد تلك المشاريع كان تجربة الشباب في مجال الفضاء الإلكتروني في مدارس السنغال الثانوية. فنظرًا إلى قلة الاهتمام الذي تلقاه مشاكل البيئة والصحة التناسلية في نظام المدارس في البلاد، قامت منظمة غير حكومية سنغالية (GEEP)، بإطلاق "نوادي التربية على الحياة الأسرية" في عدّة مدارس. غير أن تلك النوادي المنتشرة في أنحاء البلاد واجهت مشاكل كبرى على صعيد الاتصالات.

يشير تقرير سيني وتيوني إلى أنه منذ البداية، سعى مشروع أكاسيا إلى ممارسة التأثير على السياسات التربوية عبر إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المدارس. وكان هدفه الآخر هو تغيير موقف مجتمع المدارس تجاه الإستحداث. فاستناداً إلى قائد المشروع، "أصبح الأساتذة المشتركون في المشروع يعرفون الآن أن"

من شأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إحداث ثورة معلوماتية، وأنّ المعرفة لم تعد محصورة في الكتب".

تشير الدراسة إلى أنّ موظّفي وزارة التربية الوطنية يهتمّون بشكل متزايد بمشاكل إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المدارس، ويرجع جزء من الفضل في ذلك إلى معرفتهم بالمشروع. أشارت الوزارة إلى أنّ المشروع يؤمّن نموذجاً مبتكرًا لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملهم اليومي كأساتذة. وثمة دليل متزايد أيضًا على تحسّن جودة التعليم والأداء الأكاديمي بفضل تلك التكنولوجيا.

تضيف الدراسة: "بسبب انتماء فريق المشروع إلى النظام المدرسي، ومعرفته به، وبسبب افتتاحه على الإستحداث واستراتيجيّته الهدفّة إلى تطوير شراكة متنوّعة، تمكّن من تحقيق تلك النتائج وإحداث درجة عالية من التأثير على سياسات التربية الوطنية".

دعم المساواة بين الجنسين واللامركزية

استخدم مشروع آخر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم المساواة بين الجنسين في السنغال، عبر منح النساء وسائل لممارسة الضغط على السلطات، من أجل تعديل قانون الأسرة واستبدال مفهوم السلطة الأبوية بمفهوم المسؤولية الأبوية المشتركة. وتشير الدراسة إلى أنه، بفضل المشروع، وضع أساس حوار وطني حول المسألة. فصدرت مسودة قانون، وإن تم اعتمادها، سيساهم ذلك في تصحيح عدم المساواة بين الجنسين.

تمّ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضًا لإطلاع المسؤولين المحليين والحكومة وتوعيتهم حول دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على التزام السنغال باللامركزية. فالحكومات المحلية تتولّ مسؤولية متعاظمة، وقد أحيل إليها صنع القرار السياسي في عدّة مجالات، كالتعليم، والصحة، والحكم.

بيد أنّ عدّة عقبات تقف في وجه هذا الانتقال للسلطة، ليس أصغرها هو كون معظم القوانين والأنظمة مكتوبة باللغة الرسمية، أي الفرنسية، ومعظم الموظفين

المحليين أميّون حتّى في لغتهم المحليّة. ويتمثل أحد أهداف المشروع بتلخيص القوانين والأنظمة الهامة التي تنظم مسألة اللامركزية، وترجمتها إلى اللغات المحليّة، وعرضها على شبكة الإنترنـت.

نتائج الأبحاث

بفضل المقاربة التشاركيّة، بحثت أكاسيا في إحداث أثر متّوّع، مباشر أو غير مباشر، على السياسات العامّة في السنغال، كما تشير الدراسة. وتشتمل تلك السياسات على تطوير مقاربة جديدة لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات رؤية متكاملة ومنهجيّة: تأسيس وكالة تنظيم الاتصالات عن بعد هو أحد الأمثلة على ذلك. وقد شجّعت أكاسيا ذلك من أجل تحقيق مساواة اجتماعية أكبر في الوسائل الديموقراطية للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كان لأكاسيا تأثير ثانوي أو غير مباشر تمثّل في تعزيز قدرات صناع السياسة والعاملين في مجال التنمية، وتأمين قاعدة معلومات موثوقة في خبرات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوليد ظروف مناسبة للشراكة، وتشجيع فرص التبادل والتعلّم.

في بعض الحالات، بحثت أكاسيا في إحداث تغييرات في طريقة إدخال السياسات والبرامج القطاعيّة. فسعى مشروع الشباب في مجال الفضاء الإلكتروني إلى مساعدة سلطات وزارة التربية على إعداد برنامج لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المدارس. ونتيجة للوعي الشعبي الذي رفعه المشروع في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دعم المساواة بين الجنسين، أدخلت الحكومة السنغالية تشريعاً يهدف إلى تعديل قانون الأسرة من أجل تحقيق مساواة أكبر بين الجنسين. وتمّ تحسين اللامركزية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإتاحة الوصول إلى المعلومات حول سياسات اللامركزية، ولزيادة فاعلية الحكومات المحليّة. وفي مجال الصحة، تدعم الحكومة السنغالية حاليًّا مشاريع مرتكزة أساساً على تجربة مع مشروع لأكاسيا حول المعالجة الطبّية عن بعد.

استناداً إلى الدراسة، قدّمت أكاسيا مساهمة كبيرة لزيادة التوعية إزاء أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية. "استخدم كثير من العاملين هذه التكنولوجيات في مجال التنمية البشرية وعملوا معًا لزيادة قدرتهم على إحراز تقدّم في القضايا الاجتماعية الاقتصادية... وفي السياسة (مشاركة المرشّحين في الانتخابات البلدية والريفية)". وتضيف: "وسعّت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النظرة الاستشرافية لأعضاء هذه المنظمات عبر التبادل الدولي للخبرات، وأتاحت لهم فرصةً أكبر للتوصّل إلى نتائج إيجابية بدعم من الخارج".
 بإدخال باحثين وطنيين في بعض الدراسات، ساعدت أكاسيا أيضًا على تعزيز قدرات الأبحاث الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية. ولم تكن الجنسانية الشغل الشاغل لأكاسيا في السنغال، ولكنّ SAS حاولت تصحيح الوضع بعدم مشاريع مكرّسة خصيّصاً للنساء، وبتكليف إجراء دراسة حول أساليب إدخال الجنسانية في المشاريع.
 إلا أنّ الدراسة تشير إلى أنّه كان بإمكان SAS إحداث تأثير أكبر على السياسات لو أنها حولت نفسها إلى هيئة وطنية مستقلّة من شأنها اجتذاب مانحين آخرين.

بيانات أساسية

مدة العمل: 1997-2002

الأهداف:

تشجيع استراتيجية وطنية وإطار منسّق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر سلسلة من المشاريع التجريبية، وعبر مشاريع التنظيم والأبحاث.

نتائج الأبحاث:

1. دراسة حول الخدمات عن بعد للحكومة السنغالية.
2. دراسة حول الهيئات التي تضع السياسات والاستراتيجيات المحلية والوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتستضيف منتديات حول سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها.
3. إشراك الحكومة، والقطاع الخاص، والناس (اعتبرت هذه الناحية من نتائج الأبحاث بسبب التوجه العملي القوي لأكاسيا ونيتها ترك الأبحاث الكبرى لقسم خاص آخر في أكاسيا وهو نظام التقييم والتعلم).

موزمبيق تدخل عصر المعلومات: التكنولوجيات الجديدة تصبح أدوات لتنمية المجتمع

يرتكز هذا الملخص على دراسة حالة أجرتها زيندا أوغير.

قبل عقد من الزمن، كانت موزمبيق على هامش مجتمع المعلومات العالمي، ولكن إن سألت اليوم أي شخص في بلدة مانيسا أين يقع مركز الاتصالات، يمكنه أن يرشدك بسهولة على الطريق: في الشارع الرئيس، بعد المخزن العام، في الزقاق المجاور للكنيسة التبشيرية.

يؤمن مركز الاتصالات، الذي تتزايد أعداده في موزمبيق، خدمات هاتف، وتصوير، واستخدام للكمبيوتر، وتدريب. وحتى يائع الأسواق يدركون أهمية أن تكون "على خط" شبكة الإنترنت. فالنساء بحاجة إلى المعلومات من أجل التوظيف والحفاظ على صحة أسرهم. ومؤخراً، وضع المجتمع اللمسات الأخيرة على قرص مدمج حول المalaria باللغة المحلية وبالشانغانا، والبرتغالية.

كان مركز IDRC واحداً من عدد قليل من الوكالات دولية المهمة لتخصيص أموال من أجل إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى القارة الأفريقية في تسعينيات القرن الماضي. كما أنه اتّخذ خطوة جريئة لدعم مجموعة من المشاريع التي يرتفع فيها معدل الخطأ في موزمبيق. فاستمر في مشاريع تحريرية، ودعم مؤيدين ومناسبات هادفة إلى تكوين التوعية إزاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين صناع القرار الأساسيين، وموّل تطوير سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لموزمبيق.

فاجتمعت تطورات عدّة وأدت إلى تشديد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في موزمبيق: استقرار البلاد بعد عقود من الحرب، والتزام الحكومة بالبحث عن مجالات للتنمية الوطنية، و تعرضها لأحداث عالمية وإقليمية مؤثرة على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعترافها بال الحاجة إلى إطار وطني تجنبـاً للتطویر المجزئ، والجهود الدؤوبة لمؤيدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الساعين إلى توعية الناس إزاء أهمية هذه التكنولوجيا. كل هذه العوامل فتحـت "نافذة سياسية" في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في موزمبيق.

بدأ التشديد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في موزمبيق عام 1995. فقد اهتمـت عدّة منظمـات مانحة لتشجيع هذه التكنولوجيا كأداة تنمية في أفريقيا،

وُعقدت في إثيوبيا في ذلك العام الندوة الإقليمية الأولى حول التعليماتية من أجل التنمية، تحت رعاية IDRC، من جملة منظمات أخرى. جمعت الندوة أخصائيين من 39 دولة إفريقية وبينهم أشخاص نافذون من موزمبيق. كان أحدهم هو د. فينانسيو ماسينغوي، وهو الذي ترأس اللجنة العلمية. أصبح د. ماسينغوي فيما بعد مدير مركز المعلوماتية في جامعة أدواردو موندلاي (CIUEM) وهو الآن نائب رئيس الجامعة، وقد أيد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في موزمبيق (المرّبع 14.1).

مجال محفوف بالمخاطر

ظهرت مبادرة أكاسيا بعد عام في مؤتمر مجتمع المعلومات والتنمية الذي عُقد في جنوب إفريقيا لمساعدة المجتمعات التي تقطن المناطق شبه الصحراوية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. رأى د. ماسينغوي الإمكانيّة، وبدعم من IDRC نظمَ ندوة دولية حول المعلوماتية والتنمية في موزمبيق. تقول د. زيندا أوفير، التي قيمت مدى تأثير مشاريع أكاسيا في موزمبيق على سياسات البلاد، وهي واحدة من عدّة دراسات أجرتها وحدة التقييم في IDRC: أطلق هذا الاجتماع عمليّة التشاور بين موظفي IDRC - الذين كانوا مهتمّين أساساً بإدخال موزمبيق في برنامج أكاسيا المقترن - وشخصيات موزمبيقية هامة. أدّت المناقشات إلى اعتبار موزمبيق واحدة من الدول التي أعطيت الأوليّة لتنفيذ برنامج أكاسيا".

أدّى مشروع أكاسيا دوراً رائداً بدخوله مجال محفوف بالمخاطر في وقت لم يكن كثير من المنظمات مستعدّة لدخوله. تقول د. أوفير: "كان توقيت أكاسيا ممتازاً. فقد ساهمت مشاركتها في الوقت المناسب مساهمة كبيرة في تأثير IDRC الهام في ذلك الحال في موزمبيق".

ركّزت إحدى مواضيع الندوة الدوليّة على أساليب تطوير سياسات معلومات وطنية. وكان د. ماسينغوي قد دعا معظم أعضاء الوزارة في موزمبيق، وطلب منه رئيس الوزارة لاحقاً إعداد سياسة. يتذكّر د. ماسينغوي قائلاً:

"اقترحت أنّ الأفضل سيكون إنشاء فريق بقيادة رئيس الوزراء أو الرئيس. فقبل وتوّلي العمل".

القيام بدور ريادي

كان برنامج أكاسيا الذي وافق عليه IDRC عام 1997 من أول المبادرات الكبرى التي رعاها مانحون في أفريقيا تشدد على النطّر لمواضيع جديدة في فهم الدور الذي يمكن أن تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير المجتمع، لا سيّما المجتمعات الفقيرة والمحرومة. في الوقت نفسه، لم يكن لهذه المبادرة سوابق في أفريقيا، كما تشير د. أوفير في تقريرها. فكان التشديد ينصبّ على الدراسات المستفادة من تجربة المشاريع.

كانت مسائل مثل القدرة على تحمل التكاليف، والديمومة، وسهولة استخدام التكنولوجيا من أولويّات الدراسة. كما اعتُبرت الحاجة إلى بيئة سياسية مؤاتية، وبالتالي سياسات سليمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هامة هي أيضًا. فتركّزت النشاطات في أربع دول هي موزمبيق، والسنغال، وجنوب أفريقيا، وأوغندا. تذكر د. أوفير في تقريرها: "في ذلك الوقت، كانت التشكيك ما زال كبيراً في القدرة التنموية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا. فالوكالات والحكومات لم تكن متلهفة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أنّ اهتمام القطاع الخاصّ كان محدوداً [...]" كان IDRC الوكالة الوحيدة المستعدة للاستثمار في دعم التجارب والمشاريع السياسية في ما اعتُبر في ذلك الوقت مجالاً محفوف بالمخاطر للتنمية الأفريقية".

في موزمبيق، أعيق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب عدم وجود جهود منسقة للترويج للتكنولوجيات على صعيد وطني. فقد كانت المعدّات المستوردة، والاتصال، وإمكانية الوصول إلى الإنترنوت مكلفةً. كما كانت البنية التحتية للاتصالات في الأرياف غير ملائمة. وخشيّت الحكومة من أن تصبح الجهود المبذولة لحلّ هذه المشاكل عرضية ومجازأة. من هنا برزت الحاجة إلى الأطر السياسية. كانت ثمة أربعة مشاريع أساسية في المرحلة الأولى

لأكاسيا: تأسيس أمانة سرّ اللجنة الاستشارية لأكاسيا في موزمبيق؛ صياغة سياسات معلومات واتصالات؛ تأسيس مركزين للإتصالات الإستشارية؛ إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المدارس الثانوية وكلّيات تدريب الأساتذة.

كانت جامعة إدواردو موندلاني في طليعة المؤسسات التي روّجت لـ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في موزمبيق. فنظمت حلقات دراسية وعملت بجهد لإقناع عدد كبير من المعينين بالمشاركة، كالحكومة، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع العام.

دفع العملية قدماً

كان أول مشروع قدمته موزمبيق لأكاسيا هو تأسيس أمانة سرّ اللجنة الاستشارية لأكاسيا في موزمبيق. يتذكر د. ماسينغوي قائلاً: "كنا بحاجة إلى مرجعية، إلى هيئة تدفع العملية قدماً".

لإبراز قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تم إطلاق مشروعين من باب التجربة. تمثل الأول في مراكز الاتصالات. يقول د. ماسينغوي: "أردنا شيئاً يستطيع الناس رؤيته. على سبيل المثال، قد يذهبون إلى منطقة نائية ويرون أناس يستخدمون التكنولوجيا. وهكذا يعرفون أنها ليست مجرد فتازيا من صنع خيال السياسيين والأكاديميين!" ويضيف: "تواجده المجتمعات الريفية في موزمبيق مشاكل في الاتصالات والحصول على المعلومات. وبإقامة مراكز الاتصالات، يمكن لتلك المجتمعات الحصول على المعلومات بسرعة. كما أنه من شأن تلك المراكز أن تسهل إمكانية الوصول إلى التعليم".

لم يكن أحد يعرف كيف سيكون مركز الاتصالات، فطلب من IDRC دعم دراسة جدوى اقتصادية. وجرى تحديد موقعين للمشروعين. حتى اليوم، تبيّن أن خدمات التصوير والهاتف العمومي هي الأكثر شعبية. أمّا خدمات البريد الإلكتروني والإنترنت فهي أقل استخداماً بكثير. فالارتباط بالخادم يحتاج إلى اتصال هاتفي بعيد المسافة، وكلفته العالية تمنع معظم الأهالي من استخدامه. إلا أنّ

التدريب على استخدام الكمبيوتر هو من أكثر الخدمات المطلوبة، وهو أمر يرغب الناس بدفع المال لأجله. يشير تقرير د. أوفير: "تمّ عدد متزايد من مراكز الاتصال وأشكال مشابهة لإتاحة هذه الخدمات للمجتمع... وبالتالي تسنح الفرصة لدعم إقامة الشبكات ومشاركة التعليم بينها من أجل التشجيع أكثر على تطبيقها".

نظرًا لكون 42 بالمائة من السكان في سن الرابعة عشرة وما دون، استهدف المشروع التجاري الثاني الشباب. فأبصر مشروع سكولنت موزمبيق النور، وضمّ الفريق العامل فيه ممثّلين من وزارة التربية. كان الهدف هو إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المدارس وغيرها من المؤسسات التربوية. تشير د. أوفير في تقريرها إلى أنه عندما بدأت المشاريع التجريبية تؤتي ثمارها، أخذ الناس في مجتمعات مختلفة يطلبون توسيعها.

عام 2000، تمّت الموافقة على سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية، هي الأولى من نوعها في أفريقيا. وفي عام 2002، أمنّت استراتيجية تنفيذ سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية الإطار والفرصة لشركاء التنمية. فتمّ اختيار موزمبيق لاحقاً من جملة ثلاثة دول للمشاركة في المبادرة العالمية للفرص الرقمية لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ومؤسسة ماركل. هكذا حقق عمل د. ماسينغوي الهدف منه، إذ مدّت الأبحاث السياسات بالمعلومات من أجل صياغة التنمية. تقول د. أوفير:

... عُرف ماسينغوي على نطاق واسع بكونه مثالياً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وساهم بشكل كبير في تطوير هذا الحق في موزمبيق... وأثبتت العلاقات الوثيقة التي تجمع ماسينغوي بالحكومة على أنها عامل أساسي في حصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الدعم الحكومي واعتبارها أولوية وطنية شاملة للتنمية. وقد أشار ماسينغوي اهتمام الحكومة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أعلى المستويات.

نتائج الأبحاث

من بين برامج أكاسيا الأربع التي درستها وحدة التقييم التابعة لمركز IDRC لتحديد مدى التأثير على السياسات - موزمبيق، السنغال، جنوب أفريقيا،

أوغندا - ظهر التأثير الأكبر على السياسات في موزمبيق. استناداً إلى أحد التقارير، يرجع ذلك إلى بعض الاختلافات الهامة بين موزمبيق والبلدان الأخرى: العدد المحدود للاعبين السياسيين في موزمبيق، والموقع الهام للجنة الاستشارية الوطنية لأكاسيا وأمانة سرّها، والدائرة الصغيرة مؤيّدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذين تجمعهم علاقات وثيقة، والالتزام الحكومي المميز.

ثمة عوامل دعمت دور أكاسيا في التأثير على السياسات. أوّلاً، تأتي مقاربة الحكومة الموزمبيقية في التخطيط المركزي والتركيز على أولويّات التنمية، ومقاربتها المفتوحة للأفكار التنموية الجديدة. وأتاح مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصغير في موزمبيق، بصناع قراره المرتبطين بشبكة من العلاقات الوثيقة، بانتقال سهل وسريع للأفكار والمعلومات. وثمة أخيراً الاهتمام الكبير لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بتشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

اشتملت العوامل الأخرى على التزام مؤيّدين ناشطين وواسعي الخيال ببرنامج أكاسيا، لا سيّما في مراحله الأولى، فضلاً عن العرض المبكر للفوائد العملية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمام الحكومة والمجتمعات الريفية، ما أثار الحماسة إزاء هذه التكنولوجيات، وبحث صناع السياسة عن نتائج أبحاث عملية ودراسات ذات قيمة مباشرة لتزويد العملية السياسية بالمعلومات، وغياب معرفة كبيرة مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في أفريقيا، والالتزام الحكومي بالنصائح العامة. يشير التقرير:

كان مركز IDRC واحداً من المنظمات الأولى التي اعترفت بأولوية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنمية أفريقيا وتعامل مع الوضع على هذا الأساس. فاختار تركيز أعماله على الخدمات وإتاحتها للمجتمع، وهذا مجال صعب لم يكن معروفاً جيّداً في أفريقيا وفيّة العالم النامي. وكونه رائداً في هذا المجال زاد من المخاطر التي يواجهها كممول. فقد كانت النتائج غير أكيدة ولم تكن المعلومات متوفّرة لتوجيه الاستراتيجيات والمقاريبات. فوضُع التشديد المبكر على إمكانية التطبيق ودراسات الأبحاث الأساسية، فضلاً عن تأسيس مشاريع تجريبية، أسس مقاربة متكاملة متعددة الجوانب لاستراتيجيات أكاسيا في كل بلد. فكانت المقاريبات والمركبات التي ميزت استراتيجيات أكاسيا متشابهة في كل من البلدان التي أجريت عليها دراسات، وتضافرت لتوفير قدرة هامة على التأثير على السياسات.

تشير دراسة الحالة إلى أنّ المشاريع التجريبية الموزمبيقية وفرت بيانات مراقبة تمّ تحليلها منهجيًّا لاستخلاص الدروس. كان للأبحاث أيضًا تأثير مباشر على سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يشير أحد التعليقات إلى أنّ "المسائل التي طرحتها الدراسات لم تكن جديدة، ولكن كان لها تأثير أكبر نظرًا إلى توفر أدلة موثقة عن عوامل التأثير، كارتفاع كلفة الربط بشبكة الإنترنت". وقد دوّنت مجموعات العمل ملاحظات حول الدروس الإيجابية والسلبية المستفادة من هذا المشروع وغيره من المشاريع التجريبية، ووجدتها نقاط انطلاق جيّدة لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأرياف وفي حقل التعليم. تفيد الدراسة: "من النواحي الهامة الأخرى هو تأثير أكاسيا على العملية السياسية. فالعملية الاستشارية التي استُخدمت لصياغة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفتت انتباه وزيرة التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا، التي تعتقد أن فالعملية الاستشارية سرّعت عملية إصلاح قطاع الاتصالات".

المربع 14.1: دروس أساسية من رائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في موزمبيق

يجمع د. فينانتسيو ماسينغوي بين العالمين الأكاديمي والسياسي. وقد استخدم معرفته بهما ليساعد على إدخال موزمبيق إلى "عصر المعلومات". ولد د. ماسينغوي في أحد تلك المنازل المستديرة الصغيرة المنتشرة في ريف موزمبيق، واستغلَ كلَّ فرصة ساحت له إلى أن ادْخَر ما يكفي من المال لدراسة الكهرباء في المدرسة المهنية. تابع دراساته الهندسية في جامعة UEM، ولكن اهتمامه بها توقف عندما تعرّف على الكمبيوتر. خلال دراسته في جامعة ديلفت في هولندا، بدأ بصياغة بعض الأفكار حول أساليب مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شقّ الطريق التموي للبلاد.

عام 1992، طور نموذجًا أصبح مركز المعلومات الجديد في جامعة UEM. يتذكر قائلاً: "أدخلنا الإنترنيت إلى موزمبيق وأسسنا مركزًا لصيانة الكمبيوتر في الجامعة". واصل عمله لقيادة موزمبيق نحو عصر الكمبيوتر. وعلى الرغم من تعين ماسينغوي نائب رئيس الجامعة عام 1997، ظلَّ يعمل بشكل ناشط في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يذكر بعض الدروس التي تعلمها من تجربة موزمبيق.

يقول إن الرسالة الأساسية هي أن يكون المرء انتقادياً لطريقة فعل الأشياء. ثانياً، عليك أن تعثر على رواد في جميع المستويات أو تصنعهم، أو تشارك في صنعهم. ثالثاً، من الأهمية بمكان الإصغاء إلى ما يقول الناس إنه مهم بالنسبة إليهم. ويشير: "في بعض الأحيان، يكون للمناخين أولوياتهم وأساليبهم في العمل. ومن شأن الأفكار الجديدة أن تؤثر على ذلك، ولكن من الضروري أن يسمحوا لأنفسهم لتفتح تلك الأفكار لأن الأفكار الصغيرة جداً قد تصبح بالغة الكبر".

رابعاً، ثمة حاجة إلى النسبة المطلوبة من المعرفة. إذ يقول: "من المهم جداً أن يكون لديك أشخاص قادرين على إجراء الأبحاث، والقيام بالعمل التقني، واستخدام التكنولوجيا بشكل صحيح".

خامساً، من المهم الحفاظ على عنصر الأبحاث لأن الأبحاث تأتي بالمعرفة والمعرفة قد تؤثر على السياسات". ويضيف: "عندما تُنفذ السياسات بشكل جيد، من شأنها أن تؤدي إلى التنمية المطلوبة. لهذا السبب لا بد من وجود برنامج أبحاث في جميع البرامج".

بيانات أساسية

مدة العمل: 1997-2003

<p>الأهداف:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. دعم الجهود الوطنية لتوثيق الروابط بالاقتصاد العالمي. 2. دعم وسائل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأرياف. 3. مشاركة المعرفة حول سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة. 	<p>نتائج الأبحاث:</p> <p>استخدام المشاريع التجريبية كشكل من أشكال البحث العملي، الدراسات قصيرة الأمد، والمشاركة في وضع رسائل حول السياسات الوطنية، من دون البحث الأكاديمي المعقد.</p>
--	---

وصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى بلاد قوس القزح: استخدام تكنولوجيا المعلومات كأدوات تنمية في جنوب أفريقيا

يرتكز هذا الملخص على دراسة حالة أجرتها زيندا أوفير.

كان سيزروي نوكوبو تلميذاً في السادسة عشرة من عمره، يتكلم الزولو، وزا حاجات خاصة، يرتاد مدرسة للمتخلفين عقلياً في جنوب أفريقيا عندما رأى الكمبيوتر للمرة الأولى. بعد عام، نال اعترافاً دولياً لمشاركته في تصميم موقع على شبكة الإنترنت مخصص للطلاب. وحاصل على ميدالية فضية في منافسة سنوية على الإنترنت، برعاية سكولنت-جنوب أفريقيا، بالمشاركة مع جهات أخرى، وهو مشروع أطلقه ودعمه مركز IDRC.

تشكل سكولنت-جنوب أفريقيا جزءاً من مبادرة أوسع تحت عنوان سكولنت أفريقيا، وتشتمل على مشاريع في أكثر من 20 دولة. ومن خلال مبادرة برنامج أكاسيا الخاص بالمجتمعات ومجتمع المعلومات في أفريقيا، يؤمن IDRC التمويل الأساسي للمنظمة.

غالباً ما يوصف جنوب أفريقيا أنه "بلاد قوس القزح" نظراً إلى تنوع شعبه ومناظره الطبيعية. تقول د. زيندا أوفير، التي قيمت كيف أثرت مشاريع أكاسيا-جنوب أفريقيا على سياسات البلد: "إنها عبارة أمل، إلا أنّ ماضي البلد الحافل بالانقسامات سيواصل التأثير عليها لعقود طويلة". كان التقييم جزءاً من دراسة واسعة النطاق أطلقها وحدة التقييم التابعة لمركز IDRC عام 2001 لتحديد ما إذا كان المشروع الذي دعمه IDRC قد أثر على السياسات العامة، وكيفية حدوث ذلك التأثير. "يبقى هدف التناغم العرقي بعيد المنال نوعاً ما. فكثير من الناس ما زالوا يتّعلّمون العيش مع الحريّات التي نالوها حديثاً. وتبقى حماية الحقوق البشرية همّاً أساسياً في مجتمع يعيش مخاض الانتقال ويواجه مشاكل خطيرة تتمثل في البطالة، والتوظيف، والجريمة، وفيروس متلازمة نقص المناعة المكتسبة / الإيدز".

ويُعتبر تفاوت الدخل في البلد الأعلى في العالم، إذ يعيش 13 بالمائة من السكان في ظروف "العالم الأول"، و53 بالمائة في ظروف "العالم الثالث". ومن بين "أبناء العالم الثالث"، لا يملك سوى 25 بالمائة الكهرباء والمياه الجارية، ويتلقّى نصفهم فقط التعليم المدرسي الأساسي، ويعاني أكثر من ثلث الأطفال من سوء التغذية المزمن. كما أنّ أكثر من 20 بالمائة من السكان يحملون فيروس متلازمة نقص المناعة المكتسبة.

على الرغم من ذلك، يبقى اقتصاد جنوب أفريقيا هو المهيمن على القارة السوداء. فُيُّن البلد التحتية، تفوق من حيث الحجم والتطور بُيُّن بقيّة البلدان الأفريقية. ويعمل القطاعان المالي والصناعي في خدمته أنظمة عالية التطور من شبكات الاتصالات، والطرق، وسكك الحديد، والطيران، والطاقة الكهربائية.

الانتقال إلى الديموقراطية

مع انتقال جنوب أفريقيا من النظام الاستبدادي القائم على التمييز العنصري إلى النظام الديموقراطي في أواسط تسعينيات القرن المنصرم، برزت الحاجة إلى أنظمة حكم وأطر سياسية جديدة. إذ كان على البيئة السياسية أن تعكس قيمًا جديدة، كالشفافية، والمشاركة في عملية صنع القرار، والالتزام بتنمية أغلبية سكان جنوب أفريقيا الذين همّشهم وقمعهم النظام القديم، كما تشير د. أوفير. وتضيف:

كانت هذه الحاجة هي الأكثر إلحاحاً في مجال الاتصالات والمعلومات، وتمثلت إحدى أهم الأولويات في تغيير بنية صناعة القرار في القطاع العام. مع تنفيذ الحكومة لخطتها إعادة الإعمار والتنمية الجديدة، كانت الأنظمة الفاعلة للاتصالات والمعلومات ضرورية لدعم أنشطة التخطيط، والتنفيذ، والمراقبة، والتقييم. [...] فواجهت حكومة الوحدة الوطنية الجديدة حاجة إلى الموازنة بين الحاجات الملحة للأغلبية الفقيرة وحاجات اقتصاد حديث قادر على الاستمرار في حقل عالمي تحكم فيه المنافسة.

ساعد ذلك على فتح نافذة سياسية لتجددid سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال المرحلة الانتقالية.

تاريخ IDRC في جنوب أفريقيا

كان مركز IDRC فاعلاً في دعم انتقال جنوب أفريقيا إلى النظام الديموقراطي خلال التسعينيات. قبل ذلك، كان يمول نشاطات مغتربـي جنوب أفريقيا في دول المنفى المجاورة وعمل مع كثير من الرعماء الناشئين، وبين معهم علاقات وثيقة. بين عامي 1988 و1994، عندما أصبح اقتراب زوال سياسة التمييز العنصري واضحاً، غير المركز مقاربته عبر تمويل مشاريع في جنوب أفريقيا.

بصفته واحداً من الوكالات الدولية الأولى التي أسست مكتباً في جنوب أفريقيا (عام 1992) خلال الفترة الانتقالية، وواحداً من أولى المنظمات التي ركزت على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية، كانت أولويات المركز تتفق مع أولويات الحكومة الجديدة، كما تشير د. أوفير. واشتملت أهم المسائل على إصلاح قطاع المعلومات، وبناء القدرة على إجراء الأبحاث السياسية، والتركيز على القطاعات المحرمة سابقاً.

كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها من أجل التنمية تحمل مكانة هامة على جدول أعمال الكونغرس الوطني الأفريقي في سنوات منفاه. عام 1994، احتوى البيان الانتخابي للكونغرس في أول انتخابات ديموقراطية تجري في جنوب أفريقيا على تصريحات تتناول أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها من أجل التنمية.

بعد انتخابات 1994، واصل IDRC عمله باستراتيجية جديدة شددت على أربعة عناوين عريضة. كان أحدها هو تطوير وسائل الوصول إلى المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. دعم IDRC عدة عمليات إصلاحية في السياسات، أدت كل منها إلى إصدار الحكومة للوثيقة الخضراء والوثيقة البيضاء، وصدور تشريع جديد عن برمان جنوب أفريقيا.

اتخذ IDRC قرار تطوير برنامج وطني للمعلومات والاتصالات (NICP) بجنوب أفريقيا بعد القيام بزيارتین للبلد. كان هدف البرنامج هو تقديم النصائح والمساعدة للحكومة الجديدة حول وضع "تصور لبرامج وأنظمة وسياسات المعلومات، وتصميمها، وتنفيذها دعماً لأهدافها التنموية". فسعى إلى دعم عدد من المبادرات والأنشطة المختلفة التي تشكل معاً برنامج وطني للمعلومات والاتصالات. بالتزامن مع تركيز IDRC على دعم العمليات السياسية عوضاً عن التأثير على محتوى السياسات، تم تأسيس NICP كمبادرة كبرى لدعم الجهود الحكومية الجديدة في تشكيل بيئه سياسية وتزويدها بالقدرات، استناداً إلى د. أوفير، التي تضيف: "يعتبر هذا المشروع واحداً من أنجح مساهمات IDRC في مجال سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جنوب أفريقيا".

اشتملت الآليات والأنشطة التي ساهمت بتأثير IDRC على السياسات على تعيين مستشارين وموظفين هامين يتمتعون بالمعرفة والاحترام ويمكنهم تقديم الخبرة التقنية عن الحاجة؛ ودعم دراسات الأبحاث التي طرحت المسائل السياسية وزوّدت العملية السياسية بالمعلومات؛ ودعم عملية صياغة السياسات، وتسهيلها، والمشاركة فيها؛ ودعم وتسهيل الاجتماعات والندوات التي تجمع صناع السياسة وممثليين عن مختلف القطاعات لمناقشة القضايا السياسية.

أكاسيا في جنوب أفريقيا

ظهرت فكرة أكاسيا في مؤتمر مجتمع المعلومات والتنمية الذي عُقد في جنوب أفريقيا عام 1996. كان هدف أكاسيا في جنوب أفريقيا هو توسيع قدرات المجتمع. وكانت تسعى إلى أصوات شعبية أقوى في الحوار السياسي، وقدرة أعلى على حل مشاكل المجتمع وتخفيف حدة التوتر فيه، وإتاحة أوسع للخدمات الأساسية بما فيها التعليم والصحة، وتشجيع الفرص المولدة للدخل.

بعد عام 1997، أجريت معظم مشاريع IDRC المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات برعاية برنامج أكاسيا. وكانت أهم المجالات هي تطوير مراكز اتصالات متعددة الأغراض لدعم نمو أسواق المجتمع، وتوسيع مراكز الاتصالات لمعالجة مشاكل تنمية معينة. نفذت أيضاً مشاريع في ثلاثة مجالات رئيسة أخرى: السياسات، وال التربية والمدارس، والمساواة بين الجنسين.

تم إطلاق اللجنة الاستشارية لأكاسيا في جنوب أفريقيا (SAAAC) وأمانة سرّها عام 1999 لمساعدة أكاسيا في تحديد ومراجعة توجّهها في جنوب أفريقيا. فقامت بنشر دروس مستفادة في أكاسيا، وتنسيق النشاطات التنموية المرتبطة بـ IDRC. غير أنها قررت عدم متابعة مسألة سياسات شاملة تخصّ مجتمع المعلومات. واهتمّت عوضاً عن ذلك بمراجعة السياسات وأنشطة التنفيذ ذات الصلة.

تصف د. أوفير بيته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جنوب أفريقيا على أنها معقدة. وتقول: "مع القطاع الخاص القوي، واليد العاملة المنظمة، والمجتمع المدني، ينبغي التفكير بعدة جداول أعمال وموازنتها". وتضيف:

بالتالي، أصبحت تأدية فريق واحد دوراً أساسياً في أنشطة صياغة السياسة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر صعوبة اليوم مما كانت عليه في السنوات السابقة. فالقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية مثلاً تضم عدداً أكبر بكثير من المنشآت والمنظمات الراعية. فالتحالفات تتشكل والضغوط على آليات العمل تمارس من جهات عديدة. الوزارات المعنية هي التي تقود عادة العمليات السياسية ولا تستخدم [الآن] الوكالات الخارجية ...

وتشير إلى أنّ لجنة أكاسيا الاستشارية أسّست لتمثيل القطاعات الأساسية والتركيز على اهتمامات المجتمع والخدمات الشاملة. و بما أنّ اللجنة كانت تتوسي التأثير على السياسات، كان عليها التمتع بصفات القيادة القوية جداً، ورؤى واضحة لدورها الممكن في المبادرات السياسية، واستراتيجية لتضطلع بهذا الدور. على الأعضاء أيضاً أن يكونوا في المراكز الحساسة، وقدررين على التعبير عن آرائهم، ومحترمين بين صنّاع السياسة نظراً لخبراتهم السياسية. استناداً إلى د. أوفير: "برأي مصادر المعلومات الأساسية، كانت هذه العناصر مفقودة إلى حدّ ما في عمل لجنة أكاسيا الاستشارية". بالتالي، لم تكن اللجنة تختلّ موقعاً بارزاً في مجال سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تأثرت اللجنة أيضاً بالمراجعة الاستراتيجية لمدى تأثير أكاسيا ومكتب IDRC الإقليمي، الذي أبصر النور نتيجة نشاطات أكاسيا. وتشير د. أوفير إلى أنه كان ثمة توئّر بين اعتقاد أعضاء اللجنة بأهمية التشديد على العادة الشعبية، وتشجيع اللجنة على دور التأييد والمساعدة في التخطيط في المستويات العليا. وتضيف: "شكّلت اللجنة لتمثل قطاعات المجتمع ذات الصلة. ولم يكن جميع أعضائها خبراء معترف بهم في مجال سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا ما ساهم في اعتبار لجنة أكاسيا الاستشارية مجرد لجنة أخرى مرتبطة بمبادرة مانح، عوضاً عن مصدر للخبرات المتاحة للحكومة".

نتائج الأبحاث

أقرّت د. أوفير أنّ انتقال جنوب أفريقيا، والتغييرات التي حصلت لاحقاً في المقاربات وآليات العمل السياسي أشارت إلى أنّ IDRC قد يحدث تأثيراً على السياسات العامة خلال أوائل تسعينيات القرن الماضي، وبدرجة أقلّ بكثير في الجزء

الأخير من العقد. تقول د. أوفير: "مع قليل من الاستثناءات، رأى مصادر المعلومات الأساسية في هذه الدراسة أنّ أهمّ مساهمة لمركز IDRC في سياسات المعلومات والاتصالات في جنوب أفريقيا أتت عبر أنشطة المركز في الفترة التي سبقت أكاسيا".

يتمثل العاملان الأساسيان اللذان أثرا على نجاح IDRC خلال تلك الفترة في العلاقة القديمة بين المركز والحركة الديمقراطية، والعلاقة الوثيقة التي ربطت موظفي IDRC بصنع القرار في الحكومة. اعتبرت هذه الفترة أيضاً مثيرة وهامة من حيث آليات صياغة السياسات وتطوير محتواها. وتشديد IDRC على دعم تلك المبادرات وفر مجالاً لتدخلات رائدة أسست لوضع آليات صنع السياسة خلال السنوات الأولى من الحكم الديمقراطي.

تشير أوفير إلى أنه خلال العقد الفائت، كان IDRC ناشطاً في مجال المساواة بين الجنسين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في أفريقيا، فروّج لمقاربات ذات صلة بموضوع الجنسانية من أجل السياسات والمشاريع. كما دعم عدداً من المشاريع النسائية، لا سيما من خلال أكاسيا. وخلال العقد الفائت، برزت على الأقلّ ثلاث من الموظفات الأساسية في مكتب IDRC الإقليمي في جنوب أفريقيا كنساء يتمتعن باحترام كبير ومثال يحتذى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يهيمن عليه الرجال في جنوب أفريقيا.

غير أنّ أوفير انتقدت افتقار SAAAC الظاهر إلى الإهتمام بالمشاريع المراعية للمساواة بين الجنسين. واقترحت إمكانية أن يؤدّي IDRC دوراً هاماً في ترويج النوعية وتحسين فهم أبعاد الجنسانية على سياسات ومشاريع التنمية.

تشير د. أوفير أيضاً إلى الحاجة إلى تطوير قاعدة متينة للخبرات في مجال الأبحاث السياسية في جنوب أفريقيا عبر تأمين دعم مالي طويل الأمد لمركز الأبحاث لإجراء "دراسات أبحاث طويلة الأمد عمودية ومقارنة من أجل تقييم ما إذا كانت نماذج السياسات قد فشلت أو نجحت، وما هي العوامل المؤثرة على ذلك النجاح أو الفشل".

المربع 14.2: تقييم تأثير IDRC على سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

كان IDRC واحداً من أولى المنظمات التي اعترفت بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعاطت معها كأولوية بالنسبة إلى التنمية الأفريقية. كانت أيضاً من الوكالات الدولية الوحيدة المستعدة لتخصيص أموال من أجل نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القارة الأفريقية في التسعينيات. شجعت المرحلة الأولى الممتدة على خمس سنوات من برنامج أكاسيا، والتي وافق عليها IDRC عام 1997، على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية المجتمع، لا سيما بين القراء والمحرومين. فتم الاعتراف بأهمية الأطر السياسية المرتبطة بالأبحاث، وبالحاجة إلى نماذج إثبات تمد مبادرات السياسات العامة بالمعلومات. مع مرور السنوات، استثمرت أكاسيا أكثر من 40 مليون دولار كندي في مشاريع أبحاث، وإثبات، وتقييم في قضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية (www.idrc.ca/acacia).

عام 2001، أجرى IDRC تقييماً للسياسات العامة لبعض الأبحاث التي دعمها، بما في ذلك برنامج أكاسيا في أوغندا، والسنغال، وموزمبيق، وجنوب أفريقيا. وفي الدول الأربع جمعاً، وفر الاستقرار السياسي، والحكومة الملترة بالتحديث، والبحث عن وسائل تنمية جديدة وفعالة، فرصاً لممارسة التأثير على السياسات.

كانت جميع الحكومات الجديدة نسبياً، معظمها سلم مقاليد الحكم بعد فترات طويلة من الاضطرابات وعدم الاستقرار. وكانت بالتالي تسعى بشكل ناشط إلى حلول لاحتاجات شعوبها التنموية، وتستخدم الدعم المالي للمانحين، بالإضافة إلى وسائل أخرى، من أجل تحقيق أهدافها. وكان المسؤولون الحكوميون، بمن فيهم الوزراء، وأعين - أو تمت تعيينهم - للفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أدى التشديد المبكر على إمكانية التطبيق وعلى دراسات الأبحاث الأساسية، فضلاً عن تأسيس مشاريع تجريبية، إلى وضع أسس لمقارنة متكاملة متعددة الجوانب لاستراتيجيات أكاسيا في كل دولة. وكانت المقارب متشابهة ووفرت إمكانيات تأثير هامة على السياسات.

كان تشديد IDRC على آلية العمل وعلى إيجاد إجماع داخلها، عوضاً عن ممارسة التأثير للحصول على نتيجة معينة عبر بحث معين، استناداً إلى د. أوفير. مع ذلك، يرجع الفضل لمركز IDRC في ترويج مفهوم الخدمات الشاملة بطرق مختلفة خلال تلك المرحلة الحيوية من صنع السياسة. "وهذا ما ساعد على إيجاد تشديد قوي على الخدمات الشاملة في الوثيقة البيضاء للاتصالات التي نُشرت عام 1996، وتأسيس وكالة الخدمات الشاملة، ومركز الاتصالات الوطني، وببرامج مركز المجتمع متعددة الأهداف".

في جنوب أفريقيا، التي تركّز بقوّة على المساواة العرقية، يجب أن تأخذ آليات العمل، والسياسات، والنتائج بعين الاعتبار قضايا المساواة بين الجنسين وأن تُنفَّذ على هذا الأساس، كما ترى د. أوفير.

اشتملت العملية الاستشارية للمشروع الوطني لسياسة الاتصالات (NTPP) على ممثلي منظمات العمال والمعوقين والمرأة. ومع أنَّ ممثلي الحكومة ومختلف اللجان المساعدة في وضع مسودة الوثيقة البيضاء للاتصالات كانوا أغلبهم من الرجال، إلا أنَّ التشديد الوطني على القطاعات المحرومة ساپقاً ضمن أن تعكس السياسات هذه القضية بشكل كبير. ومع أنَّ هذه السياسات ليست متصلة بالمساواة بين الجنسين، تشكّل معالجة مواطن الخلل الحالية عنواناً أساسياً في الوثيقة وأكثر ما تظهر في تأسيس وكالة الخدمات الشاملة.

بيانات أساسية

مدة العمل: 1995-2002

<p>الأهداف:</p> <p>دعم المجتمعات في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لحل المشاكل وإشراك المجتمع؛ إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات الريفية والمحرومة.</p>	<p>نتائج الأبحاث:</p> <p>مبادرة بحث عملي، ترتبط بعض النتائج بآليات العمل منها التمثيل في المبادرات السياسية، كفريق مهمّة مصلحة الاتصالات والمعلومات الحكومية والتمثيل في آليات العمل الخاصة بسياسات التجارة الإلكترونية.</p>
---	---

ردم الهوية الرقمية: انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوغندا

يرتکز هذا المختص على دراسة حالة أجرتها زيندا أوفير.

في العقد الفات، واجهت أوغندا مشكلة في جهودها الهادفة إلى ردم الهوية الرقمية. فقد كانت بحاجة إلى إيجاد طريقة لإثارة اهتمام النساء في استخدام الكمبيوتر، لا سيما النساء اللواتي لا يعرفن القراءة. استناداً إلى معلومات جمعت من نساء يعشن قرب مركز اتصالات ناكاسيكي، وجد المركز الدولي للدفاع عن حقوق المرأة (IWTC) الحل في برنامج بسيط لا يحتاج إلى لوحة مفاتيح ويتحدث مع النساء بلغتهن الخاصة. والدعم الذي قدمته مبادرة برنامج أكاسيا التابعة لمركز IDRC أتاح لمركز IWTC تطوير قرصه المدمج الكاسيبي- الصوتي، "أفكار للريفيات لكسب المال". باستخدام برنامج متخصص، سمح ذلك البرنامج لمستخدماته بتحريك الفأرة على الشاشة والنقر على صور أو نصوص، وسماع المعلومات بلغتهن الخاصة، اللووغندية.

كانت المرحلة الأولى المتداة على خمس سنوات من برنامج أكاسيا، والتي وافق عليها IDRC عام 1997، واحدة من أولى المبادرات الكبرى في أفريقيا، المدعومة من قبل جهة مانحة، والتي شجّعت على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية المجتمع، لا سيّما بين الفقراء والمحروميين. فتم الاعتراف بأهميّة الأطر السياسية المرتبطة بالأبحاث، وبالنّاجة إلى نماذج توضيحيّة تمدّ مبادرات السياسات العامة بالمعلومات. مع مرور السنوات، استثمرت أكاسيا أكثر من 40 مليون دولار كندي في مشاريع أبحاث، وعرض، وتقدير في قضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية (www.idrc.ca/acacia).

عام 2001، أجرى مركز IDRC تقييماً للسياسات العامة لبعض الأبحاث التي دعمها، بما في ذلك برنامج أكاسيا في أوغندا، والسنغال، وموزمبيق، وجنوب أفريقيا. وفي الدول الأربع جميّعاً، وفر الاستقرار السياسي، والحكومة الملتزمة بالتحديث، والبحث عن وسائل تنمية جديدة وفعالة، فرصةً لممارسة التأثير على السياسات. تصف د. زيندا أو فير، التي أجرت التقييم في أوغندا، جهود IDRC لممارسة التأثير على السياسات آنها "سباق أطول، وأبطأ، وأكثر تعرجاً منه في الدول الثلاث الأخرى، بسبب "عدد اللاعبين السياسيين الأكبر".

الإطار في أوغندا

تعتبر أوغندا من أفقير الدول في العالم. إذ يقطن معظم أبناء شعبها البالغين 22 مليون نسمة في الأرياف، ويعيش 55 بالمائة منهم تحت خط الفقر. عام 1986، ومع خروج البلاد من عقدين من الاضطرابات في ظلّ أنظمة سياسية مدمرة مختلفة، التزمت الحكومة والشعب الأوغنديين بتطهير البلاد وتحديثها فتم اطلاع الموظفين الحكوميين الأساسيين على مفاهيم مجتمع المعلومات، وتم تعزيز ذلك بخبرات أوغنديين يعيشون في الخارج أو عادوا من المنفى. فأدخلوا أفكاراً ووسائل جديدة إلى البلاد، بما في ذلك المعرفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تم إصلاح قطاع الاتصالات وتحريره، وتشجيع المنظمات المانحة على دخول مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما رغب القطاع الخاصّ الديناميكي

باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير الأعمال. وأيد ذلك أنصار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مؤسسات وأفراد محللين من الحكومة، والقطاعات الأكاديمية، والخاصة، وغير الحكومية، ورفعوا نسبة التوعية. وتم دعم ذلك بمعلومات فاعلة ودقيقة من وسائل الإعلام.

بحلول عام 1994، ارتفعت أصوات مختلفة تنادي بسياسات وطنية تساهمن في إيجاد بيئة مؤاتية لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات. عام 1996، أطلقت حكومة أوغندا إصلاحاً واسع النطاق لقطاع الاتصالات عن بعد. اشتمل ذلك على إعادة بناء ذلك القطاع الذي كانت تملكه الدولة، وإنشاء وكالة تنظيمية مستقلة، وشخصية الصناعة وإدخال المنافسة، والترخيص لعدة شركات. بعد عام، صدر قانون الاتصالات المادف إلى زيادة استخدام الهاتف، وتحسين تسهيلات الاتصالات، وفتح السوق على مجموعة من الخدمات الجديدة. نص القانون أيضاً على إنشاء صندوق لتطوير الاتصالات في الأرياف من أجل المساعدة على تأمين الخدمات في مختلف أنحاء البلاد.

تم تمثيل أوغندا في عدة مؤتمرات تحت عنوان تقنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال أواسط التسعينيات. وفي مؤتمر المعرفة العالمية الأول الذي عُقد في تورونتو عام 1997، قام الرئيس الأوغندي يوبيري موسيفيني بتقديم التزام سياسي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعا المجتمع الدولي إلى المساعدة في تطبيق هذه التكنولوجيا وأنظمة المعرفة التقليدية على التنمية في بلاده. وبعد عام، أرسلت أوغندا واحداً من أكبر الوفود إلى مؤتمر الاتصالات العالمي لأفريقيا.

بحلول عام 1998، كان عدد من المؤسسات الحكومية والدولية قد أعلنت دعمها لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوغندا. وبتمويلها للمشاريع والدراسات، وعلاقات الشراكة التي أقامتها مع منظمات محلية، تمكّنت من ممارسة تأثير واسع على آليات العمل السياسي. كما لاقت قبولاً لدى الحكومة وأقامت علاقات مع صناع القرار على أعلى المستويات.

ثورة الهاتف الخلوي

أحدثت الهواتف الخلوية ثورة في صناعة الاتصالات في أوغندا. تم تشغيل الشبكة الأولى في أوائل 1995. وفي السنوات السنتين اللاحقة، ارتفع عدد المشتركين في خطوط الهاتف النقال من 3.500 إلى 276.000 شخص. يقول د. أوفير: "بالناتي، ملأت الهواتف الخلوية فراغ الاتصالات، وتمكن مستخدميها بالتواصل من أي مكان، وفي أي وقت، وبكلفة معقولة. وكان لذلك أثر عميق على الاقتصاد. فقد رفع الإنتاجية وسهل حياة رجال الأعمال، والمزارعين، والعاملين في الخدمة العامة، وغيرهم. فجأة، أصبح الناس أكثر وعيًا بكثير للأثر المحتل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تطورهم".

كان عدد بائعي الكمبيوتر الخاص وشركات تأمين خدمة الإنترنت (ISPs) يتضاعف بسرعة. فبحلول عام 2000، كان ثمة تسعة ISPs، ولكن معظمها أمنت وصولاً إلى الشبكة في كامبala حصرياً. وبقي الوصول العام إلى التكنولوجيات المرتبطة بالاتصالات نادراً خارج العاصمة، وانحصر بشكل أساسي في بعض مقاهي الإنترنت ومراكز الاتصالات الخاصة أو التي تديرها أكاسيا.

في تلك الأثناء، ضغط القطاع الخاص على الحكومة لكي تشجع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الأعمال. وفي محاولة لدفع الاقتصاد قدماً، اعتبرت سلطة الاستثمار الأوغندية أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر من أولويات التنمية الاقتصادية. ومن التوصيات التي قدمت للحكومة كانت ضرورة صياغة سياسات وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأسيس هيئة لتنفيذها.

في أوغندا، أيد عدد كبير من الأفراد والمنظمات من مختلف القطاعات تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتذكر د. أوفير أن الرئيس نفسه كان واحداً من المناصرين، بالإضافة إلى وزير الاتصالات جون ناساسيرا الذي أثنى عليه عدّة أشخاص ثُمّ مقابلتهم أثناء التقديم الذي أجراه IDRC واعتبروه صاحب الرؤية في الحكومة وفي البلاد خلال الجهد الأولي الذي رمت إلى نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن المؤسسات المؤيدة، لا سيما في تلك السنوات، كان

مجلس أوغندا الوطني للعلوم والتكنولوجيا (UNCST)، ومعهد علوم الكمبيوتر التابع لجامعة ماكيريري.

تقول د. أوفير: "مع أنّ تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوغندا ارتكز على موجة اهتمام محلية في القطاعين الأكاديمي والخاص، إلا أنّ وكالات التنمية الدولية والدولية أدّت هي أيضًا دوراً هاماً في حفز التوعية إزاء مجتمع المعلومات والدور الممكّن للتكنولوجيات الجديدة في التنمية". واعتبر كثيرون أنّ الدراسات وورشات العمل الأولى التي دعمها IDRC، إضافة إلى مبادرات أخرى باكرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كتأسيس مراكز الاتصالات، كانت حيوية في تعبئة اهتمام الحكومة الأوغندية.

أكاسيا في أوغندا

تمّ إطلاق مبادرات أكاسيا الأولى في أوغندا عام 1997. فُوضعت خطط عمل تغطي أربعة مجالات: السياسة، والبنية التحتية والتكنولوجيا، والموارد البشرية، والمحتوى. هدفت نشاطات أكاسيا الأولى "إلى توعية صناع القرار، ومصمّمي السياسة، وقادة الرأي، وجندت تأييدهم لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها من أجل تنمية المجتمع الريفي". بالإضافة إلى تأسيس لجنة قيادية (سمّيت لاحقًا لجنة أكاسيا الاستشارية الوطنية) وأمانة سرّ وطنية، دعم البرنامج عدداً من المشاريع خلال السنوات الخمس اللاحقة.

تشير د. أوفير إلى أنّ إحدى طرق التأثير على صناع السياسة تمثل في المشاريع التجريبية. فاعتبر أقدم مركز اتصالات، ناكاسيكي، المعروف بمستوى ملكيته المشتركة، خياراً شعبياً. وركّزت مشاريع أحدث دعمها برنامج أكاسيا على بحث توسيع دور مراكز الاتصالات عبر الترويج للمحتوى وللغة المحليّين، فضلاً عن دور مراكز الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات مثل تعزيز تطوير المرأة، والتنمية الزراعية، والتربيّة، والصحيّة، والمشاريع الصغيرة. كما أطلق مشروع "أفكار للريفيات لكسب المال" في ناكاسيكي وكان له تأثير كبير على النساء اللواتي استخدمن من مركز الاتصالات.

تمثل العامل التقني الأساسي الذي قدمه IDRC في دعم خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدوليين للمساعدة على إجراء الدراسات السياسية، استناداً إلى د. أوفير. واختارت أكاسيا دعم نوعين من الأبحاث في أوغندا. فطلبت إجراء دراسات لجمع معلومات أساسية وإعطاء إجابات حول أسئلة سياسية معينة، كتلك التي يتم إجراؤها من أجل توفير معلومات لعملية سياسات تنمية الاتصالات في الأرياف، والدراسات الأساسية لمركز الاتصالات، وأربعة دراسات طلب إجراؤها أساساً عام 1998 لدراسة وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوغندا. كما دعمت بحثاً في مشاريع مركز الاتصالات، وكان ذلك عادة على شكل مراقبة وتقييم. وفي مناقشات مع مشاركيين أو من تقارير المشروع، وجدت د. أوفير أنّ مراكز الاتصالات ساهمت في آليات العمل السياسي وذلك عبر طرح سياسات أساسية وتوعية صناع القرار لاستخدام مراكز الاتصالات متعددة الأغراض من أجل التنمية الريفية.

نتائج الأبحاث

تشير د. أوفير إلى أنّ توقيت دخول IDRC إلى مجال تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوغندا – عندما فُتحت نافذة سياسية – زوّد المركز بفرصة ممتازة لممارسة التأثير على المبادرات السياسية ذات الصلة. فقد ركّز IDRC على مشاريع تقوم على العرض والوصف، وآليات العمل وواقعات قادرة على إعطاء دروس هادفة إلى ممارسة التأثير على السياسات. وهذا ما زاد من مصداقيته بين أهالي أوغندا كمنظمة داعمة وصادقة. وأمن تأسيسه المبكر لمراكز اتصالات وترويجه لمفهومها "بوثقة من المعلومات" شكلت مصدرًا للأفكار والدروس – مثلاً، الحاجة الحيوية إلى آليات جيدة للإدارة، والملكية، والديمومة. كما ركّز اهتمام الحكومة والشعب على مفهوم الإتاحة الشاملة والريفية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تمويل أكاسيا لعملية تنمية لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أتاح لمركز IDRC أن يكون له "تأثير مباشر وهام على سياسات تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات"، كما تستنتج أوفير. كما أنّ الطبيعة المتكاملة لأكاسيا، التي تمنح التمويل لمشاريع تخصّ المجتمع ولمشاريع مرتبطة بتنفيذ السياسات على السواء، عزّزت فرص ممارسة التأثير على السياسات.

ترسّخ الفكرة

مع تزايد التوعية والتأييد لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوغندا داخل الحكومة، والقطاع الخاص، والوكالات التنموية، دخلت منظمات أخرى مجال سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب د. أوفير. فتطورت الحكومة تشدیداً خاصاً على تطوير السياسات ذات الصلة.

ووصلت أكاسيا تأدية دور هامّ وداعم، عبر تمكّن العاملتين السياسيتين الأساسيةين بشكل رئيس. فساعدت مشاريع أكاسيا النساء على فهم الدور الذي يمكن لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات تأديته في تطويرهن، وساعدت على جعل الناس أكثر وعيّاً لأهمية المحتوى واللغة المحليّين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحفّزت تطبيق هذه التكنولوجيا على القطاعات الزراعية، والتربوية، والصحّية. تضيف د. أوفير: "من المحمّل أن تؤدي هذه التجارب، إن تمّ توقيتها ودراستها بشكل منهجي، دوراً هاماً في أنشطة تطوير السياسات في المستقبل". يعني ذلك حالياً أنّ مركز IDRC لم يعد رائداً، ولكنه واصل القيام بمساهمات يعترف الآخرون بأهميتها، على الرغم من كونها جزءاً من موجة تطورات في هذا المجال التكنولوجي.

تشير الدروس المستفادة من تجربة أكاسيا في أوغندا إلى الحاجة إلى تعريف أدوار المنظمات الشريكة بوضوح. فقد كان من الممكن لتأثير أكاسيا أن يتعرّز أكثر لو أنّ لجنة أكاسيا الاستشارية الوطنية حدّدت دورها بشكل أفضل في علاقتها مع UNCST أمانة سرّ أكاسيا، ومع IDRC. وكان من الممكن أيضاً لمساهمات ونتائج نظام التقسيم والتعلم المبكر لدى أكاسيا (ELSA) أن تحسّن أوّجه البحث. تشير د. أوفير أيضاً أنه كان بالإمكان إنفاق وقت أطول على تطوير استراتيجيات متعلقة بموضوع المساواة بين الجنسين في مختلف نشاطات أكاسيا.

تستنتاج د. أوفير: "تشير دراسة حول ممارسة التأثير المنشود لمشاريع أكاسيا الأربع على السياسات أنَّ جميع أنشطة التأثير المنشود على السياسات قد أجريت - لا بل وأكثر - وَأَنْهَا وَفَرَتْ فَرْصًا وَآلِيَّات جيَّدة من أجل التأثير على السياسات". ولكن، كان ثُمَّة عدد كبير من اللاعبيين في مجال سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوغندا، وكان لكلٍّ منهم القدرة على ممارسة قدر من التأثير على السياسات. ويقى تحديد مقدار فاعلية أنشطة IDRC في التأثير على السياسات صعباً. فمن الصعب تتبع مدى التأثير على السياسات، ومن المستحيل غالباً الادعاء أنَّ قراراً سياسياً معيناً قد اُتَّخِذ بسبب تأثير معين. في كثير من الحالات، يوفر "تغلغل المعلومات والأفكار" إطاراً تُتَّخِذ فيه القرارات السياسية.

وتضيف: "قام IDRC بمساهمات كبيرة [...] من خلال أنشطة الأبحاث التي أجرتها. وثُمَّة حاجة إلى تشديد أكبر على الأبحاث السياسة المنهجية طويلة الأمد، وعلى بناء هذه القدرات في البلاد".

بيانات أساسية

مدة العمل: 1999-2002

1. تبيان كيف تساعد إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المجتمعات على حل مشكلاتها.

الأهداف:

2. بناء معرفة حول تحسين إمكانية وصول القرويين والفقراء والمحروميين إلى تلك التكنولوجيا.

3. تعزيز إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأرياف.

1. دراسات تحضيرية حول ملامعة أبحاث أكاسيا العملية لأوغندا.

نتائج الأبحاث:

2. دراسات وأبحاث حول مراكز الاتصالات ومسائل متعلقة بإتاحة التكنولوجيا في الأرياف؛ دراسات حول تطوير المحتوى الملائم.

3. دراسات متعددة (حول القدرات، والسياسات، والبنية التحتية، والتكنولوجيا)؛ أدت إلى لعب أمانة سرّ أكاسيا الوطنية دوراً تمثيلياً

في اللجان التي قامت بصياغة السياسات الوطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات.

النبيال تناضل لدخول عصر المعلومات: وضع سياسة وطنية لتكنولوجيا المعلومات يجمع الحكومة مع القطاع الخاص

يرتكز هذا الملخص على دراسة حالة أجرتها ليان بورتون.

قامت حكومة النبيال بجميع الخطوات الصحيحة تقريباً لتطوير سياسة وطنية من أجل إطلاق عملية تحويل البلد إلى "مجتمع مرتکز على المعرفة". عام 2000، وضعت اللمسات الأخيرة على السياسات التي نالت موافقة واسعة، ولكن الظروف والجغرافيا تأمرت لإبطاء عملية تنفيذ التوصيات السياسية.

تقع دولة النبيال الصغيرة الحاطة باليابسة بين قوتين اقتصاديتين عظيمتين هما الصين والهند، وقد اشتهرت بكوكهما مسقط رأس قمة إفرست، بالإضافة إلى سبعة من أعلى قمم العالم. بسكانها البالغين أقلّ من 30 مليوناً، لم تتمكن أبداً من تحدّي الصين أو الهند، لا سيّما بعد أن أعلنت هذه الأخيرة عام 1998 نيتها أن تصبح "قوة عظمى" في مجال تكنولوجيا المعلومات في غضون عشر سنوات.

مع ذلك، فإنّ بروز الهند كدولة رائدة في تكنولوجيا المعلومات حتّى حكومة النبيال لكي تبدأ بتحويل البلد إلى "مجتمع مرتکز على المعرفة". لم يكن المدف هو محاولة منافسة العملاق الهندي، بل استخدام تكنولوجيا المعلومات كأداة للتنمية الاجتماعية. فقد أملت الحكومة أن يساعد الكمبيوتر على إيصال الخدمات على نحو أكثر فاعلية في قطاعات عدّة مثل الصحة، والتعليم، والزراعة، لا سيّما في المناطق الجبلية المعزولة.

كان ذلك هدفاً طموحاً نظراً إلى واقع النبيال، التي تُعدّ من الدول الأكثر فقرًا والأقلّ تطوراً في العالم. فأقلّ من نصف السكّان يعرفون القراءة والكتابة. ومع متوسّط حياة لا يتجاوز 60 عاماً، فإنّ 40 بالمائة من السكّان هم دون سنّ الخامسة عشرة. وبينما شكلّت السياحة طويلاً مصدراً هاماً للتتبادل الأجنبي، تبقى الزراعة ركيزة الاقتصاد. إلا أنّ الزراعة، معظمها تُستخدم كمورد رزق، ذلك أنّ ثلث السكّان يعيشون تحت خطّ الفقر، وتغييب الكهرباء وخدمة الهاتف عن معظم المناطق الريفية.

تعزيز القدرات السياسية

حتى عام 1996، لم تكن البلاد تملك حتى وزارة مسؤولة عن العلوم والتكنولوجيا. ولكن عندما استحدثت وزارة العلوم والتكنولوجيا، شكلت خطوة متواضعة نحو عصر التكنولوجيا. واستناداً إلى إحدى وثائق الوزارة: "إنّ هدف الوزارة هو إيجاد بيئة مؤاتية لتطور العلوم والتكنولوجيا والقيام بالترتيبات اللازمة لتطبيقاتها بشكل فاعل بهدف تحقيق التنمية الوطنية".

وفي خطوة أكثر طموحاً بعض الشيء، وعدت الخطة الخمسية التي وضعتها الحكومة، والممتدّة بي عامي 1997 و2002، بسياسات لتكنولوجيا المعلومات "وضع النيبال على الخارطة العالمية لتكنولوجيا المعلومات خلال خمس سنوات". وفي عام 1997، بدأت الحكومة بإعطاء تراخيص لشركات تأمين خدمة الإنترنت (ISPs)، فأصبحت شركات تأمين خدمة الإنترنت رسميّاً على الشبكة.

عام 1999، أَسْسَت حُكُومَة الأَكْثَرِيَّة المُنتَخَبَة حديثاً لجنة وطنية عاملة في مجال تطوير تكنولوجيا المعلومات، مع لجنة فرعية مسؤولة عن تطوير سياسات تكنولوجيا المعلومات الأولى في شركات تأمين خدمة الإنترنت. فطلب رئيس تلك اللجنة الفرعية، د. راميش أنااندا فايديا من لجنة التخطيط الوطنية (NPC) مساعدة IDRC كندا في وضع السياسن واستراتيجية تنفيذها. استجاب المركز ببحث ومنحة تنموية وبرنامج تشبيك آسيا الشامل (PAN).

تعتبر سياسة تكنولوجيا المعلومات مجالاً سياسيّاً جديداً نسبيّاً، لا سيّما في الدول النامية التي تزيد فيها الضغوط المالية من صعوبة اللحاق بقطار التطور التكنولوجي السريع. فخُصّصت المنحة البالغة \$60.000 لتمويل نفقات الأبحاث، والاستشارات، وورشة عمل، ونشرة نهائية. وخضع العمل لرقابة من قبل عضو IDRC السابق، شهيد أخطر، الذي كان يعمل مع المركز الدولي للتنمية الجبلية المتكاملة (ICIMOD)، الذي يأخذ مقرّاً من كاتماندو، عاصمة النيبال.

توسيع آفاق السياسات

قال د. فايديا: "الضمان تنفيذ السياسات بشكل سلس، أتبعنا عملية تشاركية تقوم فيها الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني بتقاسم منتدى نقاش مشترك أثناء عملية وضع السياسات". هذه المشاركة الواسعة في صنع السياسة الوطنية كانت جديدة في النيبال، ولكنّ د. فايديا أصرّ عليها. "اعتقدنا أنّ عملية كهذه ترتكز على إجماع المعنيين بسياسات المعلومات ستؤدي إلى تحقيق التطابق في الأهداف، وبالتالي تسهيل التنمية الناجحة لقطاع تكنولوجيا المعلومات". بالنتيجة، تم تطوير سياسات تكنولوجيا المعلومات بالكامل تقريرياً من خلال جهود مختصّين نيباليين، مع مختصّين أجانب اشتراكوا كمراجعين للبحث الذي شُكّل الأساس لصياغة السياسات. أمّا البحث بحدّ ذاته فكان ثمرة جهود باحثين نيباليين.

استغرقت عملية صياغة السياسات عاماً كاملاً. واحتسبت على مشاورات مع أعضاء في صناعة تكنولوجيا المعلومات في النيبال، وتأسیس لجنة توجيهية لصياغة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات في NPC، وإعداد ست رسائل استراتيجية من قبل مجموعات من الأكاديميين النيباليين، ومختصّين في تكنولوجيا المعلومات، والقطاع الخاص، والقطاع الأكاديمي، فضلاً عن عضوين من ICIMOD.

ممارسة التأثير على آليات العمل السياسي

أدّى سنجيب راج بانداري، الرئيس التنفيذي لـ Mercantile Office Systems، وهي أكبر وأقدم شركة برماج في النيبال، دوراً فاعلاً في إعداد رسالة الاستراتيجية حول "إنتاج البرامج وتطبيقاتها". كان أيضاً واحداً من ثلاثة ممثّلين للقطاع الخاص تمّ تعينهم في المجلس الوطني لتطوير تكنولوجيا المعلومات. ويذكر قائلًا: "في أعلى المستويات الحكومية، كان ثمة ترحيب بمشاركة القطاع الخاص في صياغة سياسات تكنولوجيا المعلومات". ويعتقد السيد بانداري أنّ السياسات ستساعد على تجنب المشاكل التي غالباً ما تواجه شركات القطاع الخاص عند التعاطي مع المسؤولين الحكوميين الذين يفتقرن إلى فهم صناعة تكنولوجيا المعلومات.

يعتقد شهيد أخظر، الذي كان مشاركاً فاعلاً كأحد ممثلي ICIMOD في اللجنة التوجيهية أنّ العملية التي تمّ اعتمادها في النيبال سمحت بنيل السياسات الناجحة عنها قبولاً بين مئات الأشخاص الأفراد والمجموعات الأساسية من مختلف الطبقات، بما في ذلك مجموعة مستخدمي الإنترنت في النيبال، وجمعية الكمبيوتر في النيبال. يقول: "ساعد تحمل المسؤولية بهذا الشكل على ضمان المتابعة السياسية والتنفيذ". ويضيف: "من الأمثلة على ذلك، اتخاذ قرارات حول تأسيس مجلس وطني لتكنولوجيا المعلومات، تخصيص موارد مالية هامة لبرامج تنمية الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتأسيس صندوق لمشاريع تكنولوجيا المعلومات وتأسيس حديقة عامة لتكنولوجيا المعلومات".

أدى بوب ر. باندي، رئيس سلطة الاتصالات عن بعد في النيبال دوراً أساسياً في وضع سياسات الاتصالات عن بعد التي فتحت قطاع VSAT، وساعدت وبالتالي على إنتاج العديد من شركات ISPs الجديدة. (VSAT، أي فتحة بالغة الصغر خاصة بارسال الأقمار الصناعية وهي عبارة عن تكنولوجيا تؤمن عرض نطاق التردد مضاعف جدًا بتكلفة منخفضة). كما أنه المسؤول الرسمي الأول عن تنظيم أو جه عدة من سياسة تكنولوجيا المعلومات الجديدة. ولا يظنّ أنه سيكون من الصعب تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات وفقاً للسياسة الجديدة، إذ يقول: "إن صمممتها بنفسك، فأنت تعرف ما تريده، ومن السهل أن تقوم بالتنفيذ. ثقافتنا مختلفة جدًا. [لذا] علينا أن نطور نظامنا الخاص".

تمّ الموافقة على سياسة تكنولوجيا المعلومات النيبالية عام 2000. واشتملت على 15 استراتيجية عامة. منها، أنّ "تكنولوجيا المعلومات ينبغي أن تطبق على تنمية الأرياف". كما تشتمل على 17 سياسة لتوجيه عملية التنفيذ، وتضع خطة عمل تغطي كلّ شيء، من البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية إلى نشر تكنولوجيا المعلومات، الترويج للتجارة الإلكترونية.

تدعو السياسة إلى تأسيس عدد من المؤسسات للإشراف على التنفيذ، بما فيها:

1. مجلس وطني لتطوير تكنولوجيا المعلومات، يرأسه رئيس الحكومة.
2. مجلس وطني لتكنولوجيا المعلومات يراجع السياسة، ويتبع التقديم، ويحلّ المشاكل.

3. لجنة تنسيق وطنية لتقنولوجيا المعلومات يعزّز الأبحاث والتنمية وبناء القدرات.
 4. مركز وطني لتقنولوجيا المعلومات ينفذ السياسة ويراقبها، وينظم نشاطات القطاع الخاص، ويساعد الحكومة بخدمات الكمبيوتر.
 5. لجنة تنموية لحديقة تكنولوجيا المعلومات تضع مخططاً لموقع صناعي مركزي للتشجيع على نمو شركات تكنولوجيا المعلومات.
- أخيراً تمّ بند ينصّ على إمكانية مراجعة السياسة وتعديلها كلّ سنتين، أو أقلّ عند الحاجة.

تحويل الموارد

تمّت الموافقة على كلّ ذلك عام 2000، واعتُبر "معلماً هاماً في عملية تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات في النيل". شهد ذلك العام أيضاً بداية انقلاب سياسي واجتماعي في النيل، أدى إلى مقتل أفراد العائلة المالكة، وإلى تفاقم العصيان الماوي. بالنتيجة، اضطررت الحكومة إلى تحويل جزء كبير من مواردها من أجل إعادة فرض النظام. أثر ذلك سلبياً على الصادرات وعلى قطاع السياحة، وهذا ما زاد من ضعف الوضع المالي للحكومة. وعلى مستوى وزارة العلوم والتكنولوجيا، أحبطت التغييرات العديدة التي طرأت على الشخصيات السياسية والبيروقراطية الجهود التي بذلها القطاع الخاص لبناء قدرات تكنولوجيا المعلومات داخل الحكومة. مع تحول الموارد الضئيلة إلى جهود فرض الأمن، لم يعد تنفيذ سياسة تكنولوجيا المعلومات على رأس أولويّات الحكومة. تمّ تأسيس المجلس الوطني لتكنولوجيا المعلومات (NITC) بعد عامين من الموافقة على السياسة، ولكنّ موارده محدودة جداً ولا تسمح له بالإشراف بشكل فاعل على التنفيذ. ومن العقبات الأخرى، اشتتمال السياسة على عدة وزارات في خطّة عملها - كقطاع التعليم والاتصالات - من دون أن تأخذ بالاعتبار سياسات القطاعات الأخرى، لا بل وتعارض معها في بعض الحالات. ما أعاد التقدّم أيضاً هو افتقار أجزاء عدّة من البلاد إلى بعض من الشروط المسبقة الضروريّة، كالبنية التحتية الملائمة للاتصالات، كما أنّ جزءاً من البنية التحتية الموجودة أصلاً دمره المتمرّدون الماويون.

بوجيز العبارة، لقد ساهمت الإضطرابات السياسية والإجتماعية، وكذلك غياب التنسيق ما بين الوزارات الحكومية للبت في السياسات المتضاربة ووضع الخطط الواقعية للمطالب الأساسية، في إبطاء عملية التنفيذ الشامل للسياسة. كما أبطأت وزارة العلوم التكنولوجيا التقدم لعدم توضيح صلاحياتها قياساً على صلاحيات القطاع الخاص.

المضي قدماً

على الرغم من هذه العقبات، أثبتت الحكومة حسن نواياها عبر إحراز التقدّم على عدّة جبهات:

1. وضع مشروع قانون مبني على سياسة تكنولوجيا المعلومات، وهو بانتظار موافقة البرلمان.
2. لدى وزارة العلوم والتكنولوجيا برنامجاً لتدريب 50.000 خريج جامعة عاطل عن العمل في البلاد على تكنولوجيا المعلومات. وحتى الآن، التحق 10.000 طالب في البرنامج، ولكن ثمة احتمال أن يؤدي تجميد الحكومة للإنفاق إلى تقليل حجم البرنامج.
3. تمنح ثلاثة من جامعات النيل الأربع إجازات في المعلوماتية أو هندسة الكمبيوتر لغير المتخريجين، وتتوقع وزارة العلوم والتكنولوجيا تخرج 5.000 طالب من هذه البرامج خلال السنوات القليلة الآتية. كما تتوى الوزارة تأسيس معهد لتكنولوجيا المعلومات في كاماندو ومعهد للتكنولوجيا في غرب النيل، يركزان على التكنولوجيا الأحيائية فضلاً عن الأبحاث في مجال تكنولوجيا المعلومات.
4. تتم متابعة مسألة الإتاحة الشاملة من خلال مشروع برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة المادف إلى تأسيس 15 مركز اتصالات للأرياف في مختلف أنحاء البلاد. ويُعتبر المشروع تجربة لتطوير نموذج مستدام لراكز الاتصالات. وفي حال أتاحت الموارد ذلك، تنوي الوزارة تأسيس 10 مراكز إضافية، وأن تكون المحور الذي تُنقل عبره جميع المعلومات.

5. تم التخطيط أيضاً لحديقة لتكولوجيا المعلومات، وتم حتى الآن شراء الأرض كما بدأ بناء مبنيين. ستضم الحديقة أيضاً معهد تكنولوجيا المعلومات المقترن على الرغم من العقبات العديدة التي واجهت تلك العملية على مر السنوات منذ بدايتها، ما زال المعنيون متفائلين جداً، من فيهم الحكومة. ثمة حسّ باهتمام مشترك عزّزته عملية تطوير السياسة بحد ذاتها. في الواقع، قد ثبتت آلية العمل على أنها أكثر أهمية من السياسة على المدى الطويل. إذ يشير بوب باندي، من هيئة الاتصالات عن بعد في النبيال، إلى أن "السياسة ليست ثابتة، بل تحتاج إلى مراجعة وتحديث من وقت إلى آخر". ويوفق شهيد أخطر، من ICIMOD، على ذلك قائلاً: "سياسة تكنولوجيا المعلومات جيدة، ولكن السياسات تأتي وتذهب. فالظروف تتغير ويجب أن تكون السياسات ديناميكية وقدرة على التكيف مع الحاجات المتغيرة. الأهم هو طريقة توصل البلدان إلى تلك السياسات.

بعض الدروس

- عملية تشاركية تضم مجموعة من المعنيين وتساعد على نيل القبول عندما يحين وقت تنفيذ السياسات.
- من الأهمية بمكان هو ضمان عدم تعارض السياسات الجديدة مع السياسات الموجودة في مجالات أخرى مرتبطة بها.
- أي سياسة تشتمل على تعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ينبغي أن تشير إلى توزيع الصالحيات.
- من شأن الانقلابات الاجتماعية أو السياسية، أو غيرها من الأحداث غير المتوقعة، أن تعيق تنفيذ السياسات، حتى أحسنها تصميمًا.

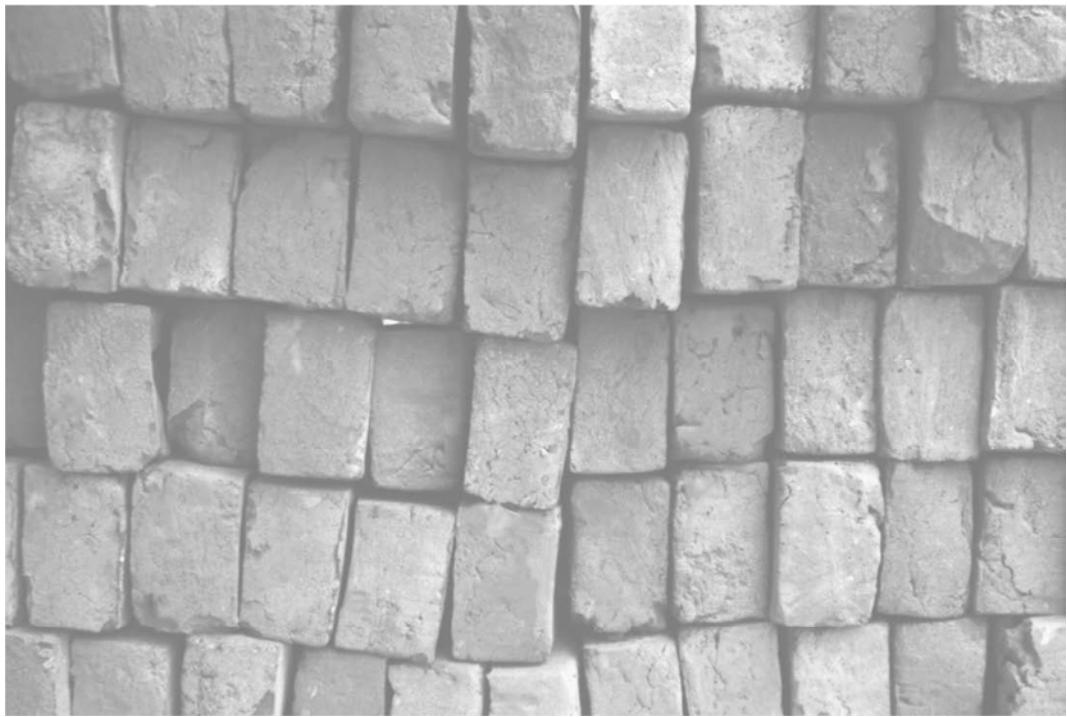
بيانات أساسية

مدة العمل: 1999

تعزيز سياسة واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية عبر عملية تشاركية.	الأهداف:
ست دراسات أساسية حول مسائل أساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	نتائج الأبحاث:

القسم الثالث

ملاحظات تقنية





مقارنة الحالات المتعددة: لمحة منهجية

مقدمة

تم وضع الدراسة التقييمية الواردة في هذا الكتاب وإجراؤها للمرة الأولى لفائدة IDRC، بهدف تفحُّص وشرح وتحسين الطائق التي فيها يمارس دعم للأبحاث تأثيراً على السياسات العامة في الدول النامية. غير أنّ بحثنا سرعان ما ولد اهتماماً أوسع بكثير خارج المركز، من قبل مولين آخرين للأبحاث والتنمية فضلاً عن الباحثين أنفسهم. لتلبية حاجات هذا الاهتمام الأوسع، ولتحديد الإجراءات التي أدت إلى الملاحظات والاستنتاجات الواردة في هذه الصفحات، يعرض الملحق التالي المنهجية التي استندت إليها دراستنا ونتائج أبحاثنا.

انطلقت دراستنا بهدف بسيط للغاية: التوصيل إلى فهم أفضل لكيفية تأثير الأبحاث التي يدعمها IDRC على السياسات العامة. لقد جرى عقد النية لتوفير معلومات المركز وباحثيه حول العوامل التي تحدد التأثير لكي يأخذوها بالحسبان أثناء عملهم. اعتمدت الدراسة بقوّة على اسلوب عمل ينطوي على حالات متعددة. فتمت الموافقة رسمياً على إجراء 25 دراسة حالة. انتهى العمل على 22 منها خلال 12 شهراً، وأكتملت دراسة إضافية في العام التالي، بينما لم ينته العمل أبداً على اثنتين منها. غطّت تلك الدراسات مجموعة واسعة من ميادين البحث في بلدان متعددة مثل أوكرانيا، وتنزانيا، وفيتنام، وغواتيمالا. وقد زاد تنوع الحالات من ثقتنا في أيّ نتائج بحث مشتركة ظهرت أثناء تقدم التقييم. إلا أنّ تعقيد تلك الحالات استدعي تصميماً دقِيقاً لضمان استقاء مقدار من المعرفة من تلك التجارب الشديدة الاختلاف.

كان للدراسة تأثير هام على عمل المركز، وهي نقطة تعرّضنا لها في الفصلين 15 و16. فاستناداً إلى رئيس IDRC، "غيرت [الدراسة] طريقة تمويلنا للمشاريع". (أونيل 2006). فالمفاهيم التي أدخلتها النتائج التي تم التوصل إليها من الحالات المدروسة أثرت على كيفية تصميم مشاريع أبحاث IDRC وكيفية تقييمها. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المقاربة التي استخدمناها آلت إلى المنفعة بطرق عملية أخرى. فقد أشارت كارول ويس، وهي مشاركة هامة في عملنا، إلى أنه "لم يتم إجراء كثير من الدراسات حول حالات متعارضة بهذا القدر من الاهتمام بإمكانية مقارنة النظريات، والمنهجيات، والمعطيات. وبالتالي، فإن هذا العمل سيُوفر للباحثين معلومات واسعة حول الطرق التي ينبغي اعتمادها، وتكييفها، وتبنيها". (ويس 2003: 7).

قبل عرض المنهجية بحد ذاتها، ينبغي التعرّض لبعض المسائل المتعلقة بالتعريفات، والقيود، والخيارات المنهجية.

تعريفات

يعتبر كينغدون أنَّ آليات عمل السياسة العامة هي "مجموعة من العمليات التي تشتمل على الأقل على (1) وضع جدول أعمال، (2) تحديد بدائل للقيام بالإختيار منها، (3) القيام بختار حازم من بين تلك البدائل المحددة... و(4) تنفيذ القرار" (1984: 3). بإيجاز، يشتمل هذا التعريف على فكرة كون السياسة مجموعة من آليات العمل، أو الأنشطة، أو الأعمال المؤدية إلى القرار. ويعرف مركز IDRC أنَّ "آلية صنع القرار تحدث على مستويات مختلفة وتنفذ من قبل مجموعة واسعة من صناع القرار: من أصحاب الأسر إلى مدراء البرامج في وكالات مانحة أخرى، إلى صناع القرار في الحكومة (Closing the Loop: Communication for Change at IDRC, 2001: 1) مع أنَّ تعريف "السياسة" و"صنع السياسة/صنع القرار" واسع، سنعرف "السياسة" لأغراضنا على أنها "السياسة العامة". وبالتالي فإنَّ تركيز الدراسة منصب على المسائل المحيطة بآليات العمل السياسي المرتبط بالمستويات البلدية، والإقليمية، والوطنية للحكومة. ومع أنَّ صناع القرار في المجتمع والأسرة سيؤخذون بالاعتبار في إطار العملية، إلا أنَّهم ليسوا محور هذا العمل.

تحدر الإشارة إلى أنه لا يمكن لجميع مشاريع أو برامج IDRC أن يكون لها تأثير على السياسات، كما يُعتبر ذلك أمراً غير متوقعاً. مع ذلك، تزداد أهمية هذا المجال بالنسبة إلى أنشطة عديدة يقوم بها المركز، على مستوى المناطق والبرامج. وهذا أحد أسباب تشديد الدراسة على تفاصيل البحث الذي يؤثّر على السياسات العامة.

القيود

تنطوي القيود المفروضة على الدراسة على ثلات نواحٍ. أولاً، أجريت هذه الدراسة مرة واحدة حتى الآن، وهذا يعني أنه لن يتم استيعاب أي معرفة أو تغيير مع الوقت ما لم تبذل الجهود لتكرار التجربة في المستقبل. ثانياً، بما أنه لم يتم التخطيط للدراسة قبل تنفيذ المشاريع، كان عليها الاعتماد إلى حد ما على ذاكرة المشاركين في المشروع، بدءاً من العثور على المشاركين وتحديد مكان وثائق المشروع، وهي أمور لم تكن سهلة المنال. فتم تقسيم البيانات قدر الإمكان عبر أكثر من مصدر، إلا أن الذاكرة الاتقائية تتسلل حتماً إلى دراسة من هذا النوع. أخيراً، لم تتوقع أن توفر الدراسة لحة شاملة عن نجاح جميع مشاريع الأبحاث التي دعمها IDRC في التأثير على السياسات العامة. عوضاً عن ذلك، هدفنا عمداً إلى جمع "عينات إيجابية"، وهي حالات تمكّن للباحثين أن يدعوا بثقة أنهم أثروا على السياسات. المنطق هنا واضح: فمع عينات صغيرة نسبياً، يمكن للحالات الإيجابية عادة أن تخبرنا كيف تحقّق التأثير على نحو أوسع وأكثر فاعلية مما نتعلّمه من إطلاق التخمينات حول أسباب فشل الحالات السلبية في التأثير على السياسات.

بعض الخيارات المنهجية في فهم التأثير

يواجه تقييم الأبحاث الدعمة للتنمية عدداً من التحدّيات المتكرّرة، وجميعها يتصل بأساليب الحكم على دعم التنمية. في كثير من الحالات، يحاول التقييم النظر في التأثير النهائي للمشروع. ولا يغوص كثيراً في فهم مدى نجاح المشروع، بل ما إذا كان قد نجح وحسب. يحاول التقييم أيضاً عادة تحديد الآثار المباشرة لمشروع

البحث. بعبارة أخرى، يحاول إقامة روابط قائمة على العلة والمعلول بين المشروع والتأثير النهائي. أما المشكلة الثالثة فتتعلق بالوقت. فغالباً ما تُنفَّذ المساهمات في التنمية في سلسلة من المشاريع الصغيرة، تدوم من ثلاثة إلى خمس سنوات. ولكن التنمية، لا سيما عملية التأثير على السياسات، تقاس عادة من خلال إطار زمني أطول بكثير. نتيجة لذلك، فإن مسألة توقيت التقييم تعتبر إشكالية. فمن شأن بعض المشاريع أن تعدل آليات اتخاذ القرار المؤسساتي. هكذا، إن اكتشافنا وجود تأثير خلال المشروع أو بعد مدة قصيرة من إتمامه، قد تكون آثاراً محلية، وليست تأثيراً دائمًا - وهو ما يُعرف أيضاً باسم "فخ المشروع" (لوسثاوس وأخرون 2002). أخيراً، فإن العلوم الاجتماعية في صراع مع مسألة ما إذا كان ثمة علم اجتماعي قابل فعلاً للتعميم، ويمكن تطبيق نتائجه على نماذج عامة، أو أن علم الاجتماع هو مربوط بالحالة والإطار. يقوم علماء الاجتماع بعملهم المتواصل إلى حد ما وسط الضغوط والتشنّجات ما بين التعميم الاجتماعي وخصوصيات مواضيع علم الاجتماع.

أثر أم تأثير؟

مع أنه من المعروف عموماً أن التنمية⁴ هي نتيجة لمجموعة من العوامل التي تجتمع لإحداث التغيير، ثمة ضغط هائل على المشاريع التنموية (والأبحاث التنموية) والوكالات التي تموّلها، لإثبات وجود آثار إيجابية كبيرة على التنمية. ومع أنه من المعروف أيضاً أن نتائج التنمية تظهر عندما يتحمل الشركاء المحليون المسؤولية إزاء أعمالهم ويعتبرون أن المشروع مشروعهم، يتوقع عادة من المشاريع والوكالات (بما فيها وكالات التمويل الثانية ومتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية) القيام "بأداء جيد". نتيجة لذلك، يميل المشروع والممول إلىأخذ الفضل في تحديد مصادر أيّ تغيير تموي قد يطرأ. فشّمة ميل إلى التركيز على النتائج النهائية وبتحايل المعلومات الهامة حول ما أنجزه المشروع في المجال. فيكون من المستحيل عند ذلك

⁴ أعني بكلمة "تنمية" تحديداً تجربتنا في التنمية الدولية والأبحاث المادفة إلى تحسين حياة وظروف سكان ما يُسمى بلدان العالم الثالث.

تحديد عوامل النجاح الحاسمة، ونشوء علاقات ونماذج جديدة، لأنّه لم يتمّ تتبعها. عندما يحدث ذلك، من الصعب جدًا تطبيق التجربة في إطار أخرى. يشير Outcome Mapping (إيرل وآخرون 2001) إلى أنّ الأبحاث التنموية تساهم في النتائج النهائية، التي تتضاد لاحقًا مع نتائج وأحداث أخرى لترك آثارها في الأطر المحليّة. والمُدْرَف هنا كانت تحديد مدى تأثير البرنامج أو المشروع، وتقييم ذلك التأثير - وليس الآثار التنموية النهائية، التي تبقى في إطار مسؤوليات الشركاء المحليّين.

الى من أو ماذا يعود الفضل؟

يرتبط مفهوم النسب ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التأثير. فشمّة غالباً دعوة إلى نسب تغيير معين إلى مشاريع تمّ دعمها. إذ ترغب الحكومات بمعرفة كيف يتمّ إنفاق مواردها على التنمية (سواء كان ذلك داخل بلدانها أو على شكل مساعدة تنموية) وتسعى، من خلال التقييم، إلى معرفة التغييرات التي يمكن نسبها إلى الدعم الذي قدّمته. يشير أيفرسن: "ما دامت التغييرات المركبة المتعددة وغير المعروفة غالباً هي السائد، تشكّل الأنظمة المركبة عقبة خطيرة أمام إمكانية النسب" (أيفرسن 2003: 36). فمن غير المعاد إطلاقاً أن يؤدي برنامج بحث واحد إلى تأثير تنموي، ما لم يتمّ استيفاء جميع الشروط الأخرى واجتماع العوامل المسهّلة لذلك. وينبغي للتقسيم الذي يحرى على البحث التنموي أن يحرص على عدم نسب الفضل في التغيير إلى البحث إن كان ذلك يجرد (ولو ضمنياً) أسباب أخرى محتملة من الفضل، وأن يحذر من المبالغة في مساهمة البحث مقابل تلك العوامل الأخرى.

كما يشير فلايفيرغ، "من الصعب توفر الأدلة في علم الاجتماع بسبب غياب النظرية الثابتة، بينما يُعدّ التعلم ممكناً بالتأكيد" (فلايفيرغ 2001: 73). وينصبّ التشديد هنا على الاطلاع على المساهمات التي قدّمتها الأبحاث المدعومة من قبل IDRC والتعلم منها، في سبيل المساهمة بفاعلية أكبر في إحداث التغيير في المشاريع المستقبلية.

التوقيت

من المسائل الثابتة في التقييم هي مسألة التوقيت. متى يبلغ التقييم مراحله النهائية؟ هل يمكن إصدار أحكام تقديرية دائمة التطبيق؟ ماذا يحدث على مرّ الوقت عندما يتبيّن أنَّ الأمور تؤول إلى غير مأهلاً؟ متى يمكن تحسين نتائج التقييم وأخذ ذلك بالاعتبار؟ تتفاقم هذه المشكلة في دراسة التأثير على السياسات العامة، وهي مسألة طويلة الأمد كما هو معروف. إن اعتبرنا المجهود التنموي الناجح على أَنَّه عمل يتحمل فيه الشريك المحلي مسؤولية الأفكار والمعرفة ويستخدمها لأهداف تنموية، فإنَّ العنصر الخارجي يبتعد تدريجياً عن التأثير مع الوقت وتترسّخ نتائج الأبحاث. ومع مرور الزمن، إن كان البرنامج ناجحاً، فإنَّ العنصر الخارجي يؤدّي دوراً متضالئاً الأهمية، لا سيّما عندما يحدث التأثير. ومن المفارقات أَنَّه في حال سارت الأمور على ما يرام، يُطلب من مدراء المشروع والوكالات الممولة تقييم مساهمتهم في مرحلة يكونون فيها أقلَّ انخراطاً في التغيير الذي أُحدّثه بحثهم.

المقاربات

إن آخر تحدّ في التقييم مدّ تصميم هذه الدراسة بالمعلومات كان الجدل حول مقاربات الأبحاث في العلوم الاجتماعية. والجدل هنا ليس حول وسائل البحث النوعية مقابل الوسائل الكمية، فكلاهما مفيد ونافع. السؤال المطروح في الواقع هو ما إذا كانت المعرفة العامة هي أكثر قيمة من المعرفة العملية الملمسة في العلوم الاجتماعية. يشير فلايفيرغ إلى أنَّ "الإطار هام" في العلوم الاجتماعية (فلايفيرغ 2001: 38). ويتبع أنَّ المسألة بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية تكمن في فهم طريقة تصرّف الناس والمجتمعات، الأمر الذي يعني وجود علاقة تربط ما بين الإطار، وطريقة تصرّف الناس وتفسيرهم للحوادث. فالقواعد ليست كنایة عن اللعبة، تماماً كما أنَّ الخارطة ليست كنایة عن الأرض. فاللعبة هي أكثر تعقيداً ودقّة بكثير مما يمكن فهمه من نصّ القوانين والنظم السائدة. نحن نحاول هنا معرفة سبب حدوث الأشياء، وطريقة حدوثها، بحيث نتمكن من استخدام هذه المعرفة في دعم أنشطة الأبحاث المستقبلية.

يرى فلايفبيرغ وآخرون من قبله (بين 1994) أن المقاربة الأنسب لفهم الصلة بين الإطار وال العلاقات تكمن في منهجية دراسة الحالات. إذ توجهه العلوم الاجتماعية انتقادات واسعة النطاق لدراسات الحالات، إلى حد أنّ بين يتناول هذه المشكلة في الصفحة الأولى من كتابه المتاز حول تصميم ومنهجيات دراسة الحالات. فغالباً ما تُعتبر دراسات الحالات أنها تفسيرية وُتستخدم في التعليم. ومن شأنها أن تشتمل في هذه الحالات على تحيز واضح ومتعمّد يهدف إلى توليد النقاش حول تفسير معين للأحداث. غير أنّ دراسة الحالات كمنهجية للبحث ينبغي أن تكتّم بالعرض الدقيق والعادل للمعطيات. وُتُعتبر دراسات الحالات مفيدة بشكل خاص في الإجابة على أسئلة تتعلق بالأساليب والأسباب، لأنّها تتناول آليات العمل، وال العلاقات، والتغييرات على مرّ الوقت، بينما يستخدم المرء دراسة شاملة أو غيرها من الوسائل للإجابة على أسئلة تتعلق بالماهية الأكثر ثباتاً. وما يهمّنا هنا هو سؤالٍ كيف (الأساليب) ولماذا (الأسباب) المتعلّقين بالبحث والتأثير على السياسات، وتم اختيار مجموعة من دراسات الحالات التي تسعى إلى عرض عادل ومتّشيلي للأحداث على اعتبارها الوسيلة الأكثر ملاءمة.

مقاربة الحالات المتعددة

سبق تصميم وتنفيذ هذه الدراسة التقييمية بحث دقيق لتحديد الجهة التي ستستخدم نتائج التقييم، والأهداف التي ستُستخدم من أجلها. وقد أثّرت هذه النقاشات الأوّلية على شكل التصميم وعملية التحليل على السواء. فقد أثبتت تجربة التقييم السابقة في IDRC (عموماً) أنه في كثير من الحالات لم يُجب الممولون المانحون ومدراء المشروع عن هذا الاستفسار من تلقاء أنفسهم، وغالباً ما كانت لديهم فكرة مبهمة حول طرائق استخدامهم للنتائج. كما يشير باتن (1997) في عمله الإبداعي حول "التقييم المرتكز على الاستعمال"، تحسّن إمكانية الاستخدام كثيراً عندما يمر المستخدمون بعملية تحديد طبيعة حاجاتهم واهتماماتهم لدى إجراء دراسة التقييم. وقد كان التواصل الناشر مع الباحثين، وفريق البرنامج، وإدارة IDRC خالل الدراسة من السمات البارزة أثناء التنفيذ.

بدأ العمل على تصميم هذه الدراسة في كانون الثاني 2001. فتم إجراء سلسلة من المقابلات مع موظفين ومراجعة للتقارير الأولية خلال الأشهر الأولى من العام. تبع ذلك وضع عدد من الوثائق الأساسية. وتحدد من إنطلاقة الدراسة أنه سيكون من المهم أن تشتمل على مشاريع قديمة فضلاً عن بعض المشاريع التي تم دعمها على فترة طويلة نسبياً من الوقت.

في بداية مرحلة التصميم، طلب المركز من د. كارول وييس المشاركة في الدراسة نظراً إلى خبرتها الاستثنائية في هذا المجال. وترافق الخبرة الخارجية مع فريق تنفيذ داخلي حريص على الدقة المنهجية وتناسب الخبرة مع الأهداف الداخلية لمركز IDRC. وتعتبر هذه المشاركة للخبراء ميزة شائعة في دراسات التقييمية. فالمركز لا يسعى لإشراكهم لكي يقوموا بالدراسة بأكملها، بل يمدّوا المعلومات للتصميم والتحليل الذي يعتمد بشدة على مشاركة من موظفي المركز وإدارته.

نظرًا إلى الطبيعة المتغيرة لعمل المركز (كما تبيّن الحالات الواردة في القسم الثاني) وتعدد المناطق التي نعمل فيها (أفريقيا، وآسيا، وأميركا اللاتينية، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا)، تألفت الدراسة من عدد من الدراسات الفرعية التي جُمعت معًا لتكون صورة متماسكة عن برامجنا. وتم استخدام منهجيات متعددة. كما تم جمع بيانات، ومناقشتها، وتحليلها قدر الإمكان بالتعاون مع المستخدمين، من باحثين، وموظفين، ومدراء تنفيذيين في IDRC. وتم استخدام وسائل متعددة لضمان المشاركة. بدأت نتائج الدراسة بالظهور في أواخر عام 2001 واستمرت حتى تقديم التقرير الأخير عام 2007.

مستخدمو التقييم المرتقبون

في تصميمنا الأصلي، كانت ثمة مستخدمين أساسيين لهذه الدراسة، مع أنّ الجمهور ازداد بشكل كبير مع تقديم التقييم، وهذا ما أثبته عدد الطلبات على النتائج التي أعطاها. ونظرًا للأهمية التي علقناها على استخدام النتائج بشكل فاعل ضمن المركز، كان التركيز الواضح على المستخدمين جوهريًا. فقد كان علينا

معرفة حاجاتهم كما يفهمونها، بحيث تستطيع تصميم التقييم وتنفيذـه ليسـدـ تلك الحاجـات.

كان أول المستخدمـين هـم موظـفو بـرـنامج IDRC الذين كانوا يـملـكون تـفـويـضاً رـسـميـاً لـتـطـوـير أـنـشـطـة بـحـثـ (ـمـشارـيعـ أوـ بـرـامـجـ) هـادـفـةـ إـلـى دـعـمـ إـنـتـاجـ، وـنـشـرـ، وـتـطـبـيقـ نـتـائـجـ أـبـحـاثـ تـؤـدـيـ إـلـى سـيـاسـاتـ وـتـكـنـوـلـوـجـياتـ تـحـسـنـ حـيـاةـ النـاسـ فـيـ الـدـوـلـ النـاـمـيـةـ. وـكـانـ الـهـدـفـ مـنـ الـدـرـاسـةـ هوـ تـزـوـيدـهـمـ بـتـقـرـيرـ غـنـيـ عنـ تـجـربـةـ المـرـكـزـ يـحـصـلـونـ مـنـ خـالـلـهـ عـلـىـ الدـرـوـسـ الأـكـثـرـ نـفـعـاـ وـصـلـةـ بـأـهـادـفـهـمـ.

أمـاـ ثـانـيـ الـمـسـتـخـدـمـينـ الـأـسـاسـيـنـ فـهـمـ مـدـرـاءـ IDRCـ، وـمـنـ خـالـلـهـمـ المـرـكـزـ كـكـلـ. بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الـمـجـمـوعـةـ الـإـدـارـيـةـ، تـنـاوـلـ التـقـيـيمـ حـاجـتـيـنـ مـشـتـرـكـيـنـ. أـوـلـاـ، أـمـنـ صـورـةـ عـنـ مـدـىـ نـجـاحـنـاـ؛ وـثـانـيـاـ، أـمـنـ زـادـاـ لـإـطـارـ بـرـنامجـ IDRCـ الـإـسـتـرـاتـيـجيـ لـلـسـنـوـاتـ 2005ـ حـتـىـ 2010ـ، الـذـيـ كـانـ فـيـ طـورـ الـإـعـدـادـ.

كـانـ مـشـارـكـةـ الـمـسـتـخـدـمـ الـمـسـتـمـرـةـ فـيـ التـصـمـيمـ وـالتـحلـيلـ أـسـاسـيـةـ، وـعـكـسـتـ المـنـهـجـيـةـ تـلـكـ النـاـحـيـةـ الـأـولـوـيـةـ طـيـلةـ مـدـةـ الـعـمـلـ. فـشـارـكـ أـعـضـاءـ مـنـ مـجـمـوعـتـيـ الـمـسـتـخـدـمـينـ (ـفـرـيقـ الـبـرـنـامـجـ الـذـيـ يـدـعـمـ الـمـشـارـيعـ وـمـدـرـاءـ المـرـكـزـ الـذـيـنـ يـلـتـورـونـ الـتـعـلـيـمـاتـ)ـ فـيـ بـلـورـةـ الـمـواـضـيـعـ وـفـيـ التـحـديـدـ الـأـوـلـيـ لـلـحـالـاتـ، وـظـلـواـ مـنـخـرـطـيـنـ فـيـ الـعـمـلـ حـتـىـ اـكـتمـالـ الـدـرـاسـةـ. وـأـكـدـ نـطـاقـ وـمـسـتـوـيـ اـهـتـمـامـهـمـ مـجـدـدـاـ عـلـىـ الـصـلـةـ الـواـضـحةـ لـلـدـرـاسـةـ وـقـضـايـاهـاـ بـالـمـرـكـزـ.

أسئلة أساسية

تـمـ مـنـاقـشـةـ التـقـيـيمـ الـإـسـتـرـاتـيـجيـ عـلـىـ جـمـيعـ مـسـتـوـيـاتـ موـظـفيـ IDRCـ الـمـعـنـيـنـ فيـ تـسـلـيمـ الـمـشـرـوعـ وـالـبـرـنـامـجـ، بـمـنـ فـيـهـمـ أـوـلـاـكـ الـعـامـلـيـنـ فـيـ مـكـاتـبـ IDRCـ الإـقـلـيمـيـةـ⁵. وـأـشـارـتـ هـذـهـ الـمـنـاقـشـاتـ الـأـوـلـيـةـ مـعـ عـمـالـ الـمـرـكـزـ وـالـمـراـجـعـاتـ الـأـسـاسـيـةـ لـلـتـقـارـيرـ، وـلـوـثـائقـ الـمـرـكـزـ، إـلـىـ ثـلـاثـةـ أـسـكـلـةـ يـمـكـنـ لـلـتـقـيـيمـ الـإـسـتـرـاتـيـجيـ أـنـ يـتـنـاوـلـهـاـ بـشـكـلـ مـثـمـرـ:

5 للـمـرـكـزـ مـكـاتـبـ إـقـلـيمـيـةـ فـيـ سـنـغـفـورـاـ، وـنيـوـدـيلـهـيـ، وـالـقـاهـرـةـ، وـنـيـروـبـيـ، وـدـاـكـارـ، وـمـوـنـتـيفـيدـيـوـ.

1. أي شكل لا بد أن تأخذه ممارسة التأثير على السياسات العامة بوجب تجربة IDRC؟
2. إلى أي درجة وبأي طرائق أثرت الأبحاث التي دعمها IDRC على السياسات العامة؟
3. ما هي العوامل والظروف التي سهلت أو أعاقت إمكانيات تأثير مشاريع الأبحاث التي دعمها IDRC على السياسات العامة؟

عناصر الدراسة

للتعاطي مع مختلف الاهتمامات والاحتاجات فضلاً عن تعقيدات الروابط بين الأبحاث والسياسات، طبق هذا التقييم الاستراتيجي مجموعة متنوعة من المنهجيات. فاقترنَت دراسة الحالة التفسيرية بالطريقة الإستقرائية، وتم تعديلهما بشكل متواصل للتوفيق بينهما (بيرنز 1981). كانت مقاربة منتجة للفرضيات وليس مختبرة لها، نظراً لنطاق العمل المحدود الذي يُنْفَدِّ في هذا المجال. وامتدَّ التعاون مع المستخدمين إلى ما وراء حدود كل دراسة، لإشراكهم في جمع المعلومات وفي إنتاج الفرضيات المتعلقة بمضامين الدراسة بالنسبة إلى البرامج والمركز ككل. بالإضافة إلى ذلك، كانت تتم دعوة شركاء المركز إلى المناقشات من وقت إلى آخر. عكس ذلك تشديد المنهجية على العلاقات (ماروياما 1976) وعلى تساوي العيادات، أو تحقيق الأهداف نفسها عبر طرق مختلفة ومتعددة (كاتر وكان 1969).

تم وضع ثلاثة آليات حيوية لدعم اشراك المستخدم. أولاً، أُسّست مجموعة استشارية صغيرة تابعة لمركز IDRC للعمل مع فريق التقييم خلال الدراسة. مثلت المجموعة المستخدمين الأساسيين في مختلف أجزاء المركز وقدّمت النصائح في مسائل التصميم، والبحث، والاستخدام (IDRC 2003). ثانياً، تم إجراء استشارات مع مكتب IDRC الرئيس، والمكاتب الإقليمية، وُنْفَدِّت أنشطة إقليمية بدعم منها. ذُكرت النتائج الأساسية لهذه الاستشارات في تقارير ورشات العمل (IDRC 2003، IDRC 2003، IDRC 2003، IDRC 2003). ثالثاً، أُسّس فريق التصميم التقييمي مجالاً داخل موقع وحدة التقييم على الشبكة

لعرض الوثائق وغيرها من المعلومات. وُعرض تأسيس الموقع في إيكونست، وهي نشرتنا الداخلية. وكلّما توفّرت مواد، عُرضت على الموقع. كما عُرضت معظم مواد المشاريع في موقع وحدة التقييم العام على شبكة الإنترنت على لصالح المركز، إلا أنّ تنفيذ البحث وأيّ تأثير لاحق على السياسات ينبغي أن يتمّ من قِبَل شركائهم أيضًا، وألا ينحصر بمركز IDRC. بالتالي، سعت الدراسة إلى دمج رؤى وآراء الشركاء في الدراسة. وتم تحقيق ذلك عبر مقابلات أجريت في الدراسة، وعبر إشراك الشركاء في المشاورات حول نتائج الأبحاث، إقليميًّا وداخل أوتارا.

قسّمت الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسة: بحث في الخلفيات، ودراسات حالات، ونتائج تحليلية. وستتناول كل منها على حدة.

بحث في الخلفيات

كشفت المقابلات مع الموظفين، فضلاً عن المراجعة الأولية لوثائق IDRC، عدّة أراء حول الصلات بين الأبحاث والسياسات. وكما يرىأعضاء برنامج IDRC، من شأن "التأثير على السياسات" أن يشتمل عمليًّا على:

1. نشر نتائج الأبحاث بين صناع السياسة بأشكال مناسبة.
2. التفاعل بين الباحثين وصناع السياسة خلال تصميم البحث، ونشره، وعملية البحث بحد ذاتها.
3. بناء علاقات بين الباحثين وصناع السياسة تدوم إلى ما بعد مشروع الأبحاث.
4. نشر النتائج بين عموم الناس ومناقشتها.
5. استخدام نتائج الأبحاث من قِبَل مجموعات داخل المجتمع للتشجيع على إحداث التغيير أو تأييده.
6. تعزيز قدرات المؤسسات على إجراء الإستفسارات اللازمـة حول السياسات.
7. تقوية أفراد أساسـيين من جيل الباحثين سيستلمون في المستقبل مناصب تخوّلهم تنفيذ التغيير السياسي أو التشجيع عليه.

ذكر بعض هذه العلاقات أيضاً في الأديبيات كعناصر أو آليات تسهل استخدام الأبحاث في آليات العمل السياسي. في الواقع، تم تأسيس آليات مختلفة في المشاريع والبرامج التي دعمها IDRC للتشجيع على أساليب العمل هذه تتضمن إشراك صناع السياسة في الحكومة كباحثين أو مستشارين في فرق الأبحاث، وتحديد إقامة علاقات بين الباحثين وصناع السياسة كمعيار للموافقة على دعم الأبحاث. كما أجريت ست دراسات لضمان حيازة معلومات تاريخية جيدة حول مقاربـات المركز وخـبرته المسـبقـة في هذا المجال.

مراجعة الأديبيات (نيلسون 2001). ساعدتنا هذه المراجعة لوثائق العمل الرئيسية التي تتناول قضية تأثير الأبحاث في تعريف مسائل أساسية، كما مدت الأسئلة والمنهجيات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها، بالمعلومات المتواصلة.

وثيقة إطار العمل (ليندكويست 2001). أعد إفرت ليندكويست وثيقة أساسية حول إطار دراسة ممارسة التأثير على السياسات. ترتكز هذه الوثيقة، التي تُتمم مراجعة الأديبيات، إلى معرفته كخبير في هذا المجال وعلى سلسلة من المشاورات مع أعضاء المركز. وفرت الوثيقة إطاراً أولياً تم اختباره وتعديلـه عبر مراجعة الوثائق، ودراسـات الحالـات، والاستـشارـات. ويُعرف إطار العمل التأثير على السياسـات بشـكل واسـع، من تعـزيـزـ الـقدـراتـ السـيـاسـيةـ (أـيـ تعـزيـزـ قـدرـاتـ الـباـحـثـينـ عـلـىـ معـالـجـةـ القـضاـيـاـ السـيـاسـيـةـ)، وتوـسيـعـ آفـاقـ السـيـاسـاتـ (المـبنـيةـ عـلـىـ تقـهـمـ الـباـحـثـينـ عـلـىـ معـالـجـةـ القـضاـيـاـ السـيـاسـيـةـ)، إـلـىـ تعـديـلـ آليـاتـ صـنـعـ السـيـاسـاتـ بـتـغـيـيرـاتـ فعلـيـةـ فيـ السـيـاسـاتـ.

مراجعة تقرير إتمام المشروع (إدواردر 2011). تكتب تقارير إتمام المشروع من قبل موظفي البرنامج في مشاريع IDRC مقابل مبلغ يتجاوز \$150.000. وهي تُعطي فكرة عن النتائج وعن إدارة المشاريع. وبالنسبة إلى هذه الدراسة، تمت مراجعة تقارير إتمام المشاريع بحثاً عن معلومات متعلقة بممارسة التأثير على السياسـاتـ الذيـ حدـدهـ موـظـفوـ البرـنامجـ.

مراجعة البرنامج (غيليسيبي 2003). من أجل رسم صورة واضحة للأولوية المعطاة لممارسة التأثير على السياسات، تم إجراء مراجعة لوثائق البرمجة، بما في ذلك

أهداف البرنامج ودراسة حول أهداف المشروع لجميع برامج ومشاريع المركز، من أجل تحديد طبيعة الأهداف المرتبطة في السياسات في كلّ حالة من الحالات.

مراجعة التقييمات (أدامز 2002). تتولّي وحدة التقييم جردة من التقييمات التي أجريت في المركز. أجريت مراجعة لـ 80 تقييماً قُدمت بين توز 1999 وآذار 2001، لتحديد تلك التي تملك تفويضاً بتناول التأثير على السياسات.

التأثير على السياسات وIDRC: تاريخ عقد النّية (غونزالز وباري 2003). استناداً إلى الحكمة المتعارف عليها في المركز، اهتمّ IDRC وأعضاؤه من البداية (سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم) بشكل أساسي بالأبحاث الجيّدة فيما توقفت مسؤولية استخدام تلك الأبحاث على غيرهم. أحضرت هذه الدراسة ذلك الاعتقاد للإختبار من خلال استكشاف وتسجيل مدى إحراز التقدّم في التفكير حول ممارسة التأثير على السياسات في تطوير IDRC، وذلك من خلال إجراء مراجعة للوثائق (محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والتقارير السنوية) ومقابلات مع كبار أعضاء المركز. التركيز على آليات قرار كبار المسؤولين تمّ التركيز على اهتمامات الأعضاء وحالاتهم، بحيث مدد الاثنان دراسات الحالات بالمعلومات. أكدّ هذا التقييم توجّهاً مبكراً لدى IDRC "لدعم الأبحاث الجيّدة" ولكنّه أثبت أنّه كان ثمة دائماً بعض البرامج التي أولت اهتماماً بمضامين لأبحاث على السياسات.

عرضت هذه الدراسات في الخلفيات على أعضاء المركز وإدارته ونوقشت معهم بهدف مدد الدراسة الآخذة بالتطور بالمعلومات وربط الوثائق بالمفاهيم الضمنية لأساليب عمل المركز.

دراسات الحالات: البحث

إن دراسات الحالات هي في صلب هذا التقييم. وقد تمّ تناول ثلات مسائل أساسية هنا:

1. اختيار مجموعة مناسبة من الحالات.
2. إجراء الدراسات من قبل ناقدين من البلدان التي تمت فيها الأبحاث.

3. تحليل جماعي يشتمل على أعضاء وشركاء البرنامج. يُعتبر هذا العنصر الأخير حيوياً في نجاح الدراسة التقييمية نظراً إلى الطابع الاستخدامي القوي للدراسة. عملية اختيار الحالات. كما سبق ذكرنا، تم إلغاء 23 دراسة حالة. وحدّدت الحالات من خلال عملية تشاورية مع أعضاء المركز ومقابلات مع كبار الموظفين السابقين في المركز. حددت معايير الاختيار بهدف تكوين فكرة جيدة عن المشاريع التي دعمها IDRC. اشتملت هذه المعايير على عدد من المواضيع: الفرادة، وسهولة للمقارنة، ونوع التنظيم، ونوع المنظمة التي تجري البحث، ونوع المنظمة الخاضعة للتأثير، ومدة اخراط IDRC مع الشركاء، والتأثير المقصود وغير المقصود، وتنوع آليات البرمجة لدى IDRC. وبما أنَّ التأثير على السياسات غالباً ما يستغرق وقتاً طويلاً، استناداً إلى أدبيات الأبحاث، اهتمَّت الدراسة ببعض مشاريع أبحاث طويلة الأمد وبعض المشاريع الأخرى التي أُطلقت قبل أكثر من 10 سنوات من بدء التقييم.

في جميع الحالات، كانت المشاريع المختارة هي تلك التي تشتمل على ادعاء بالتأثير يمكن بلورته بوضوح من قبل الأعضاء الذين يقترحون الحالة. ولم يكن هدف الدراسة قياس مدى التأثير في المشاريع التي دعمها IDRC عموماً، بل فهم المزيد عن عملية حدوث التأثير. وبالتالي، اعتُبر الاختيار الهدف ملائماً. وبحدر الإشارة إلى أنه لم يتم اختيار جميع دراسات الحالات قبل بدء العمل على الحالة فحدّدت في بداية الدراسة مجموعة فرعية من 16 حالة. وعندما أصبح البحث معروفاً في أنحاء المركز، تقدم الأعضاء بأمثلة إضافية لمشاريع يفترض أن تُحدث تأثيراً ووجدوا أنه ينبغي تضمينها في البحث. فأضيفت تسعة حالات استناداً إلى مزيج من العوامل، كالجذارة، والانتشار الجغرافي، وتعاطية نطاق الموضوع. أتاحت لنا هذه العملية تضمين بعض الحالات الممتازة التي كان يمكن أن تُترك خارج الدراسة لو اخترنا جميع الحالات من العينات الأولية.

اختيار المستشارين. تم تحديد المستشارين في كلّ منطقة لتنفيذ دراسات الحالات. اشتملت معايير اختيار المستشارين على: (أ) الخبرة بالمنهجيات النوعية؛ (ب) الخبرة بمعجال السياسات؛ (ج) معرفة بمقاربات التقييم المرتكزة على التعلم

التشاركي؛ (د) القدرة على التحليل الاجتماعي والجنساني؛ (هـ) القدرة على العمل بين القطاعات؛ (و) معرفة قوية بمنطقة العمل؛ (ز) التفرغ. وقد فضّلنا اختيار المستشارين من الدول حيث تمت الدراسات. ولكن هذا الأمر لم يكن ممكّناً في جميع الحالات؛ فطلب عندها من أعضاء المركز (لا سيّما من وحدة التقييم) إجراء الدراسات، وكان ذلك متاحاً في معظم الحالات. إجمالاً، تمت الاستعانة بـ 21 مستشاراً لإجراء 25 دراسة. من بينهم، 12 (6 إناث و 6 ذكور) من الجنوب و 9 (5 ذكور و 4 إناث) من الشمال. ومن بين الـ 9 من الشمال، 6 كانوا من فريق IDRC و 3 كانوا مستشارين من خارج المركز.

الإعداد لدراسة الحالات. قبل تنفيذ دراسات الحالات كاملاً، تم إجراء دراستين أوليتين. استناداً إلى التجربة خلال هاتين الدراستين، عقد مستشارون بالمجموعة الأولى لدراسات الحالات جلسة توجيهية. فاجتمع المستشارون كمجموعة مع فريق المركز، بمن فيهم أعضاء البرنامج، وإدارة IDRC، وفريق التقييم العامل تحت إشراف وحدة التقييم. وقالت كارول ويس بصفتها مرشدًا منهجياً للدراسة كلمتها أمام المستشارين. ومع أن المستشارين لم يتمكنوا جميعاً من المشاركة، إلا أن ورشة العمل اعتبرت قيمة بالنسبة إلى نجاح الدراسات. فالإطار المشترك للمرجعية واللغة المشتركة التي تطورت بين المقيمين أدّت إلى قواسم مشتركة خلال دراسات الحالات. وهذا ما زاد كثيراً من إمكانية مقارنة حالات مختلفة جداً.

محظى الحالات. كان من المهم للحالات تقديم قصص مفصلة لعملية التأثير على السياسات. لم يكن المدف من الدراسة هو وضع لائحة أو مجموعة واحدة من الدروس حول ممارسة التأثير على السياسات. في الواقع، انصب التشدد على كتابة قصص حالات غنية بالمعلومات لم تدرس البحث المكتمل فحسب بل الإطار المتغير الذي تم فيه العمل أيضاً، بالإضافة إلى العمليات التي اعتمدت لممارسة التأثير. والتفاعل بين مشروع البحث وهذه العوامل الأخرى هو الذي وفر عدداً من التجارب التي استخدمنها أعضاء البرنامج وهم يخططون للعمل المستقبلي، ومن قبل إدارة IDRC على المستوى الاستراتيجي في بحث العلاقات، والاستراتيجيات،

وأنواع الأبحاث المطلوبة لدراسة التأثير على السياسات العامة. وأجريت دراسات الحالات استناداً إلى دليل مقابلات مشترك أمنّ معطياتٍ مقارنة هامة. ووفق البحث في الخلفيات ودراسات الحالات التجريبية، إليك هذه العناصر المشتركة التي وجّهت المقابلات وتطور الحالات:

وجهات نظر صناع القرار. شكّلت المقابلات مع صناع القرار عنصراً هاماً من عناصر البحث، مع أنّ هذا الأمر تعلق في بعض الحالات برغبة صناع القرار بالاعتراف بفضل أشخاص آخرين في القرارات التي تُتّخذ. بالإضافة إلى ذلك، وكما تشير فاييس:

لا يتصرف الأشخاص الذين يحتلّون موقع مسؤولية عن صناعة السياسة بمفردهم أو بمعزز عن كلّ ما يجري حولهم. إنّهم مقيّدون بـ**بُتوّفَرِ الموارد**، ومجموعة **المصالح المتاثرة**، واصطفاف **المؤيّدين والمناوئين**.

إنّ قدرة استراتيجية صانع قرار على استخلاص تأثير بحث على قرار ما أو على سلسلة تفكير هي ضعيفة في معظم الحالات.

غالباً ما يكون الأكثر إثارة للاهتمام هو مدى معرفتهم بخصوص من ينبغي سؤاله إن أرادوا معرفة شيء معين، ومستوى ثقتهم بالبحث الذي يستلمونه، وقدرتهم على استخدام المعطيات والمعرفة في صناعة القرار.

اتصال الدراسة بقضايا الساعة. مع أنّ البحث مبني على توقع المتطلبات عموماً ويسبق طلب السياسات، إلا أنّ للإطار أهمية كبيرة في استخدام نتائج الأبحاث في آليات العمل السياسي. ويُعتبر فهم تاريخ الدراسة، من دخوله جداول أعمال البحث، إلى توقيت التأثير على السياسات، عاملًا هاماً في فهم التأثير على السياسات. وتزداد القضايا أهمية من خلال عدة وسائل من ضمنها الأكثر شيوعاً: القيادة، الأزمات، والمناصرة. ويُعتبر فهم كيف تصبح المسائل ذات صلة شرطاً هاماً لفهم الحالات التي تؤدي فيها الأبحاث دوراً، وطائق تأدية ذلك الدور، سواء كان ذلك بالتأثير على صناع القرار، أو المناصرين، أو أن يكون قادرًا على الاستجابة للأزمات بالشكل المناسب.

علاقات الباحثين بالمجتمعات المعنية. بحثت الدراسة في قدرات الباحثين على عرض نتائجهم على صناع القرار ومجتمعات معنية أخرى، مجموعات تمثل الجهات

المتأثرة، وجموعات المصلحة العامة، وتحالفات المناصرة، والمنظمات غير الحكومية، إلى ما ذلك. وقد ظهر ذلك مثلاً في مهارات التواصل، والثقة في نوعية الأبحاث من قبل المجموعات الأخرى، والقدرة على ربط النتائج بقضايا الساعة.

نوعية الأبحاث. في دراسات الحالات التي أجرتها IDRC، بحثنا في ما إذا كانت السياسات العامة قد تأثرت بمجموعة أنشطة الأبحاث التي اعتبرت عالية الجودة من قبل موظفي IDRC الذين كانوا يعرفون هذه المشاريع جيداً، وكيف حدث ذلك التأثير. لم نبحث بشكل مستقل في نوعية الأبحاث، ولم تصلنا في المقابلات العديدة لدراسات الحالات أي إشارة تدفعنا إلى التشكيك بنوعية الأبحاث.

طبيعة التأثير. بدأت الدراسة من فكرة أنه ثمة ثلاثة أنواع محتملة من التأثير:

1. تغيير في السياسات نفسها، أو القرار بعدم تغييرها.
2. تعزيز القدرات السياسية للباحثين وصناعة السياسة.
3. توسيع آفاق السياسات عبر إتاحة فهم مجموعة العوامل التي تدخل في آلية صنع القرار خارج النطاق الضيق أحياناً للبحث أو القرار.

ويمكن اعتبار "تغيير النظام" فئة إضافية هنا، ولكنها لم تصادفنا في دراسات الحالات.

تطور مجتمع السياسات. ما من فرق واضح بين الأبحاث ومجتمعات السياسات، بل هي تتدخل بشكل كبير (وتتفاوت من بلد إلى آخر). وبالتالي، لفهم ممارسة التأثير على السياسات، من الأهمية بمكان فهم تطور مجتمع السياسات في إطار معين. على سبيل المثال، خلال وضع سياسات حول اقتصاد صيد الأسماك في جنوب شرق آسيا، كان من المهم تتبع عمل اقتصادي صيد الأسماك المدرّبين الأوائل، وكثير منهم أصبحوا مدراء في مؤسسات أبحاث هامة، بينما أصبح بعضهم صناع قرار في بلدانهم. وحافظ جميعهم على اتصال وثيق ببعضهم البعض من خلال شبكة تواصل لتبادل نتائج الأبحاث، وحصلة القرارات السياسية، وإلى غير ذلك.

استخدام مادة الحالة. ألغت المقاربة المتّبعة في هذه الدراسة مسؤولية كبيرة على كاهل مستخدمي النتائج المستهدفين، ليخوضوا في نتائج الدراسة ويتعمّقوا في

التحليل. أمّا البُعد الثاني لهذه المقاربة فيتمثل في أنّها ألقّت مسؤوليّة أكبر على كاهل فريق التقييم لضمان النشر المناسب والمتاح لمختلف المنتوجات.

وكان قد تمّ استخدام نتائج الأبحاث الأساسية المتعلقة بالإطار وآليات العمل داخل IDRC للإستفادة من مقتراحات الأبحاث لمشاريع هادفة إلى ممارسة التأثير على السياسات. بالإضافة إلى ذلك، تشكّل المنهجيّة والإطار حالياً أساس التقييمات على مستوى المشاريع في كثير من مجالات برنامج IDRC. وقد أصبحت المفاهيم الجوهرية التي تمّ إثباتها في التقييم من العناصر الأساسية في مناقشات فريق برنامج IDRC في خطط العمل السنوية وتقييمات المشاريع.

نتائج التحليلية

من أجل تحليل مواد الحالات، اعتمدت آلية عمل مؤلفة من ثلاثة مراحل. أولاً، أُقيمت مجموعة من ورشات العمل الإقليمية لمراجعة دراسات الحالات والحصول على إجابات من فريق المركز وشركاء الأبحاث. بعد ذلك تمّ تحليل تقارير مفصلة لهذه الورشات لتحديد القضايا الحامّة المطروحة في المناطق. وأخيراً، تمّ تحليل الحالات مجدداً في ضوء القضايا الجوهرية المطروحة.

ورشات التحليل الإقليمية. باستخدام مجموعة من الوسائل، أجريت ورشات العمل الإقليمية حول التالي:

1. مراجعة الحالات نفسها.
2. مراجعة دور IDRC وموقعه في الأبحاث وفي عملية التأثير على السياسات.

3. مناقشة في دراسة فئات التأثير على السياسات التي وضعّت من أجل الدراسة، وأين تدرج الحالات في هذه الدراسة ضمن الفئات.

4. مناقشة أداء مشروع الأبحاث، استناداً إلى تحليل للحالات في إطارها، وحوافزها، وقدرتها.

5. بحث مجموعات نقاش صغيرة حول تحديد المواقع والعوامل المساهمة في التأثير على السياسات.

أنتجت هذه الورشات تحليلات أولية عامة للنتائج ووفرت معلومات لفريق المراجعة حول النقاط الأساسية في التحليل الكامل للحالات المتداخلة. عند إتمام دراسات الحالات، ووضع تحليل إقليمي، تم إجراء تحليل للحالات المتداخلة.

تحليل للحالات المتداخلة. من أجل تحديد الفئات لتحليل الحالات المتداخلة، قام فريق IDRC-هارفرد بتحليل تقارير ورشات العمل المفصلة التي كُتبت في التحليل الأولي ووجد القضايا المشتركة الأساسية التي طرحت خلال المناقشات. شكلت هذه القضايا أساس التحليل النهائي (وايس وآخرون 2004). فتم عرض النتائج ومناقشتها بشكل متواصل، مع تقدّم دراسات التقييم، وذلك في سلسلة من ورشات العمل التي أقيمت مع بعض مكاتب المركز الإقليمية، ومع شركاء، ومنظمات أخرى مشتركة في عمل مشابه، لا سيما معهد التنمية في الخارج في المملكة المتحدة. عزّزت هذه المقاربة التكرارية للتحليل صلتها بالمركز وزادت من استخدام المعطيات.

بعض التعليقات حول تنفيذ هذا التصميم

أثار تنفيذ دراسة لـ 25 حالة مختلفة بعض التحديات الهامة. واقتربت هذه التحديات بالتركيز على استخدام نتائج الدراسة. واستتبع ذلك مشاركة المستخدمين الأساسيين بشكل ناشط في جميع مراحل الدراسة. فبرزت 6 قضايا جوهرية من تلك التجربة:

اختيار الحالات. لتكون الدراسة بمجدية بالنسبة إلى مجموعة واسعة من العاملين داخل المركز، كان من المهم أن تمثل الحالات اهتماماتهم الجوهرية بشكل من الأشكال. واستلزم ذلك مشاركة الأعضاء في اختيار الحالات، وضمان شمل المشاكل التنموية التي تُجري الأبحاث حولها والمناطق التي نعمل فيها. وتطلب ذلك إعادة تكرار وإلى تصميم من أتاح البدء بالعمل على حالات معينة فيما كان اختيار الحالات الأخرى ما زال مستمراً. كما سبق وأشارنا في هذا الفصل، تم تحديد 16 حالة في البداية. إلا أن المناقشات التي أُجريت للدراسة على صعيد المركز

رفعت مستوى الاهتمام، كما تم طرح حالات إضافية من قبل الأعضاء الذين لم يقدموا اقتراحات في الجولة الأولى من المشاورات. بالإضافة إلى اختيار الحالات التي بدت أنها ثبتت وجود بعض التأثير على السياسات (استناداً إلى أسئلة طرحت على المؤيددين)، كان علينا أن نؤمن التغطية الكاملة للحالات أيضاً. استبعت هذه الحاجة إلى الموازنة إمكان إبقاء بعض الحالات الجيدة خارج الدراسة. وبما أن دراسات الحالات تبحث في التأثير على السياسات، اضطررنا إلى الاختيار استناداً إلى تأكيدات مصادر المعلومات من دون كثير من المعطيات حول تطور الأحداث في الحالات. وجرت الإستفادة خلال عملية اختيار الحالات من المشاورات وورشات العمل الكبرى داخل المركز حول تصميم الدراسة، ووضع إطار عمل، ومراجعة التقارير. وعزّزت مشاركة الأعضاء في هذه الأنشطة الأخرى مستوى الفهم لما نسعى إلى تحقيقه، كما عزّزت فهمنا كفريق الدراسة لما يحتاج أعضاء المركز إلى معرفته أثناء دعمهم للأبحاث بهدف التأثير على السياسات.

تعيين المقيمين. سعينا إلى اختيار مقيمين من منطقة الحالة. شعرنا أن للإطار دور أساسى، وشعرنا وبالتالي أنه من الأهمية بمكان أن يكون المقيمون منتمين إلى الإطار قدر الإمكان وقدارين وبالتالي على التعمق فيه. فنجحنا في تعين أكثر من نصف المقيمين من الجنوب. بالإضافة إلى المكان، بحثنا عن مهارات معينة: خبرة في المنهجيات النوعية، وخبرة في التقسيم، ومعرفة قوية بالمنطقة، وقدرة على العمل بين القطاعات، ومهارات قوية في إجراء المقابلات.

التقويت. نظراً إلى أهمية إمكانية المقارنة بين الحالات، كان من الضروري إجراء الدراسات بشكل متزامن نوعاً ما. وبالتالي، كان تفرُغ المستشارين عاماً أساسياً. وبتوفر الوقت الكافي، تمكّنا من تأمين الخدمات في خياراتنا الأولى.

إن الناحية الزمنية الثانية المرتبطة بهذه الدراسة هو أنها كتصميم ناشئ، كان ثمة تداخل هام بين عناصرها الأساسية. فكما يشير الخط الزمني (البيان 15.1)، استمرّ تصميم الدراسة إلى أن تمت دراسات الحالات فعلياً وانتقلنا إلى مرحلة التحليل. بدأ استخدام النتائج قبل اكتمال التحليل بوقت طويل، كما بدأت أنشطة الشر خلال مرحلة التصميم واستمررت لفترة طويلة بعد انتهاء التحليل. هذا

الاهتمام بالتوقيت وهذا التداخل في مراحل الدراسة كان محظوظاً في دراسة ذات توجه استخدامي. وقد ساهمت هذه المقاربة بلا شك في نجاح الدراسة. ولا ينبغي التقليل من شأن الجهد اللازم للحفاظ على التوازن بين القدرة على تلبية الحاجات والتركيز على الدراسة نفسها.

التماسك. إن دراسة الحالات في قطاعات ومناطق مختلفة إلى هذا الحد مثلت تحدياً من حيث إمكانية المقارنة. لضمان إمكانية المقارنة، عمدنا إلى:

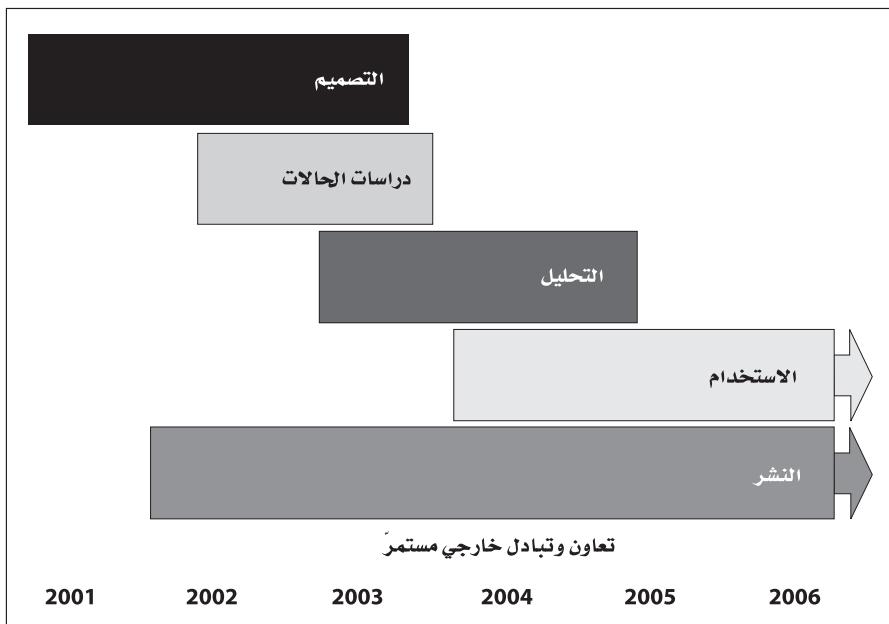
1. وضع دليل مقابلات مشترك وشبيه منهجي تم استخدامه في جميع الحالات.
2. جمع مستشارين معًا لمراجعة الدليل وهدفه.
3. خلق فرص للمستشارين لمناقشة حالاتهم أثناء إجراء البحث.
4. طلب نسخ عن جميع البيانات لراجعتها في حال واجهنا مشاكل هامة في المقارنة عند تحليل مختلف أنواع الحالات.
5. المشاركة في حوار مستمر مع واضعي دراسة الحالات.

كان لكلٍّ من هذه العناصر دور هامٌ في وضع مجموعة من الحالات أعطتنا بيانات قابلة للمقارنة من أجل تحليل مختلف أنواع الحالات.

التحليل. يرتكز تصميم هذه الدراسة على المقاربة أنها تنشأ عن الدراسة نفسها. بعبارة أخرى، تمت مراجعة كل مرحلة من مراحل الدراسة وتحديدها استناداً إلى نتائج المرحلة السابقة. وهذا التصميم الذي تطور تدريجياً كان فاعلاً جداً من حيث انخراط شركائنا الأساسيين في الدراسة، لا سيما أعضاء ومدراء برنامج IDRC، وكذلك شركاء IDRC. وقد حافظنا على هذا التواصل خلال عملية التحليل من خلال الاستعانة بشكل ناشط بشركائنا في تحديد القضايا الأساسية لإخضاعها للتحليل. أتيحت دراستنا الـ 23 نصاً من 3.000 صفحة يمكن تحليله على خلفية مجموعة واسعة من العوامل. ومن أجل إستقاء النواحي المهمة لدى المركز وباحتیه، أجرينا سلسلة من 4 ورشات عمل مع مجموعات فرعية من الحالات. فضمت ورشة العمل في كل منطقة (أفريقيا، آسيا، وأميركا اللاتинية) أعضاء برامج، ومدراء، وباحثين من تلك المنطقة لبحث نتائج الحالات من المنطقة نفسها. وعملت ورشة رابعة في أوتاوا من خلال شريحة من الحالات من

جميع المناطق. وفي جميع الحالات، أحضرنا المقيمين إلى ورشات العمل أيضاً لإظهار النتائج الأساسية التي توصلوا إليها في كلّ حالة. وتمّ توثيق كلّ حالة بشكل مفصل، بما في ذلك ورشة عمل نهائية للجنة الاستشارية (IDRC)، ووحدة التقييم 2003؛ IDRC، وحدة التقييم 2003ب؛ IDRC، وحدة التقييم 2003ج؛ IDRC، وحدة التقييم 2003د؛ IDRC، وحدة التقييم 2003هـ). وتمّ تحليل تقارير هذا التحليل الأولي لتحديد القضايا الأساسية. فأدى ذلك إلى مجموعة ثابتة من القضايا التي نتجت عن ورشات العمل الإقليمية. وشكلت تلك القضايا الجوهرية دليلاً للتحليل النهائي الذي أجراه فريق الأبحاث.

البيان 15.1: الجدول الزمني



التواصل. كما سبق وأشارنا في هذا الفصل، كانت مشاركة شركائنا الأساسية حيوية لنجاح الدراسة. استمرّت المشاركة من خلال تركيز متواصل على قضايا واهتمامات الشركاء ومن خلال المحاولات المادفة إلىربط نتائج الأبحاث بالقضايا التي تعنيهم. وكما أشار باتون في وصفه للتقييم الذي يهدف إلى

التطبيق، "على المقيمين تسهيل عملية التقييم وتصميم أي تقييم آخر بناءً على اعتبار كيف سيؤثر كل ما يفعلونه، من البداية إلى النهاية، على التطبيق" (باتون 2002، الكلمات بالحرف الأسود النافر للمؤلف).

التطبيق. أخيراً، وبينما يعتبر عدد الدراسات الـ 23 صغيراً نسبياً، إلا أنّ عمّق جمع البيانات في كلّ حالة، ونطاق ميادين الأبحاث، والمناطق التي تمت فيها أغنت الدراسة وأتاحت لها أن تكون أداة لوضع إطار عمل مشترك يخدم أهداف المركز. وهي تؤدي حالياً دوراً أساسياً في تصميم مزيد من عمليات التقييم لمشاريع الأبحاث المادفة إلى التأثير على السياسات. وينبغي أن تساعد نتائج تلك الدراسات على مدّ إطار العمل بالمعلومات وإثرائه بهدف تطبيقه على الأبحاث التي يدعمها المركز.

خلصات

كما تشير كارول ويس، لم ترتكز دراسات الحالات تلك على تأثير الأبحاث على الأفراد الموجودين في موقع صنع السياسة فحسب، بل "بدأوا يعتبرون نظم صنع السياسة بأنماطاً خاصه بهم" (2003: 5). وكان لهذه النظرة مضامين هامة لتقييم تأثير الأبحاث على السياسات. فلم تعد المسألة تقتصر على النظر إلى ممارسة التأثير على الأفراد، بل كيف تتطور النظم وتتأثر. فلإطار أهمية. وهذا ما يعيدهنا إلى أفكار طُرحت في بداية هذا النقاش المنهجي: تعقيدات نسب الفضل في التغيير، والتأثير، والتوقت في تقييم تأثير مشروع بحث معين على السياسات. فإن إبراز السياق يزيد من التغييرات في نسب تأثير معين إلى بحث ما. فهو يزيد من مصاعب تحديد مصادر التأثير، كما أنه يُبرز التغييرات التي تطرأ مع الزمن على ماهية الآثار الإيجابية أو السلبية) التي قد تكون نتاج عن البحث. واعتماد مقاربة تقييم ذات توجّه تطبيقي، يشترك فيها المزاولون المستخدمون خلال الدراسة التقييمية، يقلّص خطراً ضعف الدراسة في مواكبة المتطلبات ويزيد من فرص مشاركة المستخدمين في تحديد مجالات التقييم وأساليب التحليل. ولا شكّ أنّ إشراك المستخدمين يعقّد حياة فريق التقييم، ليس في إطار الوقت اللازم للإنجاز فحسب بل في الحفاظ على

النزاهة المنهجية أيضاً. ولكن هذه التكاليف سرعان ما تُعوّض بسخاء من خلال العائد. فالتقسيم لا يتم لأجل التقييم. وإشراك المستخدمين في هذه العملية من البداية من شأنه أن يزيد بشكل كبير احتمال التناسب والتأثير، وهم أ أهم هدفين في أي عملية تقييم.



تغيير أساليب العمل: ملاحظات حول استخدام التقييمات لإدخال التغييرات على المؤسسات

مقدمة

نبحث دراسات التقييم بالتأثير على إحدى فئتين من الاستخدام المؤسسي، وفي بعض الأحيان على الاثنين دفعة واحدة. في الفئة الأولى، تُعتمد نتائج التقييم لإحداث تغييرات في المشاريع أو البرامج استناداً إلى ما يتوصل إليه التقييم؛ ولا عجب أن تُسمى "استخدامات النتائج". في الفئة الثانية، تطرأ التغييرات على السلوكيّات والمواقف في المؤسسة نفسها، نتيجة المشاركة في عملية التقييم. غالباً ما تكون هذه "التطبيقات لآليات العمل" (باتون 1997) في التقييم متنوعة جدًا، وقد تصل إلى تغييرات هامة ودائمة في الثقافة والأداء المؤسسي. يحدد باتون 2007 ستّ نتائج مكنة للعملية: (أ) تعزيز فهم البرنامج؛ (ب) تعزيز تدخل البرنامج؛ (ج) زيادة الالتزام وتسهيل التعلم؛ (د) تطوير البرنامج والمؤسسة؛ (هـ) غرس التفكير التقييمي في ثقافة المؤسسة؛ (و) آثار التزود بالأدوات (ما يقال يُنفذ). وقد جرّب IDRC بعضًا من هذه التطبيقات لآليات العمل نتيجة تقييمنا للأبحاث من أجل السياسات، وهي تجربة قد يجدها الآخرون مفيدة.

تُعرَّف تطبيقات آليات العمل ببساطة على أنها "تغيير في الموقف، والتفكير، والسلوك ناتج عن المشاركة في عملية التقييم" (باتون 2007). وهي تشير إلى تفاعل بين التنمية المؤسسية والتقييم، وتعكس تطورًا في الطرق التي أجريت فيها عمليات التقييم وطبقت من قبل المؤسسات في القطاعين العام والخاص على السواء. ما إن بدأ التقييم يُفهم ليس كأداة مساءلة فقط، بل كأداة تعليم مؤسسيّة حتى بدأت فائدة

التقييم تظهر بالنسبة إلى التغيير والتطوير المؤسسي. قد سمحت استخدامات التقييم للمساءلة للمنظمات أن تثبت ما إذا كان ما تفعله جيداً أم لا، وما إذا كانت تفعله بشكل جيد أم لا. بالإضافة بعد التعلم، أصبح التغيير المؤسسي يدخل بشكل مباشر في تقويض التقييم. ولم يعد التقييم يقتصر على مجرد إثبات مدى التقدم في عمل مؤسسة ما، بل يتعدّاه إلى التأثير على تلك العملية وتحديد اتجاهها. وقد شكّل ذلك إلى حدّ ما نصوحاً طبيعياً في عمل التقييم، وكان له مضمون هامة.

1. أشار ذلك إلى أننا كمقيمين نحتاج إلى التفكير أكثر في التواصل مع المعنيين، والحصول على آراء بديلة.

2. أشار إلى أننا بدأنا بالتفكير أكثر في أساليب إتمام التقييم.

3. أظهر أن الناس لا يجب أن يشعروا بالتهديد بسبب التقييم، وأنه قد يلبي حاجاتهم، وأنها ليست عملية مخيفة تهدف إلى تقليل تمويلهم أو إيقاف برامجهم، وأنه في ظل الظروف المناسبة يمكن للناس المشاركة في تصميم وإجراء التقييم والاستفادة من نتائجه.

4. أشار أيضاً إلى أنه على المقيمين أن يكونوا أكثر انفتاحاً وشفافية بخصوص هدف التقييم. فهو يخدم أهداف التعلم والمساءلة بشكل أفضل عندما يفهم المشاركون فيه أغراضه.

هذه المقاربة التقييمية المعتمدة على تطبيقات آليات العمل هي موضوع جدل، في المؤسسات وفي مجتمع التقييم على السواء. فهي تتجاوز الحدود التقليدية للتقييم وتحوّل مهمته من تأمين المعطيات، والمعلومات، والمعرفة إلى مشاركة مباشرة في تطبيق تلك المعرفة. فعندما تعتمد مقاربة استخدام آليات العمل، يتحمّل المقيمين أنفسهم مسؤولية جديدة على صعيد المساءلة، ليس بخصوص إجراء التقييم فحسب، بل بخصوص تطبيقه أيضاً من قبل المؤسسة. فيُصبح التقييم وظيفة إدارية وعندما يتناول التقييم الجدار، فإنه يطرح حتماً تساؤلات كامنة ومثيرة للخلاف حول مقاييس المؤسسة وقيمها. وبالتالي، من المفهوم وجود مقاومة لهذه المقاربة، وأن يكون ثمة من يرى أن على التقييم لأنّا لا نتجاوز حدود التقييم المنهجي المعتمد للأهداف والوسائل البراجمائية، وألاّ يدخل في مجال مساعدة الناس على التغيير.

تطبيقات آليات العمل في الممارسة العملية

أشرك التقييم الذي يتناوله هذا الكتاب أعضاء وإدارة IDRC من البداية. بوجيز العبارة، تم تصميمه وإجراؤه لأهداف تطبيقية. فقد سعى إلى إلقاء الضوء على ديناميكيات الأبحاث التنموية من أجل التأثير على السياسات، بهدف تأمين المعلومات للتحطيط، والترجمة، والأداء المنظمي في IDRC. وقد تم تحقيق هذا الهدف إلى حد كبير مما توقعنا عندما أخذ التقييم يتشكل عام 2001.

شكل هذا التقييم أيضاً مقاربة إجرائية مختلفة بالنسبة إلى IDRC. فمع أنه ارتكز على خبراتنا مع عدة دراسات سابقة، إلا أن الدراسة لعبت دوراً رياضياً من حيث النهجية ومارسة التأثير على المؤسسات. لمعرفة المستحدثات في تصميمه وتنفيذه، ما عليك إلا الاطلاع على الحكمة المترافق عليها التي تحكمت عموماً بأعمال التقييم. ففي السابق، كان ينبغي للتقييم أن:

1. يُحرى بسرعة،
2. يكون مركزاً وهادفاً،
3. يسهل استيعابه،
4. يُعرض في تقرير موجز.

بيد أن هذه الدراسة خالفت جميع هذه القواعد، بشكل متعمّد حيناً، وعرضيّ حيناً آخر. فقد طرأت عليها تحولات عديدة خلال سنوات حياتها الست. وتم تفصيلها في 4.000 صفحة من الدراسات الأساسية، ودراسات الحالات، والتحليلات الموجزة، والمحاضرات، والمقالات، وفصول الكتب، فضلاً عن تقارير ورشات العمل. وبالتالي، كان محور العمل واسعاً والإنتاج وافراً. فتأثير الأبحاث على السياسات، وهو موضوع هذا التقييم، هو بحد ذاته دائم التغيير ولا يمكن تحديده بشكل مؤكّد، أو حصره بسهولة في عدد من النصائح البسيطة. عوضاً عن البساطة، والسرعة، والتركيز حول موضوع محدّد واحد، امتازت هذه الدراسة بتنوع أبعادها - ترقّب صبور وتعديل دائم من قبل فريق التقييم العامل بشكل وثيق مع أعضاء برنامج IDRC وإدارته، وبالتعاون أيضاً مع باحثين من الخارج.

إن القاعدة الوحيدة التي لم تخالفها هذه الدراسة هي قاعدة التطبيق. فقد اعتبر المركز أنه من الأهمية بمكان أن نحسن فهمنا للأبحاث وممارسة التأثير على السياسات من أجل زيادة دعمنا للمشاريع المادفة إلى التأثير على السياسات من أجل تنمية أفضل. وكنا محظوظين أيضًا لأنّ IDRC بشكل عام فهم تعقيدات التأثير على السياسات، واعترف بالنقض الواضح في المعرفة العملية حول أساليب إجراء الأبحاث بمدف التأثير على السياسات. أراد المركز ورؤساؤها التعلم، ووفر ذلك مجالاً من أجل تحقيق ذلك التعلم.

في الحقيقة، كان يتم تناقل مسائل الأبحاث والتأثير على السياسات في IDRC قبل وقت طويل من الشروع في هذه الدراسة. فقد أُشير إلى ذلك في قانون IDRC لعام 1970، والذي حُدد فيه المدف الأول للمركز بوصفه "إطلاق، وتشجيع، ودعم الأبحاث في مشاكل بلدان العالم النامي وفي وسائل تطبيق وتكييف المعرفة العلمية، والتقنية، وغيرها على التقدم الاقتصادي والاجتماعي لتلك المناطق..." (الحكومة الكندية 1970). تم تحديد المسألة الجوهرية في خطة المركز الاستراتيجية 2000-2005 (IDRC 2000)، التي أعلنت أنّ: "IDRC سوف يشجّع ويدعم إنتاج، ونشر، وتطبيق نتائج الأبحاث المؤدية إلى سياسات وتقنيات تحسّن حياة الناس في البلدان النامية".

أردنا أن ننظر إلى زاوية السياسات بشكل أكثر منها منهجية، لأنّه لم يتم إنحصار الكثير على تلك الجبهة. بدأنا نتكلّم مع أشخاص منخرطون في برامجنا المختلفة حول العمل السياسي الذي يقومون به. وكانت الاستشارات مفصلة وأدت كنتيجة ضرورية لبرامج IDRC واسعة التنوّع في مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية، والدراسات الاجتماعية والاقتصادية، وتقنيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، فضلاً عن دراسات سياسة العلوم والتكنولوجيا. أضاف إلى ذلك أنّ هذه البرامج تعمل بشكل مختلف تماماً. فجداول أعمالها وميادين دراستها مختلفة جدًا، كما أنها تعمل مع مجموعات مختلفة من الباحثين، من الدراسات الميدانية للمزارع إلى الباحثين الماليين العالميين. نتيجة لذلك، ضمّ المركز آراءً متنوعة جدًا حول أهمية التأثير على السياسات في الأبحاث التي يدعمها. فقد أصرّ البعض قائلاً:

"نحن لا نعمل في حقل السياسة بينما اعتبر آخرون التغيير السياسي هدفهم الرئيس. حصلنا أيضاً على آراء عديدة حول ماهية البحث الجيد القادر على ممارسة التأثير على السياسات، وحصلنا في بعض الأحيان على مجموعة من القواعد حول ما ينبغي علينا فعله إن أردنا التأثير على السياسات بأبحاثنا. وسرعان ما اتضح أنه ما من فهم مشترك في المركز لمعنى التأثير على السياسات. كما أنه ثمة تفسير مبسط نسبياً لكيفية تأثير السياسات بالأبحاث. فاكتشفنا في وقت مبكر أنه من أجل تقييم امتداد التأثير على السياسات، علينا أولاً تناول ثلاثة أسئلة جوهرية في مناقشتنا مع أعضاء IDRC ومدرائهم: ماذا يعني بالتأثير على السياسات؟ كيف أثرت الأبحاث التي دعمها IDRC على السياسات العامة؟ وما هي العوامل التي تسهل التأثير على السياسات أو تعيقه؟"

تلك الأسئلة الجوهرية هي التي أرشدت دراستنا، عبر السطور المذكورة في الفصل 15. فقد ارتكز أساس منهجيتنا على المشاركة مع فريق IDRC الميداني، ومدراء البرنامج، وكبار الإداريين. وتلك المشاركة، التي كانت عبارة عن حوار متواصل إلى حدّ ما تخلله ورشات عمل دورية، هي التي ميّزت هذا التقييم كنشاط تطبيقي. وقد رأينا في ورشات العمل بشكل خاصّ (وخارج التقارير المفصلة التي انبثقت عنها) ثلاثة تطورات حيوية تعلق بالتطبيق العملي. أولاً، تكلّم عدد من أعضاء المركز حول النصائح التي تساعدهم بشكل مباشر تقريرياً في عملهم اليومي. فأشارت إحدى أعضاء البرنامج مثلاً في ورشة عمل تمت في مونتيفيديو في بداية البرنامج إلى أن الحالات والمناقشات ستؤثر على أساليب مراجعتها لمقترحات المشاريع في ذلك الأسبوع، لأنّها تملك الآن فكرة جديدة وأكثر وضوحاً للفكرير بعناصر التأثير على السياسات. ثانياً، كنّا نكون صورة متماسكة لما اعتبره الناس هاماً بين كثير من التجارب والقضايا المذكورة في الحالات. ثالثاً، تحدث أعضاء المركز مع مجموعات في برامج أخرى عمّا يفعلونه وكيف يفعلونه. ولم يكن ذلك شائعاً في تلك المرحلة من تاريخ المركز، فكان له دور هام في تكوين وجهة نظر على صعيد المركز حول الأبحاث الخاصة بالسياسات. واعتبر عدد من أعضاء البرنامج أنّ هذا المستحدث هو من إحدى الفوائد المبكرة لورشات العمل.

ولد قرار الاستعانة بخبرة من ميدان السياسة عبر مشاركة كارول وايس في تصميم نتائج الأبحاث وتحليلها. فقمنا بالتعاون مع كارول وايس وأثنين من خريجي هارفرد بتحليل تقارير ورشات العمل لتحديد المسائل الأكثر أهمية بالنسبة إلى أعضاء IDRC وشركائه. وهذا ما أدى إلى نتائج صنفت ضمن ثلاث مجموعات.

1. ماذا نفعل (بما في ذلك كيف نوزع الميزانيات ونحدد دورنا كداعمين للأبحاث).

2. أين نعمله (وضع تصنيفات للأطر السياسية التي تجري فيها الأبحاث).
3. كيف نقوم بعملنا (بما في ذلك مضامين التعاون في شبكات وشراكات، التواصل، أهمية الوقت والتوقيت، والجنسانية في آليات صنع السياسة).

قامت وايس وزملاؤها بتحليل الأولي استناداً إلى هذه المسائل (وايس وآخرون 2004). وكما أشارت وايس في مقدمة هذا الكتاب، كان التحليل الذي قاموا به آخر في التشكّل. فقد طورنا منه سلسلة من المحاضرات المتنوعة لجماهير متعددة. كما أجرينا ورشات عمل داخلية، وتوجّهنا إلى جماهير عامة في كندا وحول العالم. وساهم كل ذلك في صقل المسائل والمحاضرات، والأهم أنه ساهم في جعل المركز يأخذ بهذا التحليل. كما ساهم كل ذلك في طريقة تحدث المركز عن التأثير على السياسات في برامجنا. ونحن نواصل عرض مواد المشروع على موقعنا على شبكة الإنترنت، كما أثنا جمعناها على قرص مدمج.

باختصار، يمكن عزو التغييرات المؤسسية القابلة للتتجدد في خمس فئات منفصلة إلى التطبيقات العملية لهذا التقييم منذ عام 2001:

- 1. اللغة المشتركة**
 - أ. يعترف أعضاء IDRC ومدراوؤه بحسنات دراسات الحالات ويستخدمون هذه النصائح في تصميمهم للمشاريع.
 - ب. تطوير لغة مشتركة في المركز.
- 2. التأثير على السياسات كموضوع لتقارير المركز**
 - أ. التركيز على ممارسة التأثير على السياسات في نقاشات المركز (مثلاً، خلال منتديات التعليم السنوية التي نظمت داخل IDRC).

ب. استخدام التأثير على السياسات كموضوع في تقارير المركز (كالتقارير الصادرة عن مدراء مجالات البرامج).

ج. تغيير اتجاه نقاشات المركز - من "نحن لا نؤثر على السياسات" إلى "كيف نقوم بذلك؟".

3. استخدام نتائج الأبحاث لمراجعة المشاريع

استخدام نتائج التقييم في تحديد مراجعات المشروع التي تجري قبل الموافقة عليه وفي تحديد إطار مناقشات المشروع.

4. استخدام مواد التقييم من قبل المشاركين في المشروع والمركز ككل

أ. استخدام ممارسة التأثير على السياسات كمعيار لنجاح IDRC.

ب. استخدام مواد التقييم من قبل المشاريع المعنية.

ج. الاستخدام الدائم لمواد الدراسة التقييمية في اتصالات حول المركز.

د. استخدام مواد التقييم في التواصل مع وكالات أخرى، ومشاركة معرفة المركز في هذا المجال.

5. التطبيقات خارج IDRC

ينصب التسليط الأول هنا على التطبيقات الداخلية للدراسة. إلا أننا نعرف عن عدّة تطبيقات خارجية للتقييم حتى الآن، بما في ذلك استخدام المواد من قبل أستاذ في جامعة ولاية ميشيغان في مجال التعليم، وكموارد لباحثين أفريريين في مجال الأمن الغذائي والسياسة الغذائية. وهذه الاستعمالات تعزّز شراكات IDRC الدولية وتوسّع نطاق دعمه للأبحاث التنموية.

الوصول إلى التطبيقات

سبق وذكرت أن المركز شهد تحولاً في طريقة تفكيره في العلاقة بين الأبحاث التي يدعمها والتغييرات التي تطرأ على السياسات العامة. فقد غير IDRC طريقة تفكيره حول التأثير على السياسات، وطريقة مناقشته داخلياً للأبحاث بهدف التأثير على السياسات، وطريقة تمويله للأبحاث المادفة إلى التأثير على السياسات.

ولكن لماذا أددت هذه الدراسة التقييمية إلى تطبيقات هامة؟ لماذا ساهمت في تغيير مؤسسيّ هامٌ دائم؟ تبرز هنا أربع مزايا للدراسة:

1. نوينا أن تحدث تطبيقات آليات العمل.

لا ينطبق ذلك على كلّ تقييم. ففي بعض الأحيان، نسعى إلى نتائج أكثر بساطة. وبالتالي، من الضروري أن تكون واضحين مجدداً: للنوايا أثرها. كثيرون علمنا هنا أنَّ أسئلة الأبحاث من أجل السياسات كانت هامة وملتبسة، وتتطلب إجابات.

2. سألنا المستخدمين!

سألناهم مراراً وتكراراً، وبقينا على مقربة منهم خلال الدراسة. ولكننا لم نسأل فحسب، بل أخذنا وأعطينا. وقيمة الدراسة ترجع إلى تبادل المعلومات. فلو لم يشعر المستخدمون أنَّهم سيكافأون على مشاركتهم، ما كانوا ليواصلوا العطاء. هذا الإحساس بالحصول على تعويض كان له أثر من ذوره في ورشات العمل الأولى.

3. أراد الجميع معرفة رواية التقييم

كانت الأبحاث المادفة للتأثير على السياسات قضية يشمل تأثيرها المركز ككلّ. فهي ليست دراسة حول قرار يتعلق ببرنامج أو مجال معين ضمن أحد البرامج، بل تطال نتائجها جميع من في المركز. بين أعضاء المركز والإدارة، تمت المشاركة في الدراسة واعتماد نتائجها بشكل متكرر خلال التقييم.

4. تعاملنا باحترام مع الواقع، ولم نفرط في التبسيط

لم نحاول اختراع حلول سحرية لأيّ مشكلة. اعترفنا من البداية أنَّ هذا الموضوع معقد وتعاطينا معه على هذا الأساس. كما يقول إيرتش جانتش: "الحقيقة الواقعية معقدة... وزيادة التعقيد (وهذا لا يعني زيادة الصعوبة) تعني وبالتالي موقفاً أكثر واقعية..." (جانتش 1980: 267). وهذا يعني أنَّ على التقييم مراعاة الواقع، والعمل لاحتواء التعقيد وعدم الادّعاء بتجاوزه. وثمة بعض المزايا الأخرى، غير الأساسية ربما، التي ساعدت بلا شكّ على تحسين تطبيق هذا التقييم.

5. كان التوفيق مناسباً

يحتاج التوفيق الجيد إلى الانتباه، مع أنه لا يمكن التأكّد منه إلاّ بعد مرور بعض الوقت. على أيّ حال، كان التوفيق هنا مؤاتياً بشكل تدريجي، ذلك أنّ النتائج المبكرة شجّعت على التقدّم. ومن شأن التوفيق أن يكون واعداً في البداية، ولكنه يخرج عن وظيفة المسائل المطروحة أو المؤسسة بحدّ ذاتها. من الحكمة بالتالي الإصغاء إلى تلك الوثيرة، خلال فترة التقييم، للإستفادة من فرص إحداث تأثيرات جيّدة إلى أبعد الحدود.

6. كانت النتائج بدبلوماسية وملائمة للمستخدمين الفعليين

كانت النتائج ترداداً نسبياً مع تقدّم التقييم. حتّى في مجالات البرامج التي زعم فيها المسؤولين أنّ التأثير على السياسات لم يكن مسألة هامّة، رأى أعضاء المشروع تناسب نتائج التقييم ورحبوا بها. فقد كان الباحثون المحليون الذين يحاولون التأثير على السياسات في وضع حرج في العملية السياسية، وكانوا متلهّفين للنصائح من أجل تجاوز العقبات.

7. كان الجمهور الخارجي مهتماً ومثيراً للاهتمام

لا ينبغي أبداً التقليل من شأن قوّة إضفاء الشرعية على الدراسة من قبل باحثين محترمين لمساعدتك على إحداث تغيير. فنحن لم نحاول عزل عملنا عن الدراسات الأخرى. على العكس، استعنا بجهود آخرين وشددنا على قيمتها.

8. استمتعنا بالدراسة

لقد استمتع فريق التقييم بالتفكير بالبيانات، واجتمع الناس معًا في مناسبات اجتماعية وفي مجال العمل لاستكشاف النتائج. كان العمل على المشروع، ممتعًا وكانت تلك المتعة برأي كثير من المشاركيـن جزءاً حيوياً من عملية التعلم.

هل ينبغي أن يهتمّ أشخاص آخرون بالدراسة؟

محرد كوننا تعلّمنا شيئاً من هذه الدراسة لا يعني أنها ذات فائدة لأيّ شخص آخر. بيد أنّي أظنّ أنّ تقييمنا وأثاره توضح ما يسمّيه باتون (2002) "دروسًا عالية الجودة". وهذا يعني أنه ثمة دروس يمكن أن يكتثر لها آخرون.

من يجب أن يهتم إذا بهذه الدراسة؟ ربما كان المهم هنا الرابط بين جدوى النتائج وتطبيقات آليات العمل العملية، وهو التمييز الذي ذكرناه في البداية. بخصوص جدوى النتائج - أي تطبيق النتائج على المشاريع والبرامج المستقبلية - فإن أهمية النتائج لا تنحصر في الحالات الـ 23 التي حللناها ولا في IDRC. فهي تشکّل دروساً عالية الجودة لأنّها:

1. ترکّز على قضيّة قمّ العديد من الباحثين.
2. توفر عدّة أمثلة حول طائق حدوث التأثير على السياسات أو عدم حدوثه.
3. تعرض الأدلة بوضوح، في الحالات والتحليل على السواء.
4. تعامل مع أنواع مختلفة جدًا من الأبحاث في الدول النامية.
5. طورت بمنهجيّة مُحكمة.
6. ظهر توافقاً بين مناطق الأبحاث ومحالاتها.

وعلى مستوى تطبيقات آليات العمل - تأثير التقييم على التغيير المؤسسي - تتطبق المعايير نفسها. فيما أنّ القضايا المطروحة كانت حديثة وتمت معالجتها بطرق تتناسب مع هموم المؤسسة، وسياساتها، واستراتيجياتها، ازدادت إمكانية التطبيق بشكل ملحوظ. تُعتبر هذه العلاقة بين جدوى النتائج وتطبيقات آليات العمل حيوية. فمع أنّه من الممكن استخدام العملية من دون استخدام النتائج والعكس بالعكس، إلا أنّ المقاربات تزدادان قوّة بشكل كبير إن حدث تآزر بينهما. فإن كانت القضية ذات صلة، واعتبر تقييمها ملائماً على نطاق واسع، سيحدث على الأرجح انحرافات أكبر من العاملين في المؤسسة، وسيكون التطبيق أكثر احتمالاً بالنتيجة.

لم أتناول هنا الأدبيات بشكل موسّع، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النظريات، وفضلت التركيز على تجربة هذا التقييم الخاص. ولكنّه ليس غريباً على النظرية أن تبتعد عن الممارسة - ليس من حالة واحدة، بل من تجارب متعددة تداخلت وتصار إلى نماذج متوافقة. هذه حالة واحدة أعرفها جيداً، وهي تؤكّد ما أشار إليه البعض، من فيهم بريسكيل وباتون، حول استخدام التقييم في التغيير المؤسسي. وأظنّ أنها تشير إلى أنّ نموًّا في التقييم ينشأ بشكل أبرز وأكثر قيمة في الميدان.

توصلنا إلى هذه النتائج من خلال الممارسة العملية، وليس النظريّات. ولكن تلك النتائج تنطوي على مضمون نظرية، وبناء نظرية أقوى الآن قد يساعد على تعزيز الممارسة العملية في المستقبل. وكما يقول كورت لوين: "ما من شيء أكثر عملية من نظرية جيدة".

مسرد

- AFSSRN: شبكة الأبحاث للعلوم الاجتماعية حول صيد الأسماك الآسيوية
- AKI: معهد أنجيلو كينغ للدراسات الاقتصادية والتجارية
- ANC: الكونغرس الوطني الأفريقي
- ARDA: جمعية التنمية الريفية في عرسال
- AUB: الجامعة الأميركية في بيروت
- BARD: أكاديمية بنغلادش للتنمية الريفية
- BBS: مكتب الإحصائيات في بنغلادش
- BIDS: معهد بنغلادش للدراسات التنموية
- CBMS: نظام رصد الفقر المترکز على الجماعة
- CCRE: اللجنة الاستشارية للإصلاح التعليمي
- CGE: نموذج التوازن العام المُحتسب
- CIDA: وكالة التنمية الدولية الكندية
- CIS: نظام المعلومات المحوسبة
- CIUEM: مركز المعلوماتية في جامعة إدواردو موندلاني
- CMS: مرض المرفعات المزمن
- CNPRE: اللجنة الوطنية الدائمة للإصلاح التعليمي
- COPMAGUA: مكتب التنسيق التابع للمنظمات الماياية في غواتيمala
- CREA: مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي
- DHMTs: فرق الإدارة الصحية في المقاطعات
- DSS: الأنظمة المحلية لحراسة المقاطعة

ECA: شرق ووسط أفريقيا

ECAPAPA: برنامج شرق ووسط أفريقيا لتحليل السياسة الزراعية

ECLAC: الهيئة الاقتصادية لأميركا اللاتينية وجزر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة

EHIP: مشروع التدخلات الصحية الأساسية

ELSA: نظام التقييم والتعلم المبكر لدى أكاسيا

EMDU: برنامج تنمية الإدارة البيئية في أوكرانيا

ESDU: وحدة البيئة والتنمية المستدامة متعددة الاختصاصات

FLASCO: كلية العلوم الاجتماعية في أميركا اللاتينية

FRG: الجبهة الجمهورية الغواتيمالية

G-24: مجموعة الـ 24

G-24: خدمة الدعم التقنية لمجموعة الـ 24

GDP: إجمالي الناتج المحلي

GEF: مرفق البيئة العالمي

GIAN: شبكة غوجارات لزيادة التجديد

GIS: نظام المعلومات الجغرافية

GPS: النظام الشامل لتحديد المواقع على الأرض

GTZ: وكالة المساعدة الألمانية

HES: دراسة الإنفاق المنزلي

HIPC: البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

HIV/AIDS: فيروس متلازمة نقص المناعة المكتسبة/الإيدز

ICARDA: المركز الدولي للزراعة في المناطق الجافة

ICBA: المركز الدولي للزراعة الملحية

ICIMOD: المركز الدولي للتنمية الجبلية المتكاملة

ICLARM: المركز الدولي لإدارة الموارد المائية الحية

ICRISAT: معهد الأبحاث للمحاصيل الدولية للمناطق الاستوائية شبه الجافة

- ICT: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IDB: بنك التنميةالأميركي
IDRC: المركز الدولي للأبحاث التنموية
IIMA: المعهد الهندي للإدارة أحمد أباد
IMF: صندوق النقد الدولي
INWARDAM: الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة موارد المياه
IPR: حقوق الملكية الفكرية
ISP: شركات تأمين خدمة الإنترنت
IT: تكنولوجيا المعلومات
IWT II: محكمة المياه الدولية الثانية
IWTC: مركز المنبر النسائي الدولي
LAC: دول أميركا اللاتينية والكاربي
LARI: المعهد اللبناني للأبحاث الزراعية
LATN: الشبكة الأميركية اللاتينية للتجارة
MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MIMAP: الآثار الجزئية للسياسات الاقتصادية الكلية والتكيف
MoH: وزارة الصحة
MPCE: اللجنة البيئية الدائمة متعددة القطاعات
NEPAD: الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
NGO: منظمة غير حكومية
NIF: مؤسسة التجديد الوطنية
NITC: المجلس الوطني لتكنولوجيا المعلومات
NPC: لجنة التخطيط الوطني
OCEEI: مكتب المبادرات في أوروبا الوسطى والشرقية
ODI: معهد التنمية لما وراء البحار
PAN: حزب التقدم الوطني
PCR: تقرير استكمال المشروع

- PIDS: المعهد الفيليبيني للدراسات التنموية
- PMS: نظام رصد الفقر
- PRSP: وثيقة استراتيجية شاملة للحد من الفقر
- RAPID: الأبحاث والسياسة في التنمية (برنامج لمعهد ODI)
- REMPAI: معهد إدارة الموارد والتحليل السياسي
- SAS: استراتيجية أكاسيا في السنغال
- SEGEPLAN: المكتب الرئاسي للتخطيط والبرمجة (غواتيمالا)
- SEWA: منظمة النساء العاملات في المهن الحرّة
- SONATEL: شركة الاتصالات الوطنية السنغالية
- SONEDE: الجمعية الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه
- SPCC: شركة جنوب بيرو للتنقيب عن النحاس
- SRISTI: جمعية الأبحاث والمبادرات حول التكنولوجيات والمؤسسات المستدامة
- TEHIP: مشروع ترزيانا للتدخلات الصحية الأساسية
- TG: المجموعة التقنية
- TRIPS: حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة
- TSS: خدمة الدعم التقنية
- UEM: جامعة إدواردو موندلان
- UMC: لجنة الإدارة الأوكرانية
- UNCTAD: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- UNDP: برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة
- VEEM: برنامج الإدارة الاقتصادية والبيئية في فيتنام
- VISED: برنامج التنمية الاقتصادية المستدامة في فيتنام
- VSAT: البث الفضائي ذو الفتحات الصغيرة جداً
- WDM: إدارة الطلب على المياه
- WDMF: منتدى إدارة الطلب على المياه
- WD: تقرير البنك الدولي لعام 1993
- WTO: منظمة التجارة العالمية

مراجع

- Ackello-Ogutu, Chris. 2003. ‘ECAPAPA Case Study’. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-41432-201-1-DO_TOPIC.html
- Adamo, Abra. 2002. *Strategic Evaluation of Policy Influence: What Evaluation Reports Tell Us about Public Policy Influence by IDRC-supported Projects*. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.
- . 2003. *The Influence on Public Policy through IDRC-supported Research: Synthesis of Document Reviews*. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.
- Argueta, Bienvendo. 2002. ‘Financing Education Reforms in Guatemala’. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-41434-201-1-DO_TOPIC.html
- Arregui, A., F. Leon-Velarde, and M. Valcarcel. 1990. *Salud y Minería, El Riesgo del Mal de Montana Cronico entre Mineros de Cerro de Pasco*. Lima: ADEC-ATC/Mosca Azul and ‘La Altura, el Mal de Montana Cronico en la Salud del Trabajador Minero’, May 1992. Lima: ADEC-ATC, Asociacion Laboral para el Desarrollo. Available at the ADEC-ATC Library in Lima.
- Ayuk, Elias T. and Mohammed Ali Marouani. 2007. *The Policy Paradox in Africa: Strengthening Links between Economic Research and Policy Making*. Trenton, NJ and Ottawa: Africa World Press and IDRC.
- Brooks, David. 2002. ‘Case Study of Sustainable Improvement of Marginal Land in Arsal, Lebanon’. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-31683-201-1-DO_TOPIC.html
- Burns, Thomas F. 1981. ‘Planning Networks and Network Agents: An Approach to Adaptive Community Governance’. Unpublished doctoral dissertation. University of Pennsylvania.
- Burton, Leanne. 2004a. ‘Society for Research and Initiatives for Sustainable Technologies and Institutions (SRISTI): A Case Study.’ Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-54202-201-1-DO_TOPIC.html

- . 2004b. ‘The Development of Nepal’s IT Policy: A Case Study’. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-54195-201-1-DO_TOPIC.html
- Caplan, N. 1979. ‘The Two-communities Theory and Knowledge Utilization’, *American Behavioral Scientist*, 22(2): 459-70.
- Carden, Fred. 2004. ‘Issues in Assessing the Policy Influence of Research’, *International Social Science Journal*, 179 (March): 135-51.
- . 2005. *Capacities, Contexts, and Conditions: The Influence of IDRC-supported Research on Policy Processes*. Ottawa: IDRC Evaluation Highlight #5. IDRC.
- . 2007. ‘Context Matters: The Influence of IDRC-supported Research on Policy Processes’, in Elias T. Ayuk and Mohammed Ali Marouani (eds), *The Policy Paradox in Africa: Strengthening Links between Economic Research and Policy Making*, pp. 93-116. Trenton, NJ and Ottawa: Africa World Press and IDRC.
- Carden, Fred. 2008. ‘Using Comparative Data: A Systems Approach to a Multiple Case Study’, in David Byrne and Charles Ragin (eds), *Handbook of Case-Centred Methods*. London: Sage Publications.
- Carden, Fred and Stephanie Neilson. 2005. ‘Confluence and Influence: Building Policy Capacities in Research Networks’, in Diane Stone and Simon Maxwell (eds), *The Challenge of Transnational Knowledge Networks: Bridging Research and Policy in a Globalizing World*, pp. 139-55. London: Routledge.
- Carden, Fred, Stephanie Neilson, Terry Smutylo, Denise Deby, Sarah Earl, and Molly den Heyer. 2001. *IDRC-supported Research in the Public Policy Process: A Strategic Evaluation of the Influence of Research on Public Policy*. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.
- Court, Julius, Ingie Hovland, and John Young (eds). 2005. *Bridging Research and Policy in Development: Evidence and the Change Process*. Warwickshire: ITDG.
- Cullen, M.J. 1975. *The Statistical Movement in Early Victorian Britain: The Foundations of Empirical Social Research*. New York: Harper and Row.
- Earl, Sarah, Fred Carden, and Terry Smutylo. 2001. *Outcome Mapping: Building Learning and Reflection into Development Programs*. Ottawa: IDRC.
- Edwards, Kimberley. 2001. *PCRs and Policy Influence: What Project Completion Reports have to Say about Public Policy Influence by Centre-supported Research*. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.

- Evaluation Unit. 2007. Annual Report on Corporate Performance for 2006. *Section 10, Analysis across Performance Areas*, IDRC, Ottawa.
- Feinstein, Osvaldo and Robert Picciotto (eds). 2000. *Evaluation and Poverty Reduction: Proceedings from a World Bank Conference*. Washington, DC: World Bank.
- Flyvberg, Bent. 2001. *Making Social Science Matter: Why Social Inquiry Fails and How It Can Succeed Again*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Gillespie, Bryon. 2003a. *Intent to Influence Policy in IDRC Programs and Projects*. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.
- . 2003b. ‘Water Demand Management in Syria: The Case of Brackish Water’. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-66376-201-1-DO_TOPIC.html
- Gonsalves, Tahira and Stephen Baranyi. 2003. *A History of IDRC Intent*. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.
- Government of Canada. 1970. *International Development Research Centre Act*. Ottawa: Government of Canada.
- Hagi-Bishow, M. and R.B. Bonnell. 2000. ‘Assessment of LEACHM-C Model for Semi-arid Saline Irrigation’, *ICID Journal*, 49: 29-42.
- Hamadeh, Shadi, Mona Haidar, and Rami Zurayk. 2006. *Research for Development in the Dry Arab Region: The Cactus Flower*. Penang, Malaysia: Southbound and Ottawa: IDRC.
- International Development Research Centre. 2000. *IDRC Program Directions, 2000-2005*. Ottawa: IDRC.
- . 2001. *Closing the Loop: Communication for Change at IDRC*. Ottawa: IDRC.
- International Development Research Centre, Evaluation Unit. 2003a. *Cases, Concepts and Connections: Report of a Workshop, Ottawa, March 2003*. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.
- . 2003b. *The Influence of Research on Public Policy: Report of a Workshop, Johannesburg, November 2002*. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.
- . 2003c. *The Influence of Research on Public Policy: Report of a Workshop, Montevideo, December 2002*. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.
- . 2003d. *The Influence of Research on Public Policy: Report of a Workshop, Bangkok, January 2003*. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.

- International Development Research Centre, Evaluation Unit. 2003e. *The Influence of Research on Policy: Advisory Committee Retreat, February 20-21.* Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.
- . 2003f. *Seminar on Evaluating Policy Influence in Ukraine: Report of a Workshop, Ottawa, March 26, 2003.* Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.
- Iverson, Alex. 2003. *Attribution and Aid Evaluation in International Development: A Literature Review.* Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.
- Jantsch, Erich. 1980. *The Self-Organizing Universe.* NY: Pergamon.
- Katz, D. and R.L. Kahn. 1969. ‘Common Characteristics of Open Systems’, in F.E. Emery (ed.), *Systems Thinking*, pp. 86-104. Harmondsworth: Penguin Modern Management Readings.
- Kingdon, John. 1984. *Agendas, Alternatives and Public Policies.* Boston Toronto: Little Brown & Company.
- Krastev, Ivan. 2000. ‘Post Communist Thinktanks: Making and Faking Influence’, in Diane Stone (ed.), *Banking on Knowledge.* London and NY: Routledge.
- Leon-Velarde, F. and A. Arregui. 1994. *Desadaptacion a la Vida en las Grandes Alturas.* Lima: Instituto Frances de Estudios Andinos y Universidad Peruana Cayetano Heredia.
- Lindquist, Evert A. 2001. *Discerning Policy Influence: Framework for Strategic Evaluation of IDRC-supported Research.* Ottawa: Evaluation Unit, IDRC. Available online at http://www.idrc.ca/en/ev-12177-201-1-DO_TOPIC.html
- Livny, Eric, Archana Mehendale, and Alf Vanags. 2006. ‘Bridging the Research Policy Gaps in Developing and Transition Countries: Analytical Lessons and Proposals for Action. Global Development Network’. Available online at <http://www.gdnet.org/middle.php?oid=1283>
- Loayza, Fernando Careaga. 2003. ‘The Cases of High Altitude and Mining, and the Impact of Copper Mining on Resources in Southern Peru’. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-66333-201-1-DO_TOPIC.html
- Lusthaus, Charles, Marie-Hélène Adrien, Gary Anderson, Fred Carden, and George Plinio Montalván. 2002. *Organizational Assessment.* Washington and Ottawa: IDB & IDRC.
- Lyzogub, Iryna. 2002. ‘Environmental Management Development in Ukraine’. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-31684-201-1-DO_TOPIC.html

- Macadar, Luis. 2003. *The Influence of Research on Public Policy: The Latin American Trade Network*. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.
- Maruyama, M. 1976. 'Toward Cultural Symbiosis', in Erich Jantsch and Conrad Waddington (eds), *Evolution and Consciousness: Human Systems in Transition*, pp. 198-213. Addison Wesley: Reading, MA.
- Neilson, Stephanie. 2001. *Knowledge Utilization and Public Policy Processes: A Literature Review*. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC. Available online at http://www.idrc.ca/en/ev-12186-201-1-DO_TOPIC.html
- Neilson, Stephanie and Terry Smutylo. 2004. 'The TEHIP "Spark": Planning and Managing Health Resources at the District Level'. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-58698-201-1-DO_TOPIC.html
- Ofir, Zenda. 2003a. 'Acacia: The Case of Mozambique'. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-104039-201-1-DO_TOPIC.html
- . 2003b. 'Acacia: The Case of South Africa'. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-31663-201-1-DO_TOPIC.html
- . 2003c. 'Acacia: The Case of Uganda'. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-31661-201-1-DO_TOPIC.html
- O'Neil, Maureen. 2006. Interview with the author, March 2006.
- Patton, Michael Quinn. 1997. *Utilization-Focused Evaluation: The New Century Text*. Third edition. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- . 2002a. 'Utilization-Focused Evaluation Checklist'. Available online at <http://www.wmich.edu/evalctr/checklists/ufe.pdf>, downloaded on 1 February 2003.
- . 2002b. *Qualitative Research and Evaluation Methods*. Third edition. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- . 2007. 'Process Use as Usefulism', *New Directions in Evaluation*, 116: 99-112.
- Pomeroy, Robert. 2002. 'A Case Study of the Asian Fisheries Social Science Research Network'. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-31677-201-1-DO_TOPIC.html
- Reimers, Fernando and Noel McGinn. 1988. *Informed Dialogue: Using Research to Shape Education Policy around the World*. Westport, CT: Praeger.

- Riggiozzi, María Pía. 2004. 'Bridging Research and Poverty: MIMAP Bangladesh'. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-57584-201-1-DO_TOPIC.html
- Riggiozzi, María Pía and Tracy Tuplin. 2004. 'The Influence of Research on Policy: MIMAP Philippines'. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-57585-201-1-DO_TOPIC.html
- Sabatier, Paul A. and Hank C. Jenkins-Smith. 1993. *Policy Change and Learning: An Advocacy Coalition Approach*. Boulder, CO: Westview Press.
- Saumier, André. 2003. 'The Impact of Research on Public Policy: The Case of Vietnam'. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-65386-201-1-DO_TOPIC.html
- Sene, Khamate and Ramata Thioune. 2003. 'Acacia: The Case of Senegal'. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-31406-201-1-DO_TOPIC.html
- Shevchuk, V.Y., G.O. Bilyavsky, V.M. Navrotsky, and O.O. Mazurkevitch. 2005. *Preserving the Dnipro River: Harmony, History, and Rehabilitation*. Oakville, ON Canada & Ottawa: Mosaic Press/IDRC.
- Smutylo, Terry. 2001. *Crouching Impact, Hidden Attribution: Overcoming Threats to Learning in Development Programs*. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.
- Stone, Diane and Simon Maxwell (eds). 2005. *The Challenge of Transnational Knowledge Networks: Bridging Research and Policy in a Globalizing World*. London: Routledge.
- Surani, Eman. 2003. 'Greywater Reuse: Jordan'. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-31682-201-1-DO_TOPIC.html
- Toulemonde, Jacques and Lise Rochaix. 1994. 'Rational Decision-making through Project Appraisal: A Presentation of French Attempts', *International Review of Administrative Sciences*, 60: 37-53.
- Trist, Eric (General editor). Trist, Beulah (Assistant editor). 1990. 1993. 1997. *The Social Engagement of Social Science: A Tavistock Anthology*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press. *Volume I: The Socio-Psychological Perspective*, Trist, E. and Murray, H., eds; *Volume II: The Socio-Technical Systems Perspecive*, Trist, E. and Murray, H., eds.; *Volume III: The Socio-Ecological Systems Perspective*, Trist, E., Emery, F., and Murray, H., eds.

- Tuplin, Tracy. 2004a. 'The Influence of Research on Policy: The Case of MIMAP Senegal'. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-57583-201-1-DO_TOPIC.html
- . 2004b. 'The Case of Water Demand Management in Tunisia'. Available online at http://www.idrc.ca/evaluation/ev-66377-201-1-DO_TOPIC.html
- Tussie, Diana, M.P. Riggiorozzi, and T. Tuplin. 2003. *A Study of Policy Influence: The G-24 Technical Support Service*. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.
- Vibe, Maja de, Ingie Hovland, and John Young. 2002. 'Bridging Research and Policy: An Annotated Bibliography', ODI Working Paper 174, Overseas Development Institute, London. Available online at http://www.odi.org.uk/rapid/Publications/RAPID_WP_174.htm
- Wagner, Peter, C.H. Weiss, B. Wittrock, and H. Wollmann (eds). 1991. *Social Sciences and Modern States: National Experiences and Theoretical Crossroads*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Weiss, Carol H. 1967. 'Utilization of Evaluation: Toward Comparative Study,' In House of Representatives, *The Use of Social Research in Federal Domestic Programs*, part III, pp. 426-32, April. Washington, DC: Government Printing Office.
- . 1977a. *Using Social Research in Public Policy Making*. Lexington, MA: Lexington Books, DC Heath and Co.
- . 1977b. 'Research for Policy's Sake: The Enlightenment Function of Social Research', *Policy Analysis*, 3(4): 531-45.
- . 1982. 'Knowledge Utilization in Decision Making: Reflections on the Terms of the Discussion', *Research in Sociology of Education and Socialization*, 3: 21.
- . 2003. *Studying Research Utilization*. A speech at IDRC, 24 March. Ottawa: IDRC Evaluation Unit.
- Weiss, Carol H., Svetlana Karuskina-Drivdale, and Shahram Paksimi. 2004. *IDRC-supported Research and Its Influence on Public Policy: Results from a Cross-case analysis*. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC.
- Yin, R.K. 1994. 'Case Study Research: Design and Methods,' *Applied Social Science Methods Series*, second edition, Volume 5. Thousand Oaks: Sage Publications.
- Yin, R.K., C. H. Weiss, O.M. Cheung, and J. Capper. 1988. *Preliminary Study of the Utilization of A.I.D.'s Evaluation Reports*. Washington, DC: Cosmos Corporation.

تعليق على المسرد

يعاظم الاهتمام بتحديّات تطبيق أبحاث السياسات العامة على نحو كبير. ويقوم عدد متزايد من مراكز البحوث، فضلاً عن منظمات الحماية والمنظمات الفكرية بإجراء أبحاث ونشرها في هذا المجال. وبالتالي فإنّ أيّ محاولة لكتابه فهرس شامل تصبح قديمة العهد حتّى قبل أن تتمّ. غير أنّه تحدّر الإشارة إلى أنّ هيئة العمل على الروابط بين الأبحاث والسياسات التي أنتجهما كارول وايس كانت ذات أهميّة كبيرة بالنسبة إلى التوجهات والأفكار في هذا المجال. فتقرييرها الأول الذي يعالج المسألة نُشر عام 1967، واستمرّت بالمشاركة بشكل ناشط في قضايا حول استخدام المعرفة في السياسة منذ ذلك الحين، مع ما لا يقلّ عن 70 مقالة ودراسة أجرتها حول هذا الموضوع. كما وضعت عدّة كتب حول استخدام البحوث في عملية وضع السياسات، وُنشر أولاً لها في عام 1977.

لن نحاول هنا إعطاء لائحة شاملة، بل ذكر المراجع والروابط التي كانت مفيدة لنا على نحو خاصٍ في عملنا. فكلّ حقل دراسي يشتمل على مواد مرجعية غنية ومتّامية، لذلك يجب اعتبار هذه القائمة كمحرّد نقطة انطلاق. سوف نتناول ثلاث مجموعات من المواد: أولاً، المراجعات الأدبية التي زوّدت هذه الدراسة بالمعلومات ووجهتها؛ ثانياً، منشورات الدراسة في الأديبيات والمقالات وفضول في منشورات أخرى تشكّل نقطة انطلاق جيّدة أيضاً؛ ثالثاً، سندّر عدّة موقع على شبكة الإنترنـت، مع الإشارة إلى أنّها قليلة ولا تشكّل سوى نقطة انطلاق.

المراجعات التي زوّدت دراستنا بالمعلومات

فوّضت دراسة IDRC بإجراء مراجعتين (نيلسون 2001 وليندكويست 2001) ساهمتا في تصميم عملنا. تقدّمت الدراسة الثالثة المذكورة هنا (فييري

وآخرون 2002) في إطار عمل معهد التنمية الخارجية في هذا المجال نفسه للأبحاث.

Neilson, Stephanie. 2001. Knowledge Utilization and Public Policy Processes: A Literature Review. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC. Available online at http://www.idrc.ca/en/ev-12186-201-1-DO_TOPIC.html

تمت في مرحلة التصميم لهذه الدراسة، وتناولت هذه المراجعة الأدبية واسعة النطاق المواد الأساسية لحقل البحوث الخاصة بالسياسات، وتولى اهتماماً خاصاً بتطور الحقل في البلدان النامية التي تلحظ فيها وجود أدبيات محدودة حتى نشر هذه الدراسة.

Lindquist, Evert A. 2001. Discerning Policy Influence: Framework for a Strategic Evaluation of IDRC-supported Research. Ottawa: Evaluation Unit, IDRC. Available online at http://www.idrc.ca/en/ev-12177-201-1-DO_TOPIC.html

تقدم هذه الرسالة، التي تمّت في مرحلة التصميم لهذه الدراسة، العناصر الأساسية للإطار الذي وجّه 25 دراسة حالة أُنجزت على مدار الدراسة. وهي تبني إطاراً من خلال المراجعة واسعة النطاق للأطر القائمة والمشاورات مع فريق IDRC.

Vibe, Maja de, Ingie Hovland, and John Young. 2002. 'Bridging Research and Policy: An Annotated Bibliography', ODI Working Paper 174, Overseas Development Institute, London. Available online at http://www.odi.org.uk/rapid/Publications/RAPID_WP_174.htm

بالإضافة إلى كثير من المواد الأساسية المشمولة في مراجعات أدبيات أخرى، تأتي هذه الدراسة بأعمال من مجالات أخرى كالاتصالات، وعلم النفس الاجتماعي، والدراسات الإعلامية.

مواد الدراسة في IDRC

سنسلط الضوء هنا على بعض المنشورات التي كانت ذات أهمية خاصة في إنجاز هذه الدراسة.

يمكن الاطلاع على جميع الوثائق، والتقارير، والعروض في سياق هذه الدراسة على موقع مركز IDRC <http://www.idrc.ca/en/ev-26606-201-1-IDRC>

DO_TOPIC.html يتضمن الموقع وثائق التصميم ومراجعات الخلفيات لوثائق المركز، فضلاً عن عروض مختلفة وتقارير ورش عمل وتحليلات استُخدمت في الدراسة. كما أنَّ جميع دراسات الحالات، سواء بشكلها الكامل أو كملخصات تنفيذية، متاحة على الموقع.

بالإضافة إلى مواد المشروع، تم نشر عدد من الرسائل في أماكن أخرى.

Carden, Fred. 2004. ‘Issues in Assessing the Policy Influence of Research’, International Social Science Journal, 179: 135–51.

تستعرض هذه الرسالة منهجية الدراسة وتناقش بعض التحديات التي تواجه التنفيذ.

Carden, Fred and Stephanie Neilson. 2005. ‘Confluence and Influence: Building Policy Capacities in Research Networks’, in Diane Stone and Simon Maxwell (eds), *Global Knowledge Networks and International Development*, pp. 139–55. Abington, OXON: Routledge.

يبحث هذا الفصل في ثالث دراسات حالات على وجه الخصوص، وجميعها شبكات للتواصل. يقدم الكتاب بكلٍّ فحصاً متماسكاً لأسباب وكيفية ومدى إطلاع الأبحاث الخاصة بالسياسات في مجال التنمية الدولية. استند المساهمون إلى المؤسسات الفكرية والأوساط الأكademية ووكالات التنمية وقدمو سرداً لكيفية إثراء الأبحاث الخاصة بالسياسات المحلية، والوطنية، والعالمية. وفيه يتحققون في كيفية تعزيز وكالات التنمية لإمكانات تطوير البحث، ويحدّدون مختلف أساليب وتقنيات المبادرة السياسية. يقدم الكتاب لحة عامة موثوقة من المفاهيم والنظريات المترنة بالرابط المعقّد الذي يجمع بين البحث والتنمية. كما يوضح التعقيد بدراسات حالات لمشاريع ردم الهوة بين الأبحاث وآلية صنع السياسات من مختلف أنحاء العالم.

Carden, Fred. 2007. ‘Context Matters: The Influence of IDRC-supported Research on Policy Processes’, in Elias T. Ayuk and Mohamed Ali Marouani (eds), *The Policy Paradox in Africa: Strengthening Links between Economic Research and Policymaking*, pp. 93–116. Trenton, NJ and Ottawa: Africa World Press and IDRC.

تستند هذه الرسالة إلى عرض قدّم في مؤتمر في داكار بالسنغال، بشأن قضایا تعزیز أبحاث علم الاقتصاد في أفريقيا. وُتورد أهم مكتشفات الحالات، لا سيّما من حيث علاقتها بالسیاق وفرص التأثير التي تتأثّر بالسیاق الذي يجري البحث ضمنه. بالإضافة إلى ذلك، يعرض هذا البحث أفکار أشخاص ناشطين في العملية السياسية في مختلف بلدان أفريقيا، فضلاً عن أطر تساهم في التفكير في عملية وضع السياسات ومدى تأثير هذه السياسات. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات

عن عمل هذه المجموعة على موقع <http://www.idrc.ca/sisera/>.

Carden, Fred. 2009. ‘Using Comparative Data: A Systems Approach to a Multiple Case Study’, in David Byrne and Charles Ragin (eds), The Sage Handbook of Case-Based Methods. London: Sage Publications.

يناقش هذا الفصل طريقة الحالات المتعدّدة المستخدمة في هذه الدراسة كجزء من منشور يبحث في استخدام الطرق المتمحورة حول الحالات. وهو يُعتبر مفيداً لكلّ من يهتمّ في اتّباع نجح دراسة الحالات في عملية إجراء الأبحاث، لأنّه يستكشف تطوير أسلوب دراسة الحالات في عدد من الحالات، ويقدم مجموعة واسعة من الأمثلة، فضلاً عن قسم آخر يناقش مقاربات لتصنيف الحالات لأغراض القياس والتحليل.

موقع على شبكة الإنترنوت

نذكر في ما يلي عدداً من الواقع التي تُعتبر مفيدة كنقطة انطلاق للراغبين في متابعة المناقشات الجارية في هذا المجال. تستند الأوصاف على نصوص من هذه الواقع. وكما ذكرنا أعلاه، يُجري عدد كبير من المنظمات والباحثين دراسات ذات صلة، وينشروها على الشبكة. وفي كلّ حقل، ثمة مراكز أبحاث ومنظمات حماية ترکّز جزءاً من عملها على التفكير في طريقة التأثير على السياسات. لن نخاول في هذا الفهرس أن نصف مداها الواسع. بل ينصب التركيز هنا على مجموعة عمل فرعية تبحث تحديداً عن تأثير البحوث الخاصة بالسياسات في مجال التنمية - كما تشير مراجعة نيلسون المذكورة أعلاه، رکّزت معظم الأدبيات حتّى

هذا التاريخ على تأثير السياسات في الشمال، أي في أوروبا وأميركا الشمالية. والسؤال هنا هو كيف يحدث هذا التأثير في الجنوب، أي في أفريقيا، وآسيا، وأميركا اللاتينية.

www.idrc.ca

مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا)، هو شركة كندية شبه حكومية تعمل بتعاون وثيق مع باحثين من العالم النامي في بحثهم عن وسائل لبناء مجتمعات أكثر صحة، وعدالة، وازدهاراً. بالإضافة إلى مواد هذه الدراسة الموجودة على موقع www.idrc.ca/evaluation (انظر مواد دراسة IDRC أعلاه)، يتركز جزء كبير من عمل المركز على أبحاث قادرة على التأثير على السياسات. ويحتوي كثير من صفحات موقع البرنامج على دراسات وروابط مفيدة وذات صلة.

www.odi.org.uk

يُعتبر معهد التنمية الخارجية (ODI) مركز البحوث المستقل الأول في بريطانيا حول التنمية الدولية والقضايا الإنسانية. تمثل مهتمّهم في إلهام وترويد المعلومات للسياسة والممارسات المؤدية إلى الحدّ من الفقر، وتحقيق المعاناة، وتحقيق سبل عيش مستديمة في البلدان النامية. يذكر موقعهم: "نفعل ذلك من خلال الجمع بين البحث التطبيقي عالي الجودة، والمشورة العملية في مجال السياسات، والنشر والنقاش المركّز على السياسة. نعمل مع شركاء في القطاعين العام والخاص، في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. يركّز عمل ODI على مجموعاته وبرامجه للأبحاث والسياسات".

تشتمل معظم برامج ODI على عنصر تأثير على السياسة، إلا أن أحد برامجه تحديداً يركّز على كيفية ضمان استخدام نتائج الأبحاث في التأثير على عملية وضع السياسات، وأبحاث برنامج RAPID، والسياسات في مجال التنمية.

<http://www.odi.org.uk/RAPID/index.html>

من شأن الاستخدام الأفضل للأبحاث والأدلة في سياسات وممارسات التنمية أن يساهم في إنقاذ الأرواح، والحدّ من الفقر وتحسين نوعية الحياة. على سبيل

المثال، ساعدت نتائج مسح الأمراض المنزليّة في أرياف تنزانيا على مدّ عملية إصلاح الخدمات الصحيّة بالمعلومات مما ساهم في خفض معدل الوفيات بين الرضع بنسبة تفوق 40 بالمائة في مقاطعتين بين عامي 2000 و2003. من ناحية أخرى، تفاقمت أزمة فيروس نقص المناعة البشريّة/الإيدز في بعض البلدان بسبب إحجام الحكومات عن تنفيذ برامج مكافحة فاعلة، على الرغم من الأدلة الواضحة على أسباب المرض وأساليب منع انتشاره. تنفق الجهات المانحة حوالي 3 مليارات دولار أميركي على البحوث التنموية سنويّاً، إلا أنّ الفهم المنهجي لزمان، وطائق، وأسباب استخدام الأدلة في السياسات كان محدوداً جدّاً. لذلك، فإنّ الحاجة ملحة إلى فهم أفضل لطرائق مساهمة الأبحاث في السياسات المناصرة للفقراء. وتحديداً، تحتاج معرفة المزيد عن التالي:

1. كيف يمكن لصنّاع السياسة استخدام الأبحاث على النحو الأفضل، بغية وضع سياسات مبنية على الأدلة؟
2. كيف يمكن للباحثين استخدام نتائج أبحاثهم على النحو الأفضل من أجل ممارسة التأثير على السياسات؟
3. كيف يمكن تحسين التفاعل بين الباحثين وصنّاع السياسة؟

على سبيل المثال، يركّز عمل نشر مؤخراً على رصد وتقييم الأبحاث السياسيّة: Ingie Hovland. 2007. ‘Making a Difference: M&E (Monitoring and Evaluation) of Policy Research’, ODI Working Paper 281, ODI, London.

تأخذ هذه الرسالة برامج ومؤسسات الأبحاث بالاعتبار، عوضاً عن الباحثين على أساس فردي. وهي تقدّم أمثلة ومقاربات لأساليب القيام برصد وتقييم أبحاث السياسات انطلاقاً من التجربة الحالية لمجموعة من معاهد الأبحاث، والمؤسسات الفكرية، وهيئات التمويل. وتتوزّع المقاربات على مجالات أداء أساسية خمسة: (أ) الاستراتيجية والتوجّه، (ب) الإدارة، (ج) النواتج، (د) الامتصاص ومدى الأخذ بالمعلومات، (هـ) النتائج والآثار. ومن شأن برامج أو معاهد الأبحاث أن ترغب بالتركيز على أحد هذه المجالات، أو تجمع مقاربات من عدة مجالات لوضع خطة رصد وتقييم أكثر شمولًا.

شبكة التنمية العالمية هي شبكة عالمية من معاهد الأبحاث والسياسات التي تعمل على تقديم نظرة جديدة ومناسبة للتحديات التنموية في عصرنا. وتعتقد الشبكة أنَّ الأبحاث الخاصة بالسياسات، إذا ما طُبِّقت بشكل صحيح، من شأنها أن تعمل على تسريع عجلة التنمية العالمية. ما يجعل مبادرة الشبكة مختلفة هو أنَّها تهدف إلى إيجاد الأبحاث على المستوى المحلي في الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقالية. وبالتالي، تعتقد شبكة التنمية العالمية أنَّ في توليد المعرفة المحلية يكمن المنظور البديل لتسهيل التغيير والذي تمسُّ الحاجة إليه. موقع الشبكة ناشط وثري، كما تعقد الشبكة مؤتمراً سنوياً يشكل جزءاً أساسياً من عملها. وتدير الشبكة في أيّ وقت عدّة مشاريع أبحاث كبرى. ومع أنَّ كثيراً من المشاريع يحتوي على مواد ذات صلة بهذا الموضوع، إلا أنَّ أحد المشاريع الأولى التي أطلقتها الشبكة ركز تحديداً على الرابط بين الأبحاث والسياسات، "ردم الهوة بين الأبحاث والسياسات". يمكن الاطلاع على البحث والتقرير (ليفني وآخرون 2006) على موقع الشبكة

[http://www.gdnet.org/middle.php?oid=175.](http://www.gdnet.org/middle.php?oid=175)

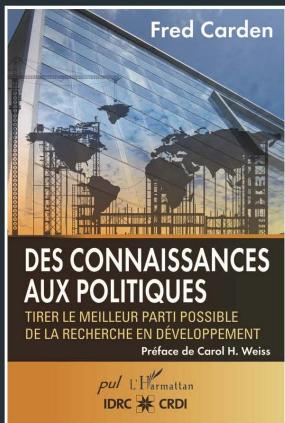
عن المؤلّف

فريد كاردن هو حالياً مدير التقييم في مركز البحوث للتنمية الدولية في أوتاوا، كندا. وهو حائز على شهادة دكتوراه من جامعة مونتريال وشهادة ماجستير في الدراسات البيئية من جامعة يورك. عام 2007-2008، كان زميلاً باحثاً في علم الديمومة في مركز التنمية الدولية في جامعة هارفرد. وقد كتب في مجالات التقييم، والتعاون الدولي، والإدارة البيئية.

يشتمل عمله حالياً على تطوير أدوات ووسائل التقييم ذات التوجّه التطبيقي ودراسات متواصلة في تأثير الأبحاث على السياسات العامة. وتشتمل الأعمال التي نشرها مؤخراً بالتعاون مع باحثين آخرين على الأعمال التالية: "تخطيط النتائج"، "تحسين الأداء المؤسسي"، "التقييم المؤسسي"، و"تقييم تطوير القدرات". كما درّس ونفذ أبحاثاً في جامعة يورك، وفي الكلية التعاونية في نزانيا، ومعهد باندونغ للتكنولوجيا (إندونيسيا)، وجامعة إندونيسيا.

تسخير الأبحاث التنموية في رسم السياسات الحكومية

فريد كاردن



هل تؤثر الأبحاث على السياسات الحكومية وعلى اتخاذ القرارات وكيف؟ يعالج هذا الكتاب هذه المسألة متقنياً تأثير الأبحاث على التنمية الدولية. وهو ينطلق من فهم متقدم لتأثير الأبحاث على السياسات الحكومية واتخاذ القرارات، مظهراً كيف يمكن للأبحاث أن تساهم في تحسين الإدارة الحكومية عبر ثلاثة طرق على الأقل: تشجيع المساءلة العامة والمناقشة، وتزويد المواطنين بالمعرفة لتمكينهم من محاسبة الحكومات، وعبر توسيع قائمة خيارات السياسات والحلول المتوفرة لإقرار السياسات

Canada

IDRC CRDI

ISBN 978-614-01-0362-7



9 786140 103627



جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت
في مكتبة نيل وفرات.كوم
www.nwf.com



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.aspbooks.com - www.asp.com.lb